الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية — نيابة العمادة لما بعد التدرج

قسم اللغة والحضارة الإسلامية — والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التطور التاريخي للتدوين الفقهي المالكي في العصر الوسيط

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية

تخصص: تاريخ إسلامي

إعداد الطالب

تقي الدين طيايبة

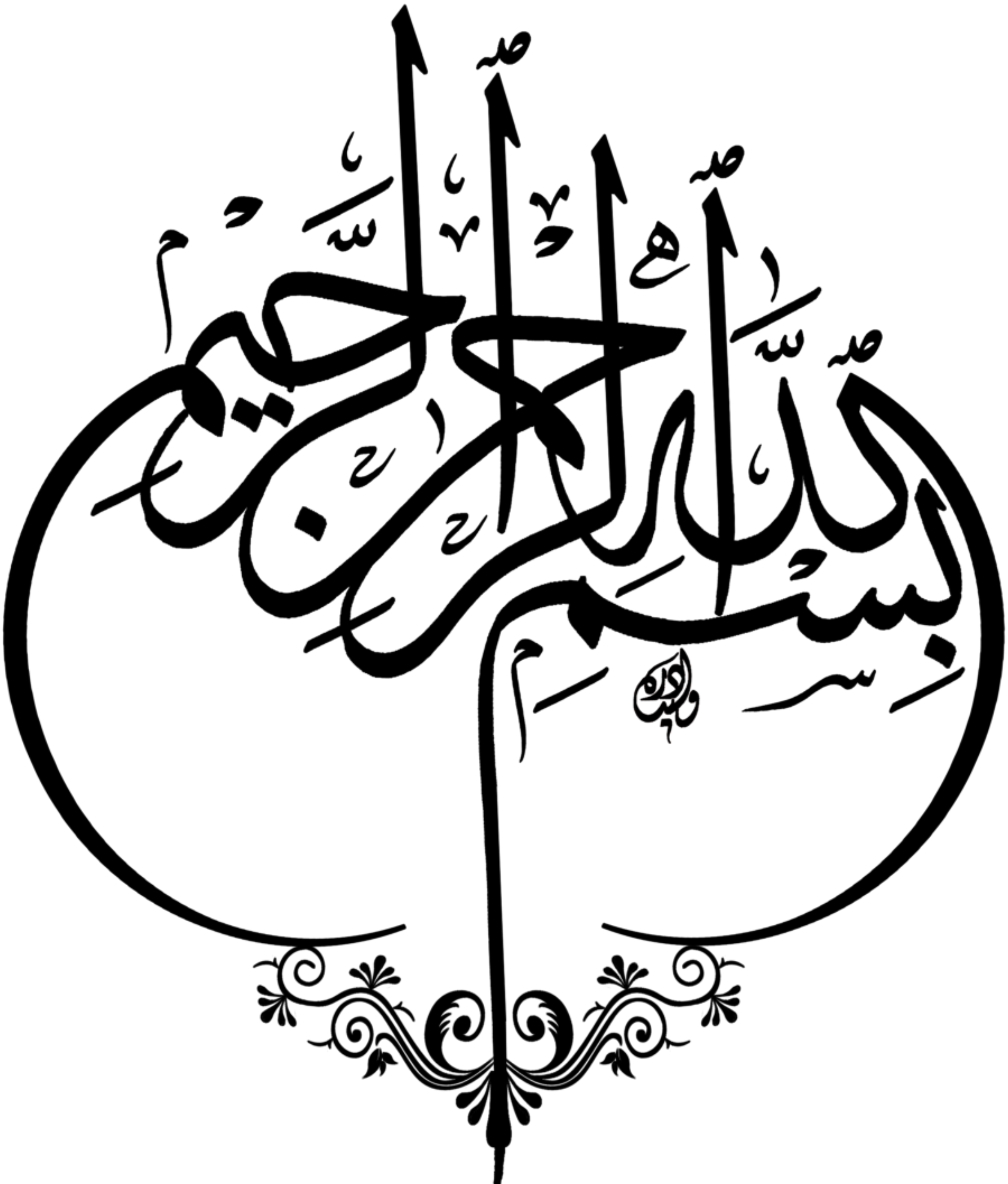
إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الحفيظ هلال

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رشيد درغال	أستاذ	جامعة باتنة -1-	رئيسا
عبد الحفيظ هلال	أستاذ	جامعة باتنة -1-	مقررا
منوبة برهاني	أستاذ	جامعة باتنة -1-	عضوا
أحمد بروال	أستاذ	جامعة باتنة -1-	عضوا
سمير جاب الله	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا
نذير حمادو	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية : 1440هـ - 1441هـ/ 2019-2020 م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

إلى من جعل الله سببا في وجودي، فأبصرت عيناي النور على خطى نصحه وتوجيهه فكان أبا مربيا وصديقا إليك والدي العزيز إجلالا وتقديرا.

إلى من حوتني بحنانها، وصدق سريرتها، وجعلت مني رجلا، إليك والدتي الكريمة برا وعرفانا.

إليك زوجتي الكريمة وسندي في الحياة وقرة عيني في الدنيا و حورا في الآخرة .

إلى من جمعني بهم رحم إخوتي الأعزاء إحتراما وتقديرا

إلى مصباح الدجى وبغية المنى وحبة العين وزينة الدنى إليك بنيتي الصغيرة رعاك الله برعايته الخاصة وجعلك صالحة مصلحة

إلى كل أقاربي الأعزاء أخوالي،وأعمامي

إلى جميع مشايخي الذين علموني العلم، ومهدوا لي سبل الخير إلى كل طالب وعالم يحمل هم هذه الأمة أهدي هذا العمل

شكر وعرفان:

أولا أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانته على إتمام هذا العمل، الذي نتمنى أن نفيد به ونستفيد.

وأشكر الأستاذ الفاضل "عبد الحفيظ هلال" على مساعدته الصادقة وملاحظته العلمية القيمة، وتشجيعه الكبير حيث لم يضن علي بنصح أو إرشاد أو إعانة، فكان للعقبات مسهلا، وللفرجات مبشرا، وليد العون سباقا

وأثني بالشكر لكلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة -1-.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده، ورسوله صلى الله عليه وسلم.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١ ﴾ المجادلة: ١١ الزمر: ٩ ﴿ أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٩ ﴾ الزمر: ٩ ﴿ الٓمٓ ١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ ﴾ آل عمران: ١ - ١٠٣

أما بعد:

فإن من أعظم ما يميز أمة الإسلام عن غيرها من الأمم أن سيرتها العلمية مترابطة حلقاتها من أول انطلاقتها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، يسعى اللاحق من علمائها إلى دراسة ما خلفه سلفه تقويما وتصحيحا وبناء عليه، فلا تجد قطيعة ولا صراعا بين أجيال هذه الأمة بل إن المتأخر منها لا يجد هويته ولا تتحقق ذاته إلا بانتمائه إلى من سبقه، وهذا يتضح لنا في مذهب الإمام مالك، أيما اتضاح، ويتجلى لنا فيه كبُلجَة الصبح اللمَّاح، فقد كانت المدونة أساس فقههم، ومبنى علمهم بعد الموطأ، فهي نقطة انطلاقهم، ولبنة أساسهم فمنذ بداية ظهورها بتدوينها على يد أسد بن الفرات الذي سمعها من ابن القاسم في أول أمرها، اتخذت أصلا للمذهب، فاهتم الكل بها وأراد الجميع الحصول عليها، وبمجرد وصولها إلى الإمام سحنون واطلاعه عليها، ارتحل بها إلى ابن القاسم قاصدا إياه، مبتغ سماعها منه، إذ أن أصلها هو سماعات ابن القاسم عن الإمام مالك، فكان لسحنون مراده ومبتغاه، فأعاد صياغتها، وذلك بتهذيبها وتبويبها وتدوينها، مع إضافة بعض أراء كبار أصحاب مالك فيها كأشهب وابن وهب، مع مراجعة شاملة لأبوابها.

وبعد تأليف المدونة بعد المراجعة والتنقيح من طرف سحنون على شيخه ابن القاسم، ظهر بعده مؤلف مهم لابن عبد الحكم الذي ألف المختصر، وهو على ثلاثة أقسام، كبير، ووسيط، وصغير، وقيض الله من عباده من اهتم به، وأولى العناية به وهو أبو بكر الأبهري الذي شرح الكبير منه، وبعد هذه الفترة ظهر من الكتب المعتمدة عند المالكية التي كتب الله لها القبول وذاع صيتها مشرقا ومغربا، مؤلف الرسالة لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله، هذا الأخير ألفها بطلب من محرز حينما طلب منه أن يكتب له جملة مختصرة من مسائل الفقه باعتبارها أصولا متبوعة بالفروع، ثم بعد ذلك عرف التأليف استقرارا بعدما ظهر مؤلف ابن شاس رحمه الله الموسوم بعقد الجواهر الثمينة، وختمت هذه المؤلفات بمختصر خليل رحمه الله، الذي ذكر فيه الراجح والمشهور في المذهب، وكل المدونات التي جاءت بعده إنما هي شروح وحواشي لهذا الكتاب.

والذي نستفيده من هذه النشأة أن المذهب المالكي انسلكت جهود مصنفيه في ثلاث شعب أمهات:

1-شعبة المصنفات المذهبية، ضبطا، وتصنيفا للأقوال والروايات، وإلحاقا للتخريجات، والوجوه، فألفت الأمهات، والدواوين، وخدمت بالاختصارات، والشروح، والحواشي، والتعليقات في تطور وئيد، جهود مترابطة، أحكم فيها اللاحقون ما ابتكره السابقون، وبلغت هذه الجهود من الضبط، والصرامة العلمية، والنقد الدقيق، ما يعلل الثقة التي منحت للمذهب.

2-شعبة النظر والاستدلال والحجة، وفيها ينظر في أقوال المذهب من حيث كونها استنباطا صحيحا في مصادر الشريعة وقواعدها، فألف العلماء تراثا واسعا من الأحكام القرءان، وفي أحكام الحديث وشروح كتب السنة، وألفوا في أصول الفقه، وخدموا مصنفاته، وبحثوا مسائله المفردة، وفي القواعد الفقهية، والكليات، والنظائر، وفي الردود على المذاهب، والخلافيات والاتفاق والاختلاف، والذب عن المذهب والانتصار له، وفي الألغاز، وغير ذلك.

3-شعبة الفقه الخاص بالتشريع الاجتماعي، وتنظيم حياة الناس بالأحكام الشرعية، وفيها ألف الفقهاء تراثا كبيرا في السياسة الشرعية، والأموال، والسير، وفي أصول القضاء، ومسائل الأحكام، وفي النوازل، والأجوبة على الواقعات، وفي التوثيق، والشروط والمحاضر، والسجلات، كما ألفوا ما لا يحصى من الأجزاء الفقهية والنوازل المفردة في العبادات، والمعاملات، والجنايات، والأقضية، حتى صار بعضها علوما مستقلة، كالتوقيت، والمناسك، والفرائض.

وبالرغم من أن هناك دراسات مقاربة لهذا الموضوع، لكن حاولت أن أسلك طريقة أخرى في الترتيب غير طريقتهم باعتماد فترة زمنية محددة يتم من خلالها دراسة المؤلفات منذ البدء إلى غاية الشروح والاختصارات، خاصة لتنوع المؤلفات وتعددها، فيصعب تقسيمها على حسب المراحل التي تدرج فيها المذهب المالكي، فلهذه الاعتبارات كلها أصبح من

الضروري، وضع منهج يقوم بتقويم هذه المؤلفات وتكييفها باعتبار مقوم القبول، والاعتماد، وعدم الشهرة، واعتبار مقوم آخر وهو مقوم الزمن، تبين المراحل التي مر بها التدوين الفقهي المالكي، من تأسيس، وتطور، واستقرار، وذلك للتعريف بجهود فقهاء المذهب وتباينها، في التأليف والكتابة، مما يساعد أهل الاختصاص على ذلك.

ورغم الحاجة الماسة إلى بيان التطور الكرونولوجي للتدوين الفقهي المالكي، إلا أننا نجد دراسات كثيرة في هذا المجال، لكن تناولت الموضوع بوجهات مختلفة، مما جعلني أسلك وجهة أخرى في الدراسة ، باعتمادي على فترة زمنية ، تبدأ من القرن الثاني للهجرة، إلى القرن التاسع للهجرة، بينت من خلالها جهود الفقهاء المالكية، تحديد مراحل التأليف، ونوعية التأليف في كل مرحلة ، واعتماد هذا التقسيم راجع إلى نوعية التأليف في الفقة المالكي فنجده في المرحلة الأولى عبارة عن أسمعة وروايات، ثم أصبح متونا ومدونات، ثم شروحا وحواشي ومختصرات .

وتوجت هذه الدراسة بملحق يتمثل في خريطة تبين الشروحات والاختصارات التي جعلت على المدونة وكيف تطورت عبر القرون، وكم كان عددها من قرن إلى قرن، وملحق يتمثل في أعمدة بيانية.

إشكالية البحث:

تدور هذه الإشكالية حول دور التدوين الفقهي المالكي في المحافظة على المذهب برمته أصولا وفروعا ، ومما لا شك فيه، أن هذا التدوين قد مر بعدة مراحل كالتأسيس، ثم التوسع والاستقرار، ، كما خلف وراءه مؤلفات متنوعة حظيت بالقبول، وتعدد الشروحات والمختصرات .

لذا يمكن طرح التساؤلات التالية:

1-ما هي العوامل التي أسهمت في انتشار المذهب المالكي مشرقا ومغربا وما مدى إسهامها في ظهور مدوناته؟

3-هل كان لقيام الدول من القرن 3هـ إلى غاية القرن 9هـ دور في استقرار المذهب المالكي وتأثير في تدوين التراث المالكي؟

4-هل كان لظهور المدارس الفقهية المالكية أثر في تطور مؤلفات الفقه المالكي؟

5-ما هي المراحل التي مر بها التأليف الفقهي المالكي؟

أهمية الموضوع وأهدافه:

هذه الدراسة تؤسس لقضية مهمة في الفقه الإسلامي عموما، والمذهب المالكي خصوصا، فموضوع تطور الفقه المالكي وما يتعلق به جدير بالبحث والدارسة، لبالغ أهميته، وكبير قيمته، سواء في جانبه التاريخي، أو الموضوعي، أو المنهجي.

أما جانبه التاريخي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة حركته الفقهية، وتطورها من خلال الانتشار والتوسع، والاستقرار ، وجهود الفقهاء المالكية ودورهم وخدمتهم للمذهب.

أما جانبه الموضوعي، فتفيد هذه الدراسة في التعرف على المدارس المالكية، وأهم خصائصها ومميزاتها، كما تفيد في معرفة نوع التأليف في كل مرحلة مقسمة في الدارسة.

أما الجانب المنهجي، فالدراسة تساعد على فهم الأسس العلمية التي يبنى عليها التصنيف، والمسالك المتبعة في تقويمها، كما تفتح هذه الدراسة المجال أمام كل الباحثين للإسهام في هذا الموضوع المهم، وإثرائه بالبحث، فهناك مؤلفات غير مذكورة، مع أهميتها إما لعدم الاطلاع عليها، وإما لعدم شيوع مؤلفها، إذ يعد مشروعا ضخما يحتاج إلى تضافر جهود كل الباحثين والمهتمين بهذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الأسباب التي دفعتني إلى اختيار إلى أسباب ذاتية، وأسباب موضوعية:

أولا: الأسباب الذاتية:

1–التطلع على التراث المالكي ، وبيان مكانته في الساحة الفقهية، وإبراز جهود الفقهاء الذين حافظوا عليه

2–الدوام على غرار ما سبق من جهود كثيرة سبقتني في خدمة المذهب المالكي، تحاول أن تعيد للفقه المالكي دوره في الحياة العلمية عموما، والبحث التاريخي الفقهي خصوصا.

3ـ خدمة المذهب المالكي والمحافظة على المرجعية المالكية وبيان أن المذهب المالكي غير خال من الدليل.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

1- معرفة مراحل التدوين، إذ يعد أحد الأسس المنهجية لتقويم المعارف، وهذا يتطلب وضع نظرية متكاملة، واضحة المعالم، ومحددة الضوابط، والمعايير، لمعرفة التراث المالكي والمراحل التي مر بها.

2-وجود دراسات كثيرة اهتمت بهذا الموضوع ، فأمام هذا الزخم الفكري حاولت تقريب ذلك للقارئ من خلال حصر المؤلفات بفترة زمنية يستطيع من خلالها المتتبع أن يضبط مؤلفات المرحلة التي تناولتها.

3ـ تصنيف علوم الفقه على معيار مختص به، كما اعتنى به جماعة من العلماء حاولوا صياغة منهجية جديدة تعتمد على الموضوع الفقهي المستقل، حيث قسموا الفقه ومعارفه تقسيما لم يشركوا فيه غيره من العلوم، نجد هذا التقسيم عند بدر الدين الزركشي، وطاش كبري زاده، ومحمد حجي خليفة، وقد تم الإشارة إلى ذلك في الدورة العلمية بمركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي بالمغرب يوم 15 ــ16 ماي 2012، حاولت الكشف عنه، وإظهاره، وقد تم ذلك في الفصل الأخير، من خلال تصنيف المؤلفات المالكية.

الدراسات السابقة:

سبق وأن ذكرت في البداية أن هناك دراسات عديدة اهتمت بهذا المجال تناولته بنظرة معينة، فحاولت أن أسلك منهجا آخر في الدراسة : ومن بين هذه الدراسات:

أولا: المراجع

1- إصطلاح المذهب عند المالكية لعلي إبراهيم، دار البحوث الإسلامية، الإمارات، ط1، 2000م

2-المذهب االمالكي، مدارسه وخصائصه، محمد المامي، مركز التراث والتاريخ، الإمارات العربية،ط1، 2002م

3-الدليل التاريخي للمؤلفات المالكية ، هذا العمل قام به محمد العلمي المغربي، مركز البحوث التاريخية ، دط، دت

4- المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي، ط1، 1993م

5- المذهب المالكي إلى منتصف القرن الخامس هجري، نجم الدين الهنتاتي، تبر الزمان، تونس، 2004م

6- منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، الطاهر بدوي عبد الصمد، دار البحوث الإسلامية، دبي، ط1، 2002م

7- دراسات في الفقه المالكي، ميكلوش موراني، راجعه محمد حجازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988

8- تاريخ تطور الفقه المالكي، محمد شرحبيلي، المملكة المغربية، دط، 2000م

9ـ كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة، محمد الطاهر ابن عاشور، دار السلام، ط2، 2007م

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1ـ المذهب المالكي بالمغرب الأوسط، قادة سبع، أطروحة ماجستير، نوقشت سنة 2003، وهران

2ـانتشار المذهب المالكي في السودان الغربي حتى القرن 10هـ، تمت مناقشتها في 24 سبتمبر 2020 بقاعة ابن الأثير بكلية الآداب بالموصل

3ـجهود فقهاء المالكية بالأندلس إلى نهاية القرن 4هـ ،رسالة ماجستير، من إعداد الطالب حوالف عكاشة رسالة نوقشت 2006ـ2007

4ـانتشار المذهب المالكي في جنوب الصحراء الإفريقية ، رسالة ماجستير نوقشت سنة 2001، بجامعة الزيتونة، تونس.

ثالثا: المقالات والدوريات والمجلات والدورات:

1ـقراءة في عوامل انتشار المذهب المالكي لسليمان قوراري، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، عدد 11، 2016

2ـانتشار المذهب المالكي بالأندلس على عهد الإمارة الأموية، لبورملة خديجة، عدد2، 2021

3ـأسباب انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الإسلامي، لمعاذ عمراني، مجلة الدراسات الفقهية والقضايا المعاصرة، جامعة الوادي، عدد1، 2015

4ــالمنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي، دورة علمية منظمة بمركز البحوث والدراسات التابع للرابطة المحمدية، يوم 15ــ16 ، ماي، 2012

هذا الذي وقفت عليه من الكتب التي اهتمت بهذه الدراسات، واستفدت من هذه الدراسات في جانب الحضور المالكي وانتشاره مشرقا ومغربا، والأسباب التي مكنته من ذلك، أما المدارس المالكية فقد تطرق لها كل من إبراهيم علي في كتابه إصطلاح المذهب غير أنه تكلم عنها باختصار مما جعلني أثري هذه الجزئية، وكذلك محمد المامي قد تطرق للمدراس وتكلم عن خصائصها ومفرداتها، غير أنه تكلم عن نماذج فقط، فزدت على ذلك ببسط المدارس المالكية وتنويع النماذج، وأما في جانب التأليف فقد اعتمدت على كتاب اصطلاح المذهب وعلى كتاب محمد المامي، وكتاب ميكلوش موراني، لكن التأليف والتدوين وسلكت وجهة أخرى ومنهجية، غير المنهجية التي سلكتها الدراسات السابقة باعتماد المراحل المقسمة كرنولوجيا، وذكر نوعية التأليف.

منهج البحث، ومنهجيته:

تبعا لطبيعة الموضوع، فإن المنهج المتبع في الدراسة، هو المنهج التاريخي الاستقرائي الوصفي التحليلي، فالاستقراء من خلال تتبع الحركة الفقهية المالكية، وتتبع جهود الفقهاء.

والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مؤلفات المذهب وتقسيمها على الفترة المدروسة .

سلكت في هذا كله المنهجية التالية:

1-نسبة الأقوال، والمذاهب إلى أصحابها، وذلك باعتماد المصادر الأصلية.

2-عزو الآيات إلى مواضعها في كتاب الله بذكر رقم الآية والسورة .

3-أخرج الأحاديث، والآثار بعزوها إل مصادرها، في الصحيحين، أو كتب السنن.

4-أترجم للأعلام، وكذلك الأماكن إن وجدت .

5-أضع فهارس علمية للبحث:

أ-فهرس الآيات بذكر السورة مع الترتيب حسب المصحف

ب-فهرس الأحاديث، وأعتمد الترتيب الهجائي

ج-فهرس التراجم والأعلام ، وترتيبها هجائيا

د-فهرس المواضيع

هـ-الملاحق

وـ في قسم الذي أذكر فيه المؤلفات أبين أنها مخطوطة، ووصفها بذلك لا أعني بها أنها ليست محققة ولكن زيادة فائدة لمن يريد الحصول على نسخ خطية.

هـ ـ قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيبا هجائيا

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة في البحث، وضعت خطة مكونة من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة

المقدمة، تناولت فيها أهمية الموضوع، والأسباب الداعية إلى اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، ومنهجيته

ثم وضعت تمهيدا تمثل في مدخل مفاهيمي للتعريف بمصطلحات البحث، التدوين، والفقه المالكي، العصر الوسيط.

ثم تطرقت بعد المقدمة والمدخل المفاهيمي، للفصل الأول الذي يتناول الحركة الفقهية المالكية مشرقا، ومغربا ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول، يتعلق بدور بداية التأصيل، وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول، تعريف المذهب، بينما المطلب الثاني، شخصية الإمام مالك، وأثر الحياة السياسية، والاجتماعية، والعلمية في بنائه ، أما المبحث الثاني فتناولت فيه تطور الحركة الفقهية المالية وعوامل رسوخها، وينقسم هو أيضا إلى مطلبين، المطلب الأول، الفقه المالكي ومواكبته للحضارة العراقية، بينما المطلب الثاني تحدثت فيه عن دور الرواية في بسط المذهب المالكي بالربوع المصرية، أما المبحث الثالث، فقد عنونته بتوسع واستقرار الحركة الفقهية بالمغرب الإسلامي، وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول درست فيه الحركة الفقهية المالكية، وعوامل بزوغها بإفريقية وما جاورها، والمطلب الثاني خصصته للتأثير الرحلاتي، والعلاقات السياسية في صناعة الفقه

المالكي بالمغرب الأقصى، أما المطلب الثالث، تحدثت فيه عن الفقه المالكي بالمغرب الأوسط، وعلاقته بالحركات المذهبية الأخرى .

بينما الفصل الثاني، درست فيه أثر المدارس المالكية في إثراء الفقه المالكي، وقسمته إلى ستة مباحث، فالمبحث الأول، خصصته بماهية المدرسة، وعوامل نشأتها، وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول التعريف بالمدرسة المالكية من الناحية اللغوية، والمطلب الثاني، التعريف بها من الناحية الاصطلاحية، والمطلب الثالث يتعلق بعوامل نشأة المدارس المالكية، أما المبحث الثاني، فتناولت فيه أثر المدرسة المالكية بالحجاز (المدينة) في قيام المذهب، وينقسم بدوره إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول درست فيه نشأة المدرسة المالكية بالحجاز (بالمدينة) وتطورها، أما المطلب الثاني فتناولت فيه سمات المدرسة المالكية الحجازية، أما المطلب الثالث فضمنته أعلام المدرسة المالكية بالحجاز، بينما المبحث الثالث، فتحدثت فيه المدرسة المالكية العراقية وأثرها في توسيع المذهب، وفيه ثلاثة مطالب المطلب الأول خصصته لنشأة المدرسة المالكية بالعراق وتطورها، والمطلب الثاني ضمنته لخصائص المدرسة المالكية العراقية، بينما المطلب الثالث فعنونته بأشهر أعلام المدرسة المالكية بالعراق أما المبحث الرابع، فتناولت فيه المدرسة المالكية المصرية وأثرها في ظهور المدونات الفقهية المالكية، وقسمته إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول، نشأة المدرسة المالكية بمصر، والمطلب الثاني، خصائص المدرسة المالكية المصرية، أما المطلب الثالث، فأعلام المدرسة المالكية المصرية، وقسمت المبحث المعنون المدرسة المالكية المغربية والأندلسية وأثرها في تبسيط المذهب، وظهور الحواشي والمختصرات، إلى أربعة مطالب، فالمطلب الأول يتعلق بالمدرسة المالكية المغربية، وأما المطلب الثاني فتناولت فيه المدرسة المالكية الأندلسية، بينما المطلب الثالث، فخصصته لعوامل ازدهار المدرسة المالكية المغربية الأندلسية، حينا، و انحسارها حينا آخر، والمطلب الرابع مضمونه سمات المدرسة المالكية المغربية الأندلسية، أما المبحث السادس، فعنوانه المقارنة بين المدارس وأيهما يقدم عند الاختلاف، وفيه مطلبان ، المطلب الأول :خصائص ومميزات المدارس المالكية ، بينما المطلب الثاني تناولت فيه أي المدارس تقدم عند الاختلاف .

أما الفصل الثالث والأخير فتناولت فيه المؤلفات المالكية، وقسمته إلى مبحثين، المبحث الأول، ماهية التأليف والتصنيف والتدوين، وفيه مطلبان، المطلب الأول يدور حول ماهية التأليف، والتصنيف، والتدوين، بينما المطلب الثاني، فيدور حول الجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي، بينما المبحث الثاني، فعنونته بالمؤلفات المالكية، وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول، مؤلفات المرحلة الأولى من ق2هـ-ق3هـ، أما المطلب الثاني، خصصته للمؤلفات المرحلة الثانية من ق3هـ-ق6هـ، بينما المطلب الثالث والأخير فتناولت فيه مؤلفات المرحلة الثالثة من ق6هـ-ق9هـ.

الصعوبات:

1. وجود دراسات كافية تخدم الموضوع لكن تصب في الحضور المالكي وانتشاره، واستقراره، لكن فيما يتعلق بجانب التأليف أو التدوين، توجد أربع أو خمس مؤلفات لكن لا تعتمد على فترة زمنية معينة تصنف على إثرها المتون المالكية.

2ـ المدة المحددة والفترة التي ركزت عليها في الدراسة طويلة جدا ، وبالتالي قد أكون أغفلت ما كان مهما من الكتب

المدخل تمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث:

أولا: التطور

ثانيا: التدوين

ثالثا: الفقه

رابعا: المالكي

خامسا: العصر الوسيط

أولا:التطور :

1: لغة: من الطور تقول طورا بعد طور تارة بعد تارة[1]، قال الشاعر في وصف السليم:

تراجعه طورا وطورا تطلق

وجمعه أطوار، والناس أطوار أي أخياف على حالات شتى، والطور الحال، وقال الله تعالى:

معناه ضروبا، وأحوالا[2]1

والذي نستفيده من هذه التعاريف اللغوية، أن التطور هو الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، أو من شيء إلى شيء

2 :إصطلاحا: هو التغير التدريجي الذي يحدث في الكائنات الحية، وسلوكها، ويطلق أيضا على التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع، أو العلاقات، أو النظم، أو القيم السائدة فيه[3]

ثانيا:التدوين:

1: لغة: الجمع والضم، يقال دون الديوان أنشأه، وجمه، ودون الكتب، جمعها ورتبها[4]

2: إصطلاحا: سأفصل فيه في الفصل الثالث، والتمييز بينه، وبين التأيف والتصنيف

[1]معجم العين، خليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ص64

[2]لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج4، ص 504

[3] محمد خلف الله، مجمع اللغة العربية، ط4، 2004م معجم الوسيط، لإبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر،، وعطية صوالحي، 570

[4]المصدر نفسه، ص305

ثالثا:الفقه:

1: لغة:

فقه الأمر فقها بفتح الفاء والقاف، وفقها بكسر الفاء، وإسكان القاف، أحسن إدراكه، يقال فقه عنه الكلام، ونحوه فهمه فهو فقه، وقيل أن الفقه أخص من الفهم، لأن الفقه فهم مراد المتكلم وهو قدر زائد على مجرد فهم ما وضع له اللفظ[1].

2: إصطلاحا:

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية، فلا يقال فقيه إلا لمجتهد وفي غيره مجاز[2]، أو كما عرفه الإمام الجويني بقوله: " معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد"[3]، كالنية حكمها الوجوب، وأن الوتر واجب عند الشافعية بخلاف المالكية، الوتر سنة مؤكدة، ويحترز بهذا التعريف من الأحكام التي سبيلها القطع، كوجوب الصلوات الخمس، وحرمة الزنا وغيرها فهذا ليس مذهب لأحد

رابعا: التدوين الفقهي بالمعنى المركب:

1 :معناه: الكتب والمؤلفات التي احتضنت بين دفتيها الأحكام الشرعية

2 :تاريخ تدوين الفقه:

أ: تدوين الفقه قبل الإسلام:

لما دخل الإسلام وجد الأمة العربية لا تقرأ ولا تكتب ، ولم تكن لديها في ذلك الوقت علوم مدونة في الكتب، وإن وجد لديهم علوم دعت إليها الضرورة واقتضتها الحياة آن ذاك، كعلم القيافة، والعيافة، والأنساب، وهذه العلوم لم تكن مدونة وإنما كانت على سبيل الحفظ، ومع هذا إلا أنهم كانوا ملمين ببعض الأحكام الفقهية لمعالجة بعض خصوماتهم، فوجد عندهم القصاص، فقالوا " القتل أنفى للقتل"، والدية على العاقلة في الخطأ، وقد أثر عن عمرو وفي بعرض الروايات عامر بن

---

[1] المصدر السابق، ص 698

[2] الفكر السامي في الفقه الإسلامي، محمد الحجوي ، إدارة المعارف بالرباط، 1340، ج1، ص2

[3] قرة العين لشرح ورقات الحرمين للجويني، أبو عبد الله محمد الرعيني الشهير بالحطاب، تحقيق مصطفى الطهطاوي ، دار الفضيلة، القاهرة ، دط، 2007م، ص30

الضرب العدواني حكيم العرب توفي سنة 455م، قوله في الخنثى "يتبع المبال"، ووجد عنهم حكم القسامة، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه وقضى بها بين الناس من الأنصار ، وكانوا يصومون عاشوراء كما ورد في الصحيح، ولعل هذه الأحكام والشرائع من بقايا شريعة إسماعيل و أبيه إبراهيم عليهما السلام، فلما جاء الإسلام أقر ما أقره، ونسخ ما يمكن نسخه، ومن أمثلة ما نسخ، نذر الجاهلية لغير الله، وغيرها من الأمثلة[1].

ب: تدوين الفقه في الإسلام:

ــ حال التدوين في القرن الأول :

لم يكن هناك تدوين بالمعنى الصحيح للفقه في هذه المرحلة[2]، لكن هذا الزمن عرف تدوين القرءان الكريم ، فقد كتب كله في عهده صلى الله عليه وسلم، وقد بلغ كتبة الوحي أربعة وأربعون كاتبا، وكان العارفون بالكتابة في المدينة قليلين، ولما أسر أعيان مكة في غزوة بدر، جعل عليه الصلاة والسلام في الفداء مالا، ومن يجد فدية علم عشرة من صبيان المدينة، هكذا انتشرت الكتابة وكثر الكتاب، وممن وكل بهذا الأمر هو زيد بن ثابت بكتابة، واستمر هذه العملية في عهد أبي بكر رضي الله عنه، فقد جمع القرءان مرتبا ثم وحدت المصاحف واتخذ مصحف الإمام ، ووزع على الأمصار في عهد عثمان رضي الله عنه.

أما السنة والأحكام المروية، واجتهاد الصحابة والتابعين، بقي غير مدون في هذا القرن، بل كان كل اعتمادهم على الحفظ[3].

ــ بدأ التدوين:

بدأ تدوين الفقه مع انتشار الإسلام واتساع رقعته، وكثرة الأمصار، وتفرق فقهاء الصحابة، والتابعين في الأقطار[4]، واتسع نطاق الاجتهاد والاستنباط، وانتشرت الفتاوى، وعظم اختلاف الآراء، وكثرت الفتن والأحداث، مما كان لابد من تدوين السنة والفقه، فأقدم عليه العلماء قياما بحق العلم، وبدأ التدوين بمعناه الصحيح، واختلف في أول من بدأ التدوين، وبالتدقيق في الأقوال المختلفة، نجد أن أول من بدأ التدوين هو سعد بن إبراهيم حين أمره عمر بن عبد العزيز ت101هـ،

---

[1] الفكر السامي، ج1، ص3ـ4

[2] ذهب الحجوي إلى أن هذه المرحلة هي بداية التدوين الحقيقي للفقه، انظر: الفكر السامي، ج1، ص21

[3] انظر : مقدمة المحقق لنهاية المطلب في دراية المذهب، للإمام الجويني، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص11ـ12

[4] إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، ج1، ص22

بجمع السنن، قال: "فجمعت دفترا دفترا"[1]، وقيل أول من دون العلم وكتبه شهاب الدين الزهري ت124هـ، ودون بعد ذلك حماد بن سلمة ت 134هـ بالبصرة، ومعمر باليمن، ولما حج أبو جعفر المنصور 143هـ، رغب إلى الإمام مالك ت179هـ، تأليف الموطأ، ودون ابن جريج، وابن عروبة، وابن عيينة، وغيرهم، ودون سائر فقهاء الأمصار وأصحابهم[2]

خامسا: المالكي: معناه

بياء النسب، وياء النسب مشددة تلحق الاسم إذا كان منسوبا للعرب أو قبيلة أو مذهب، وهذه الياء نسبة إلى صاحب المذهب، وهو الإمام مالك[3].

سادسا: العصر الوسيط:

تسمية تطلق على الفترة الزمنية في التاريخ الأوروبي، التي امتدت من القرن الخامس إلى الخامس عشر ميلادي، حيث بدأت بانهيار الإمبراطورية الرومانية، واستمرت حتى عصر النهضة والاستكشاف، غير أن هذا التحديد الزمني هو تحديد غربي وليس تحديد إسلامي المقصود بالتدوين الفقهي المالكي في العصر الوسيط، هو دراسة المؤلفات المالكية منذ التأسيس إلى غاية التطور ثم الاستقرار، وظهور الحواشي والمختصرات

[1] التاريخ الكبير، لابن أبي حيثمة أحمد بن زهير النسائي ثم البغدادي، تحقيق عماد بن ربيعي بن عبد الجميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971، ج3، ص147

[2] المصدر السابق، الجويني، نفس الصفحة

[3] يقول الحريري في ملحة الاعراب:" وكل منسوب إلى اسم في العرب أو بلدة تلحقه ياء النسب" ، انظر: كشف النقاب، أحمد الفاكهي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1971، ص163

الفصل الأول: الحركة الفقهية المالكية مشرقا ومغربا

إن الجذور الأولى للمذهب المالكي كانت بالمدينة المنورة، وعرفت هذه المرحلة تأسيس المذهب على يد الإمام مالك رحمه الله، ثم أخذ يتوسع وينتشر بالعراق، ثم بمصر، واستقراره في المغرب والأندلس، وتناولت في هذا الفصل، **ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: دور بداية التأصيل

المبحث الثاني: تطور الحركة الفقهية المالكية وعوامل رسوخها

المبحث الثالث: توسع واستقرار الحركة الفقهية بالمغرب الإسلامي

المبحث الأول: دور بداية التأصيل

لقد عاش الإمام مالك في بيئة علمية جعلت منه كعبا في العلم، كما أن كياسته وتلاؤم أصوله مع العقلية المشرقية والمغربية التي ساعدت على رسوخ المذهب المالكي، وقد قسمته **إلى مطلبين:**

المطلب الأول: التعريف بالمذهب.

المطلب الثاني: الإمام مالك وأثر الحياة السياسة والاجتماعية والعلمية في بنائه

المطلب الثالث:التكوين العلمي ودوره في صناعة الفقه المالكي

المطلب الرابع: الجذور الأولى للحركة الفقهية المالكية

المطلب الأول: تعريف المذهب:

الفرع الأول: من الناحية اللغوية:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: "المذهب يكون مصدرا كالذهاب ويكون اسما للموضع، والذهاب والذهوب لغتان مصدر ذهبت، ويكون وقت من الزمان"[1]

وقال ابن منظور في لسان العرب: "ذهب السير والمرور، ذهب يذهب وذهوبا فهو ذاهب والمذهب مصدر كالذهاب، وقال المذهب المعتقد الذي يذهب إليه، وذهب فلان لذهبه أي لمذهبه الذي يذهب فيه"[2].

وقال الزمخشري في أساس البلاغة: "وذهب مذهب فلان قصد قصده وطريقته، وذهب في الدين مذهبا رأى فيه رأيا"[3]

وقال صاحب مصباح المنير: "والمذهب يكون مصدرا كالذهاب، ويكون اسما للموضع، ويكون وقتا من الزمان"[4]

والذي نستفيده من المعاجم اللغوية أنهم يجمعون على أن المذهب هو الموضع أو المعتقد الذي يقصده، أو يذهب إليه الإنسان، أو يكون وقتا من الأوقات.

[1] كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002 م،ج2،ص77
[2] لسان العرب، ابن منظور ،دار صادر، بيروت، ج1،ص395،396
[3] أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري ، تحقيق محمد باسل العيون ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص321
[4] المصباح المنير، أحمد بن علي الفيومي المقري ، مكتبة لبنان،دط،1987 ، ص80

الفرع الثاني: المذهب من الناحية الاصطلاحية:

أولا: المذهب عند الفلاسفة: يعني التوجه الفكري العام، ومجموعة من الآراء، والنظريات العلمية والفلسفية، واتفاق الفلاسفة على مناقشة موضوعات معينة، بطرق نظرية محددة، فهو على عكس المنهج عندهم، لأن المنهج هو الوسائل والآليات التي بها بحث الظواهر[1].

ثانيا: المذهب عند أهل العقائد والأديان:

مجموعة من الآراء، والأفكار التي يراها أو يعتقدها إنسان ما، حول عدد من القضايا العلمية، والسلوكية[2]

ثالثا: المذهب عند الفقهاء:

حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة في الأحكام الاجتهادية[3].

وبهذا التعريف يكون مذهب مالك (ما ذهب إليه الإمام من الأحكام المعتمدة كانت أولا، وبتعبير آخر(ما اختص به من الأحكام الشرعية الفروعية[4] الاجتهادية، وما اختص به من أسباب الأحكام والشروط، والموانع، والحجاج المثبتة لها)[5]، وهذا التفسير يضيق دائرة الأقوال الفقهية التي تندرج تحت مظلة المذهب، إذ تخرج به الآراء الفقهية المعزوة إلى تلاميذ مالك ومن جاء بعدهم من أئمة المذهب ،كما أشار إلى ذلك صاحب فواكه الدواني فقال:"أن المذاهب التي تقلد فيه الأئمة هي خمسة أشياء، هي الأحكام الفرعية والاجتهادية وأسبابها وشروطها وموانعها".. ثم قال: "يقال مذهب مالك ما اختص به من الأحكام الفرعية والاجتهادية،

---

[1] علم الملل ومناهج العلماء فيه، أحمد بن عبد الله جود، ، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 2005، ص20

[2] الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، ناصر بن عبد الله القفاري، ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص10

[3] مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، أبو عبد الله، دار الرضوان، نواكشط مورتانيا، دت، ص35

[4] والأصولية أيضا لأن الأحكام الأصولية داخلة في مذهبه، وقد جمعت في ستة عشر أصلا كما ذكرها ابن أبي كف في نظمه، ولعل القرافي ذلك احترازا من أصول الدين، وأصول الفقه التي لا تقليد فيها

[5] الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، القرافي، شهاب الدين أبي العباس، اعتنى به أبو غدة، ،حلب،ط1، 1967، ص195

وما اختص بتلك الأحكام من شروط وأسباب وموانع"[1]، وأيضا من العلماء المتأخرين العدوي فقد قال في تعريف المذهب بأن المراد به : "ما قاله هو وأصحابه على طريقته ونسب إليه مذهبا، لكونه يجري على قواعده وأصله الذي بنى عليه مذهبه، وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه"[2]. فمن المسلم به أن أصحاب مالك رضي الله عنه كابن القاسم[3] وغيره (قيدوا ما أطلق، وخصصوا ما عمم من الآثار)[4].

كما اختار يحيى بن يحيى الليثي[5] أحد كبار تلاميذ مالك، ،وصاحب الرواية المشهورة للموطأ، رأيا مخالفا لمذهب مالك في مسائل معينة تابعه أهل الأندلس في أكثره

وحينما سئل أحد علماء المالكية المتأخرين وهو أبو العباس الغبريني والشيخ الفقيه أبو القاسم ابن زيتون عن اختيارات أصحابنا المتأخرين من الفقهاء كاللخمي[6]، وغيرها هل تحكى أقوالا عن المذهب..فقال: "نعم يحكى قول اللخمي وغيره قولا في المذهب، كما يحكى قول من تقدم من الفقهاء قولا في المذهب، وجواب أبي

---

[1] ا الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، النفراوي ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1997،1 ، ج1، ص41

[2] حاشية على شرح الخرشي على مختصر خليل، العدوي ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ،ط2، 1317هـ، ص35

[3] أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقي، الشيخ الصالح الحافظ الحجة، أثبت الناس بعلم مالك، صحبة لمدة عشرين سنة، روى عن الإمام مالك، وروى عن الليث، وروى عن عبد العزيز بن الماجشون، وومن روى عنه ودرس عليه أسد بن الفرات، وسحنون ن سعيد التنوخي، ولد سنة ثلاث وثلاثين أو ثمان وعشرين ومائة، وتوفي سنة 191، شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، خرج وعلق على حواشيه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج1، ص88

[4] الفواكه الدواني، ص42

[5] هو يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملال بن منغايا، المصمودي، وكان ليحيى رحلتان من الأندلس، سمع في أولاهما من مالك رحمه الله، والليث وابن وهب، واقتصر في الثانية على ابن القاسم وبه تفقه، سمع لأول مرحلة موطأ الإمام مالك من علي بن زياد، وعندما بلغ السن الثامنة والعشرين سمع من الإمام مالك رحمه الله الموطأ، غير أن أبواب الاعتكاف شك فيها فبقي يحدث بها عن زياد، ومحنته رحمه الله كان ممن اتهم بالأجلاب في الهيج بقرطبة على الأمير الحكم بن هشام، انتهت إليه رئاسة الأندلس ، توفي رحمه الله سنة 234هـ، (ترتيب المدارك، ج3،ص 379- 380-381)

[6] أبو الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللخمي، كان فقيها جيد النظر ، حاز رئاسة إفريقية جملة، توفي سنة 478هـ، ترتيب المدارك، ج8،ص 109

العباس مبني فإنه متوقف على سبيل التوقف والورع، بينما كان رأي الفقيه أبو القاسم ابن زيتون على سبيل النظر لأنه رأى أن كل جواب بني على أصول مذهب الإمام مالك أو طريقته فهو من مذهبه"[1] .

وهذا الرأي مبني على سبيل النظر لأنه رأى أن كل جواب بني على أصول مذهب الإمام مالك وطريقته فإنه من مذهبه، والمفتي به إنما أفتى على مذهبه ،فيصبح أن تضاف هذه الأقوال إلى المذهب، وتعد منه .

المطلب الثاني: شخصية الإمام مالك، وأثر الحياة السياسة والاجتماعية والعلمية في بنائه

الفرع الأول: شخصية الإمام مالك:

أولا: مولده ونسبه

اختلف في مولده اختلافاً كثيراً :فالأشهر قول يحيى بن بكير أنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة .وقال بن عبد الحكم :سنة أربع وتسعين وقال إسماعيل بن أبي أويس .منها .وقال أبو مسهر :سنة تسعين وقيل :سنة ست وقيل :سنة سبع .وقال الشيرازي :سنةخمس وتسعين[2].

وأما نسبه، فقد حكى الزبير بن بكار عم إسماعيل بن أبي أويس :أنه الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح، وهذا ما ذكره ابن سعد في الطبقات[3].

---

[1] عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء من المائة السابعة بجاية، أبو العباس الغبريني، حققه وعلق عليه عادل نويهض، ، دار الآفاق، بيروت، ط2، 1979، ص101

[2] الديباج المذهب، ابن فرحون، تحقيق مأمون يحيى الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص59

[3] كتاب الطبقات الكبير، ابن سعد ، في أهل المدينة التابعين،تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الغانجي، القاهرة، ط1،، 2003 ، ج7 ص،570، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر الأندلسي، اعتنى به أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، ط1 ،1997،ص38-39،

يذكر ابن فرحون في الديباج أنه لم يختلف علماء النسب في نسب مالك هذا واتصاله بذي أصبح إلا ما ذكر عن أبي إسحاق وبعضهم من أنه مولى لبني تيم وهو وهم له سبب وذلك لما كان بين سلفه وبينهم من حلف على الأشهر من صهر أو منهما جميعاً[1].

كما بين ابن فرحون أن أبا عمر بن عبد البر لما سئل عن نسب مالك قال :لا أعلم أن أحداً أنكر أن مالك بن أنس ومن ولده كانوا حلفاء لبني تيم بنمرة ولا خلاف فيه إلا ما ذكر عن بن إسحاق أنه من مواليهم[2].

ومن أعمام الإمام مالك رحمه الله أبو سهل[3] والربيع[4] وأويس.[5]

وأما أمه :فقال سعيد الحافظ: (هي العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأزدية) [6].

وأما ما يتعلق بآله وبنيه رضي الله عنه فقد كان جد أبيه أبو عامر بن عمر كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعدا بدرا، وأما جدّ الإمام مالك، يكنى أبو أنس فقد كان أحد الأربعة الذي ن حملوا سيدنا عثمان رضي الله عنه وكفّنوه وغسّلوه، وكان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم و لم يلقه، وهو تابعي مخضرم[7].

---

[1] الديباج، ص83

[2] الديباج، ص 83

[3] هو نافع بن مالك بن عامر الأصبحي أبو سهل التيمي المدني حليف تيم، روى عن أبيه وابن عمر، وسهل بن سعد وروى، الزهري، ومالك ابن أخيه، وابن كثير، وكانت تأخذ عنه القراءة بالمدينة، تقريب التذهيب، ابن حجر العسقلاني، ج10،طبعة المعارف، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993، ص 409-410

[4] هو أبو مالك الربيع بن أبي عامر الأصبحي عم مالك بن أنس، روى عن المدنيين، وكان قليل الحديث، توفي سنة ستين للهجرة، الأنساب ،السمعاني،حقق نصوصه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ج1، القاهرة، ط2،، 1980م، ص288

[5] الديباج، ص84، أويس روى عن أبيه، وروى عنه مصعب بن محمد بن شرحبيل، وهو جد إسماعيل بن أويس، ، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ص386

[6]، مسند الموطأ، أبو القاسم عبد الرحمن الجوهري المعروف بالغافقي ، تحقيق لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م ، ص118

[7] تزيين الممالك، السيوطي، تحقيق هشام بن محمد حيجر الحسني، دار الرشاد الحديثية، المغرب، ط1،، 2010، ص19

وكان للإمام مالك أولاد وهم يحيى ومحمد وابنة اسمها فاطمة وقيل كانت تلقب بأمّ مالك وكانت تحفظ علم أبيها حتى إن القارئ إذا قرأ على الإمام مالك وأخطأ دقت الباب فينتبه الإمام مالك لتصحيح الخطأ[1].

ثانيا:محنة الإمام مالك رضي الله عنه:

من المحن الشديدة التي تعرض لها الإمام مالك رحمه الله نتجية فتوى أفتى بها بخصوص طلاق المكره، ولكن هذه المحنة لم تكن بسبب الفتوى في حقيقة الأمر، وإنما المكانة التي نالها، فأصبح يستشار ومسموع القول ومقبولا عند الناس، فشنف الناس له وحسدوه وبغوه في كل شيء، فلما ولي جعفر بن سليمان سعوا به إليه وكثّروا به عنده، وقالوا له إنه لا يرى أيمان بعثتكم بشيء، أي لا يرى بيعتكم يأخذ بحديث رواه ثابت بن الأحنف ابن الأحنف أن طلاق المكره أنه لا يجوز، والحديث مروي في الموطأ في كتاب الطلاق في باب جامع الطلاق[2] ومنهم من خالف ذلك كله ابن بكير إلا حين قدّم عثمان على علي رضي الله عنهما فسعى به الطالبيون حتى ضرب[3].

وأما في خلافة من ضرب، فالأشهر أن ذلك كان في أيام المنصور، وقيل إن ذلك كان كله في عهد الرشيد والأول الأصح، واختلف في عدد ضربه فقيل ضربه من ثلاثين إلى مائة ومدت يداه وانخلت كتفاه وبقي بعد ذلك مطابق اليدين لا يستطيع أن يرفعهما[4].

وقال أبو الوليد الباجي: "ولما حج المنصور أقاد مالكا من جعفر بن سليمان، وأرسله إليه ليقتص منه فقال: أعوذ بالله؟ والله ارتفع منها سوطا عن جسمي إلا وأنا أجعله في الحل من ذلك الوقت لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[5].

---

[1] الديباج ، ص86-87

[2] انظر الموطأ كتاب الطلاق، باب الطلاق، دار الحديث القاهرة،2012، ص296

[3] الديباج، ص130

[4] المصدر نفسه، ص130

[5] المصدر نفسه، ص130

وقيل لما ضرب رحمه الله تعالى حمل مغشيا عليه فدخل عليه الناس فقال أشهدكم أني قد جعلت ضاربي في حل[1].

ثالثا:وفاة الإمام مالك رضي الله عنه:

اختلف في تاريخ وفاته وفي الصحيح أنها كانت في تمام اثنين وعشرين يوما من مرضه في ربيع الأول سنة سبع وتسعين ومائة وقيل لأربع عشرة وقيل لثلاث عشرة[2].

وقيل إنه تشهد، وقال لله الأمر من قبل ومن بعد، ورأى عمر بن يحيى بن سعيد الأنصاري في الليلة التي مات فيها قائلا يقول: "لقد أصبح الإسلام زعزع ركنه غداة ثوى الهادي لدى ملحد"[3].

وغسله ابن كنانة وابن أبي الزبير وابنه يحيى وكاتبه حبيب، يصبّان عليه الماء وأوصى بتكفينه في ثياب بيض[4]

الفرع الثاني: الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية، وأثرها في صناعة إمام المذهب:

لقد شهد الإمام مالك عصرين، العصر الأموي في عهد الوليد بن عبد الملك الأموي، والعصر العباسي فقد توفي رحمه الله الإمام مالك في عهد الرشيد، وأدرك الدولة المروانية، وقد استقر سلطانها

وقد قسمت حياته قسمة متساوية بين العهدين الأموي والعباسي، فقد عاش أربعين سنة في العصر الأموي، وست أربعين في العصر العباسي.

وإذا كان قد عاش عصرين، فلابد أن نشير إشارة موجزة على الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية في كل من العصرين.

[1] المصدر نفسه، ص131

[2] الديباج، ابن فرحون، ج1، ص34-35

[3] المصدر السابق، ص34

[4] المصدر نفسه، ص34

أولا:الحياة السياسية :

فمن الناحية السياسية فقد أدرك مالك رحمه الله الدولة الأموية في عصر الوليد الذي استقر الملك الأموي، بعد النزاع الطويل، فقد أثمر ذلك الاستقرار أطيب الثمرات، فقد فتحت في عهد الوليد الأمصار النائية، فوصل الإسلام غربا إلى جنوب أوروبا، وغزا الإسلام كتائبه، ووصل الإسلام شرقا إلى حدود الصين حتى دخل الإسلام أهلها.

ففي عهد الوليد بن عبد الملك، عرفت الدولة الأموية استقرارا في الملك وعرفت بعض التطورات، منها بناء جامع دمشق لا يعرف في الآفاق أحسن منه، وقد شرع في بنائه في ذي القعدة من هذه السنة، وانتهت خلافته ببناء جامع دمشق، وكان موضع هذا المسجد كنيسة يقال لها كنيسة يوحنا، فلما فتحت دمشق من طرف الصحابة جعلت مناصفة، فأخذوا الجانب الشرقي فحولوه مسجدا، وبقي الجانب الغربي كنيسة بحاله من لدن سنة أربع عشرة إلى هذه السنة، فعزم الوليد على أخذ بقية الكنيسة منهم وعوضهم عنها كنيسة توما، وهدم بقية الكنيسة وأضافها إلى مسجد الصحابة وجل الجميع مسجدا واحدا[1].

[1] البداية والنهاية، ابن كثير ، المراجعة والتدقيق سعيد اللحام، دار نوبيليس، بيروت، ط1، 2009، ج 18، ص57

ومن التنظيمات التي عرفتها خلافة الوليد بن عبد الملك تنظيم الإمارة، فعزل الوليد بن عبد الملك هشام بن إسماعيل عن إمرة المدينة وولى عليها ابن عمه وزوج أخته فاطمة بنت عبد الملك عمر بن عبد العزيز، فدخلها على ثلاثين بعيرا في ربيع الأول منها وملأها عدلا، ودعا عشرة من فقهاء المدينة وهم عروة بن الزبير[1]،

وب[2]، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام[3]، وأبو بكر بن سليمان بن أبي

خيثمة، وسليمان بن يسار[4]، والقاسم بن محمد[5]، وسالم بن عبد الله بن عمر[6]،

وعبد الله بن عامر بن ربيعة[7]، وخارجة بن زيد[8]، فجلسوا إليه، فحمد الله وأثنى عليه، وبين سر

[1]ابن حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو الزبير بن العوام بنن خويلد بن أسد بن عبد العزى، بن قصي بن كبلاب، ولد سنة ثلاث وعشرين للهجرة، وكان من فقهاء المدينة الأربعة، وكان من فطاحلة العلم وبحرا لا ينضب ماؤه، توفي سنة ثلاثة وتسعين، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، 2001، ج5، ص430-431-432

[2]مفتي المدينة وأحد الفقهاء السبعة، أبو عبد الله الهذلي الأعمى، وهو أخو المحدث عون، وكان رجلا صالحا عالما، تعلم على يديه عمر بن عبد العزيز، وكان كثير الحديث وأعلم بالشعر، توفي سنة ثمان وتسعين، المصدر نفسه، ج5 ، ص 476-477-478

[3]ابن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، أبو عبد الرحمان، كان فقيها وثقة محدثا، سخيا، ويروى أنه كان يصوم ولا يفطر، قيل أن مات في سنة الفقهاء، وقيل خمسة وتسعين، المصدر نفسه، ص416-417-418

[4]هوأبو أيوب، وقيل أبو عبد الرحمن، مولى أم المؤمنين ميمونة، وعده الزهري من العلماء، وكان ثقة إماما عالما بالفقه والحديث، توفي سنة سبع ومائة، المصدر نفسه، ص446-447-448

[5]ابن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحافظ القوي الحجة، عالم وقته مع سالم وعكرمة، ولد في خلافة علي رضي الله عنه، وروى عن ابن مسعود وزينب بنت جحش، وعبد الله بن الخباب، وعبد الله بن عمرو، كان إماما ورعا كثير الحديث، اختلفوا في سنة وفاته بين ست ومئاة أو خمس ومائة،انظر المصدر نفسه، ج5 ، ص54-555-56-57

[6] ابن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه، كان زاهدا حافظا عالما مفتيا بالمدينة، وكان عل الإسناد في الحديث، حدث عن أبيه، وزيد بن الخطاب العدوي وأبي لبابة، توفي سنة ست ومائة، المصدر نفسه، ص458-459-460

[7] عبد الله بن عامر بن ربيعة بن حبيب بن عبد الشمس بن قصي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه حديثا من قتل دون ماله، ولي البصرة لعثمان، وكان من كبار ملوك العرب، وعرف بشجاعته، توفي سنة تسع وخمسين، المصدر نفسه ، ج3،ص19-20-21

[8]ابن ثابت الفقيه ابن الفقيه، الإمام ابن الإمام واحد من الفقهاء السبعة، أبو يزيد الأنصاري، حدث عن أبيه وعمه يزيد، وأسامة بن زيد، وأمه أم سعد بنت سعد، روى عنه ابنه سليمان، وابن أخيه سعيد بن سليمان، مات سنة تسع وتسعين، المصدر نفسه ، ج5، ص 438-440-439

دعوته لهم هو إقامة العدل ونبذ الظلم وكان لا يقطع أمرا إلا باستشارتهم، وأمرهم بألا يكتموا عن أحد من عماله اتسم بالجور والظلم، فخرجوا عنه يجزونه خيرا[1].

واتسمت خلافة الوليد بن عبد الملك بتوسع الفتوحات الإسلامية، ففي سنة سبع وثمانين غزا مسلمة بن عبد الملك بلاد الروم فقتل منهم خلقا كثيرا، وفتح حصونا كثيرة وغنم غنائم جمة، ففتحت حصون من الروم، كحصن بولق، وحصن الأخرم، وبحيرة، الفرمسان، وحصن بولس، وقميقم، وقتل من المستعربة نحوا من ألف وسبى ذراريهم، وغزا قتيبة بن مسلم بلاد الترك، وصالحه نيزك على مال جزيل، كما غزا بيكند وغنم منها شيئا كثيرا من آنية الذهب والفضة، والاصنام من ذهب وكان من جملتها صنم سبك فخرج منه مائة ألف وخمسون درهم، ووجدوا فيها خزائن ملك وأسلحة كثيرة[2].

وقد عرفت خلافة الوليد بن عبد الملك في آخر خلافته عدة اضطرابات منها، مقتل سعيد بن جبير سنة أربع وتسعين للهجرة على يد الحجاج، بعد أخذ ورد بينه وبين الحجاج فطرح عليه عدة أسئلة من بين الأسئلة التي طرحت عليه فما قولك في الخلفاء، فقال له لست عليهم بوكيل[3].

ومن الاضطرابات التي عرفتها خلافته بين الوليد وبين أخيه سليمان فيما بلغه أنه سليمان تمنى موته، وهذا لم يكن على حقيقته بل هو بسبب فعل فاعل لإفساد النيات ونشر الفتنة بينهم لقطيعة الرحم، ومما كان يتصف به الوليد بن عبد الملك عطفه وحنانه على إخوته ملتزما بوصية أسداها له عبد الملك.[4]

ثم تولى عقبه الحكم سليمان بن عبد الملك يوم وفاة أخيه الوليد بن عبد الملك سنة ست وتسعين من الهجرة، وكان بخلاف الوليد بن عبد الملك، وعلى ضد منه في الفصاحة والبلاغة[5]، ونكل سليمان بولاة أخيه الوليد، ونكل بأسرة الحجاج، لرأي الحجاج وآله، تولية عبد العزيز بن الوليد متناسيا بلاء هؤلاء الفاتحين

---

[1] البداية لابن كثير، ج18، ص58

[2] المصدر نفسه، ص60

[3] امروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي ، دار نوبيليس، بيروت، ط1 ، 2010م، ج8،ص 1294-1295

[4] المصدر نفسه، ص1296

[5] المصدر نفسه، ص1315- 1317

العظام وجليل أعمالهم، وهذا الحقد راجع إلى عوامل شخصية، ولكن ما الذي يضير إذا كانت نتيجة أعمالهم، مثل خاتمة هؤلاء الفاتحين، كقتيبة، ومحمد بن القاسم، وطارق، وموس بن نصير[1].

ثم استخلف على الحكم بعد سليمان سنة تسع وتسعين، وكانت خلافته باستشارة جملة من العلماء ممن كانوا غزاة في عسكر سليمان بن عبد الملك ومن هؤلاء العلماء، رجاء بن حيوة، ومحمد بن شهاب الزهري، ومكحولا، وندب نفسه للنظر في المظالم، بعيدا عن كبرياء الملوك، وهذا ما نستشفه من خطبته التي ألقاها على الناس بعد حمد الله تعالى والثناء عليه، ثم قال لهم: " ألا إني لست بقاض، ولكني منفذ ألا وإني لست بمبتدع ولكني متبع، إن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بعاص، ولكن الإمام الظالم هو العاصي، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"[2].

وقد قويت في عهد عمر بن عبد العزيز شوكة الخوارج، فقد خرج عليه في أيامه شودب الخارجي[3]، وقوي فيمن خرج معه من المحكمة من ربيعة وغيرها، وكانت لعمر رضي الله عنه مراسلات ومناظرات معهم، ومن علماء الخوارج وشعرائهم، فمن علمائهم، اليمان وله كتب مصنفة في مذاهبهم، وعبد الله بن يزيد الإباضي وأبي مالك الحضرمي..، ومن شعرائهم مصقلة بن عتبان الشيباني[4]، وكان من غلبة الخوارج[5].

وبفضل هذا الاستقرار في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، رأى مالك رحمه الله نعمة الاستقرار وثمراته ثم وصل إلى علمه ما كان من فتن بين معاوية رضي الله عنه، وبين علي رضي الله عنه، وما كان من فتن في عهد يزيد حيث استبيحت فيها الحرمات على المدينة، وعلم أمر الفتن بين عبد الله بن الزبير وبين عبد الملك،

---

[1] في التاريخ الإسلامي، شوقي أبو خليل ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1991م، 317

[2] مروج الذهب للمسعودي، ج8، ص 1324

[3] ابن شودب الخارجي، من الخوارج الذين خرجوا في أيام عمر بن عبد العزيز، وقوي أمره وكان خروجهم من الجزيرة، وأرسل إليه عمر بن عبد العزيز كل من عون بن الله بن عتبة بن مسعود ومحمد بن الزبير الحنظلي، انظر المسعودي، المصدر السابق،1330

[4] مصقلة بن عتبانا لشيباني من شعراء الخوارج ومن سلف أئمتهم، بعث إلى عمر بن عبد العزيز رسالة في النصح قال له فيها: (وذو النصح إن لم يرع منك قريب فإنك إن لا ترض بكر بن وائل يكن لك يوم بالعراق عصيب، فإن يكن منكم كان مروان وابنه وعمرو ومنكم هاشم وحبيب فمنا سويد والبطين وقعنب)، انظر: مروج الذهب ،ص1335

[5] المصدر نفسه ، ص1334-1335

وكيف سرى الفساد، وعلم أمر الخوارج الذين يفهمون الدين من ظواهر الألفاظ، ويمرقون من حقائق الإسلام كما يمرق السهم من الرمية[1].

ولذلك نجده، يرضى بالاستقرار، ويرى أن صلاح حال الأمة سيؤدي بضرورة إلى صلاح حكامها، ويرى أنه يجب البدء بإصلاح الرعية فهي الأصل وهي الشجرة، والحكام ثمرتها، والثمرة من جنس شجرتها، تستمد عناصر تكوينها منها[2].

وتولى الحكم بعد عمر بن عبد العزيز، يزيد بن عبد الملك و لم يطل حكمه، أقعد حبابة عن يمينه، وسلامة عن يساره، فماتت حبابة، فمات بعدها، ثم تولى الحكم هشام بن عبد الملك، وعرف بغزارة عقله، اشتهر بالتدبير والسياسة، وتقوية الثغور، وحفر القنوات، وكان قد كلفا بالخيل، وهو أول من أقام لها الحلبات من الخلفاء.

ثم جاء بعدهم الوليد بن يزيد الذي ساءت أوضاع الدولة في عهده، فانتشر اللهو والخلاعة والمجون، قتله يزيد بن الوليد، وآخر من حكم الدولة الأموية هو مروان بن محمد الملقب بالحمار، وانتشرت العصبية في عصره بين النزارية والمضرية (اليمينية)، فمال اليمنيون إلى الدعوة العباسية، لقب بالحمار لصبره وجلده[3].

أما الحياة السياسية في عهد الدولة العباسية، فلما جاء الحكم العباسي وقد سبقته اضطرابات شديدة في أكثر البقاع الإسلامة، وعاشت في جو الفتن، وقتل أبناء المهاجرين والأنصار على أيدي الخوارج، فرأى مالك أنه لا يستطيب الأمر إلا بالاستقرار، وألا ينزع إلا إلى الأمن والاطمئنان، والذي يرى أن الصلاح كونه للشعب أولا، لذلك كان غير راض بما آلت إليها الدولة الإسلامية، فلم تستقم أمورها في بادئ الأمر، فكان يخشى أن يصير أمر الأمة سددا وبددا.

[1] مالك حياته وعصره وآراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999م ، ص116

[2] المرجع نفسه، ص117

[3] في التاريخ الإسلامي لشوقي أبو خليل، ص318

ولما استقرت الأمور في عهد أبي جعفر المنصور، قضى أبو جعفر على خارجة العلويين، رضي مالك بعد سخطه، وصار موقفه من العباسيين كموقفه من الأمويين، لا يرى في توليتهم الطريق الشرعي الذي اتبع في اختيار أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولكنه كان يرى بسلطانهم لأنه فيه منعا للفوضى ودفعا للفتن، وذلك الجو اللطيف الذي كانت عليه الدولة العباسية خصوصا في عصر أبي جعفر المنصور، فقد وجد سامعين له ولنصائحه مسترشدين بمواعظه، مما أدى إلى تقوية الصلة بينهم وتوثيق العلاقة بينهم، فشجعه ذلك على الاتصال بهم وقبول هداياهم، وذلك لأن الخلفاء العباسيين كانوا لصلتهم القريبة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأن تكون أعمالهم لها من الشرع اعتبار، وكانوا يجمعون بين الانغماس الترف واللهو، وبين النزعة الدينية، فهم يجترعون من الملذات والشهوات، ويوغلون في بعض المشتبهات، ويحومون حول حمى المحرمات، بل ربما استساغها بعضهم، وفي الوقت ذاته يستمعون إلى مواعظ العلماء، ويطلبونها، ويبكون عند سماعها[1]،

فشعر أبي العتاهية[2] يبكي الرشيد، يذكر المسعودي أن الأصمعي دخل عليه، فوجده ينظر في كتاب ودموعه تنهمر، وهذا الكتاب فيه شعر أبو العتاهية، وهي إحدى المواعظ التي تذكر بالآخرة التي أرسلت للرشيد[3]

[1] مالك حياته وآثاره ، ص 119

[2] هو إسماعيل بن القاسم، وكنيته أبو إسحاق، وهو مولى لعنزة، وكان يرمى بالزندقة مع أن معظم شعره في الزهد والموت والحشر، وكان أحد المطبوعين الذين يكاد كلامهم كله شعرا، عاش في عصر هارون الرشيد، ، طبقات الشعراء، ابن المعتز ، تحقيق عبد الستار، ، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، ، ط3، دت ، ص229-230-231

[3] مروج الذهب للمسعودي، ج9، ص1572

ومن العلماء الذين كانوا ينبهون هارون الرشيد، الإمام مالك، وأبو يوسف[1]، ومحمد بن الحسن الشيباني[2]، والفضيل بن عياض[3]، وكانت نصائحهم لا تقتصر على ارتكاب الحرام بل كانت عامة تتعلق بلقاء الله، والخشية منه، وذكر الموت والدار الآخرة[4].

وزاد نفوذ البرامكة[5]، وهي أسرة فارسية التي كانت بيدها مقاليد الوزارة في عهد الرشيد مما دفع بهارون الرشيد إلى تنكيبهم كما قال أحمد أمين: "وإنما نكب البرامكة ما كان من استبدادهم على الدولة، واحتجابهم أموال الجباية، حتى كان الرشيد يطلب اليسير من اليسير من المال فلا يصل إليه، فغلبوه على أمره، وشاركوه في سلطانه، ولم يكن له معهم تصرف في أمور ملكه، فعظم آثارهم، وبعد صيتهم، وعمروا مراتب الدولة وخططها بالرؤساء من ولدهم وصنائعهم، واحتازوها عمن سواهم، من وزارة وكتابة، وقيادة وحجابة، وسيف وقلم"[6].

[1] هو قاضي القضاة العلامة المجتهد، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن جير بن معاوية الأنصاري، ولد ثلاث عشرة ومائة، أخذ عن هشام بن عروة ، ويحى بن سعيد الأنصاري، وعطاء بن السائب، والأعمش، وأبي حنيفة، وتخرج على يديه أبو الحسن الشيباني، ومعلى بن منصور، وهلال الرأي، توفي رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة، سير أعلام النبلاءج8، ص536-537-538

[2] هو الإمام عبد الله محمد بن الحسن فرقد الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، سمع من أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومسعر بن كدام، وروى الموطأ على الإمام مالك، وأخذ عن سفيان الثوري، ومالك بن مغول، وابن مبارك، سكن بغداد، وحدث بها ولد سنة 132هـ، وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972، ج4، ص184

[3] ابن مسعود بن بشير، أبو علي التميمي اليربوعي الخرساني، ولد بسمرقند، ونشأ بأبيورد وارتحل في طلب العلم، حدث عنه ابن مبارك، ويحيى القطان، وحصين بن عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد، وقدم الكوفة وهو كبير فسمع من منصور، توفي رحمه الله ثمان وسبعين ومائة، ، سير أعلام النبلاء،ج8، ص423-424-425

[4] في التاريخ الإسلامي لشوقي أبو خليل ، ص338

[5] البرامكة هم أولاد يحيى بن خالد البرمكي، وهم أربعة، سيد ومتبوع، والفضل بن يحيى، وجعفر، وهي أسرة فارسية كانت تشرف على الوزارة المالية في عهد هارون الرشيد، انظر مروج الذهب، ص1573

[6] الموسوعة الحضارة الإسلامية، أحمد أمين، ،دار نوبيليس، بيروت، ط2، 2012، ج2، ص 49

ثانيا:الحياة الاجتماعية:

فالحالة الاجتماعية التي عاشها الإمام مالك، وكان على علم بها، وأظهر المظاهر الاجتماعية، أن المدن الإسلامية كانت تموج بعناصر مختلفة من الفرس والروم، وهنود وعرب، وقد اتسعت رقعة الدولة من الأندلس غربا إلى الصين شرقا، وكثرت فيها الحواضر، ثم إن لكل مدينة خصائص اجتماعية، وتجارية وعلمية، وهذا ما ذكره الخضري بك عن أحوال تلك المدن في أول العصر العباسي فقال: "إذا أطللت على منتهى المملكة الإسلامية من جهة الغرب، حيث جزيرة الأندلس، وجدت مدينة قرطبة تستعد إلى المساواة بغداد تحت نظر الأمير الجليل عبد الرحمن بن معاوية، مؤسس الدولة الأموية في الأندلس، وتجد في إفريقية مدينة القيروان التي ورثت العظمة الإفريقية الرومانية، وانتهى إليها جمالها، وتجد بعد ذلك مدينة الفسطاط حاضرة مصر، وقد جمع مسجدها الأعظم حلقات العلماء الذين أبقوا لهم أكبر الآثار في الاجتهاد والاستنباط، وهم الذين أظهروا للناس كافة فقه الأئمة المجتهدين على اختلاف مذاهبهم".[1]

بالإضافة إلى سمو الحضارة في العلم والتجارية والصناعة ما لا يقل عن بغداد، ثم تجد دمشق ما زالت تحافظ على تلك الأبهة التي أكساها بها بنو أمية، ولا تزال الكوفة والبصرة آهلين بالعلماء والحكماء، مما استلزم اتساع رقعة الحضارة الإسلامية التجارة والصناعة والزراعة، فأصبحت الحضارة تزهوا بنفسها على ما سبقتها من الحضارات، وكل هذا مما لا شك فيه أن أثر كبير على الفقه.

وإذا كانت كل المدن الإسلامية على هذه الشاكلة وعلى هذا الرقي، فالمدن الحجازية لا تقل شأنا عن هؤلاء المدن، فالمدينة كانت مزارا لكل المسلمين ولا زالت ترى فيها كل الأشكال والألوان وكل الصور، فإن الناس يأتون إليها من كل فج عميق، فالمقيم بمدن الحجاز يرى فيها كل الألوان الاجتماعية للمسلمين في الحجيج الزائرين الذين يفدون إليها، ويطلع على أعراف الناس المختلفين بالمشاهدة والعيان[2].

[1] مالك حياته وآثاره، ص 119

[2] المرجع نفسه، ص120-124

فالمدينة التي كانت إليها الهجرة، وبها الروضة الشريفة، والمسجد النبوي، كانت مزار المسلمين في حجيجهم يتيمنون بالمقام فيها، وبجوار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاتخذها الإمام مالك رحمه الله مقاما له، كان فيها أعراف الناس وصور معاملاتهم ، ومعايشهم وأحوالهم الاجتماعية، فهذه إشارة موجزة إلى النواحي الاجتماعية في عهده رحمه الله.

ثالثا:الحياة العلمية والثقافية:

إن الحركة الفكرية ابتدأت في عصر الدولة الأموية نمت وآتت أكلها في العصر العباسي، إذ ابتداؤها كان بالاتصال بالفلسفة اليونانية، فخالد بن يزيد بن معاوية كان من أعلم قريش بفنون العلم، وكان له صنعة في الكمياء والطب، وكان بصيرا بهذا العلم متقنا لهما، وله رسائل دالة على معرفته وبراعته، وأخذ الصنعة عن رجل من الرهبان اسمه بريانس الرومي، وله فيها ثلاث رسائل، ولقد نمى ذلك الاتصال الفكري بهذه الفلسفة، التي نقلت الفكر اليوناني والفارسي والهندي في عصر العباسي، فكانت العلوم الدنيوية تفيض فيضا في المملكة الإسلامية، فترجمت الفلسفة اليونانية بجميع فروعها من طب، ومنطق، وطبيعة، وكمياء، ونجوم، ورياضة، وترجمت الرياضة الهندية والتنجيم الهندي، وترجم تاريخ الأمم من فرس ويونان وروما، كما وجدت الإلهيات اليونانية تعرض ويعرض بجانبها الديانات الأخرى من يهودية ونصرانية ومجوسية وغيرها، كما وجد أرباب الديانات يتجادلون في أديانهم ويقفون مواقف الهجوم والدفاع كل هذا سبب حالة عقلية جديدة، فأهل الديانات الأخرى إنما يدعون إلى دينهم بالعقل والمنطق، ويرد عليهم بالعقل والمنطق فكان طبيعيا أن يتجه المسلمون تلك الوجهة للدعوة إلى الإسلام، فقد كانت الدعوة في العصر الأول تعتمد على الأسلوب الفطري ولفت الانتباه إلى الكون وآثاره، لكن لما جاء العصر العباسي أصبح أرباب الديانات الأخرى يريدون أدلة عقلية ملموسة على منطق أرسطو، مقدمة صغرى ومقدمة كبرى، فتحولت الدعوة الدينية إلى علم الكلام، وكانت جهود العلماء تصب في شرح كل ما يعرض لهم من ذلك بالعلل العقلية وعبارات منطقية[1]، وعرف العصر العباسي عملية التصنيف وهذا ما نلمسه من خلال الجهود التي قدمها علماء الإسلام في مجال تصنيف

[1] موسوعة الحضارة الإسلامية لأحمد أمين، ص352

الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج بمكة، ومالك الموطأ بالمدينة، والأوزاعي بالشام، وابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، وصنف ابن إسحاق المغازي، وكثر العلم وتبويبه، ودونت كتب اللغة العربية، والتاريخ وأيام الناس.[1]

بينما الحياة العلمية في العهد الأموي، كانت رواية العلماء من حفظهم أو من صحف جمعت حيثما اتفق، فالصحيفة قد يكون فيها حديث ومسألة لغوية، ومجالس العلماء كذلك، يروى عن عطاء أنه قال: " ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس أكرم فقها وأعظم خشية، إن أصحاب الفقه عنده، وأصحاب القرءان، وأصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم من واد واسع"[2]، فلما جاء العصر العباسي ميزت العلوم وجمعت مسائل كل علم على حدتها، بل وضعت المسائل المتشابهة تحت باب واحد، والحياة العلمية في العهد الأموي كان نواتها القرءان والحديث، فكل مسائل العلم تدور حول هذه النواة، منها يستنبط الفقه، ولأجلها يروى الشعر، وبسببهما تبحث مسائل الفقه، فالحركة العلمية كلها دينية إلا قليل[3].

أما في العصر العباسي فقد ظلت تلك النواة التي تستقي من رافدين وهما القرءان والحديث، و نواة أخرى وهي نواة الطب التي تجمعت حولها علوم دينية، فقد أسس بتعاون النساطرة مع اليهود مدرسة للطب، وأيدهم الخلفاء العباسيون، وقد كانت هذه المدرسة الطبية وارثة الطب اليوناني، وحول هذه الدراسة الطبية تكونت دراسة الطبيعة والكمياء والهيئة، بل المنطق والإلهيات، وكانت الدراسة الطبية تتطلب كل هذه الروافد لاستكمالها[4].

وظهرت سمة جديدة في عصر الإمام مالك، ذلك التمييز الفكري الذي كان مربوطا بكل مدينة من المدائن الإسلامية، فالبصرة مثلا كانت تتميز في علومها الدينية بالمسائل التي تتعلق بالعقيدة فكانت بها الفرق

---

[1]، تاريخ الخلفاء، السيوطي ، تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، ص310

[2]الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995م، ج4، ص128

[3]موسوعة الحضارة الإسلامية، ص352

[4]المرجع نفسه، ص353

المختلفة التي تتكلم في الفلسفة والعقائد، وكان بها علماء في الوعظ والقصص، كالحسن البصري، بينما الكوفة كان بها الفقه العراقي الذي كان يعتمد على آثار ابن مسعود وإبراهيم النخعي، ومدرسته التي كان يمثلها درس حماد، ودرس أبي حنيفة، وكان فيها الفقه التقديري، وفيها القياس والاستحسان، ودمشق كان يقوم فيها الفقه على آثار الصحابة والتابعين، ويمثله فقه الأوزاعي ومدرسته، وأما المدينة فقد كان بها آثار السلف الصالح، وكانت بها آراء الصحابة الذين امتازوا بالرأي، كابن عمر، وزيد بن ثابت رضوان الله عليهم، وتلقى عليهما[1].

المطلب الثالث: التكوين العلمي وأثره في صناعة الفقه المالكي:

الفرع الأول: شيوخه:

ذكر صاحب الديباج أن مالكا كانت أمه تحثه على طلب العلم فكانت تقول له اذهب إلى ربيعة فتعلم منه الأدب قبل العلم، فالتزم حلقة شيخه ربعة منذ صغره، كما طلب العلم على يد شيخه ابن هرمز وقيل أن سبب طلبه عنده هو أن أباه ألقى إليه وإلى أخيه مسألة فأخطأ فيها فقال ألهتك الحمام، فهذا الدافع الذي حمل مالكا لأخذ العلم على هرمز فكان يجعل تبانا على بابه يجلس عليه يتقي به برد حجر[2]

والعصر الأموي الذي كان يعيش فيه الإمام مالك رحمه الله كان حافلا بالعلماء، وكان يستقي منهم العلم، وأخذ عن الزهري حتى قال الإمام مالك كنا نزدحم عند بابه، وأخذ العلم عن مائة، وكان ينتقي عمن يأخذ الأحاديث لكثرة العلماء فقد كان الإمام مالك يرفض أحاديث السبعين منهم غير أنه لم ينتقد الرجال، لذلك قال ولو ائتمن أحدهم على بيت المال لكان به أمينا أي أنه كان يرى فيهم الأمانة والتقى، وثبت عنه رحمه الله أنه أخذ على جعفر الصادق، مع أنه لم يكن في منهجه يرضي العلويين، إلا أنه لم يمنعه ذلك من الأخد عن جعفر الصادق، وذكره بأحسن ما يذكر به الطالب شيخه[3].

[1] مالك حياته وآثاره، ص127

[2] المرجع نفسه، ص99-101

[3] مالك أثاره وآراؤه الفقهية ، ص85-86

وكان حريصا في دراسته، أن يعرف فتاوى عمر رضي الله عنه ومن خلفه من المكانة العلمية، وفقه الدين لزيد بن ثابت، ومن خلفه وهو عبد الله بن عمر، وهذا ما يدل على العناية الشديدة وحرصه على معرفة فتاوى الصحابة الثلاثة، وقد انتقل العلم إليه عن طريق الفقهاء السبعة (عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، وأبو بكر، وسليمان بن يسار، وخارجة بن يزيد)[1].

وأخص مشايخه هم: (ابن هرمز، وأبو الزناد، وربيعة، والأنصاري،وابن شهاب الزهري)، فقد كان مالك شديد الاتصال بهم، وحسن ثقته بفتاويهم ونقلهم، فقد لازم ابن هرمز لمدة سبع سنوات[2].

وهنا يمكن أن نقسم شيوخه إلى قسمين، قسم أخذ عليه الفقه والرأي، وقسم أخذ عنه الحديث، ومن بينهم ابن هرمز الذي لازمه لمدة سبع سنوات، وكان لا يخلط بمجلسه غيره، وكان يختلف إليه من حين لآخر، وكانت ملازمته لابن هرمز في صدر حياته العلمية، حتى قال عن نفسه: "كنت أذهب بكرة إلى ابن هرمز، فما أخرج من بيته إلا في الليل"[3].

ومع أنه كان يتبع خطى شيخه إلا أنه ينقده نقد الصيرفي، لذلك كان يخصه بالمجلس وكان ابن هرمز يلقي له بنفسه حتى يبين له إن أخطأ بما يقول، وإن كان صحيحا أقره على ذلك، وكانت بينهما محادثات علمية كثيرة، فمالك رحمه الله عرف بشدة التحري في أقوال مالك فكان ابن هرمز معجب بمالك، فقد كان متأثرا بأقوال ابن هرمز مما دفه ذلك إلى التمحيص والتدقيق[4].

ومن الشيوخ الذين كان لهم الفضل عليه نافع مولى، عبد الله بن عمر، أخذ عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، وكان أعلم التابعين بفتاوى عبد الله بن عمر، فأخذ عنه فقه عبد الله بن عمر[5].

---

[1] ترتيب المدارك، ص178

[2] المدارك،ص68

[3] الديباج، ابن فرحون، ص63-64

[4] ينظر:مالك حياته وآراؤه الفقهية، أبو زهرة، ص 34-35

[5] المرجع نفسه، ص36

الفرع الثاني: تزكية العلماء للإمام مالك:

وأما ما يتعلق بتصديه للفتوى فقد ذكر أبو نعيم صاحب الحلية أنه ما كان يجيب في فتيا حتى يسأل من هو أعلم منه هل هو أهل للفتيا أم لا فكان يستشير ربيعة ويحيى بن سعيد هل هو أهل لذلك.[1]

وما أفتى رحمه الله حتى شهد له بذلك سبعون مفتيا.[2]

ولقد شهد له بالفضل في العلم علماء أجلاء وأئمة كبار من بينهم الإمام الشافعي فكان يقول إذا جاءك الأثر من مالك فمالك نجم وقال لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز[3]

وذكر ابن عبد البر في كتابه التمهيد أن ابن وهب كان يقول "لولا الإمام مالك لضللنا"[4]، و كان يرى عبد الرحمن بن مهدي أن الإمام مالك كان أفقه من أستاذ أبي حنيفة، وكان مالك أثبت الناس في الحديث، ولذلك ثبت عن الإمام أحمد أنه سئل من أراد أن يحفظ الحديث فبم يحفظ فقال بحديث مالك، ومن أراد الرأي فبمن يأخذ قال برأي الإمام مالك،[5]وكان للإمام مالك دراية كبيرة بالرجال ومتبصرا في أحوالهم.[6]

الفرع الثالث: منهجه في التدريس:

وكان للإمام مالك طريقة مميزة في التدريس خاصة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكر عبد الله بن مبارك فقال: "كنت في مجلس الإمام مالك كان يدرس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

[1] حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، أبو نعيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996 ، ج6، ص316

[2] تزيين الممالك للسوطي ، ص26

[3] الحلية ، ج6،ص318

[4] التمهيد، ابن عبد البر المالكي، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ-1412هـ، ج1،ص61-62

[5] تزيين الممالك للسيوطي، ص29

[6] التمهيد، ص74

فلسعته عقرب ست عشرة مرة فلم ينقطع عن التحديث عن رسول الله فلما فرغ المجلس وتفرق الناس فقلت له يا أبا عبد الله رأيت منك عجبا وهو ّإجلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم"[1]

وكان مجلسه مجلس وقار وحلم وليس فيه شيء من المراء ولا رفع الصوت، وكان إذا سئل عن مسألة أجاب غيره عنها و لم يقل من أين لك هذا.[2]

وجلس للتدريس والتعليم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن اكتمل عقله ونضج، وكان يروي عنه الطلاب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المكان هو المكان الذي كان يجلس فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه للشورى والأقضية والحكم، وكان مالك لما يجلس في هذا المجلس يتأثر بجلوس عمر رضي الله عنه وحكمه وأقضيته وفتاويه كما ذكرها ابن المسيب. [3]

و لم يستمر بالتدريس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم طول حياته فقد مرض بمرض السلس فأصبح يدرس في بيته، بعدما كان مالكا يشهد الصلوات والجنائز والجمعة ويعود المرضى ويذهب لتعزية الناس، ثم انقطع عن الجلوس في المسجد فأصبح يصلي وينصرف إلى مجلسه ولا يشهد الجنائز ويذهب لتعزية الناس ثم قطع ذلك كله فاحتمل الناس حتى مات عليه[4]

الفرع الرابع:كتبه وآراؤه الفقهية:

أولا: كتبه

والذي دلت عليه الأخبار أن مالكا صنف كتبا متعددة غير الموطأ لذلك قال عياض: له أوضاع كثيرة وتآليف غير الموطأ رواية عنه أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم، لكن لم يشتهر عنه غير الموطأ،

---

[1] الديباج، ص104

[2] المصدر نفسه، ص108

[3] ترتيب المدارك، ج1، ص108

[4] مالك حياته وعصره وآراؤه الفقهية، ص49

وسائر تآليفه إنما رواها عنه من كتب بها إليه أو سأله إياها، أو آحاد من أصحابه ولم يروها الكافة[1]، ومن كتبه رسالته إلى ابن وهب في القدر والقدرية، كتابه في النجوم، وحساب دوران الزمان، ومنازل القمر، ورسالته في الأقضية كتب بها لبعض القضاة، ولديه تفسير غريب، يرويه عنه خالد بن عبد الرحمن المخزومي، وكتاب السرور رواه عنه ابن القاسم[2]، لكن من أشهر الكتب التي اشتهر بها الإمام مالك كتاب الموطأ في الحديث، وكتاب المدونة.

1-الموطأ:

أ- تسميته:

اختلفوا في سبب تسميته بالموطأ، قيل أنه شيء صنعه ووطأه للناس حتى قيل موطأ الإمام مالك، وعرض كتابه الموطأ على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ، وذكر له أبو جعفر المنصور المنهج الذي يؤلف به الموطأ قال له: "ضم هذا العلم يا أبا عبد الله، ودونه كتابا، وتجنب فيه تشديدات عبد الله بن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أوسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة"[3]، وفي بعض الروايات (ألف للناس كتابا ووطئه لهم توطئة)، وألفه في أربعين سنة بعد تنقيحه وتصحيحه[4].

وعدد أحاديث الموطأ، لم يتفق الرواة عليه، ففي رواية عتيق الزبيري عشرة آلاف[5]، وفي رواية الغافقي ستمائة وستة وستون حديثا، وفي رواية الأبهري ألف وسبعمائة وعشرون حديثا، وقد نقل الزرقاني عن أبي بكر الأبهري جملة ما في الموطأ من آثار النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين، ألف وسبعمائة وعشرون

[1] ترتيب المدارك، ج2،ص90

[2] تزيين الممالك، ص40-41

[3] ترتيب المدارك، نفس الجزء، ص73

[4] المصدر نفسه، ص73

[5] المصدر نفسه، ص 72

حديثا، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مئتان وخمس وثمانون، إلا أن الإمام ظل يهذبه وينقحه ويسقط منه[1].

ب –منهجه:

ومنهجيته في التأليف لقد تولى الإمام مالك توضيح منهجه في الموطأ، وبيان ما اشتمل عليه من أحاديث وآثار(فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة والتابعين، ورأي، وقد تكلمت برأي وعلى الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، و لم أخرج من جملتهم إلى غيره)[2].

وسئل عن تعابيره في الموطأ مثل الأمر المجتمع عليه، والأمر عندنا أو ببلدنا، أو أدرك أهل العلم، أو سمعت بعض أهل العلم فأجاب، أما أكثر ما في الكتب رأيي لعمري ما هو برأيي، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذ عنهم[3].

وقد اعتمد رحمه الله في بناء موطئه على الروايات المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم موصولة أو مرسلة، وعلى قضايا عمر بن الخطاب، وفتاوى عبد الله بن عمر، ثم على الأقوال السبعة، وفقهاء المدينة جاعلا أحاديث زيد بن أسلم أواخر الأبواب[4]

[1]مقدمة شرح الزرقاني للموطأ، مكتبة الثقافة الدينية،2003، ص62-..67

[2]ترتيب المدارك، ج2، ص73

[3]، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي ، ط1، 1993، ص56

[4]التمهيد، ج3، ص242

ج–محتواه وروايته:

وقد احتوى الموطأ على أقسام: أحاديث متصلة، أحاديث مرسلة، أحاديث منقطعة، أحاديث موقوفة، بلاغات، أقوال الصحابة والتابعين، ما استنبطه من أحكام الفقه المستند إلى العمل أو القياس أو إلى قواعد الشريعة[1].

وروايته، فقد ذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رواه أو وقف عليه أو كان في رواية شيوخه، نحو عشرين نسخة، وذكر غيره أنها ثلاثين رواية[2]، ونقل عن أبي القاسم محمد بن حسين الشافعي قوله الموطآت المعروفة عن مالك رحمه الله إحدى عشر، والمستعمل منها أربعة موطأ يحي بن يحيى الليثي، وموطأ ابن بكير، وموطأ أبي مصعب، وموطأ ابن وهب ثم ضعف الاستعمال في الأخيرين، وقد اشتهر من الروايات رواية يحيى بن يحيى الليثي، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[3].

2:المدونة

هي أصل المذهب المالكي، وعمدة الفقهاء في القضاء والإفتاء المرجح روايتها على سائر الأمهات، وهي الأصل الثاني بعد الموطأ في الفقه المالكي، إذ بها كانوا يتناظرون ويتذاكرون، وإليها كانوا يرجعون فيما أشكل عليهم من هذا المذهب [4]

ولعل أي كتاب من كتب المذهب لم تحظ بما حظيت به المدونة، إذ تعلق بها الناس وحفظوها عن ظهر القلب على كبر حجمها، وأكثروا من الشروح عليها ومن التعليق عليها والتنبيه على مشكلاتها، وقد كان سحنون في مقدمة المعجبين بها لذلك رأيناه يوصي طلابه بالاعتناء بها والاعتماد عليها ويقول: "عليكم بالمدونة

---

[1] مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص57

[2] ترتيب المدارك، ج2، ص82

[3] مباحث في المذهب المالكي، ص58

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص299

فإنها كلام رجل صالح وروايته"[1]، وقد بين منزلتها وجلالة قدرها حينما قال: " إنما المدونة من العلم بمنزلة أم القرءان تجزئ في الصلاة عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها"[2]، أفرغ الرجال فيها عقولهم، وشرحوها وبينوها، فما اعتكف أحد على المدونة ودراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده"[3].

لقد اهتم الناس بالمدونة اهتماما بالغا، واعتنوا بها عناية فائقة، ورجحوها على سائر كتب المذهب، وما كثرة الشروح التي وضعت عليها والتعاليق التي دارت حولها، والاختصارات لها، إلا دليل على هذا الاهتمام، وهذه العناية[4].

وتحدثنا كتب الطبقات أن عددا وافرا من الفقهاء كانوا يحفظونها عن ظهر قلب، فيحكي عياض أن محمد بن سليمان الأنصاري الطليلطلي كان يستظهرها بكتبها في اللوح، فحفظها كما حفظ القرءان، ويذكر الشيخ أحمد بابا، أن الشيخ أحمد المرجولي كان يحفظها عن ظهر قلب، ويستحضر شراحها، وكذا الشيخ إسحاق بن يعمر الغماري

ثانيا:آراؤه الفقهة

أما آراؤه الفقهية فكثيرة، وإن كان مالك لم يهتم بجمعها في مؤلف كما فعل تلميذه الشافعي في مذهبه، إلا أن هذه الآراء كانت تتلقف من تلاميذه، فتكتب، فلم يكن يتكلم بشيء إلا وكتبه من حضر من تلاميذه فهذا ابن وهب ألف في سماعه من مالك ثلاثين كتاب[5].

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص300
[2] ترتيب المدارك، ج3، ص300
[3] المصدر نفسه، ص300
[4] مباحث في المذهب المالكي، ص67
[5] ترتيب المدارك، ج3،ص232

وكان الإمام مالك كشأن الأئمة المجتهدين يعيد النظر في فتاويه كلما أعيد عرض قضية حتى تعددت الروايات والسماعات، خاصة وأنه لم تكن صلته تنقطع بتلاميذه، فقد كانوا يكتبون سائلين، ويكتب إليهم مجيبا موضحا[1].

وقد بلغ ما أملاه في مذهبه نحوا من مائة وخمسين مجلدا في الأحكام الشرعية، فلا يكاد يقع فرع إلا ويوجد له فتيا[2].

وقد كان لتلاميذه دور كبير في هذا الجانب فجمعوا الآراء والسماعات، وإن كان هذا الجمع يتسم بانفراد فرع باعتماد ما وصل إليه من أسانيده[3].

الفرع الخامس: دور التقعيد لدى الإمام مالك:

إن المتتبع لأصول الإسلام وقواعد الشريعة يجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد، كما قال ابن تيمية رحمه الله: "مذهب أهل المدينة النبوية دار السنة، ودار الهجرة، ودار النصرة..أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقا وغربا، في الأصول والفروع" [4]، وقال صاحب ترتيب المدارك فإذا نظرت في فقه واجتهادات الأئمة وجدت مالكا رحمه الله ناهجا في هذه الأصول مناهجها مرتبا لها مراتبها ومدارجها، مقدما كتاب الله ومرتبا عليه الآثار ثم مقدما لها على القياس والاعتبار تاركا منها لما لم يتحمله الثقات، أو ما أوجده الجمهور الجم الغفير من أهل المدينة قد عملوا بغيره وخالفوه.[5]

وشرح الإمام منهجه، وبين الخطوط العريضة التي بنى عليها آراؤه واستنباطاته في موطئه حين سئل فأجاب: "أما أكثر ما في الكتاب فرأيي، فلعمري ما هو برأيي، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم

---

[1] إصطلاح المذهب عند المالكية، محمد علي إبراهيم، ،دار البحوث الإسلامية، الإمارات، ط1 ،2000م، ص48

[2] الذخيرة، شهاب الدين القرافي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994، ج1،ص34

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية، ص49

[4] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، اعتنى به عامر الجزار، دار الوفاء، دت، ج20،ص328

[5] ترتيب المدارك، ج1،89

والفضل، والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله فكثر علي فقلت برأيي، وذلك رأيي إذ كان رأيهم مثل رأي الصحابة، أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك، فهذا وراثة توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا".[1]

وما كان:(أرى) فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة .

وما كان فيه:(الأمر المجمع عليه)فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم.

وما قلت: (الأمر عندنا)، فهو ما عمل الناس به عندنا وجرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم.

وما قلت ببلدنا وما قلت فيه (بعض أهل العلم)، فهو شيء أستحسنه من قول العلماء.[2]

وأما ما لم أسمع منه فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته على ذلك الحق، أو قريبا منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم يسمع ذلك بعينه، فنسبت الرأي إليّ بعد الاجتهاد مع السنة، وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا منذ عصر الرسول الله صلى الله عليه وسلم، والأئمة الراشدين ومع من لقيت، فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم .[3]

هذا هو منهج الذي اتبعه في موطئه، واضح الدلالة على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعمل أهل المدينة من الصحابة، والتابعين، مع الاجتهاد الشخصي، لا يجد مندوحة عنه، متقيدا في اجتهاداته بمبادئه التي شرحها، فهو منهج جامع بين النظر والأثر، ولكنه بمراعاة الأثر الأعلق أي الذوق العربي، وهو مظهر من مظاهر اللغة عنده، فمثلا تفسيره لكلمة: (العرية، والملامسة والمنابذة، والركاز..)[4].

---

[1] إصطلاح المذهب عند المالكية، ص50

[2] المرجع نفسه، ص 51

[3] ترتيب المدارك، ج2،ص74،إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، تحقيق عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989م، ص 418

[4] ومضات فكر، أبو الفضل ابن عاشور، دار الكتب العلمية، تونس، 1982،ص 59

ومن ثم قام علماء المذهب بحصر أصول المذهب وترتيبها بل توسعوا في ذلك توسعا أدى إلى اعتبار مذهب مالك أكثر المذاهب أصولا[1].

وأدق إحصاء لأصول المذهب المالكي هو ما ذكره أبو زهرة فقد ذكر أن أصول المذهب هي:

القرءان والسنة والإجماع وعمل أهل المدينة والقياس وقول الصحابي والمصلحة المرسلة والعرف والعادات وسد الذرائع والاستصحاب والاستحسان.[2]

وهذه هي أمهات أصوله، وهي أصول بعضها مجمع على اعتمادها بين المذاهب، كالكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأخرى يشاركه في اعتمادها بعض المذاهب، غير أن مالكا انفرد عن كل المذاهب باعتماد إجماع أهل المدينة أو عمل أهل المدينة أصلا من الأصول الذي بنى عليها مذهبه، وقد كان مثار جدل بين الفقهاء منذ حياته.[3]

المطلب الرابع: الجذور الأولى للحركة الفقهية المالكية :

إن الإمام مالك إمام دار الهجرة، وكانت المدينة هي الأم، والمنبع الذي انبثقت منه كل روافد المذهب[4]، ضربت إياها أكباد الإبل في حياة الإمام، وحتى بعد وفاته، إذا لم تنقطع حلقات المذهب في المسجد النبوي يتصدرها كبار تلاميذ مالك المدنيون: كابن الماجشون، ومطرف، وابن دينار وابن أبي حازم وابن نافع وابن مسلمة، وإذا كان الذي خلف مالكا تلميذه عثمان بن عيسى بن كنانة، فإن ابن الماجشون ومطرفا الأخوين كانا الأظهر تأثيرا في انتشار المذهب وتطوره، وكانت تخريجاهما من الاتفاق، حتى إنهما استحقا هذا اللقب الأخويين لكثرة ما يتفقان عليه من الأحكام وتلازمها.[5]

[1] مالك حياته وآراؤه الفقهية، ص217

[2] المرجع نفسه،ص218

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية،ص54

[4] ترتيب المدارك، ج1،ص23

[5] إصطلاح المذهب لعلي إبراهيم، ص63-64

في الحجاز نشأ المذهب المالكي، فيها تفجر ومنها انتشر فلم ينازعه في بداية ظهوره بها غيره، فكانت المدينة كلها على ذلك الرأي وخرج منها إلى جهات من الحجاز واليمن كما قال عياض[1].

وقال ابن فرحون: " فغلب مذهب مالك " رحمه الله على أهل الحجاز إلى وقتنا هذا عائد لكل ما قبله أنه لم يذكر لبقية المذاهب وجودا واضحا في الحجاز[2].

ومع هذا النص نقف مع نص آخر لأحمد بابا يذكر فيه أن ابن فرحون أظهر مذهب مالك في المدينة بعد خموله[3].

وقد كان بمكة في الفترة السابقة وما قبلها شافعية ووجد بالمدينة أيضا، والذي ساعد على هذا الدولة الأيوبية بمصر التي نصرت المذهب الشافعي، فهي ترسل الخطباء من مصر لمسجد المدينة فكان من الطبيعي أن يوجد أئمة وعلماء من الشافعية[4].

وفي عهد ابن فرحون، وقبله كان للشيعة سيادة في المدينة، فقد ذكر أن أسرة القيشانيين القامين

من العراق بعد منتصف القرن السادس، فقد أدخلوا التشيع في المدينة باستمالتهم العوام بالأموال،

وتبعهم الأشراف حتى جاهروا بمذهبهم وتسلطوا على السنة تسلطا فاحشا، وذكرت أذيتهم للسنة، وكانت الخطبة في المسجد النبوي لهم، وذكر ابن جبير عندما زار المدينة عام579هـ، رأى خطيبها على مذهب غير مرضي وذكر من بدعه ما يزري[5].

---

[1] ترتيب المدارك ،ص23

[2] الديباج، ج1،ص61

[3] نيل الابتهاج، أحمد بابا التنبكتي،دار الكتاب، طرابلس، ط2، 2000م، ص33

[4] مقدمات الفقه المالكي على مسائل الشرح الصغير لأحمد الدردير، مجموعة من الباحثين، دط، الإمارات، 2014، ص230

[5] رحلة ابن جبير، لأبي الحسن ابن جبير، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1986 ص160- 161

وابن رشيد ذكر في رحلته عام 684هـ، ذكر أن فقيهي الحرام ومفتيه مالكيان[1]، وفي عام 737هـ عندما حج البلوي، ذكر أن الخطيب بالحرم المكي صاحب الصلاة فيه وخطيب عرفات مالكي، وقدر بدأ انتشار المذهب الشافعي بالانتشار منذ نصرته الدولة الأيوبية ثم دولة المماليك التي صدّرت الشافعية وزاد انتشاره عندما صار الأشراف من أتباعه حتى غدا مساويا للمذهب المالكي والناس على دين ملوكهم[2].

وفي سنة 1196هـ أن المالكية بمكة قليل إلا من المجاورين، أما الحنفية كالشافعية فلهم اليد الطولى في الحرمين الشريفين من أئمة وقضاة ومفتون، وأما الحنابلة فما أضعفهم[3].

وأما المدينة فالغالب عليها المذهب المالكي ثم الشافعي وللحنابلة قوة عند النصف الثاني من القرن الرابع عشر وبها قسم من الشيعة يطلق عليهم النخاولة والواحد منهم يطلق عليه نخولي[4].

وأما المالكية في نجد (وسط الجزيرة العربية) تأسست الدولة الأخضرية الشيعية بنجد في منتصف القرن الثالث، واستمر حكمهم فيها أكثر من قرنين، وإن تعاورته خلالها سلطة القرامطة الممتدة من الأحساء، وكان يطلق عليها أرض اليمامة [5].

وعندما مرّ ناصر خسرو باليمامة عام 443هـ ذكر أن أمراءها علويون من قديم ومذهبهم الزيدية[6]..

وذكر صاحب تاريخ الدولة السعودية، ورغم ضعف مذهب أحمد بن حنبل في الأقطار الإسلامية الأخرى فإنه كان الغالب في إقليم نجد، فلم تذكر ترجمة لقاض من قضاة إمارات نجد إلا من أوصافه حنبلي[7].

---

[1] رحلة ابن الرشيد ملئ الغيبة ، ابن الرشيد الفهري ، تقديم محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1988،ج5 خاص بالحرمان الشريفان، والإسكندرية، ص129

[2] ملخص رحلتي ابن عبد السلام الدرعي، عرض محمد الجاسر، دار الرفاعي، ط1، 1982م، ص140- 141

[3] مقدمات الفقه المالكي على مسائل الشرح الصغير لأحمد الدردير، 2014، ص230

[4]، مقدمات الفقه المالكي على مسائل الشرح الصغير لأحمد الدردير، ،ص234

[5] تاريخ ابن خلدون ديوان العبر والمبتدأ، ابن خلدون،مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت،2000، ج6، ص16

[6] المرجع نفسه، ص234

[7] تاريخ الدولة السعودية ، عبد الرحيم عبد الرحمن، ط4، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1982 ج1،ص29

ولعلّ أمام هذا التحيز أن المذهب السائد في نجد هو مذهب الإمام مالك، فهو مساو لمذهب أحمد في النصف الشمالي من نجد، أما النصف الجنوبي فالغالب عليه مذهب الإمام مالك ذلك لعدة أسباب:

1 أن دولة الجبريين التي امتد حكمها حتى القرن التاسع والعاشر، مركزها الأحساء كانت مالكية المذهب، وقد بسطت نفوذها وكانت صاحبة السيادة فيها[1] .

2- نلاحظ أن كثيرا من الأسر التي نزحت من نجد إلى إقليم الأحساء والخليج كانت مالكية المذهب، وكثير غيرهم ممن نزح في القرن الثالث عشر والذي قبله[2]

[1] مقدمات في الفقه المالكي على مسائل الشرح الصغير للدردير، ص237

[2] المرجع نفسه، ص237

خلاصة المبحث الأول:

لقد عاصر الإمام مالك رحمه الله دولتين، الدولة الأموية، والدولة العباسية، إلى غاية عهد الدولة المروانية، والتنوع الفكري والثقافي الذي نلمسه في الدولة العباسية، فمثلا البصرة كانت تهتم بالمسائل العقدية فكانت بها الفرق المختلفة التي تتكلم في الفلسفة والعقائد، وكان بها علماء في الوعظ والقصص، كالحسن البصري، بينما الكوفة كان بها الفقه العراقي الذي كان يعتمد على آثار ابن مسعود وإبراهيم النخعي، ومدرسته التي كان يمثلها درس حماد، ودرس أبو حنيفة، وكان فيها الفقه التقديري، وفيها القياس والاستحسان، ودمشق كان يقوم فيها الفقه على آثار الصحابة والتابعين، ويمثله فقه الأوزاعي ومدرسته، وأما المدينة فقد كان بها آثار السلف الصالح، وكانت بها آراء الصحابة الذين امتزوا بالرأي، كابن عمر، وزيد بن ثابت رضوان الله عليهم، وتلقى عليهما.

ونوعية التكوين العلمي للإمام مالك رحمه الله، منذ حياته الأولى فقد نشأ في أسرة علمية، حرصت على تكوينه، فأخذ عن ربيعة الرأي، وهرمز ، وغيرهم، هذا التكوين العلمي ساهم بشكل كبير رسوخه في العلم فقد أصبح كعبا في الفقه، والحديث.

وبدأت جذور المذهب المالكي في المدينة المنورة، فقد كان المذهب المالكي مطبقا على المنطقة ثم بعد ذلك المذهب الشافعي، لكن عرفت المدينة قوة المذهب الحنبلي منذ منتصف القرن الرابع عشر.

ومن خصائص المذهب المالكي التقعيد، المتمثل في تقديم الكتاب، ثم مرتبا الآثار عليه، مقدما لهما على القياس والاعتبار.

المبحث الثاني: تطور الحركة الفقهية المالكية وعوامل رسوخها:

عرف العراق عامة، وبغداد خاصة في الخلافة العباسية ازدهارا فائقا في المجال الفكري والثقافي والاقتصادي والعمراني، وغير ذلك من المجالات الحضارية الأخرى، وأهم أسباب ذلك أن خلفاء بني العباس اتخذوا بغداد عاصمة لهم، لذلك أصبحت موئل كبار المفكرين والعلماء والأدباء والشعراء، وموطنا لجلب مظاهر الحضارة البشرية بمختلف أنواعها، وقد تناولت في هذا **المبحث مطلبين:**

المطلب الأول: الفقه المالكي ومواكبته للحضارة العراقية

المطلب الثاني: دور الرواية في بسط المذهب المالكي بالربوع المصرية

المطلب الأول: الفقه المالكي ومواكبته للحضارة العراقية:

إن مكانة هذا البلد وأهميته بالنسبة إلى غيره من بلدان الخلافة الإسلامية، فقد كان ملتقى للأفكار والآراء العلمية والثقافية ومجمعا للاعتقادات والنزعات الدينية والسياسية والفلسفية وغير ذلك من أنواع الإنتاج الفكري البشري سواء منه المستقيم، أو المنحرف المغرض، وقد شارك في بناء هذا الصرح الإسلامي مختلف المذاهب الفقهية، حنفية، ومالكية، وشافعية، وحنابلة، وجعفرية، وغيرهم من المذاهب الأخرى التي اندثر منها الكثير و لم يكتب لها الاستقرار[1].

وفي الحقيقة أن أول مذهب عرف بالعراق كامل الأصول والقواعد هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وقد أسس بالعراق على يد الإمام الأعظم وأيدي كبار أصحابه وتلاميذه، وكانت الكوفة أهم مركز ترعرع فيها المذهب الحنفي فتوسع واكتملت قائمته، حتى أصبح يطلق على الأحناف فقهاء الكوفة[2].

برزت النواة الأولى في نقل المذهب المالكي إلى العراق على يد بعض كبار أصحاب مالك وتلاميذه الذين لقوه وسمعوا منه الفقه والحديث، وتفقهوا عليه، ثم نقلوا علمهم إلى العراق بدء من البصرة وانتهاء ببغداد[3].

[1] قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف، الروقي، مجمع الفقه الإسلامي، دط، جدة، 1998م ص39

[2] المرجع نفسه، ص40

[3] الديباج، ج1،ص61

وفي مقدمة هؤلاء التلاميذ والأصحاب الذين كان لهم الفضل في إدخال المذهب المالكي بالعراق، سليمان بن بلال(ت 176 هـ)[1]، وعبد الله بن مسلمة القعنبي(ت221هـ)[2]، وعبد الرحمن بن المهدي(ت 197هـ)[3]، ومحمد بن عمر الواقدي(ت207هـ)[4]، ويحيى بن يحيى بن بكر(ت142هـ)[5]، وتلاهم بعد ذلك تلامذتهم الذين واصلوا عملهم بنشر الذهب المالكي، كابن المعذل[6]، ويعقوب بن شيبة،

وآل حماد بن زيد[7]، ومن بينهم القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد(ت282هـ) سمع من أبيه ومن القعنبي(ت221هـ) وسمع منه موسى بن هارون الحافظ(ت294هـ)، وعبد الله بن أحمد بن

[1] سليمان بن بلال، أبو أيوب من الطبقة التي صار إليها الفقه بالمدينة بعد طبقة مالك، وشرك مالكا في كثير من رجاله، وكان من أجل أصحابه، وأخصهم به ..، ولي القضاء ببغداد للرشيد، وتوفي وهو عليه، وصلى عليه الرشيد، وذلك في سنة ست وسبعين ومائة قبل وفاة مالك بثلاث سنين، القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3،ص30-32

[2] القعنبي، عبد الله بن مسلمة بن قعنب، مدني سكن البصرة، روى عن الليث والدراوردي، وروى كثيرا عن مالك كثيرا، كان يجلس على يمين مالك، من أثبت الناس في مالك، قال فيه مالك : قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلم عليه، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين، ترتيب المدارك، ج3،ص198-199

[3] ابن مهدي، عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد، كان خيارا، ثقة، قال المديني(لم أر أحدا أعلم بالحديث من ابن مهدي) سمع مالكا، وشعبة، وغيرهما، كان يذهب إلى قول مالك، توفي بالبصرة سنة 197هـ)، المصدر نفسه، ج3، ص222-223

[4] محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم الواقدي المديني، صاحب التصانيف والمغازي، ولد بعد عشرين ومائة وطلب عام بضعة وأربعين، وسمع من صغار التابعين، حدث عن محمد بن عجلان، وابن جريح، وثور بن يزيد، ومعمر بن راشد، وأسامة بن زيد الليثي، وكثير بن يزيد، والضحاك بن عثمان، قال مسلم متروك الحديث، وقال النسائي ليس بثقة، وقال محمد بن سلام الجمحي : الواقدي عالم دهره، وقال أبو زرعة ليس للواقدي في الكتب الستة إلا حديث واحدا، توفي سنة سبع ومائتين، سير أعلام النبلاء، ، ج9، ص455-456-457-458

[5] ابن بكر بن عبد الرحمن شيخ الإسلام وعلم خرسان أبو زكرياء التميمي، لقي صغارا من التابعين، منهم كثير بن سليم وأخذ عنه، وعن عبد الله بن جعفر المخرمي، يزيد بن المقدام، وزهير بن معاوية، وأخذ عنه البخاري ومسلم وحميد بن زنجويه ومحمد بن نصر المروزي ولد سنة اثنتين وأربعين ومائة، وكان إمام وقدوة ونورا للإسلام، المصدر نفسه، ج10، ص 513-514-515-516

[6] ابن المعذّل: أحمد بن المعذل بالذال المعجمة مفتوحة مشددة، من أصحاب عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن مسلمة تلميذ مالك فقيه بمذهب مالك، من العلماء الفصحاء النظار، كان أهل البصرة لفقهه ونسكه يلقب بالراهب، لم يكن لمالك بالعراق أرفع منه، ولا أعلى درجة، ولا أبصر بمذهب أهل الحجاز، وعنه أخذ إسماعيل بن إسحاق، عاش أربعين سنة لم تذكر سنة وفاته (ترتيب المدارك، ج4 ،ص5-14)

آل حماد بن زيد، كانت هذه الأسرة على كثرة رجالها، وشهرة أعلامها، من أجلّ بيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب السؤدد في الدين والدنيا، وهم نشروا هذا المذهب هناك، ومنهم اقتب..، روي عنهم في أقطار الأرض وانتشر ذكرهم ما بين المشرق والمغرب، وتردد العلم في طبقاتهم، وتردد العلم في طبقاتهم وبيئتم نحو ثلاثمائة عام، من زمن جدهم الإمام حماد بن زيد .. إلى وفاة آخر من وصف منهم بعلم، المعروف بابن أبي يعلى، ووفاته قرب أربعمائة عام ، المصدر نفسه،ج4، ص276-277 ،

حنبل(ت241هـ)، والنسائي(ت303هـ)، وبه تفقه أهل العراق من المالكية، فهو الذي شرح مذهب مالك ولخصه واحتج له، وجمع أحاديثه[1]، ومن أسرة آل حماد أبو إسماعيل حماد بن إسحاق وهو أخ القاضي إسماعيل، سمع من شيوخ أخيه له مكانة جليلة عند بني العباس توفي سنة 267هـ، ومنهم محمد بن إسماعيل ابن أخ إسماعيل ولي القضاء بالبصرة وكور دجلة توفي سنة276هـ.[2]

ومن الطبقة الثالثة يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي(ت262هـ)، كان بارعا في فقه مالك أخذ عن ابن المعذّل، وأصبغ بن الفرج وغيرهما، قال فيه ابن كامل القاضي: (كان من فقهاء البغدادين على قول مالك من كبار أصحاب ابن المعذّل والحارث، وكان من ذوي السند، وكثرة الرواية).[3]

ويمكن حصر العوامل التي ساعدت على ترسيخ المذهب المالكي بالعراق في أربعة عوامل: القضاء، والتدريس، والمناظرات، والمؤلفات.

الفرع الأول: القضاء

يعتبر القضاء من أهم الأسباب التي ساهمت في ترسيخ المذهب في العراق، ذلك أنه وفر لعلماء المالكية الأوائل فرصة التطبيق لآرائهم الفقهية وإثراء اجتهاداتهم، وجعلهم أمام القضايا المستحدثة التي لا يملكون لها نصا عن مالك وأصحابه، الأمر الذي دفعهم للاجتهاد فيها على قواعد المذهب و أصوله أو تخريجها على أقوال الإمام مالك رحمه الله[4].

[1] قواعد الفقه الإسلامي، الروقي، ص44

[2] المرجع نفسه ، ص45

[3] ترتيب المدارك، ج4، ص 150

[4] قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف،ص33- 35

ومن هؤلاء الذين تولوا منصب القضاء، وكانوا فقهاء نجد سليمان بن بلال، ولاه الرشيد قضاء ببغداد وبقي عليه حتى توفي سنة ست وسبعين ومائة[1]، ومحمد بن عمر الواقدي ولي القضاء للرشيد وابنه المأمون[2]، وهارون بن عبد الله الزهري أبو يحيى المكي[3] نزل بغداد وولى قضاء العسكر بها وقتيبة بن سعيد الخرساني (ت240هـ) ولي قضاء بغداد[4] إلى غيرهم من أصحاب مالك، وتلامذتهم الذين تولوا منصب القضاء وولاية المؤسسات الاستشارية وغير ذلك من أنواع المسؤولية التي أصبح المذهب المالكي يتبوأ بها درجة من درجات الحكم والقيادة والتوجيه[5].

ويرتبط بهذا العامل وجود بعض الأسر العلمية بالعراق التي نشطت في تدعيم المذهب المالكي، كأسرة آل القعنبي، وأسرة الذهليين[6]، وأسرة آل حماد بن زيد، ورد في ترتيب المدارك الترجمة الثالثة من فرع العراق ثم من من آل حماد بن زيد أئمة هذا المذهب وأعلامه، وهم الذين نشروا هذا المذهب بكثرة رجالهم، وشهرة أعلامهم، فمن أئمة الفقه والمشيخة في الحديث والسنن كلهم أئمة أجلة، ورجال سنة، روى عنهم في أقطار الأرض، وانتشر ذكرهم ما بين المشرق والمغرب، وتردد العلم في طبقاتهم، وبينهم نحو ثلاثمائة عام زمن جدهم الإمام حماد بن زيد (ت179هـ)، وأخيه سعيد إلى وفاة آخرهم المعروف بابن أبي يعلى[7]، بالإضافة إلى هؤلاء القضاة الذين ساهموا بشكل كبير في نشر المذهب مالكي بالعراق من بينهم ، أبو خشان محمد بن إبراهيم

---

[1] ترتيب المدارك، ج3،ص32

[2] المصدر نفسه،ص210

[3] هارون بن عبد الله بن محمد من ذرية عبد الرحمن بن عوف، فقيه مالكي من القضاة، ولاه المأمون قضاء مصر، سنة 217، ولما وقعت محنة خلق القرءان ألزمه الخليفة بأن لا يقبل شهادة أحد ففعل ذلك ثم يتسامح، توفي سنة 232هـ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الزركلي، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م، ج8، ص61

[4] ترتيب المدارك، ج3،ص362

[5] المدرسة المالكية العراقية نشأتها وأعلامها وخصائصها، عبد الفتاح زنيقي، ص11

[6] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن قاسم مخلوف، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2002،ج1، ص96

[7] ترتيب المدارك، ج2، ص463

البصري[1]، سمع من أبي داوود السجستاني(ت275هـ)، وتفقه بالقاضي إسماعيل، ومنهم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد العوفي من أصحاب القاضي إسماعيل توفي سنة 369هـ، أبو الطيب محمد بن محمد بن إسحاق بن راهويه[2] حفيد الإمام إسحاق بن راهويه(ت238هـ)، سمع من أبيه، وابن حنبل، وابن المديني(ت234هـ)، وولى قضاء الرملة ، ومنهم القاضي أبو الفرج عمر بن محمد بن عمرو الليثي البغداي[3] من أصحاب إسماعيل، ولي قضاء طرسوس، وأنطاكية والمصيصة وغيرها،ومنهم أبو المثنى الذي تولى القضاء ومات مقتولا في فتنة ابن المعتز، ومنهم أبو الحسن الأشعري[4] المتوفى سنة 334هـ.[5]

ومن بينهم الذي ساهم في تنشيط القضاء على المذهب المالكي أبو بكر الشبلي[6] شيخ الصوفية وغيرهم من كبار رجال الفقه المالكي الذي أقاموا دعائمه بالعراق، وساهموا في بناء المدرسة المالكية العراقية البغدادية.

ويمكننا النتيجة التي نخلص إليها هو أن المذهب المالكي بالعراق ازدهر في البداية بتبني الدولة العباسية وتولية أئمة القضاء

---

[1] هو أبو خشان محمد بن إبراهيم البصري، أخذ عن فرات بن السائب، وعنه محمد بن حاتم البغدادي، قال ابن منده الحافظ: كان صاحب مناكير، لم يذكر له تارخ وفاة أي في الحديث، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، اعتنى به أبو غدة، ط1، 2002، ج6، ص 482

[2] الإمام العالم الفقيه سمع من أبيه، وابن حنبل، وابن المديني، وعنه ابن قانع، وأحمد بن خزيمة، وأحمد بن سلم الختلي، قتلته القرامطة بطريق مكة سنة أربع وتسعين ومائتين، سير أعلام النبلاء، ج13، ص445-446-447-448-449-450

[3] هو عمر بن محمد بن عبد الله أبو الفرج الليثي القاضي البغدادي، صحب إسماعيل وتفقه معه، روى عنه أبو بكر الأبهري، وأبو علي السكن، السكن، وأبو القاسم عبيد الشافعي، ألف كتاب اللمع في الأصول، وتخرج على تلامذة جاهبذة في الفقه والأصول وغيرها، ت330هـ، ترتيب المدارك، ج5،ص22

[4] إمام المتكلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن بشر بن سالم بن إسماعيل يمتد نسبه إلى أبي موسى الأشعري، اختلف في ميلاده بين ستين وسبعين، درس عند الجبائي والجمحي، وكان عجبا في الذكاء وقوة الفهم، مات ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، الذهبي، المصدر السابق، ج15، ص86-87-88-89

[5] قواعد الفقه الإسلامي، محمد الروكي، ص47

[6] اختلفوا في تسميته بين دلف بن جحدر، وجعفر بن يونس، وجعفر بن دلف،وكان أبو من كبار حجاب الخلافة، شيخ الطائفة، وولى حجابة أبي أحمد الموفق، وكان عارفا بمذهب مالك رحمه الله، صحب الجنيد رحمه الله، توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة ببغداد، سير أعلام النبلاء ،ج5 ، ص 367-368-369

الفرع الثاني: التدريس:

يعتبر الدرس الفقهي المالكي من الوسائل التي عملت في تركيز أسس المذهب المالكي بالعراق وذلك بكفاءة رجالاته وأساتذته الذين اشتهروا بسعة علمهم واطلاعهم على أقوال المذاهب الأخرى، وطريقة تصنيفهم التي كانت تدور حول علم الخلاف وعلم الأصول والاحتجاج لآراء المذهب بالأدلة النقلية والعقلية ومناظرة علماء المذاهب الأخرى والرد عليهم ونقض مؤلفاتهم مما أدى إلى تهافت طلبة العلم على حلقاتهم التدريسية[1].

ومن بين الذين كان لهم دور كبير في نشر المذهب المالكي عن طريق تدريسه الإمام الأكبر أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري[2] التميمي، إمام المالكية في عهده انتهى إليه فقه الإمام مالك، وقد بذل من عمره مدة مديدة في تدريس هذا الفقه والتأليف فيه والتنظير حتى ترك في ذلك مصنفات ومؤلفات تعتبر رائدة في علم الخلاف، فضلا عن عدد كبير من الطلبة تخرجوا على يده فقد كانت الرحلات تشد إليه من كل الجهات.[3]

ومما يدعم هذا الرأي قول القاضي عياض عند ترجمته لأبي عمران الفاسي: ولما دخل بغداد شاع أن فقيها من أهل المغرب مالكيا قدم. فقال الناس لسنا نراه إلا عند القاضي أبي بكر الطيب الباقلاني(ت404هـ) وهو إذ ذاك شيخ المالكية بالعراق، وإمام الناس[4].

[1]المدرسة المالكية العراقية نشأتها، المرجع السابق،ص12

[2]هو الإمام العلامة، القاضي المحدث، شيخ المالكية أبو بكر، ولد ف حدود التسعين ومائتين، سمع من محمد بم محمد الباغندي ، ومن أبي القاسم البغوي ومن البجلي ، حدث عنه الدارقطني والبرقاني، وأحمد بن محمد العتيقي، شرح مختصر ابن الحكم، وعرف بفقهه الجيد وانتشر على يديه المذهب بالبلاد، توفي سنة خمس وسبعين، سير أعلام النبلاء، ج16، ص 332-333-334

[3]قواعد الفقه الإسلامي ،ص49

[4]ترتيب المدارك، ج2،ص281

وممن كان لهم الفضل الكبير في ترسيخ المذهب المالكي بالعراق القاضي عبد الوهاب الذي درس على يد أبي بكر الأبهري، وعلى كبار تلاميذه أمثال ابن القصار(ت389هـ)، وابن الجلاب(ت378)، والقاضي أبو ميسرة(معدود في طبقة الأبهري)[1] .[2]

الفرع الثالث: المناظرات:

عرفت العراق اضطرابات فكرية وسياسية، فهي تزخر بالمتناقضات الناتجة عن اختلاط المسلمين مع غيرهم، واختلاط التيارات الفكرية الإسلامية فيما بينها، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

أشهر مناظرة بين القاضي أبي يوسف وبين الإمام مالك رحمه الله، ناقشه في كثير من القضايا، فرجع عن كثير من مسائله، وقال: " لو يعلم صاحبي ما علمت لرجع"[3]

من أشهر المناظرات، مناظرة ابن مهدي مع سليمان الذين كانا أعلم الناس بأحكام الحج، فجاء إلى علي المديني وطلب منه أن يأخذه إلى ابن مهدي ليفضحه في مناسك الحج، فلما كانا عنده سأل سليمان عن الذي يفعل المناسك إلا الطواف وكان قد وقع على زوجته، فقال له سليمان يفترقان حيث اجتمعا أو يجتمعان حيث افترقا، فقال ابن مهدي اذن لهما متى يفترقان ومتى يجتمعان، فسكت سليمان، فقال له اكتب فأملى عليه حوالي ثلاثين مسألة، فلما انتهى قال له لا تعد، وكان يقول في كل مسألة سألت فيها مالكا، وسألت سفيان، حتى الرد على المذاهب المخالفة، كان يعتمد على الكتاب والسنة، فقيل لعبد الرحمن بن مهدي(ت198هـ) إن رجلا ألف كتابا في الرد على الجهمية، فقال عبد الرحمن هل ألفه على الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، فقيل لعبد الرحمن بل بالرأي والمعقول، فقال عبد الرحمن رد بدعة ببدعة[4].

[1]هكذا أورده ابن فرحون في الديباج، ص295، بتحقيق مأمون بن محي الدين

[2]قواعد الفقه الإسلامي، ص50

[3] فتاوى ابن تيمية، 20، ص 304

[4]ترتيب المدارك، ج2، ص208-209

انطلاقا من هذا الوضع قام الدرس المالكي العراقي على المناظرات مما أدى إلى تثبيته، بالرغم من وجود المذاهب الإسلامية كثيرة، ومما يدل على ذلك أمور كثيرة منها:

أولا : الوقوف على تراجم أعلام مالكية العراق نجد وصفا سائدا ينعت به كثير منهم وهو كان نظارا

ثانيا: بعض النقولات منها : نصح الإمام مالك تلميذه أسد بن الفرات(ت213هـ) أن يترك حلقته ويلتحق بمدارس العراق، ليتعلم فيها فن المناظرة والجدل الذين يحققان له رغبته التي لمسها لديه من خلال أسئلته التي توضع في سياق فهذه سلسلة بنت سلسلة، إن كان كذا كان كذا[1] .

الفرع الرابع: المؤلفات:

اهتمّ علماء المذهب المالكي في العراق بالتأليف، وشمّروا عن سواعدهم، وانبرت أقلامهم للدفاع عن المذهب المالكي، بتدوينه والاحتجاج له والردّ على المخالفين، ويمكن تقسيم المصنفات لديهم إلى أربعة أقسام:

أولا:كتب اهتمت بتدوين المسائل الفقهية:

من ذلك الكتاب المبسوط في الفقه للقاضي إسماعيل بن إسحاق، وكتاب شرح المختصر الصغير والكبير لابن عبد الحكم الأبهري، وكتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب[2].

ثانيا:كتب الردود:

وهي الكتب التي ألفها بعض المالكية للرد على العلماء الذين لا ينتمون إلى المذهب المالكي، وتعد كتب الردود من العوامل التي وطدت المذهب المالكي بالعراق، لما تمتاز به من قوة الاحتجاج للمذهب والردود على

[1] المصدر نفسه، ص 270- 281

[2] المدرسة المالكية العراقية، ص13

المخالفين، ومن هذه الكتب الرد على محمد الحسن الشيباني في مائتي جزء إلا أنه لم يتم وكتاب الرد على أبي حنيفة، وكتاب الرد على الشافعي، كلها للقاضي إسماعيل وكتاب الرد على المزني صاحب الشافعي للأبهري[1].

ثالثا:كتب الاحتجاج للمذهب المالكي:

وهي الكتب التي صنفت في الاحتجاج لما ذهب إليه الإمام مالك، ومن هذه المؤلفات: كتاب الحجة لمذهب مالك لابن القصار، قال عنه القاضي عبد الوهاب تذاكرت مع أبي حامد الاسفراييني الشافعي(ت406هـ) في أهل العلم، وجرى ذكر أبي الحسن القصار وكتابه الحجة لمذهب مالك فقال لي : "ما ترك صاحبكم لقائل ما يقول، وكتاب الحجة لابن معذل"[2].

رابعا:كتب أصول الفقه:

وهي الكتب التي عنيت بأصول وقواعد المذهب المالكي، وكان لها دور مهم في توطيد المذهب المالكي بالعراق، لأنها تمتاز بالتقعيد والتأصيل والاحتجاج والتدليل للأصول، خصوصا المذهب في بلد مثل العراق فقد حوى زخما فكريا واتجاها عقليا لا يقبل القضايا والمسائل إلا بالبرهنة والاستدلال، ومن بين هذه الكتب، كتاب عيون الأدلة رغم أنه في الخلاف العالي، لكن ابن القصار ما ذكره في مقدمته أبرز مثال على ذلك، وكتاب ابن الجلاب، والقاضي عبد الوهاب في كتاب التلقين، ومن كتب أصول الفقه، كتاب الإرشاد للإمام أبي بكر الطيب الباقلاني، والقاضي إسماعيل صاحب كتاب الأصول[3].

وإلى هذه الحدود، كان المذهب المالكي، قد عرف انتشارا واسعا في أنحاء العراق، وكان من العوامل في سرعة انتشاره، وكثرة الإقبال عليه في هذا البلد الذي عرف أهله بأصحاب الرأي غزارة فقه الإمام مالك،

---

[1] المرجع نفسه، ص13

[2] ترتيب المدارك، ج2، ص 214

[3] المصدر السابق، ج2،ص471

وسعة أصوله وقواعده من جهة، وخصوبة مادته النقلية حديثا، بالإضافة إلى جانب تلك الشمائل الصحابية التي نقلها هؤلاء الرجال عن مالك حلقة بعد حلقة وجيلا بعد جيل.[1]

واستمر المذهب المالكي قاضاء، وإفتاء موجها في بلاد العراق على أيدي أئمة ورجاله من أبناء العراق، أو ممن هاجر إليه من بلدان أخرى، إلى غاية مطلع القرن الخامس الهجري، قد اشتدت هذه المنافسات بين فقهاء المذاهب الأخرى وبين أئمة مالكية، بل إن هذا التنافس قد اتسع نطاقه، فعم المذاهب الفقهية كلها، واحتدم الخلاف بين الفقهاء، خصوصا في القضاء والفتيا وسائر الأحكام.[2]

وفي مطلع القرن أيضا، كان المذهب الشافعي قد تألق بنجمه وبرز إلى معترك الخلاف، وساعدهم ذلك تقريبهم من رجال الحكم وذوي السلطان من الأمراء والقواد والوزراء، وكان ذلك إيذانا بظهور الشافعية وتوليته المناصب والقضاء.

وقد كانت آخر طبقة انتهت على يدها رئاسة المالكية قضاء وإفتاء وتدريسا، هي طبقة القاضي عبد الوهاب الذي هاجر في أواخر حياته إلى مصر، مما كان يعانيه وغيره من قلة العيش وقلة ذات اليد، مما كانت بغداد تعاني من التدهور الاقتصادي.[3]

[1]قواعد الفقه، ص43

[2]المرجع نفسه، ص55

[3]المرجع نفسه، ص55

المطلب الثاني: دور الرواية في بسط المذهب المالكي بالربوع المصرية :

الفرع الأول: دخول المذهب المالكي إلى مصر :

يمكن القول أن دخول مذهب الإمام مالك بلاد مصر عن طريق ثلة من أوائل تلاميذ المصريين، الذين تقدّموا في الزمن في الأخذ عنه، وكان لهم الريادة في تعريف المصريين بمذهبه، ومن هؤلاء: عثمان بن الحكم الجذامي[1]، وعبد الرحمان بن خالد بن يزيد[2]، وهما أولا من أدخل علم مالك بمصر، وثانيهما رويا عن الإمام مالك الموطأ، وسعد بن عبد الله بن سعد المعافري[3]، وزين بن شعيب بن كريب المعافري[4]، وأبو السمح عبد الله بن السمح[5]، ويحي بن أزهر[6]، وخالد بن حميد[7]، فهؤلاء من أوائل من أدخل علم الإمام مالك وفقهه مصر،

[1] الجذامي، من بني نضرة مشهور في أصحاب مالك المصريين يروي عن محمد بن يزيد بن مهاجر بن قنفذ، وموسى بن عقبة، وزهير بن محمد، ويونس بن يزيد، وابن جريح، وعبد الله بن محمد، ويروي عنه سعيد بن أبي مريم، وأبو زرعة، وعبد الأحد بن الليث، قال ابن المفرج وابن الجزار أن وفاته كانت سنة ثلاث وستين ومائة، ترتيب المدارك، ج3،ص52

[2] مولى الجمحيين، قال الدارقطني: أنه أول من قدم بمذهب مالك إلى مصر، كان من أقران ابن أبي حازم ونظرائه، وعنده تفقه ابن القاسم بمصر قبل رحلته إلى مالك، وكان جمع بين الزهد والعلم، وقد روى عن مالك الموطأ، توفي سنة ثلاث وستين ومائة، ترتيب المدارك، ص55

[3] أبو عمرو وقيل أبو محمد، وقيل أبو عثمان، من أقران عبد الرحيم بن خالد بن يزيد مولى الجمحيين من كبراء أصحاب مالك المصريين، سمع منه ابن القاسم، وأشهب، وابن عفير، وابن بكير،قال الشيرازي: وبه تفقه ابن وهب وابن القاسم، قال ابن القاسم ماخرجت إلى مالك إلا وأنا عالم بقوله، توفي بالإسكندررية سنة ثلاث وسبعين ومائة، ترتيب المدارك، ج3، ص57

[4] ثم الخامري بخاء معجمة، من الأخمور، بطن من المعافر، أبو الملك، ويقال عبد الله، إسكندراني مصري وروى عن مالك وقاسم العمري، وروى عنه ابن وهب، وابن تليد، وبن بكير، قال الحارث بن مسكين كان من علية أصحاب مالك، قال الدار قطني توفي بعد سنة ثمانين ومائة، ترتيب المدارك، ص59

[5] ابن أسامة بن زنبر مولى بني عامر بن عدي بن تجيب المصري والد فتيان الفقيه، وكان أبو السمح فقيها روى عنه ابن بكير، يروي عن عقيل بن خالد، ووصفه ابن القاسم، بالثقة والفقه في المدونة، في مسألة الإمام يذكر صلاة ناسيها، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة، ترتيب المدارك،ص63

[6] قال الكندي: كان يحيى بن أزهر فقيها من أصحاب مالك وغلت عليه العبادة، وقال الحرث: كان ابن أزهر من خيار المسلمين وقدماء أصحاب مالك، توفي سنة إحدى وستين ومائة في حياة مالك، ترتيب المدارك، ج3ص64

[7] يقال له أبو حميد مولى بهرة اسكندراني، قال الكندي كان فقيها من أصحاب مالك روى عنه بن المتوكل، وسعيد بن سابق، توفي سنة تسع وستين ومائة، ترتيب المدارك، ج3 ص63

مصر، وكانوا متقدمي أصحابه، وعنهم تفقه المصريون بفقه مالك في حياته، وكان كثير ممن رحل من المصريين إلى مالك.

الفرع الثاني: دور الرحلة في طلب الرواية :

وما رحل أحد إلا وهو عالم بفقه هؤلاء عن طريقهم، وقد خلفهم بمصر جيل مبارك كانت لهم رحلة إلى الإمام مالك، وانتهت إليهم الإمامة في القيام بمذهبه بمصر نشرا وتعليما وشرحا وتأصيلا والذين نذكر الآن:

فمن كانت لهم رواية الموطأ:

أولا: أبو عبد الله عبد الرحمن ابن القاسم العتقي المصري(191هـــ)[1]، الحافظ الحجة الفقيه يعتبر أثبت الناس في فقه الإمام مالك وأعلمهم بأقواله، وتفقه به وبنظرائه، ولم يرو واحد عن الإمام مالك الموطأ أثبت منه، قال النسائي: " ما أحسن حديثه وأصحه عن مالك، ليس يختلف في كلمة، ولم يرو أحد الموطأ عن الإمام مالك أثبت منه".[2]

وخرج له البخاري(ت256هـ) في صحيحه، وقال ابن القاسم ما خرجت إلى مالك إلا وأنا عالم بقوله، وله سماع من مالك يبلغ العشرين كتاب وكتاب المسائل في البيوع الآجال وسيأتي أنّ الأسدية التي كتبها عنه أسد بن الفرات ثم صححها عليه سحنون في المدونة تضم أكثر سماعاته عن الإمام مالك، وقال عنه ابن عبد البر كان رجلا صالحا مقلا صابرا وروايته في الموطأ صحيحة قليلة الخطأ، وكان فيما رواه عن الإمام مالك متقنا حسن الضبط، سئل مالك عنه وابن وهب فقال ابن وهب عالم، وقال ابن القاسم فقيه.[3]

---

[1]كنيته أبو عبد الله، وهو عبد الرحمن بن خالد بن جنادة، كذا ضبطه الدارقطني والأمير، وقال ابن الوضاح أصله من الشام من فلسطين من الرملة، وقال الدارقطني وله مسجد بمصر يعرف بمسجد العتقاء، وكان أبوه في الديوان، وعنه ورث ابن القاسم الذي أنفقه في رحلته إلى مالك، وروى عن الليث، وعبد العزيز ابن الماجشون، ومسلم بن خالد، وبكر بن مضر، وابن الدراوردي، وابن زبيد، وابن أبي حازم، توفي سنة 191هـ، ترتيب المدارك، ج3، ص244

[2]ترتيب المدارك،ج3 ،ص 246-247 -248

[3]ترتيب المدارك، ص245

ثانيا:أبو محمد عبد الله بن وهب(197هــــ)[1] بن مسلم القرشي الإمام الجامع بين الفقه والحديث صحب مالكا لمدة عشرين سنة روى عنه الموطأ، وبه تفقه قال لقيت ثلاثمائة عالم وستون عالما، ولولا مالك لضللت ولخرجت عنه.

ثالثا:أبو محمد عبد الله بن الأعين(ت214هــــ)[2] سمع من مالك وتفقه عليه، وأفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، وكان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله، ومن تآليفه (المختصر الكبير عدد مسائله ثمانية عشر ألف مسألة، والمختصر الأوسط وفيه أربعة عشر ألف مسألة، والمختصر الصغير وفيه ألف ومائتا مسألة، وقد قصره على علم الموطأ، وللمختصر الأوسط روايتان الرواية الأولى لابنه محمد والثانية سعيد بن حسّان)[3].

رابعا:أبو نعيم إسحاق بن الفرات بن الجعد بن سليم(ت184هــــ)[4] من أكابر أصحاب الإمام مالك، كان يحفظ الموطأ فلا يسقط منه حرفا، وكان عالما بالاختلاف الناس، ولي قضاء مصر.[5]

خامسا:أبو عمرو بن عبد العزيز القيسي(ت204هــــ)[6]، تفقه على يد الإمام مالك، شهد له بالفقه كل من ابن وهب والشافعي وسحنون وانتهت إليه الرئاسة بعد وفاة ابن القاسم، قال أبو عمرو الحافظ كان

[1]ابن مسلم الإمام شيخ الإسلام أبو محمد الفهري، مولده خمس وعشرين ومائة، روى عن ابن جريح، ويونس بن يزيد وحنظلة بن أبي سفيان، وروى عنه الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأصبغ بن فرج، وسعد بن أبي مريم، وكان من الثقات مات سنة سبعين وتسع مائة، سير أعلام النبلاء، ج9، ص224-225-226..230

[2]ابن الليث مولى عميرة، امرأة من موالي عثمان بن عفان، ذكر أبو العرب التميمي في كتاب المحن، انه امتحن في القرءان على يد الأصم وضرب بالسياط أقل من ثلاثين سوطا، أيام المأمون، وابن أبي داود على قضائه، ت214هــ، ترتيب المدارك، ج3، ص363-367

[3] المصدر نفسه، ص364 – 365- 366-367-368

[4]مولى معاوية بن خديج الكندي قاضي مصر، ولي القضاء بمصر سنة أربع وثمانين ومائة فكان شديدا رفقا توفي سنة قيل خمس أو أربع ومائتين، المصدر نفسه، ص282

[5]، ترتيب المدارك، ج3، ص281

[6]أبو عمرو من ولد جعدة بن كلاب بن ربيعة بن عامر اسمه مسكين، وأشهب لقب، وكنيته أبو عمر، وتوفي سنة 204هـ، المصدر نفسه، ص262

أشهب فقيها، نبيلا حسن النظر، من المالكيين المحققين، وكان كاتب خراج مصر، وكان ثقة فيما روى عنه، وألف كتاب المدونة رواها عن سعيد بن حسان، وأخذ أشهب الأسدية وأقامها لنفسه واحتج لبعضها [1]

سادسا:عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطي(ت226هـــ)[2]، روى عن الإمام مالك بالسند وسمع من أكابر أصحابه المصريين، كابن القاسم، وابن وهب، وأشهب دون كثير سماعاته في كتب تسمى الدمياطية[3].

وغير هؤلاء كثيرون ممن تخرجوا على يد الإمام مالك من أهل مصر، وكانوا فقهاء على مذهبه محدثين للسنة النبوية في جميع المدارس المصرية، كعبد الملك بن مسلمة بن يزيد، ويونس بن تميم بن يونس، وهانئ بن المتوكل وغيرهم.

وقد ورث فقه الإمام مالك بعد طبقة أصحابه جيل تتلمذوا وتفقهوا على أيديهم، وكان لهم الدور الكبير في نشر المذهب المالكي بمصر والقريب بين المدارس الفقهية ومن أبرزهم بمصر:

1- **أبو عبد الله أصبغ بن الفرج المالكي(ت224هـــ)**[4] الفقيه النظّار المحدث تفقه بابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، كان من أفقه طبقته، روي عن البخاري له تآليف هامة في المذهب المالكي منها: كتاب الأصول، وتفسير غريب الموطأ، وكتاب آداب الصائم، كتاب أسماعه من ابن القاسم، كتاب المزارعة، وكتاب آداب القضاة[5].

---

[1] المصدر نفسه،ص 263-264-265

[2] روى عن يحي بن عمر،والوليد بن معاوية،، وعبيد بن عبد الرحمن، توفي سنة ست وعشرين ومائة، المصدر نفسه، ج3،ص375

[3] المصدر نفسه، ص375

[4] مولى عبد العزيز بن مروان، روى عن الداوردي، وابن سمعان، ويحيى بن سلام، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وكان كاتب ابن وهب كما قال الجرجاني، وكان يستفتي بمصر مع أشهب توفي سنة أربع وعشرين ومائتين وغيره، تريب المدارك، ج3 ص 19

[5] المصدر نفسه، ص19-20

2–أبو زيد عبد الرحمن بن عمر(ت234هـــ)[1] الفقيه المحدث أخذ عن ابن القاسم، وعن ابن وهب، روى عنه البخاري، وخرج عنه ألف مختصرا على الأسدية[2].

3– أبو عمرو الحارث بن مسكين(ت254هـــ)[3] سمع من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب ودون أسمعتهم وبهم تفقه، تولى قضاء مصر روى عنه الحديث جماعة منهم أبو داوود، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل[4].

4– أبو عبد الله بن عبد الله بن الحكم(ت268هـــ)[5] العالم الفقيه، الحجة المحدث المبرز، من أهل النظر والمناظرة، كانت إليه الرحلة وانتهت إليه رئاسة مصر بعد مشائخه، سمع من أبيه وابن القاسم، وكان من أكابر أصحاب ابن وهب، وروى عنه أبو حاتم الرازي، وأبو جعفر الطبري له تآليف كثيرة، ككتاب أحكام القرءان، وكتاب الشروط والوثائق[6].

5– أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندراني المعروف بابن المواز الإمام الفقيه النظار تفقه بابن الماجشون بالمدينة المنورة، وابن عبد الحكم بمصر، وروى عن ابن وهب وابن القاسم[7].

---

[1] عبد الرحمن بن عمر، يروي عن يعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني، وابن القاسم، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين،ترتيب المدارك، ج3، ص24

[2] المصدر نفسه، ص23

[3] أبو محمد بن يوسف مولى محمد بن زيان بن عبد العزيز بن مروان، سمع من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، ودون أسمعتهم وبوبها، تولى القضاء وحكى القاضي يونس ولى جعفر المتوكل الحارث على قضاء مصر بعد أن سجنه على أبائه، توفي سنة قيل سنة أربع وخمسين ومائتين،و قيل سنة ستة وخمسين ومائتين، ترتيب المدارك، ج4، ص29-30-31

[4] ترتيب المدارك، ص26

[5] أبو عبد الله بن عبد الحكم، يروي عن ابن أبي فديك، وأنس بن عياض، وشعيب بن ليث، وبشر بن بكر، وحرملة بن عبد العزيز، وإسحاق وإسحاق بن الفرات، وروى عنه أبو بكر النيسابوري، وإبراهيم بن محمد الحلواني، وأبو حاتم الرازي،وأبو بكر الأصم، وذكر الشيرازي بأنه انتهت إليه رئاسة مصر، توفي سنة ثمان وستين ومائتين ، ترتيب المدارك،ج4، ص 159-160-161-162-163

[6] المصدر نفسه، ص159-160-161

[7] ترتيب المدارك،ج4، ص 168 -169-170

6- أبو بكر بن أبي يحى بن زكرياء(ت269هـــــــ)[1]: الإمام الفقيه النظار ألف كتاب السنة والمختصر الكبير والمختصر الصغير في الفقه والكبير منهما في سبعة عشر جزءا[2].

[1] هو الإمام الحافظ النظار تفقه بأبيه وابن عبد الحكم، وأصبغ، روى عن إسحاق بن إبراهيم بن نصير، ومحمد بن مسلم بن بكار، من مؤلفاته، كتاب السنة، ورسالة في السنة، توفي سنة 269، ترتيب المدارك، ج4، ص189

[2] المصدر نفسه، ص189

خلاصة المبحث الثاني:

لقد عرف العراق بمكانته على بقية بلدان الحلافة الإسلامية، فقد كان ملتقى الأفكار والآراء العلمية، وملتقى الاعتقادات والنزعات السياسية، فأول مذهب عرف بكمال أصوله وقواعده هو مذهب أبي حنيفة الذي عرف توسعا في هذا البلد، لكن برزت النواة الأولى في نقل المذهب المالكي إلى العراق على يد بعض كبار أصحاب مالك وتلاميذه الذين لقوه وسمعوا منه الفقه والحديث، وتفقهوا عليه، ثم نقلوا علمهم إلى العراق بدء من البصرة وانتهاء ببغداد، ومن أمثال هؤلاء ابن مسلمة القعنبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ثم استمر بعد هذه الطبقة في توسيع المذهب المالكي، كل القاضي إسماعيل ، وابن الصلت السدوسي، وأسرة آل حماد، والقاضي عبد الوهاب، وهناك عوامل ساهمت في نشر المذهب المالكي بالعراق، من بنيها المناظرات، التدريس، والتأليف، وقد عرف التأليف تنوعا، من بينها كتب الردود، وكتب تتعلق بالأصول، وكتب تتعلق بالاحتجاج الفقهي.

كما عرف المذهب المالكي انتشارا بالربوع المصرية، والذي ساهم في ذلك الرحلة في طلب الرواية، وهذا العمل نلمسه من خلال رحلة ابن القاسم العتقي في أخذ رواية الموطأ عن الإمام مالك رحمه الله، فقد لازمه لمدة عشرين سنة، وتابع هذا العمل بعده، مثل ما قام به ابن وهب، وأصبغ المالكي وغيرهم.

المبحث الثالث: توسع واستقرار الحركة الفقهية بالمغرب الإسلامي:

لقد انتشر المذهب المالكي بفضل ثلة من العلماء الذين كانت لهم اليد الطولى في تواجده بإفريقية، من أمثالهم ابن زياد، والبهلول بن راشد، وعرفت توسعا واستقرارا بهذه المنطقة منذ النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة، وقد تناولت في هذا المبحث **ثلاثة مطالب**:

المطلب الأول: الحركة الفقهية المالكية وعوامل بزوغها بإفريقية، وما جاورها.

المطلب الثاني: التأثير الرحلاتي والعلاقات السياسية في صناعة الفقه المالكي بالمغرب الأقصى.

المطلب الثالث: الفقه المالكي بالمغرب الأوسط، وعلاقته بالحركات المذهبية الأخرى.

المطلب الأول: الحركة الفقهية المالكية وعوامل بزوغها بإفريقية وما جاورها :

الفرع الأول: انتشار المذهب المالكي بإفريقية

لقد كان انتشار المذهب المالكي بإفريقية بفضل ابن زياد التونسي الذي يعتبر من الرعيل الأول من المغاربة الذي شقوا أكباد الإبل من أجل الزيادة في التفقه والتوسع في أخذ الرواية عن أئمة الهدى وأعلام العلماء بالمشرق، وخاصة عالم المدينة، وإمامها في وقت إمام مالك بن أنس[1].

والقاضي عياض رحمه الله قد عدّه في الطبقة الأولى من أصحاب مالك من أهل إفريقية، إفريقية المقصود بها تونس وما جوارها[2].

غير أن المصادر والمراجع لم تذكر تاريخ رحلة ابن زياد إلى المشرق لطلب العلم، لكن من خلال بعض المعلومات تحدد لنا هذه الرحلة بالتقريب فقط، رغم أنها ليست مضبوطة.

ومن الذين كان لهم الدور الريادي في ترسيخ المذهب المالكي بإفريقية البهلول بن راشد القيرواني، فقد أخذ الموطأ على علي بن زياد، والجامع الكبير لسفيان الثوري[3]، قبل رحلته إلى المشرق لأخذهما عن مالك والثوري، وممن كانا معه رفيقاه عبد الله بن غانم قاضي القيروان فيما بعد، وعبد الله بن فروخ مفتي إفريقيا، فهؤلاء الثلاثة قد لازموا مجلس سفيان الثوري لشهور كثيرة[4]، وكان الذي يقرأ لهم خلال المدة كلها عبد الله بن غانم[5].

---

[1] المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، نجم الدين الهنتاتي، ص37

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص80

[3] المصدر نفسه، ص87

[4] تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ، محمد شرحبيلي،المملكة المغربية وزراة الشؤون الدينية والأوقاف، دط، المغرب،2000م،ص33

[5] ترتيب المدارك، ج3، ص67

ولعل السنوات الثلاثة الأخيرة من حياته توافق ابتداء خلافة المهدي بن منصور العباسي، قد قضاها مختفيا في البصرة فرارا من المهدي وعماله ترجح لدينا أن الفترة التي تلقى فيها علي بن زياد وتلميذه البهلول بن راشد توافق الفترة التي كان سفيان الثوري خلالها بمكة والمدينة أي سنة 144هـ، خروجه إلى الكوفة هربا من أبي جعفر المنصور الذي راوده على تولي القضاء، وسنة 158هـ أي السنة التي توفي فيها أبو جعفر المنصور مما حمل سفيان الثوري على فراره إلى البصرة متخفيا بها من مطاردة المهدي ابن المنصور سنة 161ه[1]..

ومن الفقهاء الذي ساهموا بإدخال المذهب المالكي بإفريقية عبد الرحيم بن الأشرس، وكان من طبقة علي بن زياد، كان له سماع من الإمام مالك رحمه الله، وقد روى عن ابن القاسم، وعن مالك ، وكان من أضبط الناس في العلم، وأتقنهم في الرواية[2]، ولعل ابن الأشرس بسببه قد عرفت تونس تنوعا في رواية الحديث .

الفرع الثاني: دور استقرار المذهب المالكي بإفريقية:

إنّ من أهم مظاهر توسع انتشار المذهب المالكي بإفريقية من النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة مجموعة من العوامل التي كانت لبنة في بث المذهب المالكي في الرقعة الإفريقية ومن بين هذه العوامل:

أولا: اتساع القاعدة الاجتماعية والجغرافية لدى المذهب المالكي، فالتنوع من جهة والتوسع من جهة أخرى، وذلك نستنبطه من خلال الدور الذي لعبه الفقهاء من خلال دروسهم التي كانوا يلقونها على الطلبة ولا يتقاضون ولا يأخذون عليها أجورا إنما كان مورد العيش عند من مهن يمتهنونها، فقد باشر المالكية بإفريقية مهنا أكانت صغرى أم كبرى، فمن المهن الصغرى التي عرفت تنوعا، كمهنة الحرفي، أو مهنة الفلاح الصغير، فهناك من الدراسات التي قامت بفحص بعض المصادر الخاصة بالتراجم المالكية، مثل ما قام بها الباحث نجم الدين الهنتاتي الذي حصر 15 حالة من المالكية في العهد الأغلبي: ثلاثة منهم تجار صغار[3]،، واثنان في البناء[4]،

[1] المرجع السابق، ص34

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص85

[3] هؤلاء الثلاثة، عون بن يوسف الخزاعي ت 239هـ، وأبو دوود المطار، ت 274هـ، عبد الله بن محمد الغنمي، ت 310

[4] البناءان: أبو الولد شحمة بن مروان البلوي، ت242هـ، وسعيد بن عباد ت251هـ

وتسعة يمكنهم تصنيفهم في إطار الحرفيين وهم مقسمون إلى تسعة أقسام وهم على النحو التالي: خياطون ثلاثة[1] واثنان قطانان[2]، وواحد صانع غرابيل[3]، وثلاثة لهم عمل صناعي[4]

ومنهم من كانت أخلاقه وفضائله هي التي أعطت انطباعا حسنا عن المذهب المالكي لدى أهل إفريقية مما جعلهم يقبلون عليه بحفاوة، وهذا ما نراه جليا مع الفقيه محمد سحنون كما يصفه صاحب الطبقات أو العرب تميم: "وكان كريما في نفسه جوادا بماله وجاهه، كان يصله من قصده بالعشرات من الدنانير، وكان يكتب لمن كان يعني به إلى الكور، فيعطي الأموال الجسيمة، وهذا عنه مستفيض عند أهل القيروان"[5]

ولعل ثراء بعض المالكية كان له نصيب من التوسع والانتشار، ولسحنون أصحاب آخرون، نذكر منهم أبا عبد الله محمد بن سوال بن عاصم الطائي ت265هـ، (أوصى بصدقة أربعة آلاف دينار ثلث ماله لله عز وجل)، ومن أجلَ الأمثلة في باب الصدقة، نذكر عبد الله بن طالب القضاعي ت275 الذي كان يتصدق على المعوزين من الحنفية، ويظهر مصدر ثروته كان فلاحا بحتا، إذ كانت له منازل بمنطقة الساحل مختصة في انتاج زيت الزيتون، وأخرى في إنتاج القمح[6]، ويذكر صاحب التراجم الأغلبية "ومرّ يوما فإذا بجمال بحمولة قمح"[7].

---

[1] الخياطون الثلاثة: هم أبو خلف الخياط ت القرن 2هـ، وأبو سنان زيد بن سنان ت244هـ، وإبراهيم الزاهد الأندلسي من أصحاب سحنون

[2] هي شركة أقيمت في القطن بين عبد الله الجبار بن خالد السرتي ت 281هـ ، وحمديس القطان ت 289هـ

[3] صانع الغرابيل هو أبو الغصن بن نفيس السوسي، ت309هـ

[4] أبو الحسن بن دارس المتعبد ت ق3هـ، وعروس المؤذن ت317هـ، وأبو جعفر القمودي ت324هـ

[5] طبقات علماء إفريقية، أبو العرب تميم، دط، ص129

[6] المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، نجم الدين الهنتاتي ، ص142

[7] تراجم أغلبية، محمد الطالبي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية،1968،ص216

وذكر أيضا: "لم يكن في زمانه سلطان ولا غيره أسمح منه يتداين بالمال الكثير ويتصدق منه، ويصل بالعشرات من الدنانير من يعرف ومن لا يعرف، وربما أعوز يتصدق بلجام دابته، ومصحفه، ونعله، وشوار عياله، وربما يتصدق بثياب ظهره"[1].

ويمكن القول بأن الجانب الزراعي كان مسيطرا في الفقه المالكي مقارنة بالجانب التجاري، إذ تم الاهتمام فيه بالمسائل المتعلقة بالفلاحة أكثر من الهياكل الزراعية والإبقاء عليها بإفريقية ويمكن أن نضيف إلى هذا أن الفقه المالكي تميز بتجويز استئجار الأجير مقابل إعطائه، رغم أ ن ما يتناوله من الأكل لا ينضبط، وهذا الأمر أدى إلى احتجاج بعض العلماء على مالك رحمه الله[2].

وللمقارنة أن أثرياء الحنفية بإفريقية، قد اعتمدوا أساسا على التجارة كمورد رزق، ولتدليل على ذلك ما ذكره جبلة بن حمود ت299هـ أحد أصحاب سحنون، فقد كان أبوه حنفيا يقضي من ثمن الطعام طعاما وهذا عنده جائز، وعند المالكية غير جائز[3]، ويعود رفض هؤلاء لأنواع هذه التبادلات لأنها تجري فيها الربا، وبالتالي الاتجار مع بلاد السودان ومع دار الحرب بصفة أعم[4].

ولعلّ الحب الذي حظي به المذهب المالكي لدى أهل إفريقية فقد خصصت له قصورا تعقد فيها الاجتماعات وتدار فيها المناقشات، لذلك قصر زياد قد حظي بهذه الميزة ولذلك يذكر اللبيدي" كان به من أصحاب سحنون أربعة عشر رجلا، كما كان يسمى دار مالك لكثرة من فيه من العلماء والعباد والصالحين من أصحاب مالك".[5]

[1] المرجع نفسه، ص214

[2] المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، نجم الدين الهنتاتي، ص144

[3] المرجع السابق،ص280

[4] المرجع السابق، ص 145

[5] ترتيب المدارك، ج4، ص380

وهذه دلالة على توسع المذهب المالكي بإفريقية خلال النصف الثاني من الناحية الجغرافية إذ لم يكن مقتصرا فقط على المدن الكبرى كتونس القيروان، بل كان يعم جل الرباطات والمدن الساحلية من إفريقية[1].

ثانيا: الرقابة التي فرضها علماء المالكية على الحياة الفكرية بإفريقية في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، عرف النصف الثاني من القرن الثالث الهجري نشاطا فكريا تجلت معالمه في ازدهار حركة التعليم سواء بالكتاتيب والمساجد، وبروز ظاهرة التأليف، وظهرت تلك الرقابة من خلال الإجراء الذي اتخذه القاضي سحنون ت240هـ، ويتجلى دوره في تفريقه للحلقات التي كانت تقام من طرف الفرق المبتدعة من الخوارج من جامع عقبة، وقد تواصل إلى غاية العهد الأغلبي، فقد كان شديدا على أهل البدع، وهذا ما نلتمسه من محنته رحمه الله لما تقدم ابن أبي النجود للصلاة على جنازة وكان ابن أبي النجود يرى أن القرءان مخلوق على رأي الكوفيين، فلم يصل الإمام سحنون خلفه، فبلغ ذلك الأمير زيادة الله فأمر بعامل له في القيروان بأن يضرب سحنون خمس مائة سوط، وأن يحلق رأسه ولحيته[2].

ومن سمات تلك الرقابة نذكر الحصار الفكري الذي ضربه العلماء المالكية على مخالفيهم، وقساوة بعض قضاتهم في الحكم على من يتهم بالزندقة، ومن الجهود المتضافرة التي قام بها العلماء المالكية في التصدي للثقافة العبيدية، ومن العلماء الذين سخروا جهودهم في الدفاع عن المذهب الإمام مالك ابن أخي هشام ت371هـ أخذ العلم على يد ابن اللباد والإبياني، وكان من أكابر فقهاء عصره اشتهر بالعلم والتقوى، وكان على معرفة جيدة باختلافات علماء المدينة والمذاهب الأربعة، وكان متضلعا في العلوم القرءانية، والفقه والأصول، وأصول التوحيد، وسخر جهوده كلها في المواهب الخطابية في الذب عن المذهب الإمام مالك[3].

ومن الذين توفرت لهم القدرة على مجادلتهم وبالحجة والبرهان أبو عثمان بن سعيد الحداد قال عنه صاحب رياض النفوس:" كان عالما ثقة في الفقه والكلام والذب والردّ على الفرق المخالفة للجماعة من أدهى

[1] المذهب المالكي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، نجم الدين الهنتاتي، تبر الزمان، تونس،2004،ص140

[2] تراجم أغلبية، ص115

[3] الاتجاهات الثقافية للتليسي، ص332

الناس وأعلمهم بما قاله الناس"[1]، ومن أشهر مناظراته، منظارته لأبي العباس خيطوم أخا الشيعي الصنعاني يعني داعية بني عبيد الروافض فناظرهم مناظرة القرين المساوي، وتفاصيل المناظرة ذكرها صاحب تراجم أغلبية[2]

كما برز في هذا الميدان أبو محمد بن التبان (ت371هـ)[3] الذي أفحمهم في إحدى المناظرات وعرضوا عليه الدخول في نحلتهم.

وكان أبو محمد عبد الله بن أبي زيد (ت386ه)- يمثل عاملا كبيرا لإنجاح وانتصار المذهب المالكي في إفريقية موطن النزاع، أخذ العلم عن اللباد والإبياني والبزاز والممسي وأبو سعيد بن الحداد، ولا يختلف موقف ابن أبي زيد القيرواني عن بقية مشائخه في التصدي للدعوة الشيعية، فقد جعل من داره اجتماعا لعلماء مالكية لدراسة أمر العبيديين الشيعة وطرق مجابهتهم واختيار المناظرين ممن يقدر على إفحامهم، ومما روي أن والي العبيديين على القيروان شدد في طلب العلماء وإدخالهم في الدعوة، فطلب أبا سعيد بن أخي هشام، وأبا محمد بن التبان، وأبا القاسم بن شبلون، وأبا محمد بن أبي زيد، والحسن القابسي واجتمعوا في دار محمد بن أبي زيد، فقال لهم ابن التبان: "أنا أكفيكم مؤنة الاجتماع وأنا أمضي إليه"[4].

فقد شارك ابن أبي زيد في مواجهة العبيدين في حملة قادها شيوخه وشارك في هذه الحملة سنة 333هـ، وسنه ثلاث وعشرون سنة، وكانت شخصية ابن أبي زيد طامحة منذ الصغر ، وقد وظف ماله في الجهاد في سبيل الله وذلك في تمويل الجيوش، واستخدم علمه وقلمه في رثاء المشايخ المستشهدين من بينهم الممسي، وابن اللباد[5].

---

[1] رياض النفوس، ج1،ص32

[2] تراجم أغلبية، 355

[3] عالم قيرواني، وشيخ المالكية، ضربت إليه أكباد الإبل لذبه عن مذهب أهل المدينة، كان حافظا ، فصيحا، كبير القدر، سير أعلام النبلاء، ج16، ص360

[4] ابن أبي زيد وعقيده في الرسالة والجامع، الحبيب بن الطاهر، دط، ص33

[5] ترتيب المدارك، ج5، ص،308، ص294

ومن مظاهر مواجهته للعبيديين، أن الخارجي أبا يزيد صاحب الحمار لما تغلب على القيروان، وأخرج الشيعة منها، بادر ابن أبي زيد القيرواني ومجموعة من الفقهاء في إلقاء الدروس الشرعية على مذهب أهل السنة بمسجد عقبة والاقتصار فقط على دراسة المذهب الإمام مالك، والإقبال على هذا العمل فيه مخاطرة بالنفس من أن لو رجع العبيديون إلى القيروان، وقد رجعوا فعلا بعد هزيمة صاحب الحمار بالمهدية، لكن المصادر لم تتحدث عن التدابير والاحتياطات التي اتخذها ابن أبي يزيد ضد الشيعة، غير أن القاضي عياض ذكر أن إسماعيل القاضي الحاكم، لما ظفر بأبي يزيد الخارجي بالقيروان، أوقع على مجموعة من الفقهاء ونال منهم وعذبهم أشد تعذيب[1].

والصراع لم يكن بين المالكية والمذاهب الخارجة عن الدين والمارقة، بل كان الصراع بين المالكية والأحناف، وهذا النزاع عرف منذ بداية دخول المذهب المالكي إلى إفريقية في عهد علي بن زياد التونسي، وذلك خلال عصر ولاة بني العباس على إفريقية أيام حكم أبي جعفر المنصور واستمر هذه الصراع إلى بقية عصر ولاة بني العباس، وكان آخرهم محمد بن مقاتل العكي الذي امتحن البهول بن راشد بحبسه وضربه، وقد مات إثر ذلك الضرب وكان سبب ضربه إحدى المواقف التي أبداها البهلول اتجاه السياسة الشرعية سنة 138هـ، وعلى إثر هذه الحادثة الشنيعة عزله هارون الرشيد، وولى مكانه جد الأغالبة إبراهيم بن الاغلب سنة 184هـ[2].

وتواصل الصراع بين المذهبين طيلة حكم بني الأغلب من سنة (184- 297هـ)، وهذه السنة تصادف دخول عبيد الله الشيعي مدينة رقادة، واستولى على ملك إفريقية بعد فرار أخر أمراء بني الأغلب منها، تحول الصراع بعد أن كان بين سنيين أصبح هذا الصراع بين علماء مالكية وبين روافض الشيعة الغلاة الذين حاولوا فرض مبادئهم الضالة، وكان الصراع بينهم وبين المالكية أشد ضراوة وأوخم العواقب التي امتحن فيها العلماء المالكية، كابن أبي زيد القيرواني، وأبي الحسن القابسي، وأبي عمران الفاسي وغيرهم، امتحنهم العبيديون

[1] المصدر نفسه، ج5،ص307

[2] تطور المذهب المالكي، محمد شرحبيلي، ص36

وأعوانهم ممن انتحل نحلتهمأ وانتهت هذه المحنة مع المعز لدين الله بن باديس الصنهاجي(406هـ-453هـ) الذي قطع دعوة العبيديين الروافض من إفريقية وحسم الخلاف بين المذاهب، أرجع التمسك بمذهب الإمام مالك، و لم يكتف بذلك بل أزال أسماء الشيعة من السكة ونقش فيها: (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين)، وذلك سنة 441هـ[1]

ويقول ابن خلكان في ترجمة المعز بن باديس المتوفى سنة 454هـ " كان مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أظهر المذاهب، فحمل المعز المذكور جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب مالك رضي الله عنه، وحسم الخلاف بين المذاهب، واستمر ذلك إلى الآن".[2]

وقد استمر بنو زيري الصنهاجيون موالي الشيعة على حكم إفريقية منذ غادرها المعز الشيعي مستخلفا عليها بلقين، يوسف بن زيري سنة 362هـ إلى أن تغلب عليها الموحدون في النصف الأول من القرن السادس الهجري حيث ضموا إلى الدولة الموحدية من إفريقية مالم يصل إليه حكم المرابطين من خلال مدة حكمهم[3].

وهذه ومضة سريعة على المراحل التي مر بها قبل أن يعم انتشاره، ويتم استقراره، وقد أدى إلى تأخره عن المذاهب الأخرى مجموعة من العوامل أهمها :

أ-أن المذهب الحنفي كان أسبق إلى إفريقية، فكان بمثابة مذهب الأوزاعي بالأندلس، فكان السائد بها والغالب عليها إلى أن دخلها علي بن زياد ثم من بعده بمذهب مالك، فأخذ به أكثر الناس يقول القاضي عياض: " وأما إفريقية وما وراءها من المغرب، فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد،

---

[1] أعمال الأعلام، لسان الدين ابن الخطيب، ق3، ص73، تطور المذهب المالكي، ص37

[2] المعز بن باديس بن منصور بن بلكين بن زيري بن مناد الحميري الصنهاجي، صاحب إفريقية، وما ولاها من بلاد المغرب، انظر، وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977، ج5، ص233

[3] أعمال الأعلام، ق3، ص65

وابن الأشرس، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات، وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس"[1].

موقف السلطة الحاكمة من المذهبين، فالمذهب الرسمي للدولة المذهب الحنفي، ومن البديهي أن تعيين القضاة من بينهم، ولا يولى القضاة من المالكية، ولذلك يقول ابن حزم: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرئاسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولى قاضي القضاة أبو يوسف، كانت القضاة من قبله، فلا يولي قضاة من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقيا إلا أصحابه والمنتمين إليه"[2].

وكان تولية عبد الله بن غانم(ت190هـ)باقتراح من أبي يوسف على روح بن حاتم (171هـ) والي إفريقية من قبل هارون الرشيد، وتولي القضاء لمدة عشرين سنة إلى أن مات سنة 190هـ، وقد أخذ ابن غانم عن أبي يوسف، وأخذ عن الإمام مالك رحمهم الله، وكان يكتب إلى أبي يوسف، كما كان يكتب إلى مالك يستفتيهما في المسائل التي تخص القضاء.[3]

ب–بالإضافة إلى انقسام المدرسة المالكية إلى اتجاهين:

–الاتجاه الأول الاتجاه المالكي المحافظ ومن بينهم علي بن زياد، وابن الأشرس والبهلول بن راشد، ثم سحنون بن سعيد وتلامذته، وهو الاتجاه الغالب على عامة أهل إفريقية طول فترة الصراع بين المذاهب بها.

–الاتجاه المالكي المنفتح على المنهج العراقي ورواده عبد الله بن غانم قاضي، وعبد الله بن فرروخ، ثم أسد بن الفرات، وأبو محرز.

–موقف الاتجاه المالكي المحافظ من السلطة الحاكمة في البلاد، وخاصة أيام الأغالبة وإبان حكم الروافض، ويتجلى ذلك في إيثارهم مجانبة ذوي السلطان، والنفور من المناصب، وخاصة القضاء، إلا عند الضرورات،

[1] ترتيب المدارك، ج1، ص25
[2] نفح الطيب، المقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1968م، ج2، ص10
[3] ترتيب المدارك، ج3، ص68-69

والتصدي لإنكار كل زيغ، أو انحراف عن النهج القويم، وهذا هو الذي فتح الباب أمام حنفية الكوفيين أن يتقلدوا المناصب بدون استحقاق وكانت غاياتها تصب في نصرة مذهبهم[1].

يقول القاضي عياض:"وكان الظهور في دولة بني عبيد لمذهب الكوفيين لموافقتهم في مسألة التفضيل، فكان فيهم القضاء والرئاسة"[2].

الفرع الثالث: العوامل المساعدة في امتداد المذهب المالكي بإفريقية:

أولا: كثرة من رحل من إفريقية إلى المشرق لطلب العلم، والأخذ عن علماء المدينة، وإمامها في وقت مالك بن أنس رحمه الله، فقد بلغ من لقيه وأخذ عنه أزيد من ثلاثين رجلا أبرزهم علي بن زياد، وهذا ما أشار إليه القاضي عياض بقوله: "وأما إفريقية وما وراءها فقد كان الغالب عليها في القديم، مذهب الكوفيين، إلى أن أدخل علي بن زياد، وابن الأشرس والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات بمذهب مالك فأخذ عنه الكثير من الناس"[3].

ثانيا: المكانة التي حظي بها روادها عند الخاصة والعامة، ومن بينهم علي بن زياد التونسي الذي قدم عليه والي إفريقية، ومعه رسول الخليفة العباسي ليستشيراه فيمن تتوفر فيه الكفاءة لتوليه القضاء.[4]

ثالثا: الحركة العلمية لرواد المدرسة المالكية: كان الاتجاه الغالب على رواد المدرسة المالكية الاهتمام البالغ بنشر العلم، وصون أمانته، والسعي لبلوغ ذرى تطبيقه أحكاما وعملا، وإشفاق من التساهل في الأحكام، ومن هذه النماذج الرائدة في هذا الباب، علي بن زياد وابن الأشرس، وسحنون بن سعيد ويحيى بن عمر.[5]

---

[1] تطور المذهب المالكي لشرحبيلي، ص40-41

[2] ترتيب المدارك، ص ج1، ص41

[3] المصدر نفسه، ج1، ص25

[4] رياض النفوس، ج1، ص237، المدارك، ج3،ص83

[5] تطور المذهب المالكي، ص45

المطلب الثاني: التأثير الرحلاتي والعلاقة السياسية في صناعة الفقه المالكي بالمغرب الأقصى

من المؤكد أن المذهب المالكي قد دخل إلى مدينة فاس بفضل الأندلسيين، والقيروانيين، والمغاربة، وذلك بالتتويج الرحلاتي بشغف الطلبة في الحصول على العلم، كما أن المرونة التي أبداها الأدارسة حيال المذاهب الأخرى والمنتشرة في بلاد المغرب الأقصى، كالخوارج، والأحناف، والمعتزلة، وعدم التعصب ضدهم قد خيّل إلى كثير من الباحثين الإقرار بأن مذهب مالك هو المذهب السائد، وهو أمر جائز لكنه لم يكن المذهب الرسمي للدولة الإدريسية.

وتطالعنا عدة مصادر على أن عامر بن محمد القيسي[1] أحد قضاة إدريس الثاني تلقى دراسته على الإمام مالك وسفيان الثوري، وربما كان هذا القاضي على مذهب أحدهما، أو على مذهب الإمام الأوزاعي الذي كان سائدا في بلاد المغرب قبل وصول المذهب الإمام مالك، وكان عامر رجلا صالحا، وربما تبنى مذهب قاضيه هذا[2].

ومهما يكن فإن السياسة التي انتهجها إدريس الأول ظلت في عقبه فلم يفرض إدريس الثاني أو بنوه من بعده مذهبهم على أحد مما ترك مجال الاجتهاد أمام الباحثين بالقول أن الأدارسة كانوا على مذهب مالك مع وجود المعتزلة والخوارج، والأحناف[3].

---

[1]أبو عبد الله سمع من سحنون، ومحمد بن عبد الحكم، وسمع منه خليل بن عبد الله المقعد، مات بالقيروان سنة مائتين وخمس وخمسين، ترتيب المدارك، ج2،ص290

[2]الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي، بشير رمضان التليسي، خلال القرن الرابع الهجري، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، ط1، 2003م،ص351-352

[3] المرجع نفسه، ص351

وقد ذكر عمر الجيدي بأن إدريس كان أيضا على مذهب مالك، وعلى مذهبه كان إدريس، وجميع علماء المغرب الأقصى، بسبب تقليد إدريس لمالك وتحصيل كتابه الموطأ وحظه له[1].

لكن هذا القول ليس بثابت، إذ لم يصرح أحد الأقدمين الذين تعرضوا لترجمته بذلك، ولقد توقف في ذلك الحلبي من أن مذهب إدريس بن إدريس من المذاهب الأئمة الأخرى كالإمام الشافعي ومالك وأبي حنيفة وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل،وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وداوود الظاهري، فمنهم المعاصر لإدريس ومنهم قريب العهد منه، قلت لم أر من تعرض لذلك، ولا من ذكره من أهل التاريخ[2].

وما من شك أن دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى كان متأخرا في الجملة عن دخوله إلى الأندلس وإفريقية، وهذا من الشيء الطبيعي انطلاقا من وضعه السياسي، وموقعه الجغرافي، إذ هو أقصى في الجناح الإسلامي، كما أن انتشار المذهب واستقراره بالمغرب، كان حسب الفترات، والمناطق والدول تولت حكم المغرب الأقصى، في فترة ما قبل المرابطين ثلاث دويلات، ثم تلتها دولة المرابطين، والموحدين وكانت كالتالي:

–دولة الأدارسة كما سبق ذكرها في أكثر المناطق المغرب خاصة في عهدها الأول (172هـ–305هـ)[3].

–دولة بني مدرار الصفرية الخوارج المكناسيين ثم الزناتيين بسجلماسة بجنوب المغرب.

–دولة بني النكور السنية بمنطقة الريف في شمال المغرب.

-دولة المرابطين في الجنوب الصحراوي، ثم العهد الأخير من دولة الموحدين

[1] مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي، ط1، 1993، ص19

[2] المرجع السابق، ص20

[3] الأنيس المطرب بالروض القرطاس، أبو الحسن علي بن عبد الله ابن أبي زرع، اعتنى بتصحيحه وطبعه وترجمته، مدرس العربية في المدرسة اللأوبسالية، كارل يوحن، طبع في مدينة أوبسالة، دار الطباعة المدرسية ، 1833م، ص 16–17–18– 19، المسالك والممالك، الجزء الخاص بالمغرب، البكري، حققه أدريان فان ليوفن، أندري فيري، الدار العربية للكتاب، 1992، ص799..ص816

ولهذا في البحث قد اعتمدت على دول بحسب الترتيب والتي لها دور كبير في نشر المذهب المالكي في المغرب الأقصى.

الفرع الأول: المذهب المالكي بدولة الأشراف الأدارسة :

مما هو معروف أن انتساب الأدارسة الأول إلى الفرقة الزيدية من الشيعة للارتباط العائلي بزيد بن علي، وقد رضي إدريس الأول بمذهب الاعتزال كمذهب مؤقت الذي كان سائدا في مهد الدولة الإدريسية، ومنطلقها الأول: قبيلة أوربة بزعامة إسحاق بن عبد الحميد الأوربي، وقد حض إدريس الأول على اتباع الكتاب والسنة ونبذ البدع والخرافات، فحارب الخوارج، والبرغواطيين[1]، وغيرهم من النحل، والضلال، والكفر.

وقد سار على الخط السني خلفه إدريس الثاني متابعا سيرة أبيه في محاربة الصفرية والبرغواطية، وغيرهم من الفرق المنحرفة عن مذهب أهل السنة[2].

وأما المذهب المالكي في عهد الدولة الإدريسية، كان مقدما عن غيره من المذاهب، ويتبين ذلك من خلال الاتصال الأول للمغاربة بالمذهب المالكي في العهد الإدريسي الأول أن الأدارسة، وإن لم يثبت حسبما لم تسعف به المصادر، تبنيهم للمذهب المالكي وحمل الناس عليه، لأسباب علمية وسياسية، فإن تعاملهم مع الوافدين الأندلسيين، ولا شك هم مالكية فضلا من خاصتهم[3]، وكذا مع جيرتهم بني صالح أمراء النكور السنيين المالكية، تدل على حماية ومؤازرة للخط السني الذي يمثله أصدق تمثيل المذهب المالكي، حيث يلتقي

[1] البرغواطين، نسبة إلى برغواطة اختلفوا في أصلها بين هل هي من بربر زناتة أم أصلها يعود إلى المصامدة، وهذا ما أكده ابن خلدون في الديوان الجزء الرابع والخامس، من أنها من المصامدة،ومؤسسها طريف بن شمعون بن إسحاق بن يعقوب، عرفت بعدائها للدولة الأموية، برغواطة هراطقة المغرب في العصر الإسلامي، سحر السيد عبد العزيز السالم، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993م، ص4..ص15

[2] تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ، محمد شرحبيلي، ص53-54

[3] فقد كان عامتهم من أهل الربض القائمين على الأمير الحكم بزعامة فقهاء المالكية، وكان من خاصتهم تلميذ الإمام مالك الذين اختار إدريس الثاني أحدهما قاضيي، المرجع نفسه،ص55

هذا المذهب مع الدعوة الإدريسية في جميع المبادئ الأساسية من الاعتصام بالكتاب والسنة، ونبذ البدع، وخاصة بدع الاعتقاد، ومناهضة أصحابها، وحملهم على الجادة انطلاقا من إدريس الأول، وخلفه إدريس الثاني ثم من خلفه من عامة من ملك هذا البيت بعدهما إلا ظروف استثنائية.[1]

وكان دخول المذهب المالكي، وانتشاره بالمغرب الأقصى على خطوات متتالية، كانت بمثابة الغرس الطيب في البلد الطيب، وكان ذلك حسب المراحل الآتية:

أولا: تعد أول مرحلة من مراحل اتصال المغاربة بالمذهب المالكي في منطقة النفوذ الإدريسي كانت عن طريق الدفعة الأولى من العرب الوافدين على المغرب من إفريقيا والأندلس، فوافوا إدريس الثاني بمدينة العاصمة وليلي العاصمة الأولى للدولة الإدريسية، وذلك سنة 189هـ[2]، وكان هؤلاء الوافدين في الجملة نحو خمسمائة فارس من مختلف العرب، فسار إدريس بمقدمهم، وأنس بوفادتهم، واتخذهم بطانة، حيث استوزر منهم عمير بن مصعب الأزدي، وكان موقع العاصمة الإدريسية الثانية فاس من اكتشافه واختياره، إذ بعثه إدريس الثاني لارتياد هذا الموقع، ودراسة ملائمته، واستراتجيته[3]، واستقضى منهم عامر بن محمد القيسي من قيس غيلان، وكان رجلا فقيها ورعا، سمع من مالك ومن سفيان الثوري، وروى عنهما كثيرا، قدم من المشرق إلى الأندلس مجاهدا، ثم وفد على إدريس الثاني في جملة الوافدين عليه من الأندلس[4].

واستكتب من هؤلاء فقيها مالكيا أبا الحسن عبد الله بن مالك الأنصاري الخزرجي. وهو الذي تولى عقد شراء إدريس الثاني للبقعة التي بنيت عليها العاصمة فاس من أهلها وذلك سنة 191هـ، وبإشراك إدريس لهذه النخبة من رجال العلم وأهل الصلاح، والنجدة في مسؤولية الحكم مما فتح الباب الأوسط على مصراعيه

[1] المرجع نفسه، 56

[2] الأنيس المطرب لابن زرع، 29، الاستقصا،السلاوي، طبع سنة 1917، الهند، ج1، ص71

[3] المصدر نفسه، ص30، الاستقصا، ج1،ص 72

[4]، الأنيس المطرب، ص27-30

لدخول مذهب عالم أهل المدينة مالك بن أنس رحمه الله الذي تربطه بإدريس أكثر من صلة ووشيجة، وبذلك يزداد أنسه، وتطمئن نفسه[1].

ثانيا: تدفق الوفود تترى على إدريس الثاني من الحاضرتين المالكتين القيروان والأندلس، الأمر الذي جعله ينزل أهل كل بلد بعدوة من عدوتي فاس بعد بنائها حيث نسبت كل عدوة إلى نازليها، فكانت عدوة القرويين وعدتهم نحو ثلاثمائة أسرة، وعدوة الأندلسيين، ويبلغ عددهم نحو أربعة آلاف بيت، وكان نزوح هؤلاء الأندلسيين، وبهذه الكثافة على إثر وقعة الربض عند قيام أهل أرباض قرطبة وراء جماعة من أهل الورع والدين وعامتهم من علماء المالكية، على أمير الحكم الربضي لإهانات صدرت منه، وبايعوا بعض قرابته، فوشى بهم إلى الأمير الحكم فقامت الفتنة، وصلب الحكم عددا من الفقهاء المالكية من جملتهم يحيى بن مضر القيسي، وفرّ منهم الباقون ومن جملتهم عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى الليثي[2] الذي فرّ إلى طليطلة، فحماه أهلها من الأمير ثم صدر العفو عنه، فعاد إلى قرطبة، وكان من جملة الذين شملهم هذا العفو الفقيه طالوت بن عبد الجبار في قصة له مع الحكم فيها عبرة وذكرى[3].

---

[1] تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص57

[2] يحيى بن يحيى الليثي هو يحيى بن يحي بن كثير بن وسلاس بن شمال بن منغايا، يكنى أبا أحمد، وذكر الأصيلي أنه يكنى بأبي عيسى وهو من مصمودة طنجة، التقى بمالك بالسنة التي توفي الامام مالك رحمه الله، سمع يحيى من زياد لأول نشأته، موطأ الإمام مالك، وسمع من يحيى بن مضر، ثم رحل وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فسمع من مالك الموطأ، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين، سير أعلام النبلاء، ج10، ص520

[3] ترتيب المدارك، ج3،ص341،ص393

ثالثا: في النصف الأول من القرن الهجري الثالث، تزودنا بعض الكتب، ككتاب ترتيب المدارك وجذوة والمقتبس ببعض الأخبار عن مشاهير المالكية الذين عاشوا خلال الفترة الآنفة ذكرها ينشرون علم مالك رحمه الله بين طلاب العلم بعاصمة الأدارسة، بعدوة الأندلس منها بعدما رحل إلى المشرق ولقي أعلام مذهب مالك وحملته المتقدمين، ومن جملتهم أصبغ بن الفرج المصري.[1]

وجبر الله بن القاسم الأندلسي الفاسي، وكتب التراجم لم تتعرض لذكر ولادته ولا وفاته، وصاحب ترتيب المدارك ذكر ترجمة عنه جدّ مقتضبة، لم يزد فيها على العبارة: (من مشاهير فقهائها، ومتقدميهم، سمع منه عيسى بن سعادة الفاسي)[2]، وقد جاء في الجذوة لابن القاضي فقد جاء في ترجمته (الفقيه الصالح والورع نزيل عدوة الأندلس، وهو من أدخل علم مالك إلى فاس، لقي أصبغ سمع منه)، ولعلَ ندرة أخباره وترجمته المقتضبة هي التي جعلت القاضي عياضا يوجز في ترجمته ويضطرب في طبقته، ساق ترجمته في الجزء السادس بعد ترجمة دراس بن إسماعيل في نفس الجزء، وبعد طبقات فقهاء البصرة[3] .

رابعا: بالإضافة إلى بعض كتب التراجم التي احتفظت لنا بعدد من فقهاء المالكية بالمغرب الأقصى في الفترة الإدريسية أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع، ومن أبرز هؤلاء جبر الله، وهو أبو موسى عيسى بن سعادة الفاسي، وكان من فقهاء بلده ومن مشاهير المغرب[4]، أخذ بفاس عن جبر الله بن القاسم، وطلب بالقيروان والأندلس، ومصر، وطلب الحديث وفاق فيه غيره، وممن حدث عنه أبو محمد بن أبي زيد، وروى عنه القابسي، وتوفي بمصر سنة 555هـ، ولما مات تنازع الفقهاء عليه من يصلي عليه[5].

---

[1] أصبغ بن الفرج مولى عبد العزيز بن مروان، رحل إلى الإمام مالك ليسمع منه، فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وسمع منهم وتفقه منهم، وقد حضي بمكانة مرموقة في العلم والفتيا فقد كان يستفتي مع أشهب وغيره من شيوخه بمصر، وله تواليف كثيرة من بينها كتاب في الأصول فيه عشرة أجزاء، وتفسير غريب الموطأ، وكتاب المزارعة ..، توفي سنة أربعة وعشرون ومائتين، ترتيب المدارك، ج4،ص17،18،19، 121

[2] المصدر نفسه، ج6، ص85

[3] تطور المذهب المالكي، ص60-61

[4] ترتيب المدارك، ج6،ص277

[5] المصدر نفسه، ص288

ومن هذه الطبقة أبو هارون العمري[1]، وأحمد بن حذافة، وهما على نسق واحد في الفقه، ودونهما بشار بن ركانة[2]، وثلاثة بصريون من بصرة المغرب.[3]

وممن يلحق بهذه الطبقة من علماء مالكية مشاهير أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الفاسي، ويعرف بأبي ميمونة المحدث، المتوفى بفاس سنة 357هـ، وهو مشارك لأبي هارون في عدد من المشايخ بالقيروان، ومصر، وقد رويا معا الموازية بالإسكندرية على بن أبي مطر عن ابن المواز، كما سمعا بالقيروان من أبي بكر بن اللباد.[4]

وسمع دراس من شيوخ بلده بفاس، ومن شيوخ الأندلس إذ تكرر دخوله بلاد الأندلس طالبا، ومجاهدا[5]

وقال المالكي:"كان أبو ميمونة من الحفاظ المعدودين، والأئمة المبرزين، من أهل الفضل والدين، ولما طرأ إلى القيروان، اطلع الناس من حفظه على أمر عظيم حتى كان يقال ليس في وقته من هو أحفظ منه، وكان نزوله عند ابن أبي زيد"[6]

قال القاضي عياض: "وأراه رحل إلى بلدنا، يعني سبتة، فقد حدث عند أقوام من كبارهم كأبي عبد الله بن أبي الشيخ". [7]

---

[1]أبو هارون العمري: من بصرة المغرب، واسمه عمران بن عبد الله بن عل بن سا لم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رض الله عنه، وكان فقيها، وسمع منه كتاب ابن المواز، توفي بالبصرة سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، ترتيب المدارك، ج5،ص149،148

[2]من فقهاء البصرة، وكان حجهم الثلاثة، في عام واحد، وسماعهم من ابن مسر، وابن أبي مطر، وابن اللباد، تريتب المدارك نفس الجزء ونفس الصفحة

[3]البصرة: هي مدينة أسسها الأدارسة قرب القصر الكبير، أو قرب فاس، كما ذكره صاحب المدارك ،ج5،ص148، وكان تأسيسها في القرن الثالث الهجري، اتخذها القاسم بن إدريس مقرا لحكمه، وكانت لها شهرة كبيرة في الازدهار والعمران، خربها الشيعة في حملاتهم خلال القرن الرابع،وكانت تعرف ببصرة الكتان لاشتهارها بتجارة الكتان، وتعرف أيضا بالحمراء، لأن تربتها كانت حمراء ، قسم أعمال الأعلام، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محمد مختار العيادي، ومحمد إبراهيم الكتاني، دار البيضاء ، دط، 1964، ص164

[4]ترتيب المدارك، ج5، ص294،287

[5] المصدر نفسه، ج6، ص81

[6]المصدر نفسه، ج6، ص81

[7]المصدر نفسه، ج6، ص82

الفرع الثاني: المذهب المالكي ببني مدرار الصفرية بسجلماسة:

تأسست هذه الدولة سنة 140هـ من بني مدرار المكناسيين ثم الزناتيين من البربر البتر، وهم ينتحلون مذهب الصفرية المتطرفين من الخوارج، فهم على خلاف أهل السنة في الفروع والعقائد، وقد أسهمت في تكوين هذه الدولة مع مرور الأيام عناصر أخرى غير زناتية من بربر صنهاجة، وزويلة، وزنوج السودان، وجم غفير من أهل الربض الفارين من قرطبة إثر وقائعهم مع الأمير الحكم بن هشام الربضي(180هـ-206هـ)[1].

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن أهل الربض النازحين من قرطبة هم الذين أسسوا عاصمة الدولة مدينة سجلماسة[2]، وأن أول أئمتها كان منهم، ومنهم من وصف قول ابن خلدون أن فيه نوع من المبالغة والتجاوز، باعتبار أن النازحين إليها إنما يشكلون عنصرا من العناصر الطارئة عليها، على أقل الاعتبارات أن هذا العنصر كان له ثقله وتأثيره، ودوره البارز في توجيه الأحداث وقيام الحركات العمرانية والثقافية، واختيارهم للموقع الاستراتيجي بالذات وهذا راجع لدرايتهم التامة بالمنطقة واطلاعهم عليها، وخاصة أن الإمارة المدرارية السجلماسية تربطها بالدولة الأموية بقرطبة علاقة ود وتعاون شمل الكثير من الميادين الاقتصادية والتجارية، فضلا عن الروابط السياسية والثقافية، منذ إمارة الداخل، ثم حفيده عبد الرحمن الثاني(206-238هـ)،ثم أيام ابنه الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ) الذي ازدادت هذه العلاقات في عهده وثوقا ومتانة، وهو ما عبر عنه ابن عذاري بقوله: و"كان الأمير محمد محبوبا ف جميع البلدان، وكان محمد بن الأفلح صاحب تيهرت لا قدم ولا يأخر معضلاته إلا ن رأيه وأمره، وكذلك بنو مدرار بسجلماسة"[3].

---

[1]تطور المذهب المالكي، محمد شرحبيلي، ص64

[2]تاريخ المغرب في العصر الإسلامي منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية، عبد الحميد حسن حمودة، دار الثقافة للنشر، بيروت، ط1، 2007، ص374

[3]المرجع السابق، ص65

ويعزز قول ابن عذاري ما ذكره ابن الخطيب الغرناطي في شأن الأمير الأموي محمد بن عبد الرحمن قول ابن الخطيب الغرناطي فيه: " وخدمته ملوك البلاد المغربية، واعترفت بطاعته بتيهرت وسجلماسة"[1].

وقد ذكر ابن الخطيب بمعاصر محمد بن عبد الرحمن الأموي من حكام تيهرت وهو محمد بن أفلح، أما معاصروه من بني مدرار فهم ميمون بن المنتصر بن اليسع بن مدرار، ويعرف بميمون الأمير (224هـ-263)، ثم ابنه محمد بن ميمون(263-270هـ)، ثم عمه اليسع بن المنتصر (270-297هـ)، وقد قتله أبو عبد الله الشيعي سنة 297هـ، وأزاح بني مدرار عن الحكم، وأصبحت سجلماسة تابعة لحكم الشيعة في إفريقية، وانتحلت مذهبهم ضرورة وتقية، واستمر الأمر على ذلك حتى بعدما عاد المدراريون إلى حكم سجلماسة تحت النفوذ الشيعي إلى أن اعتلى حكم سجلماسة محمد بن الفتح بن ميمون الأمير (332هـ-349هـ)، فقاطع الدعوة الشيعية، ولم يستبدل منها نحلة سلفه الصفرية، بل أعلن انتصاره للمذهب السني المالكي، وضربت السكة باسمه،و دعا لنفسه، وقيل لبني العباس (وتسمى بأمير المؤمنين، وتلقب بالشاكر لله)[2] ، وسواء كانت دعوة الشاكر لبني العباس أم كانت لنفسه مموها بالدعاء لبني العباس، كما يرى القلقشندي، فهو في كلا الحالين قد انتصر للمذهب السني المالكي، وكانت نهاية الشاكر على يد جوهر الصقلي الذي بعثه معد بن إسماعيل الشيعي لمحاربته، فحاصر سجلماسة ثلاثة أشهر، ووقع الشاكر في قبضة جوهر الصقلي غدرا، فحبسه في قفص من خشب وكيف به في القيروان، وألقي في سجن المهدية إلى أن مات وذلك سنة 349هـ[3]..

والذي يهمنا من سرد هذه الأحداث هو تتبع عروق المالكية النابضة في هذه الجهة النائية منذ ذلك الوقت المبكر وهذا راجع إلى عدة أسباب يمكن حصرها في بعض النقاط:

[1]أعمال الأعلام، ق2، 22

[2]المصدر نفسه،ق3،ص148

[3]المصدر نفسه،ق3،ص149

أولا: أن العلاقات الودية بين إمارتي سجلماسة وتيهرت، وإمارة قرطبة كان لها انعكاس إيجابي في انتشار المذهب المالكي، فالتواصل المستمر بين هذه الإمارات قد نشأ عنه تواصل ثقافي وحوار علمي، بالإضافة إلى التبادل الاقتصادي والتقارب السياسي[1].

ثانيا: أن الرعية السجلماسية بتأثير العنصر الربضي، والمد الفكري الأندلسي قد أصبحت نسبة مهمة منهم ذات اتجاه سني مالكي، وهذا حدا إليه الشاكر بالله عندما نبذ دعوة العبيديين، ونبذ معها دعوة الصفريين، ويلتزم المذهب السني المالكي، وما ذلك إلا أن أصبح المذهب المالكي يشكل أغلبية لأهميتها وتأثيرها في وسط السجلماسي من جهة، كما كان لها اتصالات وثيقة مع القوى السنية المالكية في مناطق الغرب الإسلامي كلها، خاصة في إفريقية والأندلس.[2]

ثالثا: أن الخطوة الجريئة التي خطاها محمد شاكر كانت إسهاما منه، ومحاولة جادة في تجميع القوى السنية المالكية، لتطويق التغلغل الشيعي الذي أصبح يهدد المنطقة بكاملها والإمارات بأسرها، وكانت محاولته هذه جديرة بأن تحقق الهدف منها لولا تصدع الصفوف وتفرق الكلمة، لتعدد الفرق والنحل والأحزاب والعصبيات، حيث استغل الشيعة الروافض العصبية الصنهاجية في المغربين الأدنى، والأوسط أسوأ استغلال[3].

رابعا:أن ما أقدم عليه الشاكر من إلغاء الدعوة الشيعية، و دعوة سلفه الصفرية، يدل على معرفة تامة بكلا المذهبين، كما يدل على بعد النظر، وسبق قناعة، بأن البدعة الشيعية لا منبت لها بالتربة المغربية، فسبق بهذه

---

[1]تطور المذهب المالكي،ص67

[2]كان من شأن الإمام مالك رحمه الله الاهتمام بطلبته الذين أخذوا عنه العلم، ثم عادوا إلى بلدانهم، فكان يكاتبهم ويكاتبونه، وخاصة فما يعرض من أمور الديانة، ونوازل الأحكام، وقد سار على هذا النهج أصحابه، وحملة علمه طبقة بعد طبقة، ومما يتناسب ذكره مع هذا المقام ابن أبي زيد القيرواني، من اتصال بمالكية المشرق والمغرب، كما كان شأنه مع القاضي عبد الوهاب ببغداد، والقابسي بالقيروان، فقد كان يكاتبهم أفرادا أو جماعات، أو يوجه لهم بمؤلف مستقل، كما الشأن في الرسالة التي بعث بها إلى أهل سجلماسة، فيها حث على تلاوة القران فقد كان يلقب بمالك الصغيير ، وذكره القابسي بأنه إمام موثوق في روايته ودرايته، وقال الميورقي، اجتمع فيه العلم والورع والفضل والعقل ، ترتيب المدارك، ج6،ص218-219

[3]تطور المذهب المالكي،ص68

القناعة عمليا حفيد بلكين بن زيري الصنهاجي (يوسف)، مستخلف الشيعة في إفريقيا بعد رحيلهم عنها يأسا من أهلها، وخوفا من انتظار العواقب[1]

خامسا: يدل التزام الشاكر بالمذهب السني المالكي، ونبذ ما سواه، على عميق إدراكه، وكامل قناعة بأن قوى الأمة الإسلامية في جناحها الغربي، لا يجمع شتاتها، ولا يوحد صفوفها، ويجعلها قوة متراصة، إلا المذهب الذي أطبق عليه سوادها، وتفانى في الدفاع عنه علماؤها وصلحاؤها، وهو المذهب السني المالكي[2].

الفرع الثالث: المذهب المالكي في دولة بني صالح بالنكور:

ينتسب هؤلاء الملوك لصالح بن منصور الحميري اليمني الداخل إلى المغرب الأقصى في افتتاحه الأول على يد عقبة بن نافع الفهري رضي الله عنه، فنزل بمرسى تلمسان على البحر المتوسط قرب الناضور، وعلى بعد عشرين ميلا من النكور، فأسلم على يده بربر تلك الجهات، وبقي هذه المنطقة إلى أن مات فدفن على شاطئ البحر، ويعرف قبره بقبر عبد الصالح، وولى الأمر بعد وفاة صالح ابنه المعتصم بن صالح، ثم أخوه إدريس بن صالح ثم حفيد صالح، وهو سعيد بن إدريس بن صالح، وهو باني مدينة نكور الذي بقي على حكم البلاد إلى أن توفي سنة 234هـ، وهي السنة التي توفي فيها يحي بن يحيى الليثي بقرطبة، فولى بعده ابنه صالح بن سعيد بن إدريس بن صالح (234-262هـ)، وقد وصفه المؤرخون بأنه كان فقيها مالكيا حج وغزا بالأندلس قبل ولادته حكم البلاد، وبعد وفاة صالح خلفه ابنه سعيد بن صالح (262هـ-305هـ)[3]، وكان بينه وبين عبد الله الشيعي حاكم إفريقيا مراسلات، ومحاورات شعرية ونثرية يدعوه الشيعي فيها إلى نحلته والدخول في طاعته، ويهدده ويوعده إذا هو لم يستجب، وكان من ردود سعيد بن صالح ما تولاه عنه شاعر بني صالح، ويدعى الأحمس الطليطلي، في أبيات شعرية، تدل على معرفة الشيعة ودراية بنحلته وسخافاته فمن الأبيات ما ذكره:

---

[1] ومما يدل على عدم استقرار بدع الشيعة في بلاد المغرب هو النقاش الذي دار بين بلكين بن زيري وبين المعز لدين الله الفاطمي وهو يودعه فقال له: يا مولانا أنت وآباؤك الأئمة من ولد الرسول ما صفا لكم المغرب، فكيف يصفوا لي وأنا صنهاجي)، الصراع المذهبي بإفريقيا،ص221

[2] تطور المذهب المالكي،ص70

[3] أعمال الأعلام، لسان الدين ابن الخطيب، ق3، 175

فما أنت إلا أنت جاهل ومنافق تمثل للجهال في السنة المثلى

وهمتنا العليا لدين محمد وقد جعل الرحمن همتك السفلى[1].

وفي هذه الفترة بعث عبيد الله الشيعي إلى مصالة بن حبوس عامله على تهارت يأمره بغزو سعيد بن صالح، فكانت نهايته على يد مصالة بعد حرب متكافئة ثلاثة أيام، وبسبب خيانة أشهر قواد سعيد، وكان يسعه الفرار، وقد بعث بأهله إلى ملقا، ولكن أبت عليه أمانته ودينه أن يفر أمام عدو مارق عن الدين، يروم فرض مروقه على المسلمين، فظاهر بين درعين، وقاتل حتى قتل، وذلك سنة 305هـ[2]

ثم استطاع أصغر أبناء سعيد المقيمين بمالقة المتربصين بها، وقد تعرضت هذه المملكة للحملات الشيعية فخربت نكور على يد موسى بن أبي عافية عندما صار داعيا للشيعة في المغرب، ثم استردوها بنو صالح، ثم استولى عليها صندل الشيعي ثم استردوها بعد ذلك، واستمر حكمهم بعد ذلك إلى آخر من ملك من هذا البيت[3].

والذي يهمنا من سرد هذه الأحداث ما حمله من إشارات ومعاني تتعلق بانتشار المذهب المالكي واستقراره بالمملكة الصالحية، نبرز ما تجلى لنا منها :

أولا: أن هذه المملكة ظلت مجاورة لدولة الأدارسة زمانا ومكانا، من دولتهم إلى تمام مدتهم، في فترة قوتهم، وأحوال ضعفهم[4].

[1] المصدر نفسه، ق3، ص175، تطور المذهب المالكي، شرحبيلي، ص71

[2] المسالك والممالك الجزء الخاص ببلاد إفريقيا والمغرب، البكري، مطبعة مكتبة المثنى ، 1857، ص95

[3] تطور المذهب المالكي، ص72

[4] تطور المذهب المالكي، محمد شرحبيلي، 73

ثانيا:أن هذه الإمارة عربية سنية مالكية لعبت دورا في نشر الإسلام واللغة العربية والفكر السني بين سكان منطقة الريف، كما قاومت في نفس الوقت التيار الخارجي والغزو الشيعي[1].

ثالثا:أن اصطناع الدولة للشعراء وتكليفهم بتحرير الرسائل السلطانية، أو إنشاء القصائد على لسان الأمراء، يدل على تشجيع الدولة للغة والأدب، ولو كان بعض هؤلاء الشعراء من الوافدين على الإمارة النكورية من الجبرة الأندلسيين، كان من جملة الأندلسيين الوافدين على الإمارة النكورية، الأحمس الطليطلي، الذين أصبح من شعراء هذه الإمارة، وهو الذي تولى الرد على كتاب عبيد الله المهدي الشيعي، الذي كاتب به سعيد بن صالح أمير النكور، يدعوه فيه إلى انتحال بدعته، والدخول في طاعته.[2]

رابعا:أن وصف بعض الأمراء الدولة النكورية، ممن آل إليه حكمها فيما بعد بكونه فقيها مالكيا يدل على تبوء الفقه المالكي أعلى مكانة في الدولة، إذ لا يقبل الذين ينتظر منهم أن يتولوا في يوم حكم البلاد، إلا ما يعينهم على أداء مأموريتهم، ويزيد على هيبتهم، ويرفع مقامهم في أعين الناس ، فكان أرقى الاختصاصات التي تتعلق بالدراسات اللغوية، والفقه السني المالكي[3].

خامسا:اصطناع الدولة للشعراء، والاهتمام الشديد بالغة والأدب الذي كان له أثر بالغ في نفوس الملوك، وهذا ما يظهر متجليا من خلال الرسائل السلطانية[4] .

سادسا: بعض من الأمراء الدولة النكورية كان على فقه الإمام مالك رحمه الله، هذا يوضح تبوء المذهب المالكي أعلى درجة في الدولة، فكان الأمراء ما يتعلمونه إلا القدر الذي يساعدهم على أداء مأموريتهم، ويزيد في رفعتهم ورفع مكانتهم، فكانت أرقى الاختصاصات التي كان يعنى بها هي الأدب العربي، والفقه السني المالكي، ومما يدل على تمسك دولة نكور بالمذهب السني المالكي هو ما ذكره البكري في أخبار سعيد بن

---

[1]المرجع السابق، ص73

[2]المرجع نفسه،ص74

[3]المرجع نفسه، ص74

[4]المرجع نفسه، ص74

صالح (ولم يزل آل صالح في السنة والجماعة، والتمسك بمذهب مالك بن أنس رضي الله عنه، وكان سعيد وابنه صالح يصليان بالناس، ويخطبان، و يحفظان القرءان)[1].

الفرع الرابع: المذهب المالكي ودعوته الإصلاحية للمجتمع المرابطي

لقد ظهرت بوادر هذه الدعوة الإصلاحية سنة 429 هـ عندما تولى يحيى بن إبراهيم جدالة (ح 427هـ)، وتاقت نفسه إلى الحج ففعل كما فعل زعماء قومه[2]، وكان من عادتهم أن يكون حجهم مقرونا بطلب العلم، وأن يستفتوا مفتي القيروان، وشيخ المالكية فيما يحتاجون إليه من فتاوى وحل مشكلاتهم، وكان مما طلبه الملثمون من أبي عمران الفاسي[3] أن يزودوهم بفقيه يعلمهم من أمور دينهم، ويرجعون إليه في نوازلهم[4]، وذكر له شغف قومه لدراسة القرءان، وطلب العلم لو يجدوا ذلك، فبعث أبو عمران الفاسي رسالة إلى أحد طلبته بالسوس الأقصى، وهو الفقيه اللمطي المالكي، وجاج بن زلوو، فهذه تعتبر اللبنة الأولى في مالكية المجتمع المرابطي.

ووجدت الدعوة الإصلاحية وقعها في قلوب المجتمع المرابطي، وذلك باختيار وجاج بن زلوو الفقيه المالكي عبد الله بن ياسين، فغير ما وجده من جهل بتعاليم الدين، كالجهل بأحكام الزواج، وارتكاب الفاحشة، وكانت مبادئ هذه الدعوة التدرج في فهم التشريع من البسيط إلى المعقد، وتفسير القرءان، ورواية الحديث، لقد كانت تعاليم عبد الله بن ياسين ثورة حقيقية على النمط السائد، وكان المذهب المالكي له دور كبير في تسيير الجهاد المرابطي ونجاعته، فقد كان الأمير المرابطي لا يتجاوز مشايخ المذهب فكانت الحملات

[1] المسالك والممالك، ص97، أعمال الأعلام، ق3،ص177

[2] الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، مؤلف مجهول، تحقيق سهيل زكار، دار الرشاد الحديثية، لدار البيضاء، 1979، ص19

[3] هو أبو عمران بن موسى بن عيسى بن أبي الحاج الغفجومي الفاسي القيرواني، فقيه محدث، وهو ن بيت مشهور بالعلم والباهة، كانوا يعرفون بأبي حاج، شجرة النور، محمد بن مخلوف، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2006، ج1، ض312

[4] الأنيس المطرب، بروض القرطاس في أخبار لملوك المغرب، دار المنصور للطباعة، 1972، ص123

تتم بموافقة فقهاء المالكية، فأول محطات الجهاد المرابطي كان في منطقة سجلماسة[1]، ودرعة ، وكان الدخول لهاتين المنطقتين، قبل اجتماع فقهائها سنة 446هـ، وكتبوا إلى عبد الله بن ياسين، ويحيى بن عمر، وأشياخ المرابطين، يرغبون في الوصول إلى بلادهم،

ليطهروها من المنكرات، وشدة التعسف من أميرهم مسعود بن وانوا دين المغراوي أمير مغراوة(ت446هـ)، فجمع عبد الله رؤساء المرابطين، وقرأ عليهم ما وصله من مخاطبات وشاورهم في الأمر، فقالوا: "أيها الشيخ الفقيه هذا ما يلزمنا ويلزمك، فسر بنا على بركة الله"،[2]وكان للمذهب المالكي أثره في دولة المرابطين وذلك من خلال تكوين الرباط الذي خصصه عبد الله بن ياسين للإصلاح بين الناس عن طريق العلم والعبادة، وهذا الرباط في بدايته لم يكن مقصودا إلا من بضعة أشخاص من بينهم عبد الله بن ياسين، ورفاقه يحيى بن عمر، وأخوه أبو بكر اللذان سيكون لهم دور في توسيع صرح الرباط، وبعد فترة وجيزة أخذ الناس يتوافدون على الرباط حتى اجتمع له نحو ألف رجل، حينئذ أعلن عبد الله اسما جديدا سماه بالرباط[3]

و لم يكن التعليم في الرباط حكرا على عوام الناس، بل كان من الحكام من اشتهر بالحديث والاعتناء به، فمن بين الأمراء ميمون بن ياسين اللمتوني (ت530هـ)، كان ممن عني بالرواية، والسماع وله رحلة حج فيها عام 482هـ، فسمع صحيح البخاري وصحيح مسلم، ولما رجع حدث بما سمع، فأخذ عنه أعلام الأندلس[4]

ومن أشهر الرباطات العلمية التي كانت تهتم بدارسة مختلف العلوم بخصوص الفقه المالكي في عهد المرابطين، رباط وادي تازة، ورباط وادي ماسة، ورباط نفيس، ورباط فوز، ورباط شالة[5]

---

[1] سجلماسة: مدينة تقع في حنوب المغرب على واد ملوية أنشأها الخوارج الصفرية، سنة 140هـ، وصارت عاصمة لبني مدرار، ومركزا تجاريا هاما يربط بين السودان الغربي وبين المغرب والأندلس، ابن عذاري، البيان المغرب،ج1، ص215

[2] الاستقصا، السلاوي الناصري، ج2، ص12

[3] الأنيس المطرب، لابن أبي زرع، ص125-126

[4] التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، تحقيق السيد عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1956، ج2، ص616

[5] تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج6، ص279-298

إضافة إلى العلماء الذين حملوا لواء التدريس بهذه الرباطات، والمتخصصين في تدريس المذهب المالكي في العهد المرابطي، من بينهم:

-أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي(ت403هـ)كان من أشهر المدرسين، وله كتاب شرح المنتقى، وكتاب الإحكام في أصول الفقه[1]

-القاضي أبو عبد الله محمد بن حسين التميمي(ت505هـ)[2]

-أبو الوليد محمد بن رشد(ت520هـ)، من مؤلفاته في الفقه المالكي، البيان والتحصيل[3].

-ابن عطية المحاربي (ت538هـ)، له تفسير المحرر الوجيز خدم هذا التفسير المذهب المالكي[4]

-أبو القاسم أحمد بن عمر المعروف بابن الورد(ت540هـ)، كان من جلة الفقهاء المفسرين والمحدثين[5]

-أبو بكر بن العربي(ت542هـ)، من كتبه التي وصلتنا أحكام القرءان، وعارضة الأحوذي[6]

الفرع الخامس: النهضة الفقهية للمذهب المالكي في ظلال الدولة الموحدية

أولا: موقف الموحدين من الفقه المالكي:

إن المتأمل في تاريخ الدولة الموحدية يجد لها موقفين مختلفين نحو المذهب المالكي، موقف صريح تميز بالرفض التام للمذهب المالكي، ومحاربة أتباعه، وموقف غير صريح قابل له مقدم لأتباعه في الوظائف مكرم لهم.

---

[1] ترتيب المدارك، ج8، ص118

[2] الصلة، ابن باشكوال، ج2، 865

[3] الغنية، القاضي عياض، ص118

[4] الصلة، ج1، ص368

[5] الديباج، ابن فرحون، ج1، ص185

[6] المصدر نفسه، ص558

1-الرفض ومظاهره: لقد واجه المذهب المالكي بالغرب الإسلامي-خاصة بالجزء المغربي-، الأولى في عهد الفاطميين، والثانية كانت مع الموحدين[1]، خاصة مع المنصور الذي انقطع علم الفروع في أيامه، وأراد محو مذهب مالك، وإزالته من المغرب جملة واحدة[2]، واختلف المؤرخون في أول من أظهر العداء للفقه المالكي صراحة من الموحدين، هل كان المنصور (554هـ-593.) أم أبوه يوسف (ح558هـ) أم جده عبد المؤمن (527هـ-558هـ)؟ ، فذهب عبد الواحد المراكشي، وهو معاصر لهذه الدولة، وشاهد على إحراق كتب المذهب المالكي[3] إلى أن المنصور هو أول من فعل هذا، وهذه الفكرة لم تكن من بنات أفكاره بل كان مقصد أبيه، وجده، إلا أنهما لم يظهراه، وأظهره يعقوب هذا[4]، أما ما ذهب إليه ابن أبي زرع[5]، وتابعه الناصري[6]، والحجوي[7]إلى أن عبد المؤمن بن علي كان قد سبق حفيده المنصور في محاربته للفقه المالكي، وإحراق كتب الفروع، فقد حمل ذلك المنوني[8]، وعلام[9] على أنه أمر من عند عبد المؤمن تراجع عنه لأنه سابق لأوانه، وأن مبدأ هذا الأمر كان من عند ابن تومرت، وربما هذا ما جعل عبد الواحد المراكشي يجزم بأن الفكرة كانت من عند عبد المؤمن وابنه، وتجسدت في عهد حفيده المنصور

وتجلت محاربة الموحدين للمذهب المالكي في عدة أمور:

أ/إحراق كتب الفقه المالكي:

[1]النشاط العقدي بالمغرب الإسلامي جمعة مصطفى الفيتوري، المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص30

[2]المعجب في تلخيص المغرب، عبد الواحد المراكشي، تحقيق محمد سعيد العريان، مطبعة الإستقامة، القاهرة، ط1، 1949، ص279

[3]المصدر نفسه، ص278

[4]المصدر نفسه، ص279

[5]الأنيس المطرب،ابن ابي زرع، ص195

[6]الاستقصا، السلاوي، ج2، ض112

[7]الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار المعارف، الرباط، 1340هـ،ج4، ص8

[8]العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، محمد المنوني، المطبعة المهدية، تطوان المغرب، 1950، ص53

[9]الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي، علام علي عبد الله، مطبوع في إطار عاصمة الثقافة العربية، دت، ص308

إن أهم طريقة حاول ن خلالها الموحدون القضاء على الفقه المالكي من خلال حرق كتبه، فقد بدأها عبد المؤمن بن علي حين أمر بإحراق كتب الفقه المالكي، ورد الناس إلى قراءة الحديث[1].

ولعلّ أهم نص في هذا الموضوع ما نقله عبد الواحد المراكشي عن عهد المنصور الذي أمر بإحراق كتب الفقه المالكي بعد تجريدها من نصوص القرءان والسنة، وقد أحرق جملة منها، وهي في الحقيقة شروحا لمدونة سحنون، ككتاب ابن يونس، وابن أبي زيد، وكتاب التذهيب للبراذعي، والواضحة لابن حبيب[2].

ب/التضييق على الفقهاء المالكية:

ومن الأساليب التي استخدمها الموحدون في محاربتهم للفقه المالكي، سياسة الترهيب، والتهديد، والتضييق، فقد توعد المنصور بالعقوبة الشديدة من اشتغل بعلم الرأي، والخوض في شيء منه حتى انقطع علم الرأي في أيامه، وخافه الفقهاء[3].

ولقد آذى الموحدون كثيرا من الفقهاء المالكية، تضييقا عليهم، وعلى نشاطهم، فقد ذكر ابن فرحون أن أبا الحسن بن زرقون أوذي من جهة عبد المؤمن بن علي، لأنهم أبطلوا القياس وحملوا الناس على الأثر، والظاهر[4]

ج/إحلال المذهب الموحدي مكان المذهب المالكي

وهذا ما يتضح من إلزام المالكين بالأثر والظاهر، فقد ذكر ابن فرحون أن الموحدين (أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر)[5]، وحمل الناس على ظاهر الكتاب والسنة[6]

---

[1] الأنيس المطرب، ابن أبي زرع، ص195
[2] المعجب، عبد الواحد المراكشي، ص278
[3] المصدر نفسه، ص278-279
[4] الديباج، ج2، ص205
[5] المصدر نفسه، ص205
[6] المعجب، المراكشي، ص279

2-القبول ومظاهره:

هناك إشارات واضحة في كتب التاريخ، والتراجم على أن وضعة الفقه المالكي لم تكن بذلك السوء الذي وصفها به بعض المؤرخين، بل كانت في أغلب الأحيان جيدة، حيث تجلت مظاهر هذا القبول الموحدي في توظيف فقهاء المالكية لمذهبهم في العمل به، وتطبيقه في الخطط التي تولوها، إذ ساعدت هذه الأخيرة كثيرا المالكية في نشر مذهبهم، وهذا التوظيف تجلى في استعمال قضائه، وفرائضه، وتوثيقه، وصناعة الفتوى به، ويتجلى أيضا في حركة التأليف، فقد عرفت هذه المرحلة نوعين من التأليف، تأليف مستقل ليس له علاقة بما ألف من قبل، فجاءت في الفقه فروعا، وأصولا نظريا وتطبيقيا[1]، وأما النوع الثاني يتمثل في الشروح والحواشي والاختصار والتعليقات، ومن أهم الشروحات المدونة التي شرحها الفقيه أبو محمد بن عاشر بن محمد الأنصاري[2]، كما تعددت الشروح على الرسالة ابن أبي زيد فشرحها ابن منجوال[3]، وأبو الحسن المتيوي[4]

ثانيا: طرق تدريس الفقه المالكي في عهد الموحدين:

لم يدخر الفقهاء المالكية جهدا في نشر مذهبهم وتعليمه، فمنذ دخل هذا المذهب إلى بلاد المغرب الإسلامي، ومنتسبوه ينشرونه بكل الطرق وشتى الوسائل، ومن بين هذه الطرق التعليم، والتركيز على أهم الكتب المعتمدة في المذهب، وأهم الطرق التي تم اعتمادها آن ذاك على مايلي:

---

[1] فقه القضاء، والوثائق، والشروط، والنوازل، إصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص352

[2] هو الفقيه أبو محمد عاشر بن محمد الأنصاري، كان فقيها حافظا للمسائل، توفي بشاطبة سنة 577هـ، التكملة، ابن الأبار، ج2، ص70، ج3، ص158

[3] هو الفقيه أبو محمد عبد الله بن أحمد بن إسماعيل العبدري البلنسي، المعروف بابن منجوال، كان حافظا للفقه قائما عليه، الكفاية، تطريز الديباج، التنبكتي، ص152

[4] هو الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله المتيوي السبتي، كان يحفظ المدونة، توفي سنة 669هـ، المرجع نفسه، ص245

1-الرواية:

وهي التلقي عن الشيخ مباشرة إما سماعا منه، أو قراءة عليه، أو حتى إجازة[1]، وهذه هي الطريقة السائدة في ذلك الوقت، يقول ابن خير الإشبيلي: "المدونة والمختلطة منها تهذيب سحنون وتبويبه، شاهدت قراءتها كثيرا من شيخنا القاضي أبي مروان عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي الباجي رحمه الله، في مجالس التناظر عنده ، قال حدثني بها أبي، وعمّي، أبو أحمد ، وأبو عبد الله محمد، وابن عمي أبو محمد عبد الله بن علي بن محمد، قالوا: حدثنا الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله عن جده الرواية"[2]

2-حفظ المتون:

وهذه الطريقة كانت سائدة كثيرا في المغرب حتى أن عنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة[3]، لذلك برز طائفة من الفقهاء ممن كانوا يحفظون هذه المتون، وكان لهم الفضل الكبير في المحافظة على الفقه المالكي من الضياع.

3-الرحلة:

وهي طريقة من طرق التعليم، وأيسر سبيل الحصول على الملكة، والحذق في العلوم على حد تعبير ابن خلدون[4]، وهذه الطريقة وإن لم تكن منتشرة في المغرب والأندلس في ذلك الوقت[5]، إلا أنها كانت معروفة لديهم ومستعملة.

[1] فهرسة، ابن خير الإشبيلي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2009، ص36

[2] المصدر السابق، ص297

[3] المقدمة، ابن خلدون، ج2، ص524

[4] المصدر نفسه،ص 523

[5] المصدر نفسه،ص523

رغم أني مقيد بالفترة الزمنية وهي القرن الثامن الهجري، لكن سأذكر هذا التواصل وإن كان استطرادا إلا أنه لفائدة خصوصا بما يتعلق بانتشار المذهب المالكي ببلاد شنقيط، وهذا نلمسه من خلال الصلات الثقافية بين القرويين وبلاد شنقيط[1]

المطلب الثالث: الفقه المالكي بالمغرب الأوسط وعلاقته بالحركات المذهبية الأخرى :

الفرع الأول: الحضور المالكي في البيئة الإباضية:

من بين الإمارات التي عرفت رسوخ المذهب المالكي إمارة تيهرت، والذي ساهم في ذلك عدد من الشخصيات العلمية المالكية التي كان لها الفضل نشر المذهب المالكي بهذه الإمارة، كشخصية ابن الصغير، لم تتعرض له المصادر التاريخية، لكن لا يخفى علينا أن من أشهر كتبه أخبار الأئمة الرستميين، هذا الأخير الذي كان من أهم ما اشتغل به التجارة بتيهرت، كان متمكنا من المذهب الإباضي، وعرف بمناظرته لغير المالكية.

ومن جهة ثانية نرجح أن ابن الصغير كان من مواليد تيهرت وأنه أمضى عمره كله بها لم يغادرها لقرائن عدة، جهله بمدينة مشهورة تقع قريبا من تهرت يقال لها تلمسان على حساب ما جاء من خلال بعض الدراسات كالدراسة التي قام بها قادة سبع في رسالته الماجيستير المذهب المالكي في المغرب الأوسط[2].

إذن ما دام على مذهب مالك رحمه الله، ومن مواليد تهرت التي لم يغادرها طيلة حياته فلا شك أنه أخذ علم المذهب المالكي عن علماء مالكيين وجدوا قبله بالإمارة الرستمية نذكر منهم أبو عبد الرحمن بكر بن حماد الزناتي التهرتي المولود سنة 200هـ، غلب عليه الشعر وعلم الحديث وعلم الرجال وغلب عليه طابع الفقه، ثم

---

[1] لقد عرف الشناقطة بكثرة أسفارهم ورحلاتهم العلمية إلى المغرب خاصة، وإلى بلاد المشرق عموما عبر الطريق المغربي ، وكانوا يزاوجون في رحلاتهم بين الأخذ عن الشيوخ الأبرار، والحج والاعتمار، والزيارة إل الحرمين الشريفين بنية الجوار، ومن نماذج العلماء الشناقطة التي ربطتهم صلات علمية بعلماء القرويين، شيخ من شيوخ علمي المعقول والمنقول، عبد الرحمن بن أحمد الصقلي الشنقيطي (ت1224هـ)، عبد الرحمن بن الحاج إبراهيم العلوي (ت1233هـ) صاحب منظومة مراقي السعود، الصالح الطالب أحمد بن أطوير الجنة الحاجي الشنقيطي(ت1265هـ)، انظر جهود علماء القرويين في خدمة المذهب المالكي الأصالة والامتداد، ندوة ألقيت أفريل 2011، مداخلة الحافظ ولد العالم، ص173-174-175

[2] المذهب المالكي بالمغرب الأوسط، قادة سبع، أطروحة ماجيسير، نوقشت بجامعة وهران، سنة 2003 ، ص50

رحل إلى المشرق، وهو صغير السن سنة 217هـ، لطلب العلم ثم رجع إلى إفريقية سنة 239هـ، وأخذ عن سحنون المشهور بتمسكه بالمذهب المالكي وتعصبه له، ومما يثبت مالكية هذا الشخص، وأنه غلب عليه الفقه، وأول ما صدر به مناقبه المذهب المالكي قياسا على تردد كل من ابنه وحفيده طلبا للعلم على علماء الأندلس مما يؤكد مالكية هذه الشخصية[1].

واختلف في ابن الصغير هل هو بصري أو كوفي أو قروي، وهذا ما نستنبطه من خلال المناظرة التي جرت بينه وبين أحد الإباضية، لما وجه إليه الإباضي الكلام قائلا:" ومن أين زعمت وزعم أصحابك وغيرهم من الحجازيين والعراقيين"[2].

وهذا القول المذكور أعلاه يثبت أن ابن الصغير مالكي المذهب على مذهب الإمام مالك رحمه الله، غير أن بعض المحققين الذي توصلوا أن ابن الصغير شيعي المذهب على مذهب العلوية، وتمسكوا بقول ابن الصغير حينما قال (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فهذا حديث استشهد به ابن الصغير على خصومه اعتقادا بصحته في ذلك الوقت بالذات.[3]

والمظهر الثاني من مظاهر انتشار المذهب المالكي بتيهرت هو تلك الرحلات التي نخرج بها بعد القراءة المتأنية والتي انفردت بها المصادر الإباضية، أن الحجاني أخذ في طريقه إلى تهرت فلما قرب منها خرج إليه وجوه أهلها مخالفين المالكية والواصلية والشيعة ولاحقوه وشكوا به إليه إمارة الفرس.

وما يؤكده ما ذكره صاحب الأزهار الرياضية: (ومن ذلك غريان العامر الآن بقبائل مالكية المذهب خرجوا عن مذهب الإباضية أيام عمهم الجهل، وانقطعت منهم العلماء والعلماء والمرشدون، وذلك في عصر

[1]أخبار الأئمة الرستميين،ق3هـ، ابن الصغير، تحقيق وعليق دكتور محمد ناصر وإبراهيم بحاز،دط،دت،ص11

[2]المصدر نفسه، ص11

[3]المصدر نفسه،ص12

الشيخ الجليل العلامة اسماعيل بن موسى الجيطالي من ناحية فساطو مؤلف كتاب مؤلف كتاب القناطر وكتاب قواعد الإسلام وغيرها، وكان لهم في هذا الباب الكلام)[1].

كذلك تدهور العلاقات بين المالكية والإباضية بعدما كانت العلاقات بينهم ودية حميمية وهذا راجع لعدة أسباب منها:

أولا:حرمان الإباضيين غيرهم من منافع الزكاة والصدقات المالية اتباعا لفتوى الإمام أفلح، القاضية بأن الزكاة لا توضع إلا في أهل الولاية من المسلمين.

ثانيا:استئثار البيت الرستمي الحاكم، خصوصا الأمراء المتأخرين منه بالسلطان فضلا عن انحرافهم عن جادة المذهب الإباضي، وعن السير الحسن وفي أنفسهم وفي رعيتهم عكس ما اشتهر به أسلافهم الحكام الأوائل[2].

وقد ذهبت بعض الدراسات أن من مظاهر انتشار المذهب المالكي بهذه الإمارة بروز شخصيات علمية مالكية كان لها دورا لا يستهان به هو ابن الصغير، غير أن هذه الشخصية لم تكن مالكية، وهذا العمل عليه تحقيقات الكثير من الباحثين، مثل ما قام به الباحث ابراهيم بحاز بتحقيق أخبار الأئمة الرستميين وتوصل هذا الأخير إلا أن ابن الصغير كان شيعيا علويا[3].

والذي يترجح لنا أيضا ما قام به قادة سبع في دراسته لانتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط، على ما توصل إليه من أن ابن الصغير دخل تهرت في أوائل القرن الثالث هجري، هذا القول يمكن تفنيده، بما أورده ابن الصغير في كتابه، أن تاريخه يتوقف على حكم أبي حاتم يوسف الذي خلف أباه أبا اليقضان سنة (281هـ)، وقد خلع أبو حاتم من الحكم وخلفه يعقوب بن أفلح ثم عاد إلى الحكم مرة ثانية، وابن الصغير لا

[1] الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، عبد الله الباروني، ق3، دط، دت، ص87
[2] أخبار الأئمة الرستميين، ص77..83، سليمان الباروني، مختصر تاريخ الإباضية، مكتبة الضامري، عمان، ط5، 1995م، ص49
[3] أخبار الأئمة الرستميين، ص11

يخبرنا عن الحوادث المأساوية العنيفة التي سبقت بسنة أو سنتين، تدمير تهرت من طرف الداعية أبي عبد الله الشيعي سنة (296هـ)، مما يدل على أن ابن الصغير كتب تاريخه في 290هـ.[1]

لكن هناك إشارة لطيفة على أن ابن الصغير لم يكن إباضي المذهب، وإنما الغرض الذي تركه يدخل تهرت هو جمعه معلومات عن عبد الرحمن بن رستم، فهو بمثابة مؤرخ أجنبي عن المذهب الإباضي، وعمله يعتبر عمل مسلم نزيه قد لا زم فيه الموضوعية، فلم يكن إباضيا، وسكن تهرت بغرض جمع المعلومات.[2]

وهناك أيضا دلالة أشار إليها ابن الصغير، أن هذه الإمارة كان بها مذهب الإمام مالك أن الحجاني أخذ طريقه إلى تهرت فلما قرب منها خرج إليه وجوه أهلها من المخالفين: المالكية، والواصلية، والشيعة، ومن بها من الصفرية، ولا قوه وشكوا إليه إمارة الفرس، إن أبا زكرياء المتوفى سنة 471هـ، هو أقدم من روى هذا النص من مؤرخي الإباضية: لكون الباروني يذكر صراحة أنه نقل عنه هذه الرواية، وكذلك فعل الدرجيني وإن لم يصرح بذلك، فيورد الباروني في كتابه الأخبار الرياضية بقوله(والذي ذكره أبو زكرياء رحمه الله أن الإمام أبي حاتم بنتا اسمها دوسرا، ولعبيد الله الشيعي مولى اسمه الحجاني، أرسله إلى قبيلة كتامة، فأقام فيها إلى أن ظهر فيها أمره، وملك سجلماسة، فأرسل إليه بالقدوم، وكانت دوسرا توجهت إليه مع أخ لها بعد أن قتل والدها الإمام، وأخبرته بما وقع ووعدته بالتزويج به، ولما دعاه عبيد الله الشعي فلما عاد بسجلماسة بقرب تهرت خرج إليه وجوه من الشيعة، والواصلية، والمالكية، والصفرية، وقدموا له شكاية في اليقضان.[3]

بالإضافة إلى الدور الأندلسي الذي ساهم بشكل كبير في وجود المذهب المالكي بتهيرت، وهذا من خلال المتوافدين من الأندلس إلى تهرت، فأقدم نص يشير إلى وجود الأندلسيين بتهرت، هو ما ذكره البكري في سياق وصفه لها وتعداد أبوابها قائلا: "ومدينة تهرت مسورة: لها ثلاثة أبواب: باب المنازل، وباب الأندلس،

[1] المصدر نفسه،ص18
[2] المصدر نفسه، ص19
[3] المصدر نفسه، ص292

وباب المطاحن" [1]، يفهم من هذا النص أنه لا يستبعد وجود الأندلسيين بها، نظرا لوجود باب بها يحمل اسمهم: للإقامة فيه، أو عبوره دخولا وخروجا، كما يفهم منه أيضا أنهم شكلوا جماعة قوية لها وزنها في المجتمع التيهرتي، ماداموا قد أفردوا باب مستقل، زد على ذلك أن هذا الباب النسوب إليهم قد يدل على التجارة التي اعتبرت أكبر النشاطات الاقتصادية المدرة للأموال والثراء آنذاك.

والتواجد الأندلسي بتيهرت تم في عهد الإمام عبد الرحمن بن رستم، وبالضبط في أواخر مدة حكمه التي شهدت فعلا اتساعا في العمران، ورخاء في الاقتصاد من شق للترع، وإجراء للأنهار، وتنويع للبساتين، والغلات، وتعدد التجارات، بذلك صارت تيهرت منطقة جذب، واستقطاب،

فأتتها الوفود[2]، والرفاق[3] من كل الأمصار وأقاصي الأقطار ..، لما تمتعت به من استقرار في جميع المجالات، نتيجة حسن سيرة هذا الإمام، وعدل أحكامه، وأمانته على الأنفس والأموال.[4]

أما بالنسبة بما يتعلق بالدور الإفريقي، لاشك أنه كان قليل التأثير فيما يخص نشر المذهب المالكي بتيهرت مقارنة بالدور الأندلسي رغم سيادته هذا المذهب بإفريقية من جهة، ومتاخمة إيفريقة المباشرة للإمارة الرستمية من جهة أخرى، قد يعود هذا لعلاقات العداء التي طبعت جل المدة تواجد الإمارتين (الأغلبية والرستمية).

---

[1] المسالك والممالك، البكري، تحقيق جمال طه، منشورات علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ص248

[2] المقصود بهم الرسل الواردة على الملوك والأمراء من قبل دولها، لسان العرب ، ج6، ص467

[3] المقصود بهم التجار، زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، ج2، ص341

[4] أخبار الأئمة، ص31-32

فرغم هذا العداء السياسي إلا أنه لم يمنع الاحتكاك الثقافي والتواصل بينها بحم عاملين:

1-التجارة التي كان من ثمارها: الحضور القيرواني بتيهرت، وبنسبة كبيرة حتى تميزوا عن غيرهم برحبة خاصة بهم فضلا عن المسجد[1]، لا لشيء إلا لممارسة دينهم طبقا لمذهبهم المالكي الذي يتبنونه.

2-الرحلة عبر إفريقية سواء لتأدية فريضة الحج، وشعيرة العمرة، أو للتجارة، أو طلبا للعلم. لقد كان يستدعي ذلك المكوث بها لمدة، إما للتزود تارة أو للراحة، أو للسماع وأخذ العلوم عن علماء إفريقية المالكيين

الفرع الثاني: الحركة الفقهية المالكية وأثرها في تجسيد العقيدة وعلاقتها بالوجود الفاطمي:

وتمثلت هذه الإديولوجية في مقاومة المالكيين للمد الفاطمي الشيعي في طابعين طابع سلمي، وطابع علمي ثوري

أولا: الطابع السلمي:

وتمثلت هذه المقاومة في مقاطعة المجتمع، ومقاطعة الدولة، ورفض التعامل معها، والاستنقاص من حكامها وأعوانها بشتى الوسائل، لكن هذه المقاومة سلبية، فقد لجأ فيها الفقهاء المالكية خلال التواجد الفاطمي إلى التقوقع بسبب ظاهرة التشريق، متعللين بسبب فساد الوقت، فقد كان أبو عبد الله البرانسي(ت357هـ)، كان يقيم شهر رجب وشعبان ورمضان، ولا يتكلم بكلمة، ولا يرد إلا بالإشارة[2]، وأول سمات المقاطعة والعداء للفاطميين تمثل في كتابة آيات قرءانية على حائط الجامع في موضع الجلوس القاضي المروزي سنة 296هـ، بغرض التهجم عليه هذا الأخير حاول إقناع الناس بالعمل بمبادئ آل البيت[3] ، وتطورت هذه المقاطعة إلى التخلف عن الجمعة، والرائد في هذا العمل الفقيه المالكي، جبلة بن حمود(ت299هـ)، والسبب في عدم السماع إلى الجمعة هو اعتقاد كفرهم، ومما يجذب الانتباه هو أن جبلة بن حمود لم يقاطع فقط في هذه الفترة

[1] المصدر السابق، ص31

[2] معالم الإيمان، صنفه الدباغ، وأكمله ابن ناجي، تحقيق محمد ماضود، مكتبة العتيقة، تونس، ج3،ص74

[3] البيان المغرب، ابن عذاري، ج1، ص152

بل استمر إلى العهد الأغلبي مما أدى إلى احتجاج أحمد بن سليمان (ت291هـ) عليه، وهذا الأخير من أصحاب سحنون[1]

واتخذت المقاطعة منحى آخر وهو العداء التام لأتباع الدولة، وذلك من خلال رفض جنائزهم، وعدن السلام عليهم، وعدم مناكحتهم، وبوادر هذا العداء نجده عند أبي إسحاق الجبنياني(ت399هـ)، لما سئل عن السلام عليهم، فأجاب: " لا توادهم، ولا تسلم عليهم، ولا تناكحهم، فمن فضل عليا على أبي بكر وعمر، فقد أزرى بإثني عشر ألف صحابي"[2]

إضافة إلي دور التأليف في المقاومة، بهدف تقزيم الوجود الشيعي، فقد ألف أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الزبيري(ت359هـ)، ومن خلال هذا المجهود نخلص إلا أن هذه المرحلة عرفت الركود في جانب التأليف، في المقابل نجد توسع التأليف لدى الفاطميين، فبإفريقية تم وضع أسس الفقه الإسماعيلي، فقد قام بذلك القاضي النعمان (ت363هـ)

ثانيا:المقاومة العملية:

تمثلت هذه المقاومة في ثورة يزيد بن كيداد المعروف بصاحب الحمار(332هـ-336هـ)، والتي سنحت الفرصة أمام علماء مالكية بالقيروان للدخول في مرحلة مقاومة عملية مع المد الشيعي الفاطمي، ودعموها بالعتاد والجند، وممن شارك من الفقهاء المالكية في هذه المقاومة عباس الممسي(ت333هـ)، وأبو إسحاق السبائي(ت356هـ)، وخاصة الربيع بن القطان (ت334 هـ). الذي بقي صامدا في القتال مع أبي يزيد، رغم خديعته بواد المالح، غير أن مساندة العلماء المالكية، وأهل القيروان لم تدم طويلا، فقد اتصلوا بالخليفة المنصور الثالث الفاطمي(ح334هـ-341هـ)، للقضاء على أبي يزيد، فأظهر الجميل للعامة، وفرق الأموال على

[1] رياض النفوس، المالكي، ج2،ص36-42

[2] نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ومناقب السادة الأطهار ابو الثناء الصفاقسي، تحقيق، محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص299-300

فقرائهم[1] ، وعين القاضي أبو عبد الله بن منظور(ت337هـ) على القيروان سنة 334هـ، ومن خلال هذا الصولان في العلاقات المذهبية نخلص إلى أنه حصل توافق وتقارب بين المالكيين والفاطميين، وهذا التوافق جزئي فقط، وقصد المنصور من تعيين القاضي أبي منظور للعالم هو الصلاح البلد.

الفرع الثالث:الثقافة الزيرية وعلاقتها بامتداد المذهب المالكي:

لقد عرف عهد القابسي(ت403ه)، وعهد ابن أبي زيد القيرواني (ت385هـ)، وبالضبط في حدود ق 4 هـ، عرفت هذه المرحلة بالتسامح الزيري مع العلماء المالكية، وخصوصا بعد رحيل العبيديين إلى مصر إلا أنه ظل المذهب الشيعي الفاطمي هو السائد قبل 407هـ، وهذا التسامح نراه من خلال إبقاء الشعائر التي وضعها الفقهاء المالكية، ومن خلال هذه الشعائر نلمس التقارب الزيري المالكي وممكن نلخص هذه الشعائر إلى:

-منها القراءة النافعية التي أقرها هؤلاء الأتباع للمذهب في إفريقية من قبل وعمت بلاد المغرب كلها[2].

أما نوافل الصلاة، فالغالب على الظن أن المتعبدين بها، كانوا يؤدونها كما أشار ابن أبي زيد إلى ذلك في رسالته[3].

-منها الاجتماع للقراءة، فكان بعض المصلين يجتمعون لقراءة سور القرءان إثر صلاة الصبح، ويتجهون بعد ذلك إلى الله بالدعاء، وقد وافق القابسي على ذلك بدون تردد[4].

---

[1] عيون الأخبار، الداعي إدريس، تحقيق فرحات الدشراوي، تونس، 1979، ص135-267

[2] بفضل ابن خيرون الأندلسي(ت306) انتشرت قراءة نافع، وأزيحت قراءة حمزة، ترتيب المدارك، ج6، ص22

[3] أشار إليه ابن أبي زيد في رسالته:(ويستحب بإثر صلاة الصبح التمادي في الذكر والاستغفاروالتسبيح، والدعاء إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها وليس بواجب، ويركع ركعتي قبل صلاة الصبح ..وأقل الشفع ركعتان، ويستحب أن يقرأ في الأولى بأم القرءان، وسبح، والثانية، بالكافرون، الرسالة، ابن أبي زيد القيرواني، مطبعة الرغاية مكتبة الرحاب، 1987،
ص34-35

[4] المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس والمغرب، أبو العباس الونشريسي الفتوى للقابسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي،وزارة الأوقاف والشؤون المغربية، الرباط،1981م، ج1، ص169

-منها صلاة الضحى التي كانت تقام رغم منع العبيديين لها، وإثر التمرد سنة407هـ، أقامها الحسن بن النمر علانية[1].

-منها الولاية والقضاء، فقد كان القاضي على القيروان ونوابه في الأقاليم ، كان من أتباع المذهب المالكي في عهد الزيريين [2]

-منها شعيرة التروايح برمضان فقد كانت تقام سرا بعهد الزيريين بصورة أو بأخرى قبل حصول القطيعة مع القاهرة، حسبما أثبتته فتوى للقابسي[3]، وقد أقر ابن نمر شعيرة القيام وألغى الأذان الشيعي[4]

-منها موكب الحج الذي كان يتوج باحتفال برجوعهم من أداء مناسكم، مكللين بالتيجان، والرياحيين، وكانت إبلهم ترش بأروع العطور[5]

-إضافة إلى جهود ابن أبي زيد القيرواني، فقد كان منارة في العلم، والحب المكنون له من طرف أهل القيروان، وبلاد المغرب، وهذه شهادة أحد الناس فيه قال: "كان أبو محمد إمام المالكية في وقته، وقدوتهم، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله، كان ذابا عن مذهب مالك"[6]، ويظهر لنا ذلك جليا من خلال الكتب التي ألفها ألفها في أصول الدين، والعلوم القرءانية، والفقه، التي كان هدفها تدعيم الفقه المالك، من بين الكتب كمثال على ذلك، الذب عن مذهب مالك، كتاب الاقتداء بأهل المدينة، والرسالة، والنوادر التي لها صلة بالمذهب المالكي.

[1]ترتيب المدارك، ج7،ص274، التيجاني، الرحلة، تقديم حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1981م، ص266

[2]الدولة الصنهاجية، الهادي روجي إدريس، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1 ،1992م،ج2، ص322

[3]المعيار، الونشريسي،ج1، ص147، الرسالة، ابن أبي زيد، ص65-66

[4]الرحلة، التيجاني، ص328

[5]الدولة الصنهاجية، ج2، ص328

[6]معالم الإيمان، الدباغ، ج3، ص110

ولا يقل عنه شأنا في هذا الباب أبو الحسن القابسي الذي خلف ابن أبي زيد القيرواني بعد وفاته(324هـ-403هـ)، فهو الآخر كان له دور كبير في تدعيم المذهب المالكي وكتبه شاهدة على ذلك، كالملخص للمتحفظين، جمع فيه ما اتصل إسناده للإمام مالك رحمه الله، وقد حظي هذا الكتاب بتقدير من أهل إفريقية، وبلاد الأندلس[1].

والرسالة المفصلة للمعلمين والتعلمين، وهذا العمل يشبه إلى حد كبير ما كتبه محمد ابن سحنون المالكي[2]

الفرع الرابع: دور المؤسسات التعليمية في ترسيخ المذهب المالكي في العهد الحمادي

بلغت الدولة الحمادية ذروة مجدها الثقافي، والعلمي نتيجة لمجموعة من العوامل ، التي مكنتها من التقدم الثقافي والحضاري، خصوصا بعد الانتقال من القلعة إلى بجاية، وهذا وفق جهود الناصر بن علناس أحد أمراء الحماديين(ت454هـ461هـ)، والذين حكموا بعده الذين استطاعوا أن يحققوا الاستقرار السياسي، والرقي الاقتصادي بمختلف نشاطاته، إلى جانب تنوع الشريحة الاجتماعية وأثرها في ازدهار الحياة الثقافية[3].

إلى جانب الفكر الحر الذي تبناه الحماديون في جانب الثقافة، فلم يقيموا دولتهم على أساس فكرة دينية أو عقائدية، ولم يفرضوها على العلماء، والأدباء والكتاب والشعراء، فكان كل واحد منهم على وجهة نظره وفكره، هذه الحرية ساعدت في حصول التناغم الفكري والثقافي، ومنه فقد أوجد الحماديون أكبر قاعدة فكرية وثقافية في بلاد المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي، فانتشرت المعاهد العلمية، والمساجد، والبيوت كمراكز العلم والتكوين[4]

---

[1] المرجع نفسه، ج3، ص133

[2] المرجع نفسه، ص136

[3] الحواضر والمراكز الثقافية في الجزائر خلال العصر الوسيط، بن ذيب عيسى وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص122

[4] تاريخ مدينتي المسيلة وقلعة بني حماد في العصر الإسلامي، منشورات الحضارة، صالح بن قربة، الجزائر، ط1، 2009، ص165

و لم يصادف علماء المغاربة، وغيرهم من علماء الأندلس في بلاد المغرب الأوسط، أية عوائق في إقامتهم في الربوع الحمادية، فتمتعوا بكل المميزات التي يتمتع بها علما المغرب الأوسط، مما ساعد تنشيط الحركة الفكرية في العهد الحمادي برصيد هائل من الثقافة الأندلسية[1]

وإلى جانب الثقافة، نجد الاهتمام بخدمة المذهب المالكي في عهد الحماديين، وذلك بعد حلول بجاية مكانة عظيمة بين حواضر العلم في المغرب والمشرق، فقد قيل إن عدد المفتين بها بلغ التسعين في زمن واحد[2]، وتجلى لنا هذا الازدهار في إنشاء مؤسسات تعليمية التي ساهمت بشكل كبير في النهضة العلمية والإبداعات الفكرية ومن بين هذه المؤسسات:

أولا: المساجد: فالمساجد في العهد الحمادي قد لقي عناية كبيرة، خصوصا في عهد المنصور بن الناصر(481هـ-489هـ) لما اتخذ بجاية دار ملكه بعد أبيه الناصر بن علناس، قام بتشييد جامعها، نظرا للخدمة التي كانت تمارس فيها، إلى جانب كونه بيتا تؤدى فيه مختلف العبادات، فقد لعب دورا تعليميا هاما، وكان معروفا عند سكان المغرب الإسلامي باسم (المسيد)، و لم يبق المسجد على هذا الدور بل ارتقت مهامه، فصار مؤسسة للتعليم الثانوي، والتعليم العالي، وأشهر مؤسسة تعليمية اشتهرت بها بجاية، الجامع الأعظم[3]

ثانيا: الزوايا: لعبت الزوايا دورا عظيما في التنظيم الاجتماعي، والإشعاع التعليمي، حيث كثرت في الجزائر حيث كانت إلى جانب المسجد المكان الخصب لازدهار العلوم كلها خصوصا الفقه[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص165

[2] المرجع نفسه، ص165

[3] تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج6، ص232

[4] موسوعة المغرب العربي، المغرب العربي بين بني زيري وبني هلال وبني حماد، عبد الفاح الغنيمي مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994م، ج4، ص339

ثالثا: الكتاتيب: تمثل الكتاتيب أشهر أنواع مؤسسات التعليم الابتدائي، وهي قريبة من عمل المسيد، وإن كانت تتمتع بنوع الملكية الخاصة[1]

رابعا: المعاهد: مع بلوغ الدولة الحمادية مرحلة النضج والانفتاح، اهتمت بالدراسات العليا، كالتعليم الجامعي، فأنشأ الأمير الناصر بن علناس، معهد سيدي التواتي مع بداية القرن 15م، وكان يحتوي على ثلاثة آلاف طالب، توافدوا من الأندلس إلى بلاد فارس، من بلاد أوروبا خاصة إيطاليا، وفرنسا، واليونان للأخذ على أجلة من الفقهاء، والمحدثين، والأصوليين، واللغويين[2].

هذه المؤسسات لها دور كبير في بناء الحياة الدينية، فقد اتجهت الدراسة إلى كتب الفروع وفقا لمدرسة الحديث التي كان إمامها مالك رحمه الله، وكانت الكتب المالكية المشهورة في التدريس في ذلك العصر، موطأ الإمام مالك، وكتاب التلقين للقاضي عبد الوهاب، والواضحة لابن حبيب، والعتبية للعتبي، والأسدية، وجهود المغاربة لم تتوقف عند هذا الحد، بل هناك طائفة ظهرت في إفريقيا، مجتهدون في المذهب ألفوا وأوضحوا مسائله، كابن الأشرس[3]، والكتامي[4](ت413هـ)، والبرادعي (ت466هـ)[5]، ومن هؤلاء من كان ينتقد مدونة سحنون[6]

ومن جهود المالكية في التأليف في العهد الحمادي مايلي:

---

[1] دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، عبد الحليم عويس، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1991م ،ص253

[2] أعلام الفكر والثقافة، في الجزائر المحروسة، يحيى بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ج1، ص15، دولة بني حماد صفحة رائعة،ص254

[3] قيل اسمه العباس، وقيل عبد الرحمن، وهو أنصاري من العرب، ثقة، كان حافظا، وعند ابن وهب ابن الأشرس التونسي المغربي، الديباج المذهب، ابن فرحون، ص250

[4] أبو عبد الرحمن يعرف بابن العجوز الدار، فاسي الوفاة من قبيلة كتامة، ومن كتاب قومه، عليه دارت الفتوى، وكان فيهم القضاء في عواصم المغرب والأندلس، توفي سنة 413، الفكر الإسلامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الحجوي، اعتنى به، أيمن شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ج2، ص253

[5] هو أبو سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني، له كتاب في تهذيب المدونة، توفي سنة 466هـ، المدارك، ج7، ص256

[6] المرجع نفسه، ص257-258

1-أبو الحسن بن علي بن علي بن محمد المسيلي(ت580هـ)، يعود أصله إلى المسيلة، كان فقيها مالكيا حافظا، ومتكلما، تولى القضاء ببجاية، إلى أن دخلها بنو غانية سنة 581هـ، وأكرهوهم على مبايعتهم، ومن مؤلفاته التذكرة في أصول الدين، والنبراس في الرد على من أنكر القياس[1].

2-محمد بن جعفر المعروف بابن رمانة: ولد بقلعة بني حمادفي رجب سنة 478هـ، انتقل إلى بجاية والجزائر للدراسة والتحصيل، ولما رحل إلى الأندلس لقي الفيلسوف ابن رشد، وابن عتاب، وابن طرف، وأخذ عنهم جميعا، ومن مؤلفاته: تسهيل المطلب في تحصيل المذهب، التبيين في شرح التلقين، وحقق كتاب التبسيط للغزالي[2]

الفرع الخامس: العهد الزياني ودور التأصيل والتفريع في سيادة المذهب المالكي:

كانت تلمسان أحد الحواضر الثقافية ، والإشعاع العلمي الكبير، فقد كانت محط أنظار الطلبة، والعلماء، لدراسة العلوم الدينية بشتى أنواعها، وعرف الفقه المالكي في هذه الفترة تجديدا في حركة التأليف من خلال الاهتمام بأصول المذهب وفروعه، من أشهر العلماء البارزين في المغرب الأوسط، والذين كانوا على المذهب الإمام مالك، حدو بن الحاج، ومحمد بن الحاج، ممن ألفوا كتبا عديدة تتعلق معظمها بالفقه المالكي أصولا وفروعا، ومن أبرزها المنهج الفائق، والسهل الرائق والمعنى اللائق بأدب الموثق، وأحكام الوثائق[3]، غنية المعاصر والتاسي في شرح فقه ووثائق عبد الله القشتالي[4]، إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك، وعدة البروق في تلخيص ما بين المذاهب من الجمع والفروق.

---

[1] تراجم أبرز علماء قلعة بني حماد، حروز عبد الغني، مجلة كان التاريخية، العدد الواحد والعشرون، الكويت، 2013م، ص124

[2] أعلام الفكر والثقافة، يحيى بوعزيز، ج1، ص32-33

[3] البستان في ذكر العلماء والأولياء، ابن مريم المديوني التلمساني ، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م،ص455

[4] نيل الابتهاج، أحمد بابا ، ص259

بالإضافة إلى بعض المؤلفات لكبار علماء الفقه المالكي من التلمسانيين أمثال المقري الجد الذي اطلع عليه أبو العباس صاحب كتاب نفح الطيب، كما أكمل وفيات ابن قنفذ القسنطيني، التي خصصها لعلماء المذهب المالكي حتى نهاية القرن التاسع الهجري، أي قبل وفاته بفترة زمنية قصيرة[1].

ومن بين العلماء التي أنجبتهم تلمسان في ميدان الفقه المالكي، أبو عبد الله محمد بن موسى الوجديدي التلمساني علق عليه ابن مخلوف فقال عالمها ومفتيها ومن أكابر أوليائها وصدور فقهائها الإمام الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان يدرس الرسالة وما يناسبها من ابن الحاجب الفرعي، وإذا كان ابن الحاجب يقرئ ما يناسبه من الرسالة هذا دأبه ودأب شيخه سيدي محمد ابن موسى [2].

من أبرز شيوخه السنوسي وطبقته، وبذلك يكون قد تأثر بالفكر الصوفي، لأن ابن مخلوف يقول من أكابر أوليائها، كما أخذ عن عبد الله بن جلال وهو من علماء تلمسان.[3]

وكان المذهب المالكي في هذه الحقبة قد بلغ أوجه خاصة مع العلماء المبرزين، من أمثالهم أبو العباس الونشريسي الذي ذاع صيته، وكان ابن غازي يعترف له بالتفوق في الفقهيات، وقد مر به يوما في مجلسه بالقرويين، فقال لمن حوله من الفقهاء: "لو أن رجلا حلف بطلاق زوجته، إذ أن أبا العباس الونشريسي، أحاط بمذهب مالك أصوله وفروعه، لكان بارا في يمينه"[4]،لتبحر أبي العباس، وكثرة اطلاعه، وحفظه واطلاعه، واتقانه، وكل من يطلع أجوبته وتواليفه يقضي بذلك، وكان شديد الشكيمة في دين الله لا تأخذه في الله لومة لائم، ولذلك لم يكن كثير الاتصال مع أمراء وقته، حدثني غير واحد ممن لقيته أن كتبه كلها مورقة غير

---

[1] الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية، مختار حساني، دط،منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ج2، ص207

[2] المرجع نفسه ، ص210، البستان، ص452

[3] المرجع نفسه، ص210

[4] دوحة الناشر، ابن عساكر ، تحقيق حجي،مطبوعات دار المغرب، الرباط، ط2، 1977م، ص53

مسفرة، وكانت له عرصة يمشي إليها في كل يوم، ويجعل حمارا يحمل عليه أوراق الكتب، من كل كتاب ورقتين أو ثلاثة، فإذا دخل العرصة جرد ثيابه وبقي في قشابه صوف يحزم عليها بمضمضة جلد. [1]

أما المنجور فقال عن فهرسته:" أنه لما لازم تدريس الفقه يقول من لا يعرفه أنه لا يعرف غيره، وكان فصيح اللسان والقلم ، ولم يكن مكثرا لما قاله الذين سبقوه بل أضاف إلى آرائهم، ويتجلى لنا في مؤلفاته التي يتقدمها كتابه معيار الفتاوى".[2]

أما فتاوى إفريقية والمغرب الأوسط فنقل بعضها من كتاب أستاذه المغيلي، كما أخذ عن البرزلي ، وله تعليقات، وإضافة إلى تلك الفتاوى،وهناك أسئلة أجاب عنها بنفسه، وهذا ما يوضح لنا المستوى العلمي للونشريسي في ميدان الفقه المالكي، وانكب على تدريس المدونة وفرعي ابن الحاجب، وكان مشاركا في فنون العلم إلا أنه لما لازم تدريس الفقه يقول من لا يعرفه أنه لا يعرف غيره، وكان فصيح اللسان والقلم حتى كان بعض من يحضره يقول: لو حضر سبويه لأخذ النحو من فيه، وتخرج عنه العديد من الفقهاء من بينهم أبي عباد بن مليح اللمطي قرأ عليه ابن الحاجب، وزكرياء السوسي[3] .

يقول التمبكتي في الدباج: "قال قلت أما فتاوى افريقيا وتلمسان فاعتمد في ذلك على نوازل البرزلي والمازوني فيما يظهر لمن طالعهما، وله تآليف كثيرة منها المعيار المغرب عن فتاوى علماء المغرب والأندلس والمغرب في ستة أسفار جمع فأوعى، وحصل فأوعى"[4].

أما الذين تخرجوا عنه فهم أحمد البجاوي، ومحمد بن يحى المديوني، ويحيى بن عمران الزواوي، ويحى الونشريسي، ومحمد بن عبد الرحمن بن حلال، ومحمد بن شقروان ابن هبة، وأغلب هؤلاء التلاميذ من الذين اشتهروا في ميدان الفقه، وكان حيا سنة 950هـ.

[1]المرجع نفسه، ص47

[2] الفهرسة، أحمد المنجور، تحقيق محمد حجي، الرباط، 1976م، ص50

[3]نيل البتهاج بتطريز الديباج، التنبكتي، تقديم عبد الحميد عبد الله، دار الكتاب، طرابلس، ط2 ،2000م، ص135

[4]المرجع نفسه ،135

ومن الذين يشار إليهم في ميدان القضاء أبو الفضل قاسم العقباني ت854هـ قاضي الجماعة بتلمسان، أبو القاسم وأبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني ولد سنة 768هـ، أخذ عن والده الإمام أبي عثمان، وعنه ابنه أبو سالم، ومحمد بن عباس، ويحيى المازوني، والحافظ التنسي والقلصادي والرصاع، وابن زكري والونشريسي، بلغ درجة الاجتهاد، وله اختيارات خارجة عن المذهب، وتولى القضاء والتدريس بتلمسان[1].

قال المازوني: "شيخي ومفيدي شيخ الإسلام العارف بالقواعد والمباني، سيدي أبو الفضل قاسم العقباني"[2].

كما ألف كتابا عنوانه الجيش الكمين في الرد على من يكفر المسلمين، ومن بين هؤلاء الفقهاء الذين عرفتهم تلمسان خلال هذه المرحلة محمد بن العباس التلمساني عرف بأبي عبد الله كان من الفقهاء نحويا عالما، وهو ابن الإمام المحقق العلامة ابن العباس[3].

تتلمذ على يد الإمام السنوسي، وابن مرزوق الكفيف، والحافظ التبسي، وابن زكري وغيرهم، وبفاس درس على يد ابن غازي[4].

من مؤلفاته مجامع وفوائد، رواية وأبحاث كان حيا 920هـ، ومن الذين اشتهروا في ميدان الفقه المالكي أبو الحسن علي بن محمد التاولوني الأنصاري التلمساني الفقيه العالم الجليل، ومن بين هؤلاء محمد بن أحمد ابن أبي العيش الخزرجي التلمساني الفقيه الأصولي له فتاوى بعضها في المعيار وتأليف كبير في الأسماء الحسنى[5] في

[1] الدرر المكنونة في نوازل مازونة، أبو زكرياء يحي بن موسى المازوني، دراسة وتحقيق قندوز ماحي، قرأه وصححه محند أودير مشنان، منشورات وزارة الشؤون الدينية الجزائر، ط1، 2012م، ج1، ص96

[2] المصدر نفسه، ص49

[3] البستان في ذكر العلماء والأولياء، ابن مريم المليتي المديوني، وقف على طبعه واعتنى به ابن أبي شنب المدرس بالمدرسة الثعالبية، المطبعة الثعالبية، 1908م، ص،259 موسوعة العلماء والأدباء، إعداد مجموعة من الأساتذة، ، إشراف رابح خدّوشي، منشورات، الحضارة ط1، 2014، ص578

[4] البستان،ص260

[5] المصدر نفسه،ص252

سفرين سنة 911هـ، يضاف إلى ذلك ابن زكري شارح نظم الورقات لأبي المعالي الجويني إمام الحرمين، في أصول الفقه، وله فتوى منقولة في المعيار المعرب للونشريسي[1].

يضاف إلى هؤلاء الذين اشتهروا في ميدان الفقه سليمان بن الحسن البوزيدي الشريف التلمساني، أبو الربيع الذي قال عنه القلصادي في رحلته كان سليمان البوزيدي فقيها إماما عالما بمذهب مالك وبفقهه، وذكر ابن غازي في فهرسته بأنه فقيه العالم المحقق، الشريف الحسب والنسب[2]،

قال عنه الونشريسي: "شيخ شيوخنا الفقيه المحصل المحقق له ابتكارات في الفقه"[3].

ومن الذين كانت لهم اليد الطولى في الفقه أبو عبد الله محمد بن مرزوق هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، فقيه وأصولي، ونحوي ولغوي وبياني وعروضي، ولد سنة 766هـ، أخذ عن الشريف أبي عبد الله التلمساني وسعيد العقباني وأبي إسحاق المصمودي، وابن عرفة، وسراج الدين البلقيني[4].

قال المازوني: "وشيخي الإمام الحافظ، بقية النظار، والمجتهدين، ذوي التواليف العجيبة والفوائد الغريبة، مستوفي المطالب والتحقيق سيدي أبي عبد الله محمد بن مرزوق"[5].

كما اشتغل بميدان الفقه محمد بن أبي العيش الخزرجي التلمساني الفقيه الأصولي، أبو عبد الله من فقهاء تلمسان الأجلاء وعلمائها الأهلة له فتاوى نقلها الونشريسي في معياره[6].

[1] انظر فتوى له عن هدم بيت المقدس، ج2، ص214

[2] الفهرس، ابن غازي، تحقيق محمد الزاهي، دار بوسلامة، تونس، دت، ص112

[3] وفيات الونشريسي، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر،دت، ص92

[4] البستان، ص249

[5] الدرر المكنونة، ص97

[6] منها الفتوى التي سئل عنها تتعلق بالاصطفاء، وهل هو من الارجاء أم لا، المعيار، الونشريسي، ج8، ص276

وممن ألفوا في الفقه محمد بن عبد الرحمن بن جلال الوهراني قال عنه المنجور:(كان فقيها علامة مشاركا في كل فن، استفدت منه في العقائد والفقه والحديث)[1].

ومن الفقهاء الذين كانت لهم اليد الطولى في الفقه المالكي سيدي محمد بن عبد الرحمن الوهراني التلمساني، يدرس الرسالة بالجامع الأعظم بتلمسان ينقل شراحها، ويوم الخميس والجمعة يدرس الخراز، والضبط وابن بري، أخذ عنه الشيخ أحمد بن أطاع الله القرءان والفقه عن الشيخ محمد بن موسى الوجديجي[2].

ومن الفقهاء المالكية البارزين في المغرب الأوسط الفقيه الإمام العالم، أخذ عن الولي الصالح سيدي علي بن يحيى الجاديري مختصر ابن الحاجب، الفرعي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، والحساب والفرائض، وأخذ عن شيخه علي بن يحيى الذي قدم له في المنقول والمعقول، تخرج عنه جماعة منهم عبد الملك بن مالك، وأبو عبد الله الحاج بن مالك، وماشور والمفدودي[3].

ومن الفقهاء الذين كانت لهم تآليف كثيرة وكان مشاركا في العديد من الفنون وكان لهم دور كبير في بسط الفقه المالكي أحمد بن محمد بن الحاج البديري التلمساني، كما وردت ترجمته في نيل الابتهاج بأنه علامتها بلا مدافع، أخذ العلم عن ابن زكري والتنسي والسنوسي، وكان إماما فاضلا وعلامة متفننا له تآليف ومسائل وتعاليق في فنون، وكلام محقق على الرسالة ومن تحقيقاته، وأنت خير منزول به على ما يعود الضمير به حققه، وذكر صاحب نيل الابتهاج بأنه لم يوقف على تاريخ ولادته ووفاته[4].

ومن الفقهاء التلمسانيين المحظوظين الذين درسوا بمالقة سيدي ابراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني الوشقي نزيل سبتة كنيته أبو إسحاق، قرأ بمالقة على أبي بكر بن دحمان وأبي صالح بن

---

[1] الفهرسة، ابن منجور، ص78

[2] البستان، المصدر السابق،ص262

[3] المصدر نفسه،ص263

[4] نيل الابتهاج، ص136

زاهد، وأبي عبد الله بن الونشريسي ونقل عنه بعض الفتاوى في المعيار، وأثنى عليه ونقل عنه المازوني في نوازله توفي سنة 880هـ، هكذا كتب لي صاحبنا محمد بن يعقوب الأديب وفاته حفظه الله ومولده.[1]

خلاصة المبحث الثالث:

من الذين كان لهم الدور الريادي في ترسيخ المذهب المالكي بإفريقية البهلول بن راشد القيرواني، فقد أخذ الموطأ على علي بن زياد، والجامع الكبير لسفيان الثوري، قبل رحلته إلى المشرق لأخذهما عن مالك والثوري، وممن كانا معه رفيقاه عبد الله بن غانم قاضي القيروان فيما بعد، وعبد الله بن فروخ مفتي إفريقيا، فهؤلاء الثلاثة قد لازموا مجلس سفيان الثوري لشهور كثيرة، وكان الذي يقرأ لهم خلال المدة كلها عبد الله بن غانم.

وإن من مظاهر انتشار المذهب المالكي بإفريقية منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، مجموعة من العوامل، من بنينها، اتساع القاعدة الاجتماعية، والجغرافية لدى المذهب المالكي، والرقابة التي فرضها العلماء المالكية على الحياة الفكرية، وعرفت هذه الفترة الصراع المذهبي بين الشيعة العبيديين، وبين الفقهاء المالكية طيلة الحكم الأغلبي.

وأما ما يتعلق بانتشاره في المغرب الأقصى، فقد انتشر بفضل الأندلسيين، والقيروانيين، والمغاربة، وذلك بالتتويج الرحلاتي في حصول العلم، وقد تم انتشار المذهب المالكي، بالمغرب الأقصى في دولة بني مدرار الصفرية، ودولة صالح بالنكور، ودولة المرابطين، وفي العهد الأخير من دولة الموحدين.

بينما المغرب الأوسط، فمن بين الإمارات التي عرفت رسوح المذهب المالكي، هي إمارة تيهرت في عهد الدولة الرستمية، فمن المؤرخين من جعلوا ابن الصغير صاحب كتاب أخبار الرستميين مالكيا، ودرس عند المالكية، وعرفت هذه الفترة مقاومة المالكية للعبيديين بطريقيتين الطريقة العملية المتمثلة في ثورة يزيد بن كيداد مع مجموعة من الفقهاء المالكية، والمقاومة العلمية ، من خلال جهود ابن أبي زيد القيرواني، القابسي.

---

[1] البستان، المصدر السابق، ص58

كما انتشر بعد ذلك في عهد الدولة الزيرية فقد عرفت بعلاقتها الوطيدة مع المذهب المالكي، بعد خروج العبيديين، واستقلالهم بالحكم، أما بالنسبة للعهد الحمادي، فقد عرف رسوخا من خلال دور المؤسسات، كالزوايا، والمساجد والكتاتيب، والمعاهد، أما العهد الزياني فقد تميز بالتقعيد للمذهب المالكي أصولا وفروعا، ونجد نوع هذا التأليف عند محمد القشتالي، والمقري، ومحمد بن موسى الوجديدي.

الفصل الثاني: أثر المدارس المالكية في إثراء الفقه المالكي

لقد تكونت في البلاد الإسلامية نواة مالكية قوامها وأساسها هؤلاء الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك رحمه الله، والتزموا مذهبه وأصوله الاستنباطية الفقهية، وتطورت هذه النواة لتصبح فروعا باسقة من بوتقة عظيمة، وانبثقت من هذه النواة مدرسة تحت راية المدرسة المذهبية الكبرى، ولكل مدرسة من هذه المدارس نشاطها العلمي بما يتعلق بالاستنباط والمنهج وقواعد الترجيح، والكتب المعتمدة، وتناولت في هذا الفصل **ستة مباحث:**

المبحث الأول: ماهية المدرسة وعوامل نشأتها.

المبحث الثاني: المدرسة المالكية الحجازية وأثرها في قيام المذهب.

المبحث الثالث: المدرسة المالكية العراقية وأثرها في توسيع المذهب.

المبحث الرابع: المدرسة المالكية المصرية وأثرها في ظهور المدونات الفقهية المالكية

المبحث الخامس: المدرسة المالكية المغربية الأندلسية وأثرها في تبسيط المذهب، وظهور الحواشي، والمختصرات

المبحث السادس:المقارنة بين المدارس المالكية وأيهما يقدم عند الاختلاف

المبحث الأول: ماهية المدرسة وعوامل نشأتها:

إن تطور هذه الخلايا لتصبح فروعا باسقة، بل لتصبح هذه الفروع عبارة عن مدرسة تندرج ضمن مدرسة مذهبية كبرى، من ورائها عوامل التي سرعت من حركية تشكيل هذه المدارس المالكية، ولابد لها من مراحل مرت بها حتى استقر أمرها، وقد تناولت فيه **ثلاثة مطالب**:

المطلب الأول: المدرسة من الناحية اللغوية.

المطلب الثاني: المدرسة المالكية من الناحية الاصطلاحية

المطلب الثالث: عوامل نشأة المدارس المالكية

المطلب الأول: معنى المدرسة من الناحية اللغوية:

درس الشيء والرسم، ويدرس دروسا عفا[1] ومنه قول عمر بن عبد العزيز في رسالته إلى بكر بن حزم، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء[2].

ودرس الكتاب يدرسه درسا ودراسة ذلك بكثرة القراءة[3]

وتأتي بمعنى الدرسة وهي الدربة وكثرة الممارسة، ومنه درست السورة أي حفظتها[4]

وتأتي بمعنى المدرس بكسر الميم أو المدراس وهو الموضع الذي يقرأ فيه القرءان[5]

والذي نستنتجه من المعاجم اللغوية أن المدرسة تطلق على الموضع الذي يقصد للقراءة أو الدراسة.

المطلب الثاني: المدرسة من الناحية الاصطلاحية:

هي مؤسسة علمية تلقن فيها وبشكل جماعي معارف عامة أو خاصة ضرورية وهي تضم مفكرين وباحثين بنوا اجتهاداتهم، وألفوا كتبهم بناءً على مرجعية موحدة، لتحقيق هدف واحد، ونصرة اتجاه محدد معين، ومواجهة الأفكار والآراء، والمدارس المخالفة بالدرس والتعليل والتحليل أحيانا وبالمناظرة، أحيانا[6].

فالمدرسة مجتمع أوسع يمثل بيئة جديدة بعلاقات وصلات وأسس جديدة لها قوانينها[7].

---

[1] القاموس المحيط، الفيروز أبادي ، إشراف محمد نعيم المرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط2، 2005م،ص544

[2] صحيح البخاري بشرح الفتح الباري، حققه واعتنى به عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية، دط، ج1، باب العلم،ص194

[3] القاموس المحيط، المصدر نفسه، ص544، معجم العين للفراهيدي، ج2،ص20

[4] لسان العرب لابن منظور، ج6،ص79

[5] لسان العرب لابن منظور، ج،6 ص80

[6] المدرسة العراقية لعبد الفتاح زنيقي، ص5

[7] التنظيم المدرسي والبحث التربوي ، نبيل السامالوطي ،دار الشروق، ط1 ، 1980، ص108

والمدرسة بمفهومها هذا تكون منبثقة عن قاعدة أم مشتقة عنها إلا أنها تختلف معها في بعض القضايا، فلا بأس أن تخالفها في بعض الفروع دون الأصول[1].

ولقد عرفت المدرسة منذ الماضي كمؤسسة اجتماعية تقوم بعملية التعليم فقط، لكن بعد تطور المجتمعات تطورت مهمة المدرسة من مؤسسة اجتماعية، بالإضافة إلى كونها مؤسسة تربوية تعليمية، وبذلك لم يعد التعليم بالمدرسة الحديثة إلا وظيفة عادية من وظائفها العديدة، أو عنصر واحد من عناصرها الكثيرة التي تقوم بها المدرسة الحديثة[2].

وممكن أن نستخلص من هذه التعاريف، أن المدرسة تتكون من ثلاثة عناصر: أساتذه، وتلاميذ، ومنهج

المطلب الثالث: عوامل نشأة المدارس المالكية

الفرع الأول: عوامل نشأة المدارس المالكية، والمراحل التي مر بها المذهب

1-العامل الأول:

منهج الإمام مالك المتمثل في الاستنباط والأصول التي اعتمدها عليها في بناء المذهب فقد استدل مالك بنوعين من السنة: النوع الأول السنة المرفوعة المتمثلة في الأحاديث المرفوعة ، سواء كانت خبر آحاد أو متواترة، النوع الثاني هو السنة الأثرية وهي أقوال الصحابة وفتاويهم، وعمل أهل المدينة وأعرافهم[3].

2 – العامل الثاني:

الميزة العلمية التي كان يمتاز بها الإمام مالك، التخصص المزدوج للإمام مالك الحديث، والفقه، وهذان التخصصان، وإن كانا مرتبطين إلا أن تأثير كل واحد منهما منفردا ظهر بشكل أقوى على بعض من تلاميذه

[1] المدرسة العراقية لعبد الفتاح زنيقي، ص5

[2] التربية والإدارة بالمدارس الأساسية، محمد الطيب العلوي، دار البحث، قسنطينة، ط1 ، 1982م، ص62

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية لعلي إبراهيم،ص58

دون الآخر من اشتهر بالفقه مع تلقيه الموطأ عن الإمام، وآخرون اشتهروا بالحديث مع استيعابهم لفقه الإمام مالك رحمه الله[1].

وقد كان لهذين العاملين أثره الواضح في ظهور منهجين في المذهب:

المنهج الأول الذي يرى تقديم الأحاديث الصحيحة على العمل، أي تقديم السنة المرفوعة على السنة الأثرية، وقد تزعم هذا المنهج تلاميذ مالك المدنيين وعلى رأسهم ابن الماجشون[2]، وناصره فيه من المصريين ابن وهب، ومن الأندلسيين ابن حبيب[3] وإن كان من المتأخرين.

بينما المنهج الثاني يرى الاعتماد الأحاديث التي أيدها العمل وتقديمها، وبتعبير أوضح يتبنى الفقه الذي اعتمد قبل كل شيء على السنة الأثرية وما تقتضي من مسايرة العمل، ومن اتخاذ عمل أهل المدينة عملا مثاليا للسنة.

وقد تزعم هذا الاتجاه أكثر تلاميذ مالك المصريين، وعلى رأسهم عبد الرحمن بن القاسم. وهذا ما نستشفه من قول يحيى بن يحيى الليثي رحمه الله عن هذين المنهجين " نهاني ابن القاسم عن اتباع ما ليس عليه العمل من الحديث وأصاب، ونهاني ابن وهب عن غلبة الرأي وكثرته، وأمرني بالاتباع وأصاب"[4]

وقال يحيى: " كنت آت عبد الرحمن بن القاسم فيقول لي من أين يا أبا محمد؟ فأقول من عند عبد الله بن وهب، فيقول اتق الله فأكثر الأحاديث ليس عليها العمل، ثم آت عبد الله بن وهب فيقول لي من أين؟ فأقول من عند ابن القاسم فيقول اتق الله أكثر هذه المسائل رأي"[5].

[1] المرجع السابق، ص59

[2] ابن الماجشون، هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، كان في زمانه مفتي المدينة، تتلمذ عليه ابن المعذل وسحنون وابن حبيب، له كلام كثير في الفقه وغيره، توفي سنة 212هـ ترتيب المدارك، ج3،136

[3] عبد الملك بن حبيب هو أبو مروان، تفقه بيحيى بن يحيى، وعيسى بن دينار، ثم ارتحل وهو فقيه إلى المدينة، فعرض كتابه على ابن الماجشون، ومطرف، وابن نافع الزبيري، وانرف إلى الأندلس وقد جمع علما عظيما، كان حافظا للفقه على مذهب المدنيين، له مؤلفات في الفقه والتاريخ والآداب أشهرها الواضحة، توفي سنة 28هـ، ترتيب المدارك، ج4،ص122

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص387

[5] ترتيب المدارك، ج3،ص387

3-العامل الثالث:

هذا العامل كان له دور كبير في ظهور المدارس المالكية فهو البيئة العلمية، فقد ساعدت البيئة العلمية الفقهية في العراق على نشوء منهج يختلف على المنهجين السابقين، إذ هو منهج متأثر بمنهج الرأي الذي كان سائدا في العراق بانتشار مذهب الحنفية فيه.

وتزعم هذا المنهج الذي ظهر متأخرا إسماعيل بن إسحاق القاضي، الذي (صنف في الاحتجاج لمذهب مالك ثم صار لأهل المذهب يحتذونه وطريقا يسلكونه)[1]

الفرع الثاني: المراحل التي مر بها المذهب المالكي:

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال ما الدوافع التي جعلت من المذهب المالكي مدارس متنوعة وعرفت توسعا جغرافيا من المشرق إلى المغرب على غرار المذهب الشافعي أو الأوزاعي أو الحنفي محصورا فقط في جهات معينة رغم أن لهم مدارس لكن ليست بالتنوع الذي عليه المدارس المالكية؟

لكن الجواب الذي نميط به اللثام عن هذا الإشكال يمكن أن نستمده من خلال المراحل التي مر بها المذهب المالكي، وهذه المراحل لا نلمسها في مذهب من المذاهب إلا المذهب المالكي:

أولا-المرحلة الأولى وهي مرحلة التأصيل: أي تأصيل قواعد هذا المذهب على يد صاحبه مالك بن أنس، وهذه المرحلة هي اللبنة الأولى وتنتهي هذه المرحلة إلى نهاية القرن الثالث الهجري التي مهدت الطريق لمن جاء بعده، وذلك بتأصيل الأصول وتقعيد القواعد، ورسم المنهج الواضح بإشاراته إلى مآخذ الأصول.

ثانيا-المرحلة الثانية وهي مرحلة التفريع: وظهرت هذه المرحلة في نهاية القرن الثاني الهجري وتستمر إلى منتصف القرن الثالث الهجري، وفي هذه المرحلة هي التي توسع فيها المذهب، فلم يبق قاصرا على المدينة المنورة، بل امتد بعدها إلى جهات أخرى كالعراق ومصر وإفريقية والأندلس على يد تلاميذ الإمام مالك الذين تكونت بهم وعلى أيديهم المدرسة المالكية، وأصبح لها منظرون في المذهب، يفرعون المسائل الجزئية على ما

[1] ترتيب المدارك، ج4، 281

أصله الإمام في الأحكام العملية، وعرفت هذه المرحلة التدوين، فبدأ التدوين على نطاق واسع ذلك بأن مالكا وإن كان ألف كتابه الموطأ فإنه لم يكن يهدف إلى تفريع المسائل، ولا كان همه تتبع الجزئيات بقدر ما كان همه أن يؤسس ويؤصل للمذهب، وبعد هذا العمل الذي كان بفضل الإمام مالك مؤسسه، تتابعت عليه جهود تلامذته فظهرت جملة من الكتب الجليلة، كالمدونة والأسدية والواضحة والعتبية، ومختصر ابن عبد الحكم وغيرها[1]، وكثرة التفريعات وبروز الاختلاف في الوقائع والطرق والربط بينها وبين الدلائل الإجمالية.

ثالثا– المرحلة الثالثة: مرحلة التطبيق:

هذه المرحلة تبتدئ من منتصف القرن الثالث هجري، وتمتد إلى أواسط القرن الخامس هجري، وتتميز بدراسة المسائل التي ضمتها المدونات الكبرى، فأصبحوا يوازنون بين تلك المسائل، رابطين الأصول بالفروع والشبيه بالشبيه ضابطين مواقع الاتفاق والاختلاف بين تلك الأقوال المأثورة عن الفقهاء السابقين، مضيفين إليها ما ستجد بطريق القياس، مدرجين إياها تحت الكليات التي قررت، والقواعد التي ضبطت، وهذا ما يسمى عندهم بالاجتهاد، وما حدث في هذه المرحلة تمحيص الأقوال المتسربة من العصور السابقة، وهذا التطور نلمسه عند أحد الفقهاء الكبار كاللخمي في كتابه التبصرة، فقد جاء بمنهج جديد، وهو نقد الفقه على ما أداه إليه اجتهاده، معتمدا في ذلك على الأصول المذهب المالكي، حتى قيل: إنه مزق المذهب باجتهاده[2].

كما يقول نابغة الغلاوي في البوطليحية:

واعتمدوا تبصرة اللخمي	و لم تكن لجاهل أمي
لكنه مزق باجتهاده	مذهب مالك لدى امتياره[3]

وكان عمله ما يسمى بالاختيارات والترجيحات، وهذا المنهج لأثره البالغ نجده في مختصر خليل بن إسحاق الجندي لما يقول واختاره أي اللخمي، وهذا المنهج تأثر به تلميذه المازري وابن رشد الجد والقاضي

[1] مباحث في المذهب المالكي بالمغرب لعمر الجيدي، ص 47

[2] المرجع نفسه، 48

[3] البوطليحية، محمد نابغة الغلاوي ، البيتين 53-54 من فصل الكتب المعتمد عليها في الفتوى

عياض، فمن الأمثلة اختياره للقول الأول وهو قول أبي بكر الأبهري بعدما سرد ثلاث أقوال في التسمية عند الوضوء، فاختار استحباب التسمية على فضلها، و بالخيار في فعلها أو تركها[1].

رابعا–المرحلة الرابعة مرحلة التنقيح: هذه المرحلة التي امتازت بكثرة الأقوال في المسألة الواحدة مع التنبيه إلى القول المشهور، والتمييز بين الراجح والضعيف، وفي هذه المرحلة تغيرت عقلية الفقهاء بعدما كانت تعتمد على التأصيل، فانتقلت إلى العقلية الجدلية، وظل هذا المذهب على هذه الحالة إلى أن أدرك المذهب الضعف والتقهقر[2].

خلاصة المبحث الأول:

يمكن القول في هذا المبحث أن المدرسة المالكية أهم عناصرها، الأساتذة والتلاميذ، والمنهج ، وأما ما يتعلق بعوامل نشأتها، فيمكن حصرها في ثلاثة عوامل رئيسية، منها منهج الإمام مالك في الاستنباط، والأصول التي اعتمد عليها في بناء الفروع، فقد استدل مالك رحمه الله بنوعين من السنة، السنة المرفوعة سواء كانت المتواترة، أو كانت خبر آحاد، والنوع الثاني من السنة وهي الأثرية، كأقوال الصحابة وفتاويهم، وعمل أهل المدينة، وأعرافهم، بالإضافة إلى الميزة التي كان يمتاز بها، وهي الاختصاص المزدوج بين الفقه والحديث، هذان العاملان أعطى قوة للمذهب في التوسع والانتشار.

كما مر المذهب المالكي بمراحل: مرحلة التأصيل، والمرحلة الثانية هي مرحلة التفريع، والمرحلة الثالثة هي مرحلة التطبيق، والمرحلة الرابعة هي مرحلة التنقيح.

كل هذا العمل أسهم في ظهور المدارس المالكية، بدءا من مدرسة الأم وهي مدرسة الحجاز(المدينة)، ثم المدرسة العراقية، ثم المدرسة المصرية، ثم المدرسة المغربية الأندلسية، وكان لكل مدرسة من هذه المدارس خصائص تميزها عن المدرسة الأخري.

---

[1] التبصرة، اللخمي ، تحقيق أحمد عبد الكريم نجيب، إصدارات وزارة الشؤون الدينية قطر،دت، ص14

[2] مباحث في المذهب المالكي لعمر الجيدي، ص48

المبحث الثاني: المدرسة المالكية بالحجاز (المدينة) وأثرها في قيام المذهب

تعبتر المدرسة المالكية بالحجاز (المدينة) هي النواة الأساسية التي انبثقت من خلالها المدارس الأخرى، ولقد ساهمت هذه المدرسة في قيام المذهب المالك ، بفضل الإمام مالك رحمه الله، وجهود تلامذته، وتناولت في هذا المبحث، **ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بالحجاز (المدينة) وتطورها

المطلب الثاني: سمات المدرسة المالكية الحجازية.

المطلب الثالث: تلامذة المدرسة المالكية بالحجاز.

المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بالحجاز (المدينة) وتطورها:

الفرع الأول: نشأتها:

لقد كانت كل مدينة من المدائن المشهورة تتجه إلى ناحية من نواحي الفكر، فكانت البصرة تتميز بعلومها الدينية بالمسائل التي تتصل بالعقيدة، فظهرت بها الفرق التي تتكلم في العقائد، مع وجود جانب القصص والوعظ، مع وجود قليل من الفقه ، بينما الكوفة تميزت بفقه العراق المبني على أقوال ابن مسعود، وجهود إبراهيم النخعي، كما ظهر فيه الفقه التقديري، بينما دمشق ففيها فقه بعض المتبعين للسنة كالأوزاعي، وأما المدينة فكان فيها الحديث وآثار السلف، ومدرسة التابعين، فكان مذهب المدينة هو أقوى المذاهب لتفوقهم في السنة النبوية وفقه السلف.

ولقد احتاجت المدن الأخرى لفقه مالك، فقصدها طلاب العلم من جميع الآفاق يؤمون شيوخها طلبا الرواية، فكانت الاستفادة من المقابلة، وهذا ما نلمسه من سؤال معاوية بن أبي سفيان زيدا عن مسائل في الميراث، والمراسلة التي أرسلها عمر عبد العزيز إلى أبي بكر بن عمر بن عبد العزيز ليجمع السنن المعروفة بالمدينة[1].

و الكمالات والفضائل التي استجمعتها المدينة في علمها وأصولها، فالمدينة قد استأثرت بشيء أعظم فتحت به وهو القرءان، ونزل فيها أعظم الأحكام، وفيها سمع الصحابة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي أعظم البلاد خيرا وفضلا وبركة، وذلك بما خصها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يقول الزواوي: " وفيها أي (المدينة) السنة المتواترة يرويها جيل عن جيل وتناقلتها جماعة عن جماعة، إلى أن أنبت الله فيهم في أقرب عصر، وأقرب مضواء بالمدينة قبل تمام المائة من السنة الهجرية من أنفسهم وأنفسهم مالك بن أنس رحمه الله فتعلم منهم، ونقل آثارهم، وعرف مذاهبهم، وأحكم قواعدهم، فأقروا بفضله، وأذعنوا لعلمه، فساد جميع أقرانه، واعترفوا بسيادته، وسمي بعالم المدينة"[2]

[1] عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، نور سيف ، دار البحوث والدراسات الإسلامية، ط2 ،2000 ،ص75

[2] مناقب سيدنا الإمام مالك، عيسى بن مسعود الزواوي، دت، ص62

وسمعة الإمام مالك العلمية كانت لها نصيب في توسع المدرسة المالكية بالحجاز، فقد شدت إليه الرحال من خارج المدينة فقصده من فحول العلماء الحافظ شيخ خرسان أبو زكرياء يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري حيث قال الحاكم: "وهو يصف شيخ خرسان أبو زكرياء التميمي: هو إمام عصره بلا مدافعة، سمع من الكثير، ومن أخص من أخذ عنهم مالك بن أنس، وعن يحيى بن يحيى أخذ كل من البخاري ومسلم، وكانت وفاته 226هـ، وظهر علم مالك بنسابور، وكان بها وبغيرها أئمة ومدرسون".[1]

وأهل نيسابور لم تتوقف عنايتهم به من جانب الرواية فقط بل تعدت ذلك فأصبحت العناية بكل متعلقات الإمام مالك، من ذلك ما ألف الحاكم في عوالي الإمام مالك، وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع[2]

الفرع الثاني- تطور المدرسة المالكية بالحجاز:

تطورت هذه المدرسة بفضل الجهد الذي قام به رجال أفذاذ من تلامذة مالك الذين كان لهم الدور الريادي بعد الإمام مالك رحمه الله والذين احتلوا مكانة عالية وكانت لهم مكانة في قلوب الناس والذين تسلموا المشعل بعدما وضع لهم اللبنة الأولى، ومن هؤلاء البارزين وأشهرهم لمعانا عثمان بن كنانة[3] الذي استخلف مجلس بعد وفاته، وكانت له خاصية عند الإمام مالك، حيث يقول القاضي عياض:" وكان ابن كنانة ممن يخصه مالك بالإذن عند اجتماع الناس على بابه"[4]. وكان مقربا عند الإمام مالك وحضره لمناظرة أبي يوسف عند الرشيد، ويعد من أبرز التلامذة الذين ضبطوا علم مالك رحمه الله، ونلمس حظوته عند الإمام مالك، وممن جلس بعد كنانة ونال المكانة العلمية التي نالها ابن كنانة عبد الله بن نافع الصائغ[5] الذي صحب

---

[1] عوالي الإمام مالك ، الحاكم الكبير ، تحقيق الشاذلي النيفر، دار ابن حزم، ط1، 2011، ص47

[2]تذكرة الحفاظ، الذهبي، وضع حواشيه زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص162

[3] يكنى أبو عمر، وكنانة مولى عثمان بن عفان كان من فقهاء المدينة أخذ عن مالك وغلبه الرأي ، وليس له في الحديث ذكر، توفي سنة ست وثمانين ومائة، مات وهو حاجا إلى مكة، ترتيب المدارك،ج3، ص21

[4] القاضي عياض، نفس المصدر، ص13

[5] مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ، روى عن مالك، و ابن أبي ذئيب، وحسين بن عبد الله بن ضمرة، كان صاحب رأي مالك ومفتي المدينة، و لم يكن في الحديث بذلك،وله تفسير للموطأ، ورواه يحيى بن يحيى، توفي بالمدينة في رمضان سنة ست وثمانين ومائة، ترتيب المدارك، ج3،ص130

الإمام مالك رحمه الله أربعين سنة، وقد أشار إليه مالك بالخلافة من بعده، وبذلك تطورت المدرسة المدنية التي تركها مؤسسها حديثة السن، لكن ابن نافع من التلامذة المبرزين الذين خدموا هذه المدرسة بعدما استمرت على خليفة الإمام مالك عثمان بن كنانة، ويظهر جهده وإسهامه في ذلك ما قاله عياض: "كان ابن نافع مقدما عن أصحاب مالك في الحديث، وسمع منه كبار أصحاب مالك سحنون بن سعيد التنوخي"[1].

ومن التلامذة الذين ساهموا في بناء المدرسة المالكية بالمدينة المغيرة بن عبد الرحمن[2]، فلما سئل الإمام مالك رحمه الله عن الذين خلفهم من بعده قال ابن نافع والمغيرة بن عبد الرحمن ومحمد بن دينار، ولعلّ اختيار مالك لهؤلاء التلامذة الثلاثة من بينهم المغيرة فكان من البرك من تلامذة الإمام مالك، وصدارته عند الإمام مالك ولهذا سلط ثقته على هؤلاء التلامذة، وكان الإمام مالك يبجل المغيرة، فقد كان له مجلس كالدكة ويجلس بجانبه المغيرة لا يجلس عليه غيره، وعرفت هذه المدرسة بقوتها في الحجة والمناظرة فقد عقد مجلس المناظرة ضد أصحاب المذاهب الأخرى، فقد ناظر المغيرة القاضي أبا يوسف، في مسألة الرهن، فكان في كل مسألة إلا ويجد أبو يوسف نفسه في حيرة، لقوة الحجة والبرهان عند المغيرة حتى قال الواقدى: "كنت أتمنى أن يؤذن المؤذن للمغرب حتى يتفرق المجلس"[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص130

[2] هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم، سمع أباه وعجلان، وعبد الله بن أبي هند، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة ، وأبا الزناد، ويزيد بن أبي عبيد، ومالكا، وعرض عليه الرشيد القضاء فامتنع، توفي سنة مائة وثمان وثمانين، ترتيب المدارك، ج3،ص8

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص8

ومن الثلاثة الذين أوصى لهم بالخلافة محمد بن دينار[1]، بعده وكان يفتي أهل المدينة مع مالك وعبد العزيز[2] وبعدهما، وكان فقيها فاضلا له بالعلم رواية وعناية، ولكان يصفه ابن الحبيب بأفقه أهل المدينة، كما وصف أشهب[3] ما رأيت في أصحاب مالك أفقه من ابن دينار.

ومن التلامذة المبرزين الذين حملوا المدرسة المالكية ردحا من الزمن كلا من ابن الماجشون، ومطرف، حتى عدا أشهر من نشر علم مالك ورحلا إليهما، غير أن هذه المدرسة بدأ يقل عطاؤها، ويأفل نجمها في المدينة بموت صغار تلاميذ الإمام مالك كأبي مصعب أحمد بن أبي بكر[4] ولقد بلغ هذا الأخير درجة التلامذة الذين سارت المدرسة المالكية على أيديهم ردحا من الزمن ولعل ثقة النفس التي كان يمتاز بها أبو مصعب ولذلك نقل القاضي عياض عنه أنه قال: "يا أهل المدينة لا تزالون ظاهرين على أهل العراق ما دمت لكم حيا"[5]

زيادة على ذلك المادة الشحيحة من كتب المصادر التي تسعفنا بذكر تاريخ وفياتهم، كما تتحدث كثيرا عن حياتهم، حتى نتمكن من معرفة عطائهم العلمي والفكري، لكن الغالب الظن أن هذه المدرسة قد عاشت بعد وفاة الإمام مالك لمدة ستين سنة، ولذلك يذكر صاحب المدارك ما نستأنس به من خلال ترجمة أبي عبد الله التستري، فقال: "انتدب أيام علي بن الجراح لتفقيه أهل المدينة فأقام بها زمنا طويلا، وتقلد قضاء البصرة سنين ثم قصده أحد رؤسائها بمكروه كثير، فجرت له بها أقاصيص مع المعتزلة ، وقصد بغداد سنة خمس

[1] هو محمد بن دينار الجهني مولاهم، وقيل من ولد دينار بن نجار، كنيته أبو عبد الله، يروي عن ابن أبي ذيب، وموسى بن عقبة، ويزيد بن أبي عبيد، صحب مالكا وابن هرمز، كان من قدماء أصحاب مالك وكبراهم، وشركه في بعض رجاله، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة، ترتيب المدارك، ج3، ص20

[2] الفقيه الأعرج مولى أسلم تفقه مع مالك على ابن هرمز، وسمع أباه، والعلاء بن عبد الرحمن، وزيد بن أسلم ، روى عنه ابن وهب، وابن أبي أويس، وقتيبة، وعبد العزيز الأويسي، وابن مهدي، والقاضي هارون والزهري، وكان أفقه أهل المدينة، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة، ترتيب المدارك، ج3، ص12

[3] هو أشهب بن عبد العزيز بن داود أبو عمر القيسي من ولد جعدة بن كلاب ابن ربيعة بن عامر اسمه مسكين ، من أهل مصر من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك وأشهب لقب، روى عن مالك والليث والفضيل بن عياض وعن الحارث مسكين، كان من أكبر الفقهاء، والشافعي لم يدرك من أفقه أصحاب مالك من أشهب، توفي بمصر مائتين وأربع بعد الشافعي بثمانية عشر يوما، الديباج، ص 308

[4] هو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر واسم أبي بكر القاسم بن زرارة بن مصعب عبد الرحمن بن عوف، روى عن مالك الموطأ، وتفقه بأصحابه، المغيرة، وابن دينار، وله كتاب مختصر في قول مالك المشهور، مات سنة اثنين وأربعين ومائتين بالمدينة، ترتيب المدارك،ج3،ص349

[5] المصدر نفسه، ص349

وأربعين فلقيه يوما الشريف أبو عبد الله المراغي الصغير العلوي في بعض الطرق قال أنت تقول أن الله يوم القيامة يرى وأن القرءان غير مخلوق "[1]

وقد كانت ولاية علي في أيام المقتدر بالله حيث ولاه ما بين الفترة 300 إلى 303 هـ، وهذا أكبر دليل على قلة الفقه لقلة العلماء مما أدى إلى انتدابه، ولعل هذا الأمر يرجع إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية التي عرفتها المنطقة نتيجة الصراع على السلطة بين العباسيين والعلويين سنة 266هـ[2]، ويذكر صاحب المدينة المنورة عبر التاريخ الإسلامي أن الفترة ما بين 266 إلى 310لم يتعرض فيها المؤرخون للأمراء ككتاب الطبري وصبح الأعشى والبداية والنهاية والمبتدأ والخبر لابن خلدون وشذرات الذهب لابن عماد، ولكن ذكر السبب الداعي إلى افتقار هذه الفترة التي لم تتناول ذكر الأمراء مع ذكر بعض الوقائع فقال: "إن الحوادث التي وقعت سنة 266 هذه الفتن التي وقعت بين الجعفرية والعلوية، أي بين أبناء جعفر بن أبي طالب وأبناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[3] .

والسبب الحامل على هذه الفتن التي أدت إلى عدم استقرار الأوضاع في المدينة المنورة، هو أن القيم بأمر المدينة ووادي القرى ونواحيها إسحاق بن محمد بن يوسف بن جعفر بن إبراهيم بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فولى وادي القرى قبله فوثب أهل وادي القرى على عامل إسحاق بن محمد فقتلوه وقتلوا أخوين لإسحاق، فخرج إسحاق من المدينة إلى وادي القرى فمرض ومات فقام بإمرة المدينة أخوه موسى بن محمد بن يوسف فخرج عليه الحسن بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب فأرضاه بثمانمائة دراهم ثم خرج عليه أبو القاسم أحمد بن محمد بن إسماعيل بن علي فقتل موسى بن محمد بن يوسف وغلب على المدينة[4]

---

[1] ترتيب المدارك، ج5،ص269

[2] تاريخ الرسل والملوك، الطبري ، تحقيق أبو الفضل محمد إبراهيم، دار المعارف بمصر، ج10،ص147

[3] المدينة المنورة عبر التاريخ الإسلامي، الشريف أحمد بن محمد بن صالح الحسيني البرادعي ، ط1، 1972، ص103

[4] المرجع السابق، ص104، انظر تاريخ الطبري، ج9، 553

والاستقرار السياسي لاشك أن له أهمية كبيرة خاصة في نشر والعلم وإرساء قواعده، وانتشاره وكساده وانحساره[1].

ثم التحولات التي طرأت عليه بفعل سيطرة الشيعة العبيديين في المنتصف القرن الرابع، وحكمهم بمذهبهم حتى خلت نهائيا من أحكام أهل السنة، وهذا ما نقله ابن فرحون عن ابن العربي فقال: "أن المدينة كانت شاغرة من أحكام السنة "[2]

وكما يقول ابن تيمية[3] : "وبقي أهل المدينة على مذهب الإمام مالك رحمه الله حتى المائة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك فإنهم قدم إليهم من رافضة المشرق من أهل قاشان وغيرهم من أفسد مذهب كثير منهم لاسيما المنتسبون إليهم من العترة النبوية، وقدم إليهم بالكتب المخالفة لأهل البدع، وبذل لهم أموالا كثيرة فكثرت حينئذ البدعة".[4]

[1] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته وخصائصه، محمد المختار المامي، مركز التراث والتاريخ، الإمارات العربية ، ط1، 2002، ص52

[2] تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، ابن فرحون ، علق عليه وخرج أحاديثه، جمال عليش، دار عالم الكتب، المملكة السعودية، ط خاصة، 2003 ، ص26

[3] هو تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر الإمام الحبر البحر العالم الفرد شيخ الإسلام ونادرة العصر تقي الدين أبو العباس الحراني نزيل دمشق ولد بحران يوم الإثنين إحدى وستين وستمائة وهاجر والده به وبإخوته عند جور التتار سمع من الزين عبد الدايم، ثم الشيخ ابن اليسير ، والكمال بن عبد الله، والمجد ابن العساكر، ترجمة ابن تيمية ، الذهبي، تحقيق خالد بن سليمان بن علي، دا الرسالة العالمية، ط1، 2013، ص57-58

[4] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم ،وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المملكة العربية السعودية، 2004، ج20 ، ص300

وقد رد ابن فرحون[1] في كتاب تبصرة الحكام على كلام ابن تيمة لما قال قبل المائة السادسة، بل كان قبل المائة الخامسة ونقله عن أبي بكر ابن العربي[2]، وقد كان ابن باشكوال[3] المعروف بابن الفخار مقيما في المدينة، وكان من المشاورين بها في الفتوى والأحكام وذكر أنه كان إماما في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، و لم يكن يومئذ بالمدينة بدعة، وكانت وفاته بالمغرب سنة خمس عشر وأربعمائة، فلما قويت شوكتهم صار الحكام فيهم، وصارت الخطابة فيهم[4]، وشهود البلد منهم وعامتها وسكان ضواحيها وأهل باديتها كلهم على هذا المذهب، وأهل السنة يومئذ عددهم قليل جدا مستضعفون فيما بينهم، إلا أن إمامة الصلاة بقيت مضافة إلى أهل السنة، واستمر هذا الأمر على ذلك إلى حدود سنة خمس وثمانين وستمائة، فبعث سلطان مصر إلى المدينة حاكما شافعيا من أهل مصر وأضيفت إليه الخطابة والإمامة فلم يتعرض لمنعهم من الأحكام[5].

ورغم ذلك فقد ظلت هذه المدرسة ردحا من الزمن مصدر إشعاع لكل البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي، فقد كانت الرحلة إليها من الأندلس وإفريقيا ومصر والعراق، وغيرها من البلاد الإسلامية مما نتج عنه انتقال روايات وآراء أئمتها إلى تلك البلاد[6].

---

[1] إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري: عالم بحاث، ولد ونشأ ومات في المدينة، وهو مغربي الأصل، نسبته إلى يعمر بن مالك، من عدنان. رحل إلى مصر والقدس والشام سنة 792 هـ. وتولى القضاء بالمدينة سنة 793 ثم أصيب بالفالج في شقه الأيسر، فمات بعلته عن نحو 70 عاما. وهو من شيوخ المالكية، له (الديباج المذهب – ط) في تراجم أعيان المذهب المالكي، و (تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام – ط) و (درة الغواص في محاضرة الخواص – خ) و (طبقات علماء الغرب – خ) و (تسهيل المهمات – خ) في شرح جامع الأمهات لابن الحاجب، فقه، نيل الابتهاج، التنبكتي، ص33

[2] هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي صاحب التصانيف ولد سنة ثمان وستين وأربعمائة، ارتحل مع أبيه إلى بغداد وسمع ببغداد من طراد بن محمد الزينبي، وأبي عبد الله النعالي وأبي الخطاب ابن البطر، وتفقه بالإمام أبي حامد الغزالي والشاشي، وله عدة مصنفات عارضة الأحوذي في شرح جامع أبي عسى الترميذي، وفسر القرءان المجيد، وله كتاب كوكب الحديث،اسير أعلام النبلاء ، ج29، ص198-ص202

[3] هو الإمام الحافظ العالم الناقد المجود، محدث الأندلس أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن باشكوال بن يوسف بن داحة الأنصاري الأندلسي القرطبي، ولد سنة أربع وتسعين ومائة، سمع أباه وأبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب، وأجاز له أبو علي بن سكرة الصدفي، وأبو القاسم بن منظور، سير أعلام النبلاء، الذهبي ، ج21، ص139.

[4] الديباج ، المصدر السابق، ص27

[5] المصدر نفسه، 27

[6] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته للمامي، ص53

وكان التأليف له دورا كبيرا في ترسيخ المذهب المالكي في البقاع الإسلامية، فالمنتوج الفقهي الذي خلفه كل من ابن الماجشون ومطرفا انتقل إلى بلاد الأندلس ومصر وإفريقيا بفضل ابن الحبيب الذي دون آراءهما في الواضحة التي نالت شهرة كبيرة وعناية من طرف المالكيين التي اعتبرت من الأمهات التي قام عليها المذهب المالكي[1].

وانتشر فقه ابن نافع في إفريقيا بفضل تلميذه سحنون[2] الذي عزا له الكثير من الآراء والروايات في مدونته.

وأما المغيرة بن عبد الرحمن وابن كنانة ومحمد بن دينار، فقد كانت لهم كتب انتشرت عنهم في إفريقيا بفضل محمد بن بسطام[3].

كما انتشرت آراء محمد بن مسلمة وابن الماجشون وغيرهما بالعراق بواسطة ابن معذل، وإسماعيل بن إسحاق وغيرهما[4]، لذلك يقول القاضي عياض: (وحمل من البصرة إلى بغداد، وعنه انتشر مذهب المالك بالعراق، وأنه كان ثقة وقيل هو أول من بسط قول مالك، واحتج له وأظهره بالعراق، وصنف في الاحتجاج له، وصار لأهل هذا المذهب يحتذونه وطريقا يسلكونه، و انضاف إلى ذلك علمه بالقرءان، فإنه ألف فيه كتبا، ككتاب أحكام القرءان، وهو كتاب لم يسبق إليه أحد من أمثاله، وكتابه في القراءات)[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص54

[2] هو أبو سعيد سحنون بن سعيد التنوخي، صليبية من العرب الشامي من حمص،وقدم أبوه سعيد في جند حمص، واسمه عبد السلام، وسمي بسحنون نسبة إلى الطائر لحدته في المسائل، أخذ عن أبي خارجة وبهلول، وعلي بن زياد وابن الأشرس ، وابن أبي كريمة، وسمع بمصر من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وأخذ بمذهب أهل المدينة، توفي سنة أربعين ومائتين، ترتيب المدارك، ص 57-62

[3] هو أبو عبد الله محمد بن بسطام ابن رجاء الضبي السوسي،ثقة مأمون من البصرة ثبت في الروايات سمع ابني عبدوس وأصحاب سحنون وبمصر ابن عبد الحكم والربيع الجيزي، وابن مرزوق، وأدخل إفريقية كتبا غريبة من كتب المالكين، مات بالقيروان سنة ثلاثمائة وثلاثة عشر، تراجم أغلبية، ص384

[4] ابن حماد بن زيد بن درهم، من بابك الجهضمي الأزدي مولى آل جرير بن حازم، وابن أبي إسحاق أصله من البصرة وبها نشأ، واستوطن بغداد سمع محمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وسليمان بن حرب الواحشي، ومحمد بن كثير، ومسددا والقعنبي وسمع أيضا من أبيه، ونصر بن علي الجهضمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وممن تفقه عليه وسمع منه، ابن أخيه إبراهيم بن حماد وابنا بكير والنسائي وابن المنتاب، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج6، ص284-285

[5] القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج4،ص 281

المطلب الثاني: سمات المدرسة المالكية الحجازية (المدينة المنورة).

المدينة المنورة هي المدرسة الأم ومولد المدرسة المالكية فيها نشأت وبين أحضانها ترعرعت، والمجتمع المدني في ذلك الوقت كان أقرب المجتمعات الإسلامية أقرب إلى المجتمع النبوي، وكان المجتمع العلمي فيها أكثر المجتمعات صفاء ونقاء، ورغم قلة المادة التي تتحدث عن أئمة المدرسة المالكية بالمدينة والتي لا تكاد تسعفنا بها كتب التراجم، ورغم صعوبة تتبع آرائهما كذلك فيما هو موجود في كتب المدرسة المالكية لكن يمكن أن نستنبط أنّ لهذه المدرسة سمات تتميز بها عن بقية المدارس الأخرى.

الفرع الأول: فضل علم أهل المدينة

من أهم الفضائل التي تتحلى بها المدينة، والتي أدت إلى تسريع ميلاد المدرسة المالكية بها، وهذه السمات التي تتعلق بفضل علم أهل المدينة لها شواهد كثيرة ، فقال زيد بن ثابت "إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنهم على سنة"[1]

وقال ابن عمر "لو حدثت فتنة، ردوا الأمر فيه إلى أهل المدينة، فإذا اجتمعوا على شيء صلح الأمر) [2]، وكان ابن مسعود يسأل فيجيب فلما يأتي إلى المدينة يجدهم على خلاف ما ذكر فلا يحط راحلته حتى يرجع إلى الرجل فيخبره"، ومما ثبت عند عمر بن عبد العزيز أنه كان يكتب إلى المدينة فيسألهم عما مضى فيعمل بما عندهم[3].

ولعل أهم خاصية علمية كانت تتميز بها المدينة قوة الأصول صحة الأحاديث وقوتها، حيث قال الشافعي" أما أصول المدينة فليس فيها حيلة من صحتها، وإذا جاوز الحديث الحرمين ضعف نخاعه"[4]

---

[1] ، معرفة السنن والآثار، البيهقي، وثق أصوله وخرج أحاديثه أمين قلعجي، دار الوعى حلب، دت،ص152

[2] مجموع رسائل الجمهرة الجرح والتعديل، أبو عصام بشير ضيف بن أبي بكر الجزائري ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971،ص264

[3] ، مالك بن أنس، عبد الغني دقر، دار القلم، دمشق، ط3 ،1997،ص44

[4] المرجع نفسه، ص41

الفرع الثاني: الاستمساك بمنهج السلف وعدم الانحراف عنه:

ولعلّ بعض الخصائص التي كانت تتسم بها المدينة لها دور كبير في بروز ونضج المدرسة المالكية بالمدينة، فالمدينة لم تعرف الانحراف عن منهج السلف كما حدث على غرارها من المدن الأخرى، فقد خرج من البصرة القدر والاعتزال، وخرج من الكوفة التشيع والارجاء، وأما الشام فكان بها النصب والقدر، وأما خرسان فكان بها التهجم[1].

الفرع الثالث: قوة المذهب من ناحية موروثه وأعلامه:

من أبرز السمات التي مهدت المدرسة المالكية بالمدينة هو قوة المذهب حيث صار المرجع الذي يستند إليه فأصبح العكوف عليه ليس من طرف العامة فقط، بل الخلفاء يعتبرونه المرجع الأساسي في السنن، هذا ما نجده عند أبي جعفر المنصور، والمهدي، وهارون الرشيد[2].

إضافة إلى الموروث الذي كان بالمدينة من حديث ومن فقه لم يكن أحد أعلم به من الإمام مالك رحمه الله لذلك يقول ابن المديني:" نظرت فإذا الاسناد يدور على ستة[3]، ثم صار علم هؤلاء إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، ولأهل المدينة مالك"[4]

و كان عصر الإمام مالك رحمه الله عصر المناظرات بين الفرق المختلفة، بين الشيعة وبين الخوارج، وكانت تشد الرحال من أجل خوض غمار هذه المناظرات، فقد كان علماء البصرة يرحلون إلى الكوفة ليناظروا علماءها وكذلك علماء الكوفة، وغالبا ما كانت هذه المناظرات تعقد في مواسم الحج لتبادل الأفكار أو

---

[1] عمل أهل المدينة لنور سيف، ص74

[2] المرجع السابق، ص75

[3] هؤلاء الستة من أهل هم ابن شهاب، وهو محمد بن مسلم يكنى أبا بكر، توفي سنة مائة وأربع وعشرين، ومن أهل مكة عمرو بن دينار مولى جمح ويكنى أبا محمد، توفي سنة مائة وستة وعشرين، ومن أهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، وكنيته أبا الخطاب، توفي سنة مائة وسبعة عشر، ومن البصرة يحيى بن كثير، يكنى أبا نصر توفي سنة مائة واثنتين وثلاثين باليمامة، ومن أهل الكوفة أبو إسحاق وهو عبد الله بن عمرو بن عبيد توفي سنة مائة وتسع وعشرين، وسليمان بن مهران مولى كاهل من بني أسد، توفي سنة مائة وثمان وأربعين، العلل، علي المديني ، تحقيق محمد الأعظمي، ، المكتب الإسلامي، ط2، دت، ص37

[4] المصدر نفسه، ص37

لتصحيح بعض المسائل، مثل المناظرات التي كانت تعقد بين الإمام مالك والإمام أبي حنيفة، وبين مالك، والإمام الأوزاعي، وكانت في مجال الفقه أخصب ولعل المناظرات وعلم الخلاف كان له دور كبير في تأسيس اللبنة الأولى في تنشئة المدرسة المالكية بالحجاز[1].

الفرع الرابع : منهج تقديم الكتاب والسنة على العمل

لقد تميزت هذه المدرسة بمنهج معين تميزت به عن باقي المدارس المالكية الأخرى، ذلك المنهج هو الاعتماد على الحديث بعد القرءان الكريم، مرجعا للأحكام دون النظر إلى العمل موافقا له أو غير موافق ما دام ذلك الحديث ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد برز هذا المنهج عند الإمامين عبد الملك بن الماجشون، ومطرف إذ تعاضدت جهودهما حتى سميا بالأخوين في اتفاقهما، وذكر الشيخ زروق في شرحه على الرسالة لما تكلم عن العتق والعبد المدبر، قال :" وروى عكسه أي عكس ما قال مالك ، وقاله الأخوان وقوله لا على وصية أخرج به الموصي بعتقه"[2].

وقد سار على هذا المنهج ابن وهب المصري، كما أكد ذلك يحي بن يحيى الليثي رحمه الله إذ كان يقول: "كنت آتي عبد الرحمن بن القاسم فيقول أين يا أبا محمد؟ فيقول إلى ابن وهب، فيقول اتق الله فأكثر الأحاديث ليس عليها العمل، ثم آتي ابن وهب فيقول لي إلى أين فأقول ابن القاسم، فيقول اتق الله فأكثر هذه المسائل هي رأي".[3]

وقد كانت الصلة بين ابن وهب وأئمة المدرسة قائمة، يقول أبو مصعب منهم كنا إذا شككنا في رأي مالك كتبنا إلى بن دينار والمغيرة وكبار أصحابه إلى ابن وهب فيأتينا جوابه[4]، وجاءت روايات متعددة عن القاضي عياض التي تبرز ذلك الاتصال القائم بين ابن وهب وأئمة المدرسة، من ذلك ما ذكره الزهري كان أصحاب مالك بالمدينة يختلفون في قول مالك بعد موته فينتظرون قدوم ابن وهب، فيصدرون عن رأيه، ورواية

---

[1] ينظر:مالك بن أنس، محمد كامل عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت،دط، دت، ص94

[2] شرح زروق على الرسالة، دار الفكر ، 1982، ج2، ص173

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص387

[4] المصدر نفسه، ج3، ص231

ابن الوضاح، أنه كان أهل الحجاز يحتاجون إلى ابن وهب في علم الحجاز، وأهل العراق يحتاجون إليه في علم العراق [1].

كما أثر هذا المنهج عند ابن الحبيب، حيث قام بتدوين آراء ابن الماجشون ومطرف اللذين يمثلان ركيزة لهذه المدرسة كما سبق أن عرفنا، فقد أثر عنه أنه كان يرى خيار المجلس، ويستدل بالحديث (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)[2].

والذي يؤكد لنا ذلك تأثر المدنيين بالشق الآخر الذي من شخصية مالك وهي الحديث، فقد أورد الوليد بن بكر الغمري عند ترجمة عبد الله بن نافع وما ينفرد به عن مالك رحمه الله في مسألة التأمين، قال: "وافقه في الرواية ابن الماجشون عن مالك، وهو من مشايخ عبد الملك بن حبيب، وهو من أئمة أصحاب الحديث الثقات"[3]

فكان هذا المنهج له تأثر كبير بشخصية مالك، حيث كان يكره الرأي ويذمه، كما كان يكره كثرة التنظير، وكثرة افتراض المسائل، ويحث على التمسك بالدليل متى صح، فحمل تلاميذه المدنيون ذلك على إطلاقه ورأوا أن عرض الحديث على الأثر بعد أن صح، هو نوع من الرأي الذي كان يذمه شيخه.

---

[1] المصدر نفسه، ج3، 231

[2] أخرجه البخاري في صحيحه مع شرحه الفتح الباري، كتاب البيوع، باب إذا البيعان بينا و لم يكتما ونصحا، رقم الحديث2004، ج4، ص384

[3] التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه، وأصحاب أصحابه، الوليد بن بكر الغمري، تحقيق رضوان بن صالح الحصري، الرابطة المحمدية، المملكة المغربية ،ط1 ،1434هـ، ص97

الفرع الخامس: الأصول التي بني عليه منهج أهل المدينة:

لقد تنوعت أصول المدرسة المالكية بالمدينة، وهذا التأصيل نجده في فقه بعض أعلامها، كفقه عبد الملك بن الماجشون، وكما علمنا آنفا أن منهج المدينة يقدم الدليل على العمل أي لا مجال للنظر في العمل عندهم، غير أن هذا التقديم كان متنوعا لديهم وهذا ما نستشفه من الأصول التي كان يعتمدها ابن الماجشون وتناولت في هذا المطلب الأصول التي اعتمدها ابن الماجشون في فقهه من بينها:

أولا: مصدر القرءان الكريم

من أهم النماذج التي اعتمد فيها ابن الماجشون على الدليل القرءاني، قال ابن الماجشون لا يحل للرجل أن ينكح أمة ولا يقر إلا أن يجتمع الشرطان، وهما عدم سعة المال وخشية العنت[1]، لقوله تعالى:.﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۚ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٥﴾ ﴾[2]، ومن النماذج التي استدل عليها بالقرءان الكريم مسألة الذي يحلف ألا يكلم فلانا، فإن أشار إليه بالسلام يعتبر حانثا، واحتج بقوله تعالى:﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً ۖ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٤١﴾ ﴾[3]، فجعل الكلام رمزا لأنه استثناه من الكلام[4]

[1] الجامع لأحكام القرءان، القرطبي، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،ط1، ج5،ص229

[2] النساء، الآية25

[3] آل عمران، الآية 41

[4] البيان والتحصيل، ابن رشد،تحقيق محمد العرايشي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، ،1985م، 187/3

ثانيا: السنة النبوية:

من النماذج التي احتج لها من السنة النبوية، كمسألة الآذان الواحد للجمع والإقامة لكل صلاة، واستدل على ذلك بحديث رواه جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلى الصلاتين بعرفة بآذان واحد، وإقامتين، وأتى المزدلفة وصلى بها المغرب والعشاء بآذان واحد وإقامتين).[1]

ثالثا: الأخذ بالعموم

من النماذج التي اعتمد عليها ابن الماجشون في بناء الفتوى على العموم، ومن الأمثلة على ذلك مسألة الذي جامع ناسيا في رمضان، أو أكل، فقال عليه القضاء والكفارة عكس ما قال مالك رحمه الله بأن عليه القضاء دون الكفارة، ودليله أن الحديث لم يفرق بين العامد والناسي[2].

ومن المسائل التي بنى عليها على العموم مسألة جواز الصدقة لبني هاشم، فمالك وابن القاسم عندهم لا بأس لهم بالأخذ من صدقة التطوع، لكن ابن الماجشون وخالفهم بأن بنى هاشم لا صدقة لهم[3].

رابعا: تخصيص العموم

اعتمد رحمه الله على تخصيص العام، من بين الأمثلة على ذلك، سؤر كلاب البادية فقال عبد الملك، بطهارتها، فأخرج ابن الماجشون أخرج كلاب البادية من عموم الحديث (طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب)[4]، واعتبر سؤرها طاهر لأنها من الطوافين والطوافات[5].

واقتصرت فقط على بعض الأصول التي كان يرتكز عليها هذا منهج مالكية المدينة، وإلا فأصولهم تزيد على ذلك، كالاستصحاب، والاستصلاح، والاستحسان وغيرها، وهذا البيان أردت من خلاله أن أبين الفرق

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم1618،ج1، ص556

[2] أحكام القرءان الكريم، القرطبي، ج3 ،ص199

[3] المصدر نفسه،ج8،ص177

[4] أخرجه ابن حجر العسقلاني في بلوغ المرام، كتاب الطهارة، باب المياه، رقم الحديث ، 8، ص8

[5] مسائل ابن رشد،تحقيق محمد التيجكاني، ، دار الجيل، بيروت، ط2، 1993م، ص730

بين منهج المدرسة المدينة التي عمدتها الدليل دون النظر إلى العمل هل وافق النص أو لا، خلافا ما نلمسه في المدارس الأخرى.

المطلب الثالث: تلامذة المدرسة المالكية بالحجاز

قسمت هذا المطلب حسب اطلاعي لكتب التراجم والطبقات إلى تلاميذة تأسست على أيديهم المدرسة، وتلامذة استقرت بهم المدرسة.

الفرع الأول: التلامذة الذين تأسست على أيديهم المدرسة المالكية الحجازية.

أولا: عثمان بن عيسى بن كنانة: نسبه وشخصيته و علمه

1-نسبه وشخصيته:

يكنى أبو عمر وكنانة مولى عثمان بن عفان توفي بعد الإمام مالك بسنتين[1] .

ومن شيوخ عثمان بن كنانة الإمام مالك رحمه الله[2].

وكان أبوه من رواة الحديث فقد روى عيسى بن كنانة عن عبد الله بن أبي سفيان حجازي[3]

كان من فقهاء المدينة أخذ عن مالك، وغلب عليه الرأي وليس له في الحديث ذكر[4]

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص21

[2] المصدر نفسه، ص21

[3] تهذيب التهذيب ،ابن حجر العسقلاني ، ،مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1 ،1326هـ، ج5، ص241

[4] ترتيب المدارك، ج3 ص21

2-علمه:

كان عثمان بن كنانة أضبط وأدرس من مالك في الفقه، وكان إذا مل مالك من جس الكتاب أسلمه إلى حبيب كاتبه، وربما إلى ابن كنانة، وهو الذي قعد في مجلس مالك بعد وفاته، وجلس فيه بعده عبد الله بن نافع الصائغ[1].

وكان ابن كنانة من الذين يحضرهم مالك رحمه الله للمناظرات، فقد ناظر القاضي أبا يوسف صاحب أبي حنيفة عند الرشيد، بل كانت له مكانة عند الإمام مالك رحمه الله، فقد كان من خصهم بالإذن، عند اجتماع الناس على بابه، والمكانة العلمية التي نالها ابن كنانة جعلت مجلسه العلمي يضاهي مجلس مالك رحمه الله، ولذلك يقول القاضي عياض: "وكان مجلس أبي كنانة عن يمين مالك لا يفارقه[2] "

مالك رحمه الله يقول في أصل مذهبه: إن "البر في الأيمان لا يقع إلا بكمال الفعل وإتمامه. وأن الحنث يقع ببعض الفعل"، وخالفه ابن كنانه، و لم ير ذلك، قال ابن حارث: "... إلا ابن كنانة لخص في هذا الأصل شيئا ذكر بأنه إذا كان بساط الكلام على أنه كره استيعاب جميع الفعل وأجاب إلى البعض فلم يرض منه إلا بالجميع فحلف على ذلك ثم فعل البعض، فهذا لا حنث عليه بهذه الشريطة[3].

---

[1] ترتيب المدارك، ص21

[2] المصدر نفسه،ص21

[3] أصول الفتيا في المذهب المالكي، محمد بن الحارث الخشني ، حققه الشيخ محمد المجدوب وأبو الأجفان وعثمان بطيخ، الدار العربية للكتاب، دط،1985م،ص105

وبعكس ذلك، خالف ابن كنانة أصحاب مالك، واتبع مالكا في مسألة ذكرها ابن رشد، قال: "اختلف في قسمة الدار الواحدة أو الأرض بين النفر فقال مالك: إنها تقسم بينهم إذا دعا إلى ذلك أحدهم وإن لم يصر في نصيب كل واحد منهم إلا قدر قدم وما لا منفعة له فيه، و لم يتابعه على ذلك من أصحابه إلا ابن كنانة[1].

– وفي مسألة إقرار الرجل لوارثه في الصحة بدين قال ابن رشد "المشهور في المذهب، أن إقرار الرجل لوارثه في الصحة بدين جائز وإن لم يقم به إلا بعد موته. وقال ابن كنانة: "يجوز إقراره له في حياته، ولا يجوز بعد وفاته"[2].

ولابن كنانة كتب غريبة في المذهب المالكي أدخلها محمد بن بسطام إفريقية[3]

ويذكر ابن عبد البر في كتاب الاستذكار بعض أقوال ابن كنانة خاصة بما يتعلق بصيام الدهر إذا صادفه يومي الفطر والأضحى، فقال لا يجب قضاؤهما[4].

ويظهر دور عثمان بن كنانة في تأسيس المدرسة المالكية بالمدينة في ضبطه لفقه مالك رحمه الله، وأيضا الملازمة الطويلة للإمام مالك وعدم مفارقته، الكتب الغريبة التي تم إرسالها إلى إفريقية دلالة على الغزارة العلمية، لعل هذا ساهم في تأسيس المدرسة .

[1] المقدمات الممهدات، ابن رشد القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج2، ص250

[2] البيان والتحصيل، ج13،ص306

[3] تراجم أغلبية، ص384

[4] الاستذكار في مذاهب الأمصار، ابن عبد البر ، وثق أصوله وخرج نصوصه عبد المعطي قعلجي، دار الوعي، ط1، 1993م، ج10،ص144

ثانيا:محمد بن دينار نسبه وشخصيته وعلمه

1–نسبه وشخصيته:

هو محمد بن إبراهيم الجهني مولاهم، وقيل من ولد دينار بن نجار، كما يلقب بالأنصاري، أبو عبد الله، ويلقب بصندل.[1]

كان من قدماء أصحاب مالك وكبارهم وشركه في بعض رجاله، وكان ممن يقدر من أصحاب مالك رحمه الله، توفي رحمه الله سنة اثنين وثمانين ومائة[2].

2– علمه:

أخذ محمد بن دينار الرواية عن ابن أبي ذيب، وموسى بن عقبة، ويزيد بن أبي عبيد، وعبد العزيز بن المطلب، وصحب مالكا، وابن هرمز[3].

وروى عنه ابن وهب، ومحمد بن مسلمة، وأبو مصعب الزهري، ويعقوب بن محمد الزهري، وكان يفتي أهل المدينة مع مالك وعبد العزيز، وكان فقيها فاضلا عالما بالرواية، وله دراية بالحديث ومن أشهر من خرج عنه الإمام البخاري[4].

ومن أشهر الفتاوى التي تصدى لها محمد بن دينار ما ذكره القاضي عياض، من أن رجلا جاء إلى الإمام مالك ليفتيه إثر صلاة الصبح، وكان مالك من عادته أنه لا يجيب حتى تطلع الشمس فقام الرجل لينصرف،

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص19، المغني في معرفة رجال الصحيحين البخاري ومسلم، صفوت عبد الفتاح، ، دار الجبل، بيروت، ط1، 1987م، ص210، ، جامع فهارس الثقات، أبي حاتم البستي ، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 1988م، ص39، تتمة في جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري ، حققه بشير محمد عيون، دار الفكر، دت، ص 876

[2] تتمة جامع الأصول، ص876

[3] جامع الفهارس للبستي، ص39

[4] ترتيب المدارك، نفس الجزء، ص19

فقال محمد ما شأنك فأفتاه محمد، فلما انفتل مالك قال تفتي يا محمد، فقال محمد أصلحك الله وما كان الرجل ليطمع فيك فقام ليذهب فأفتيه حتى لا يذهب عن جهالة، فقال له مالك عجلت يا محمد[1].

ثالثا: سليمان بن بلال نسبه وشخصيته وعلمه:

1-نسبه وشخصيته:

سليمان هو الإمام المفتي الحافظ أبو محمد القرشي التيمي، مولاهم المدني وقيل كنيته أبو أيوب، مولى عبد الله بن أبي عتيق، محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، ويقال مولى القاسم بن محمد، ويذكر الذهبي أنه كان بربريا جميلا حسن الهيئة وعاقلا، وكان يفتي بالمدينة، وولي خراجها[2].

وولي سليمان القضاء أيام الرشيد وذلك في سنة ست وسبعين ومائة قبل وفاة الإمام مالك رحمه الله بثلاث سنوات، واختلف في سنة وفاته بين اثنتين وسبعين وسبع وسبعين.

2-علمه:

سمع يحيى بن سعيد، وزيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، وربيعة، وشريك ابن أبي نمير، وصالح بن كيسان، وسهل بن أبي صالح، وهشام بن عروة، وأبا طوالة، ومعاوية بن أبي مزرد، وخيثم بن عراك، وعبيد الله بن عمر، ويونس بن يزيد، وأبا وجزة السعدي، وعمرو بن أبي عمرو، وخلق سواهم وكان من أوعية العلم[3]

ومن أشهر من روى عنه أيوب شيئا يسيرا[4].

وروى عنه أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس، وخالد بن مخلد، وأبو وهب، وسعيد بن عفير، وأبو عامر العقدي، ومروان بن محمد الطاطري، وموسى بن داوود، ومنصور بن سلمة الخزاعي، ويحيى بن حسان،

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص20

[2] سير أعلام النبلاء، ج7، ص426-427

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص31

[4] سير أعلام النبلاء، 427

ويحيى بن صالح الوضاحي، ويحيى بن يحيى، وسعيد بن أبي مريم، والقعنبي، وعبد الله بن مبارك، ومحمد بن خالد بن عثمة، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وإسحاق الفروي، والنسائي[1].

وذكر القاضي عياض بأن ابن الحبيب عده في الطبقة التي صار إليها الفقه بالمدينة بعد طبقة مالك، وشرك مالكا في كثير من رجاله، وكان من أجل أصحابه وأخصهم به، وهو أول من جلس معه حين انعزل عن مجلس ربيعة وعمل لنفسه مجلسا[2].

ويظهر دور سليمان في تأسيس المدرسة المالكية بالمدينة، هو أن بعض الأصول التي يقولها مالك كالأمر عندنا، والأمر المجمع عليه عندنا، كانت في عصر سليمان بن بلال الفقيه المالكي ولا شك أنه كان على دراية بها.

الفرع الثاني: الأعلام الذين استقرت بهم المدرسة المالكية الحجازية (المدينة)

أولا:ابن الماجشون نسبه وشخصيته.وعلمه:

1/ ابن الماجشون نسبه وشخصيته:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي، التيمي، المنكدري بالولاء[3]، وكل المصادر والتراجم تقف عند نسبه إلى أبي سلمة، الذي اختلف في اسمه فقيل ميمون، وإليه ذهب اللالكائي، وذكر الخطيب أن يحيى بن معين سئل: هل اسم أبي سلمة ميمون؟ قال: نعم[4]، وقيل اسمه دينار، واختاره الباجي[5]، وكنيته أبو مروان، وأما لقبه فابن الماجشون.

---

[1] المصدر نفسه، ص 427

[2] ترتيب المدارك، ج3،ص31

[3] وفيات الأعيان، ابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج3،ص366

[4] تاريخ بغداد مدينة السلام للبغدادي، ج10، ص436

[5] المصدر نفسه، ص436

وقد اختلف في تحديد كلمة الماجشون، وأول من لقب بهذا اللقب، فقيل أول من لقب بهذا اللقب بالماجشون أبو سلمة[1] وإليه ذهب ابن الأثير، واللالكائي[2]، والحجوي الثعالبي[3]

وقال البخاري الماجشون هو يعقوب أخو عبد الله بن أبي سلمة، وذكر أنه مولى المنكدر القرشي الذي رواه ابناه يوسف وعبد العزيز، وسمع عمر بن عبد العزيز[4].

وأما كلمة الماجشون فقد اختلف في معناها على عدة أقوال، قال ابن خلكان:" الماجشون بفتح الميم وبعد الألف جيم مكسورة ثم شين معجمة، وبعد الواو نون هو الورد ويقال الأبيض"[5].

وحكي عن أبي بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني قال: "أن أسرة الماجشون أصلهم أصبان، كان إذا سلم بعضهم على بعض قال "شوني"، فسمي الماجشون[6]، ومعنى الماجشون أي كيف أنت"[7].

غير أن كتب المصادر والطبقات لم تذكر سنة ولادة عبد الملك ابن الماجشون، فما وقفت عليه فقط هو سنة الوفاة فقد ذكرها القاضي عياض في ترتيب المدارك، فقد ذكر أنه توفي وهو في سن سبع وستين سنة، وإذا علمنا أنه توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين[8]، فبهذا الاعتبار يكون ميلاد ابن الماجشون في العقد الخامس من القرن الثاني للهجرة[9].

---

[1] وهذه إشارة من صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء، لما يتكلم عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشوني، يذكر المحقق لهذا الكتاب في الحاشية، بأنه لقب جده أبي سلمة يوسف بن يعقوب، طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، دت، ج2، ص337

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص136-ص137

[3] الفكر السامي للحجوي، ج1، ص94

[4] التاريخ الصغير، لبخاري، تحقيق محمود إبراهيم وفهرس أحاديثه يوسف المرعشلي، ، دار المعرفة، ط1، 1986م، ج1،ص293

[5] وفيات الأعيان، ص167

[6] المصدر نفسه، ص167

[7] ترتيب المدارك، ج3، ص136

[8] المصدر السابق، ص 144

[9] فقه ابن الماجشون جمع ودراسة ، عبد اللطيف بو عبد اللاوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ص103،102

وقد اختلف في تحديد وفاته فقيل سنة اثنتي عشرة ومائتين، وقيل سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقيل أربع عشرة ومائتين[1].

وهذا وقد عمي عبد الملك في آخر حياته كما ذكره الصفدي في كتابه نكت الهيمان[2]

2/ علمه:

يذكر القاضي عياض أن لعبد الملك كتاب سماعاته معروفة، وله كتاب في الفقه ألفه أخيرا[3]، وتصف بعض بعض المصادر بأن هذا الكتاب كبير[4].

وممن روى كتب ابن الماجشون، حماد بن يحيى السلجماسي[5]، وحماد هو أول من قدم بفقه ابن الماجشون إلى القيروان، ويروي عنه ابن المواز وعيسى ابن مسكين[6].

ولعبد الملك رسالة في الإيمان بالقدر، والرد على من قال بخلق القرءان الكريم، والاستطاعة[7].

وقد كانت كتب عبد الملك مرجعا معتمدا في الافتاء، وممن كان يفتي بقول ابن الماجشون عبد الله بن محمد العتمي[8] الذي كان يفتي بالمدونة، وكتاب أشهب، وكتاب عبد الملك بن الماجشون

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص144

[2] ، نكت الهميان في نكت العميان ، الصفدي، المطبعة الجمالية بمصر، دار المدينة،1911 ، ص197

[3] ترتيب المدارك،ج3، ص40

[4] الفهرست، أبو الفرج الوراق، دت،دط،ص252

[5] حماد السجلماسي، هو يحيى بن حماد بن أبي زياد الشيباني، يروي كتاب فقه ابن الماجشون، توفي سنة 215هـ، ترتيب المدارك،ج3، ص140

[6] جاء في ترجمة عبد الله بن حمود السلمي المعروف بابن الحقنة، قال عبد الله: وسألت عيسى بن مسكين سماع كتب ابن الماجشون، فحلف أن لا يسمعنيها، فقال أنا هنا حتى أسمعه، فلما رأى عزمي أخرج طعاما فكفر به عن حلفه، وكان يروي عيسى عن عبد الملك بن الماجشون، ترتيب المدارك، ج6، ص53

[7] ترتيب المدارك، ج3، ص140

[8] أبو محمد عبد الله بن محمد العتمي، أصله من سرت سمع أصحاب سحنون ، وكان حافظا للمسائل، توفي سنة عشر وثلاثمائة، ترتيب المدارك، ج5،ص130-131

وفي العصور المتأخرة كان عبد الملك ابن الماجشون حاضرا في الفتوى عند المغاربة، فقد نبه السلطان محمد بن عبد الله قضاة زمانه إلى الأخذ بالفتوى من أصحاب مالك ممن لهم الاعتبار والمكانة في العلم، وذكر من بينهم أشهب وابن وهب ومطرف وابن القاسم وابن الماجشون[1].

ثانيا:مطرف بن عبد الله نسبه وشخصيته وعلمه:

1/مطرف نسبه وشخصيته:

اختلف المؤرخون في إيراد اسمه ونسبه ، فبعضهم توقف عند جده وبعضهم انتهى به إلى جد جده ، وهذا أمر هين .

وعلى العموم فهو : مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار[2] .

وذكر الحافظ المزي رواية أن مطرفا لقب ، وأن اسمه هو : أبو مصعب[3] .

و لم تتأيد هذه الرواية من طرق أخرى ، وجزم ابن ماكولا بأنه مطرف[4] .

ولقبه اليساري الهلالي . واليساري نسبة إلى جده الأعلى يسار، والهلالي نسبة إلى هلال بن عامر رهط ميمونة[5]

---

[1] إتحاف أعلام الناس بجمل حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن زيدان ، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2008، ج3،ص226

147 ترتيب المدارك للقاض عياض، ج 3، ص 133 ، والأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم السمعاني، نشر المستشرق د . س . مرجليوث ، تقديم وتعليق، عبدالله عُمَر البارودي ، دار الجنان ، ببيروت، لبنان ، ط1 ، 1408هـ ،ج5، ص596 ، وتاريخ الإسلام ، لأبي عبدالله شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التُّركماني الذَّهَبي ، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 ، 1409 هـ . 1989 ، ج10، ص 169 ،ج5، ص52، والديباج المذهب فِي معرفة أعيان علماء المذهب ، ابن فرحون المالكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،دت، ص 346 ، وشجرة النور الزكية فِي طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1349هـ ، ج1، ص57 .

[3] تهذيب الكمال فِي أسماء الرجال ، لأبي الحَجاج عبدالرحمن المزي ، تحقيق، بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1، ج 1 سنة 1400 هـ . 1980م ، و ج 2 سنة 1982، ج28 ،ص73 .

[4] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، لأبي نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي بن جعفر المعروف بابن ماكولا، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1411هـ ،ج7، ص342 .

ميمونة[1] زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ[2] .

وقيل : الأسلمي : قاله ابن الحارث، وقد ذكر إسماعيل بن إسحاق في مبسوطه: " وروى الأسلمي عن مالك ولم يسمعه ، قال محمد بن سعد: مطرف بن عبد الله بن يسار، وكان يسار مكاتباً لرجل من أسلم، فأدى عنه عبد الله بن أبي فروة، فعتق، فصار في دعوتهم، وهو ثقة "[3].

وذكر العيني أن هذه النسبة لأم سلمة ـ رضي الله عنها ـ زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وقال : " وقد قيل: إنه ليس هو من ولد سليمان بن يسار أخي عطاء بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ، إنما هو رجل آخر يقال له: سليمان بن يسار مولى أم سلمة زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ[4] .

" وحكي عن البخاري قوله : هو مولى أم سلمة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ . قال أبو عمر الصدفي: هذا وهم، أنا أنكره، إنما هو مولى ميمونة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها"[5].

لذلك فالذي يبدو راجحاً هو القول الأول ، وأن نسبته لميمونة- رضي الله عنها- هي التي عليها أغلب المؤرخين ، وأن البخاري صرح أيضاً بأنه مولى لميمونة رضي الله عنها ـ[6] .

وكان مطرف يكنى على أغلب ما ذهب إليه المؤرخون إلى أن كنيته هي : أبو مصعب[7] .

---

[1] ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين قيل وكان اسمها برة فسماها النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وتزوجها بسرف سنة سبع ، وماتت بها ودفنت سنة إحدى وخمسين على الصحيح . ينظر تقريب التهذيب، ص 753 .

[2] ينظر: ترتيب المدارك،ج1، ص 127 ، والأنساب للسمعاني،ج5 ،ص657 ، 695 ، ومغاني الأخيار، بدر الدين العيني، تحقيق، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج3، ص47 ، ولِسَان المِيْزان، ج3، ص249 والديباج المذهب، ص346 ، وشجرة النور الزَّكِية، ج1،ص57 .

[3] تهذيب مسائل المدونة ، البراذعي، تحقيق أحمد فريد الأنصاري، دار الكتب العلمية، مؤسسة محمد علي بيوض، بيروت، لبنان، 1971، ج1، ص42 ، وترتيب المدارك : ج1،ص127 .

[4] مغاني الأخيار ، ج3، ص47 .

[5] تهذيب مسائل المدونة ، البراذعي، ج1، ص42

[6] التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق هشام الندوي، دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، دت، ج7،ص397 .

[7] التاريخ الكبير ج7،ص397 ،والكنى : ج1،ص788 ، وتهذيب مسائل المدونة ، ج1،ص42، ورجال صحيح البخاري تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987،ج1، ص718 ، وطبقات الفقهاء، ص 147 ، وترتيب المدارك ،ج1، ص127 ،

وذهب بعض المؤرخين في رواية أخرى إلى أن كنيته هي : أبو عبد الله [1] .

ولكن الرواية الأولى هي الراجحة ، وأن الرواية الثانية ذكرها المؤرخون بصيغة التمريض.

ولد مطرف . رحمه الله . في سنة 137 هـ [2].

وقيل في رواية لم يذكرها أغلب المؤرخين أنه ولد سنة 139 هـ[3] .

والذي يبدو راجحاً هو الرواية الأولى التي عليها أغلب المؤرخين .

ونشأ مطرف في بيت علم ، فقد كان جد أبيه سليمان مشهوراً مقدماً في العلم، والفقه، كما أخذ العلم عن عطاء وعبد الله وعبد الملك بن يسار الذين كانوا مكاتبين لميمونة أم المؤمنين . رضي الله عنها . ، وكذلك كان الإمام مالك بن أنس خاله [4] .

وكان ولاؤهم لبني العباس، إذ وهبت ميمونة ولاءهم لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما .[5].

وتعرض مطرف للأذى مرتين :

إحداهما في الهيجاء التي هاجت في المدينة في عهد المنصور عندما رفض مالك البيعة له، وقد ضرب فيها الإمام مالك[6] .

وكذلك امتحن بسبب محنة خلق القرآن التي ظهرت في أيام المأمون . " قال موسى بن الحسين :

والأنساب للسمعاني ، ج5، ص695، ولِسَان الميزان ، ج3، ص249 ، وتهذيب التهذيب ،ج10، ص158 ، والديباج المذهب، 346 ، وشجرة النور الزَّكِية ، ج1، ص57 .

[1] تهذيب مسائل المدونة، ج1، ص42 ، وترتيب المدارك ج3، ص133 ، ومغاني الأخيار، ج3، ص 47 ، والديباج المذهب ، ص 346 .

[2] رجال صحيح البخاري،ج2، ص718 ، وتهذيب الكمال، ج28، ص73 ، وتاريخ الإسلام، ج10، ص169 ، ومغاني الأخيار ،ج3 ،ص 47

[3] تهذيب مسائل المدونة ، ج1، ص42 ، وترتيب المدارك ، ج3، ص133 .

[4] تهذيب مسائل المدونة ، ج1، ص43، وترتيب المدارك ، ج3، ص133 ، والديباج المذهب، ص 346 .

[5] تهذيب مسائل المدونة ، ج1، ص42، وترتيب المدارك ، ج3، ص133 .

[6] ينظر: ، المصدران نفسيهما .

وسمعت أبا بكر بن أبي أويس وقد دُعي إلى المحنة بالمدينة ، هو ومطرف بن عبد الله المديني صاحب مالك، وكان ابن أبي أويس جده، فلما قُرئ عليهم الكتاب، قال: الكفر بالله بعد نيف وسبعين سنة، ومجالسة رجال من أهل العلم يتوافرون بالمدينة، فقيل له: ليكن سجنك بيتك "[1] .

وكان مطرف يعزف عن المناصب ، والتقرب إلى الحكام ، ومن ذلك ما ذكره وكيع في قصة توليه السجن ، قال : أن أبا الْبَخْتَرِيِّ[2] " أرسل إلى مطرف بْن عَبْد اللهِ اليساري، وعَبْد الملك بْن الماجشون ، وأبي غزية الأنصاري؛ وعبد الله بن نافع الصائغ، فقال: لمطرف: قد وليتك السجن، وقَالَ: لأبي غزية: قد وليتك السور، وقال: لابن نافع: قد وليتك كذا ، وقال:لعبد الملك: قد وليتك كتابتي، فأبوا عليه ، فقال: إن كان لأبي البختري أن يكرهني، فلي أن أكرهكم فبلغ أبا البختري، فقال: ترسل إلى أعلام الناس، ورؤسائهم تريد أن تشاكل بهم الناس، اخلع سوادنا، واردد ما أعطيناك، فانتزع سيفه، وأخذ مائة دينار كان وهبها له، وأمر به فجعل يدفع في قفاه، وهو يكبر و قال: في ذلك:

أرادَ وهبُ بْن وهبٍ أن أكونَ لهُ   لما تغطرسَ في سلطانِهِ تَبَعا[3]

وأسرة مطرف كانت من أهل الفضل والعلم ومن بين أفراد أسرته:

أ/ والده عبد الله بن يسار : لم أقف على ترجمته .

---

[1] ينظر : تهذيب مسائل المدونة،ج1، ص44، وترتيب المدارك ،ج3، ص 133 .

[2] أبو البختري : وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله بن زمعة من بني المطلب بن أسد بن عبد العزى، من قريش، قاض، من العلماء بالأخبار والأنساب، متهم بوضع الحديث. ولد ونشأ في المدينة. وانتقل إلى بغداد في خلافة هارون الرشيد، فولاه القضاء بعسكر المهدي (في شرقي بغداد) ثم قضاء المدينة وأضيف إليه حرسها وصلاتها وعزل، فعاد إلى بغداد، فتوفي فيها سنة (200 هـ) . ينظر : نسب قريش ، لأبي عبدالله مصعب بن عبدالله الزبيري ، نشر بعناية المستشرق ، إ . ليفي . بروفنسال ، مطبعة مصطفى البابي الحَلَبي بالقاهرة ، مصر ، 1953م، ص222 ، و مُعْجَم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، لأبي عبدالله شهاب الدِّين يَاقُوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي، مطبعة دار المأمون ، مصر ، 1936م ،ج7، ص232 .

[3] تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق محب الدين أبي سعيد العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995، ص254

ب/جد أبيه :

هو سليمان بن يسار ، أبو أيوب ، ويقال أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو عبد الله ، المدني ، مولى ميمونة : أم المؤمنين ، محدث ، ثقة ، عالم من أعلام التابعين ، وفقيه من أجل فقهائهم ، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة ولد سنة 34 هـ ، وتوفي سنة 107 هـ وقيل غير ذلك [1] .

جـــ/ عطاء (اخو سليمان بن يسار) :

هو أبو محمد عطاء بن يسار الهلالي المدني القاضي ، أحد الأعلام مولى ميمونة أم المؤمنين ، تابعي ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة ، روى عن مولاته ميمونة ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، قال النسائي : ثقة ، توفي بالإسكندرية سنة (103هـ) ، وقيل (97 هـ) ، وهو ابن أربع وثمانين سنة [2] .

د/عبد الملك (اخو سليمان بن يسار) :

هو عبد الملك بن يسار الهلالي المدني ، مولى ميمونة ، ثقة من الثالثة ، كان قليل الحديث . مات سنة (110 هـ)[3]

هـــ/مالك بن أنس (خاله) :

قد تقدمت لي ترجمته في المباحث الأولى

[1] الطبقات، لأبي عمر خليفة بن خياط الليثي العصفري ، تحقيق ، أكرم ضياء العمري، ، دَار طيبة ،الرياض ، ط2، 1402هـ . 1982م ،ص 247 ، عبدالرحمن بن علي بن محمدالمعروف بابن الجوزي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ط1 ، 1355هـ : 2 /82 ، و تَقْرِيْب التَهْذِيب ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق : محمد عوامة، دار الرشيد ، سوريا ،ط1، 1406هـ . 1986م ،ج1، ص160 .

[2] طبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أَبِي بَكْرٍ السيوطي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 1403هـ 34 ، 233/2 ، و شذرات الذهب فِي أخبار من ذَهَب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي الدمشقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت،دت، ج1، ص 125

[3] تهذيب التهذيب ، ج6، 380.

ويمكن ختام نسبه وشخصيته ببعض الأوصاف التي كان يتصف بها فقد كان مطرف . رحمه الله . أصماً [1] ، وقال العيني : " الأصم الأطروش الفقيه " [2] .

ولكني لم أقف على سبب صممه ، ومتى أصيب بالصمم ، وكيف كان يروي الحديث وهو بهذه الحالة ؟

وإن عرفنا أن الطرش والأطروش هو أدنى الصمم [3] ، فلعل صممه كان من النوع الخفيف الذي لا يمنع كلياً من الرواية أو السماع .

ثانيا: علمه:

روى مطرف عن الإمام مالك رحمه الله، و ابن أبي الزناد، وعبد الرحمن ابن أبي الموالي، وعبد الله بن عمر العمري[4].

وروى عن مطرف كل من أبي زرعة، وأبي حاتم، وإبراهيم بن المنذر، والذهلي، ويعقوب بن شيبة، والبخاري وخرج عنه في صحيحه[5].

وكان مطرف من الثقات، ويعتبره ابن الوضاح أرجح عنده من أبي أويس، ويذكر أحمد بن حنبل أنه كان مقدما على أصحاب مالك[6]

---

1 تهذيب مسائل المدونة ، ج1، ص42، وترتيب المدارك ، ج1، ص127، والديباج المذهب ،ص 346 .

2 مغاني الأخيار ، ج5، 52 . وينظر ، تاريخ الإسلام ، ج10، 169 .

3 لسان العرب، لأبي الْفَضْل جمال الدِّين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1968م : مادة (طرش) 311/6 .

4 ترتيب المدارك،ج3 ،134

5 المصدر نفسه،ج3، ص 134.

6 المصدر نفسه،ص 134

خلاصة المبحث الثاني:

المدينة كان فيها الحديث، وآثار السلف، ومدرسة التابعين، فكان مذهب المدينة أقوى المذاهب لتفوقهم في السنة النبوية، وفقه السلف.

كما كانت المدينة منارة العلم يقصدها الطلبة مشرقا ومغربا، وذلك لاحتياج المدن الأخرى إلى فقه مالك رحمه الله، فكانت الاستفادة من المقابلة، وهذا ما نلمسه من سؤال معاوية بن أبي سفيان زيدا في مسائل الميراث، والمراسلة التي أرسلها عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن عمر بن عبد العزيز ليجمع السنن المعروفة بالمدينة

وتطورت المدرسة المدنية، بفضل جهود تلامذة الإمام مالك رحمه الله الأفذاذ، الذين تسلموا المشعل بعد الإمام مالك رحمه الله، والذين كانت لهم مكانة في قلوب الناس، ومن بين هؤلاء، عثمان بن كنانة.

ومن الذين أيضا أسهموا في بناء المدرسة المالكية الحجازية، المغيرة بن عبد الرحمن، وابن نافع، ومحمد بن دينار.

وأما الذين حملوا المدرسة ردحا من الزمن، من بينهم عبد اللك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله، وكان لهما دور كبير في ترسيخ المذهب المالكي، وذلك بفضل التأليف، فالمنتوج الفقهي الذي خلفه عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله انتقل إلى بلاد الأندلس، ومصر، وإفريقيا، بفضل ابن حبيب الذي دون آراءهما في الواضحة.

كما انتشر فقه ابن نافع على تلميذه سحنون بإفريقية.

ومن أهم خصائص هذه المدرسة، تقديم الكتاب والسنة عل عمل أهل المدينة، الاستمساك بمنهج السلف وعدم الانحراف عنه، والأخذ بالعموم، وتخصيصه.

المبحث الثالث: المدرسة المالكية العراقية وأثرها في توسيع المذهب :

إن بداية الاهتمام بالمذهب المالكي بالعراق، في حياة الإمام مالك رحمه الله، وهذا ما نلمسه من خلال قصة أسد بن الفرات مع الإمام مالك، ما يشير إلى هذا الاهتمام، ثم قويت شوكة المذهب المالكي بدخول أسرة بن حماد إلى العراق، وهذا المبحث فيه **ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بالعراقية وتطورها.

المطلب الثاني: خصائص المدرسة المالكية العراقية

المطلب الثالث: أشهر أعلام المدرسة المالكية بالعراق

المطلب الأول:نشأة المدرسة المالكية بالعراق وتطورها:

الفرع الأول: نشأة المدرسة المالكية بالعراق:

إن البدايات الأولى للاهتمام بالذهب المالكي بالعراق، ومنهج العراق قد بدأت في حياة الإمام مالك رحمه الله تعالى، ولعل هذا ما نلمسه من قصة أسد بن الفرات مع الإمام مالك ما يشير إلى هذا الاهتمام، قال أسد بن الفرات: " خرجت إلى المشرق و أتيت المدينة فقصدت مالكا، وكان إذا أصبح خرج آذنه فأدخل أهل المدينة، ثم أهل مصر ثم عامة الناس، فكنت أدخل معهم، فرأى مالك رغبتي في العلم، فقال لآذنه أدخل القروي مع المصريين، فلما كان بعد يوما أو يومين أو ثلاثة قال قلت له: إن لي صاحبين، وقد استوحشت أن أدخل قبلهما، فأمر بإدخالهما معي، وكان ابن القاسم وغيره يجعلونني أسأل الإمام مالكا، فإذا أجابني قالوا لي قل له: فإذا كان كذا وكذا ؟، فضاق علي يوما، وقال هذه سلسلة بنت سلسلة، إن كذا وكذا، وإن أردت فعليك بالعراق"[1].

ويظهر هذا الاهتمام أيضا بقيام أسد بن الفرات بطرح المسائل التي كانت ترد على محمد بن الحسن الشيباني، وطلبه أن يجيبه على مذهب الإمام مالك رحمه الله، وقد أجابه ابن القاسم على هذه المسائل في كتاب عرف بالأسدية[2].

وهذه الأجوبة اعتبرت هي النواة التي بنيت عليها المدونة فيما بعد، وتوالى الاهتمام المالكي بالعراق إلى أن دخل المذهب المالكي إلى العراق علي يد بعض من تلامذة مالك، كعبد الرحمن بن مهدي العنبري أحد الأعلام

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص292

[2] المصدر نفسه، ص296

المشهورين في علم الرجال، ثم أحمد بن المعذل بن غيلان بن الحكم، وله الفضل الكبر في نشر المذهب المالكي في البصرة[1].

ثم قويت شوكة المذهب المالكي في العراق بدخول أسرة بن حماد إلى العراق، وهي أسرة فارسية في الأصل تحولت إلى العراق، وكانت لها علاقة وطيدة بالخليفة العباسي المأمون، وكان لهذه العلاقة الأثر البالغ في انتشار المذهب المالكي بالعراق، ويورد القاضي عياض المكانة لهذه الأسرة والأثر البالغ له في نشر المذهب بالعراق حيث يقول: "كانت هذه البيتة على كثرة رجالها وشهرة أعلامها من أجل البيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب السؤدد في الدين والدنيا، وهم نشروا هذا المذهب هناك ومنهم اقتبس"[2].

ويرجع الدكتور طاهر بدوي الأثر الذي أدى إلى نشر المذهب المالكي على يد القاضي إسماعيل بالعراق إلى ثلاثة عوامل:

أولا: كثرة من تفقهوا به وتخرجوا عليه من المشارقة وغيرهم حيث قاموا بنشر المذهب من بعدهم والدفاع عنه.

ثانيا: منهج تأليفه القائم على الاستدلال والتأصيل وذكر الخلاف والذي كان مبتكرا بالنسبة للمناهج الأخرى وأنماطه في التأليف.

ثالثا: كتبه التي ألفها في المذهب والتي صارت لست مرجعا على المالكية فقط بل لعلماء الإسلام قاطبة[3].

ثم جاء أبو بكر الأبهري الذي صنف المصنفات الكبيرة، وأمضى ستين سنة يدرس القفه المالكي بالعراق، ومن أعلام المدرسة المالكية في العراق بالإضافة إلى القاضي عبد الوهاب، صاحب التصانيف الكثيرة في المذهب الذي ألف كثيرا في المذهب والخلافيات[4].

---

[1] منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، الطاهر بدوي عبد الصمد، الدرسات الأصولية والتشريعية، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث ،ط1، 2002م، ص131

[2] ترتيب المدارك، ج4، ص296

[3] منهج كتابة الفقه المالكي للبدوي، ص134

[4] ترتيب المدارك، ج6، ص186

ولكن في الحقيقة القرنين الثالث والرابع هجريين يعدان العصر الذهبي للمدرسة المالكية بالعراق، لكن مذهب المالكي بدأ يأفل نجمه مع بدايات القرن الخامس الهجري، فقد قام الشافعية بزعامة رئيسهم أبي حامد الإسفراييني بالتقرب إلى الخليفة، وقد قويت شوكة الشافعية الذين شنوا حربا على المذاهب الأخرى وتمكنوا من إزاحة المالكية من القضاء والمناصب العامة، مما اضطر بالقاضي عبد الوهاب بالهجرة من بغداد إلى مصر، فلم تقم بد ذلك للمالكية بالعراق قائمة، بالرغم من ظهور فقهاء مالكية بين الفينة والأخرى، لكن، آخرهم محمد بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي، الذي تولى القضاء ببغداد وحسبتها، كما تولى التدريس بالمستنصرية[1].

وقد كانت مدرسة بغداد نشطة في القرن الرابع الهجري، والتي كانت قائمة برجالها تدرس الفقه المالكي وتثريه بحثا واجتهادا وتأصيلا وتقعيدا وتحليلا[2].

ولذلك يذكر الطاهر بن عاشور أن انتشار المذهب المالكي مر بمرحلتين:

1-المرحلة الأولى وتتمثل هذه المرحلة بالرواية الشفوية لأقوال مالك في مجال الدرس، وعلى التطبيقات القضائية في مجالس الحكم والقضاء، كما هو الشأن في رواية الأحاديث النبوية[3]، كما تولوا القضاء في حواضر بغداد ومن بين هؤلاء سليمان بن بلال، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي .

2-المرحلة الثانية: وهذه المرحلة هي مرحلة دور التلاميذ الذين قاموا بنشر المذهب المالكي بالعراق، من خلال نشاطاتهم العملية والقضائية والتدوينية، وقبل الإشارة إلى هؤلاء التلاميذ لابد من الإشارة إلا أن هؤلاء التلامذة كانوا متأثرين بمنهج المدرسة المدنية، لأنهم في أكثر رحلاتهم العلمية اتصلوا بأصحاب مالك بالمدينة المنورة، وأخذوا عنهم أقوال مالك ورواياته للحديث إضافة لما لديهم، كما أخذوا عنهم فتاواهم ورواياتهم ورجعوا إلى

[1] ، التفريع، أبو القاسم ابن الجلاب البصري، تحقيق حسين بن سالم الدهماني ، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1987م، ص 93

[2] ابن الجلاب، المرجع نفسه، ص93

[3] الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب، قارن بين نسخه وخرج أحاديثه الطاهر بن عاشور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص28

بلدانهم بثروة علمية، كما ظهرت معهم مرحلة التدوين والتصنيف، سواء في الفقه المالكي والحديث النبوي أو في جميع العلوم الدينية[1].

ومن هؤلاء التلامذة ابن المعذل، ويعقوب بن أبي شيبة (ت262هـ)،وغيرهما ثم بأتباعهم، من أسرة آل حماد بن زيد، كالقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت282هـ)، وابن عمه أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت320هـ)، ومن غير آل حماد، كالقاضي أبي الفرج البغدادي وغيرهم، ثم الأبهري، وكبار أتباعه كالباقلاني[2]،

وابن الجلاب[3]، وابن القصار[4]، والقاضي عبد الوهاب[5]،

وهؤلاء بموتهم ضعفت وتيرة المذهب لمالكي بالعراق بل أدى إلى نهاية المدرسة المالكية بالعراق[6].

الفرع الثاني: عوامل ازدهار وانحسار المدرسة المالكية بالعراق:

أولا:عوامل ازدهار المدرسة المالكية بالعراق:

---

[1] الإشراف ، ص 29

[2] هو محمد أبو بكر الطيب الباقلاني، وانتهت إليه رئاسة المالكيين في وقته، وكان بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة (ت403)، الإمام المتكلم، وكان على طريقة أبي الحسن الأشعري، سكن بغداد سمع من القطيعي، وابن ماشا، وكان ورده في كل ليلة عشرين ترويحة ما تركها في حظر ولا سفر، وكتب خمسا وثلاثين ورقة، توفي بالسبت سنة ثلاث وأربعمائة الديباج ج2،ص227، 228

[3] ويقال له ابن الحسين بن الحسن تفقه على يد الأبهري، وله كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب التفريع في المذهب، مشهور، وتفقه به القاضي عبد الوهاب، توفي منصرفه من الحج، سنة ثمان وسبعين وثلاثمئة، الديباج،ج1، ص461

[4] علي بن أحمد البغدادي القاضي أبو الحسن المعروف بابن القصار، تفقه بالأبهري، له كتاب في مسائل الخلاف لا أعرف المالكيين كتابا في الخلاف أكبر منه، وكان أصوليا نظارا، ولى القضاء ببغداد، الديباج، ج2، ص100

[5] القاضي أبو محمد، أحد أئمة المذهب ، سمع أبا عبد الله العسكري، وأبا حفص بن شاهين، وكان حسن النظر، سمع من الأبهري وأجازه وحدّث عنه، وتفقه مع ابن لقصار وابن الجلاب وولي قضاء الدينور وبادرايا وباكسايا من أعمال العراق، ثم توجه إلى مصر فحمل لواءها، وملأ أرضها وسماءها، وألف في المذهب والخلاف والأصول، تآليف كثيرة ، منها كتاب النصرة لمذهب إمام دار الهجرة، وكتاب المعونة لمذهب عالم المدينة، ولديه شروحات كثيرة كشرح رسالة ابن أبي زيد ، وشرح المدونة، والإشراف على مسائل الخلاف، توفي بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، الديباج، ج2، ص27-28-29

[6] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، للمامي،مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، 2002 ، ص77

1-تبني الدولة العباسية للمذهب المالكي وتوليتها أئمته القضاء، فقد ولوا القضاء عددا كبيرا من أسرة آل حماد المالكية وغيرهم كإسماعيل القاضي الذي تولى القضاء (مدة اثنتين وثلاثين سنة، وقيل نيفا وخمسين سنة ما عزل عنه إلا سنتين)[1]، وابن عمه أبي عمر محمد يوسف الذي تولى القضاء من وفاة القاضي إسماعيل سنة 282هـ إلى مماته سنة 320هـ ، ما عزل عنه إلا أيام فتنة المعتز[2]

ولعل تبني الدولة العباسية للمذهب وتولية الأئمة للقضاء، وتنزيله على واقع الناس لهو دافع قوي يدفع الناس على قراءته وإقرائه، والتأليف فيه، وتأصيله وتفريعه، إذ هو مرجعهم في تعاملهم وخصوماتهم[3]

2- المناظرة، وقد أشار إليها المؤرخون أنها من أحد العوامل التي أدت إلى ازدهار المدرسة العراقية، فقد كان أئمته يجتمعون لمناقشة القضايا المطروحة في الفقه، ثم يخرجون منها برأي موحد، ويبدوا أنها كانت سنة متبعة عند أئمة المالكية البغداديين فقد ذكروا في ترجمة القاضي أبي عمر محمد بن يوسف أنه كان (يتناظر بين يديه أئمة المذهب) كما ذكروا أن أصحاب أبي بكر الأبهري كانوا يجتمعون عند أبي الحسن بن أم شيبان للنظر)[4]

ولا شك أن تدارس المسائل، ومناقشتها: تقسيما واستدلالا وتصحيحا، وخصوصا من طرف الأئمة، وبين يدي إمام في العلم وفق منهج معين، من شأنها أن تساهم في بناء ذلكم لمنهج وازدهاره.

3- ومن العوامل التي ساهمت في بناء ذلك المنهج وازدهاره التدريس، وقد اعتنى به أئمة المالكية البغداديون اعتناء كبيرا، فقد كانت حلقاتهم في بغداد والبصرة مشهورة من لدن ابن القعنبي، وابن المعذل، والقاضي إسماعيل إلى أيام الأبهري، الذي شغله الشاغل وهنته التي لا يبغي بها بديلا، بقول الأبهري:" كتبت بخطي المبسوط، والأحكام لإسماعيل القاضي، وأسمعة ابن القاسم وأشهب وابن وهب، وموطأ مالك، وموطأ ابن

---

[1] الديباج، ج1، 287

[2] ترتيب المدارك، ج5، ص10-12، ج4، ص299، وابن المعتز، هو عبد الله بن المعتز، أحد خلفاء بني العباس، وتولى الخلافة يوما وليلة، فقتل سنة 296هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، ج14، ض43، 44

[3] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته،ص81

[4] ترتيب المدارك، ج6، 194، وأبو الحسن بن أم شيبان: هو محمد بن صالح بن محمد ويصل نسبه إلى العباس بن عبد المطلب، ولي قضاء الكوفة وقضاء القضاة ببغداد، (ت396)، انظر: سير أعلام النبلاء، ج16، ص227

وهب ،ومن كتب الحديث والفقه ثلاثة آلاف جزء، و لم يكن لي شغل قط إلا العلم، ولي في هذا الجامع (يعني جامع المنصور ببغداد)- ستون سنة أدرس الناس وأفتيهم وأعلمهم سنن نبيهم صلى الله عليه وسلم". [1]

وقال أيضا: " قرأت مختصر ابن عبد الحكم خمسمائة مرة، ومختصر البرقي سبعين مرة، ، والأسدية خمسا وسبعين مرة، والموطأ خمسا وأربعين مرة"[2]، ومن الذين كانت تتوفر فيهم هذه السمات أبو بكر الطيب الباقلاني فقد ذكروا أنه كانت له حلقة عظيمة بجامع المنصور ببغداد"[3]

4-ومنها الانفتاح على المذاهب الأخرى وعدم التعصب، ولعل مما أسهم أيضا في انتشار المذهب المالكي وترسيخه في العراق، تفتح أصحابه على المذاهب الأخرى وعدم تعصبها ضدها، مما فسح له المجال في قلوب الناس، فنال أصحابه الاحترام والحظوة لديهم، جاء في ترتيب المدارك في ترجمة الأبهري رحمه الله (و لم يعط أحد من العلم والرئاسة فيه، ما أعطي الأبهري في عصره من المؤالفين والمخالفين)، ولقد كان أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا اختلفوا في أقوال أئمتهم، يسألونه فيرجعون إلى قوله، وكان يحفظ قول الفقهاء حفظا مشبعا [4]

وجاء فيه أيضا: " سئل الأبهري أن يلي القضاء فامتنع فاستشير فأشار بأبي بكر الرازي[5]..وكان حنفي المذهب"[6]

ثانيا: عوامل انحسار المدرسة المالكية بالعراق:

1-من أهم العوامل التي أدت إلى انحسار المذهب هو موت الأبهري رحمه الله وتلاحق كبار أصحابه به دون أن يخلفوا تلامذة مثلهم يحملون لواء المذهب بعدهم[1].

---

[1] ترتيب المدارك، ج6، 186

[2] ترتيب المدارك، ج6، ص186

[3] الديباج ج2، ص228

[4] ترتيب المدارك، ج6،ص185

[5] هو أحمد بن علي المعروف بالجصاص، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في عهده، له مؤلفات منها أحكام القرءان، وشرح المختصر للكرخي، وشرح مختصر الطحاوي ، انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محي الدين ابن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق عبد الفتاح محمد ، دط، دت، ص220- 221-222

[6] ترتيب المدارك نفس الجزء، ص188

2-خروج القضاء منهم إلى غيرهم من مذهب الشافعي وأبي حنيفة[2]، وبالتالي أصبح المذهب بعيدا عن مطالب الناس و لم يكن له أثر في واقع الناس مما أدي إلى هجره والبحث عن غيره.

3-رجوع بعضهم من المذهب الأصلي وهو المذهب المالكي إلى المذهب الظاهري وهذا ما نجده مع أبي نصر يوسف بن القاضي عمر[3]، آخر قضاة آل حماد في العراق، وأكمل كتاب محمد بن داود[4]، المسمى بالإيجاز[5].

وهذه الانتكاسة والرجوع الأئمة عن مذهبهم، خصوصا إذا كانوا من أسرة آل حماد فإن ذلك يعتبر منعرجا ومنعطفا خطيرا على نمو المذهب وانتشاره وبقائه[6].

المطلب الثاني: خصائص المدرسة العراقية :

لقد تميزت المدرسة المالكية العراقية بعدة سمات من بينها :

الفرع الأول: التأصيل: وذلك برد الفروع الفقهية للأصول التي تتبعها، حيث يبين لنا حبيب بن الطاهر طريقة المالكية العراق في التأصيل حيث يقول : "وقد تم اهتمام هذا التيار المالكي بتأصيل الأصول وتقعيد القواعد قائما على دراسة فتاوى الإمام وقواعده، والبحث عن أدلتها ومصادرها التي يظن أنها ستقيت منها، ثم مقارنتها وتنظيرها، ثم استخلاص قاعدة عامة يقع تقريرها بأنها أصل من أصول المذهب"[7].

ولعل الذي يوضح لنا ذلك جليا، ما قاله أبو عمران الفاسي في المدى الذي وصل إليه مالكية العراق في تأصيل الأصول، حيث يقول: " رحلت إلى بغداد، وكنت تفقهت بالمغرب والأندلس عند أبي الحسن

[1] ترتيب المدارك، ج6، ص 188

[2] نفس المصدر،ص188

[3] تقدمت ترجمته

[4] هو محمد بن داود الظاهري، أحد أذكياء زمانه، له كتاب اسمه الزهرة، تصدر الفتوى بعد أبيه ت 279هـ، انظر سير أعلام النبلاء، ج13 ص109،..،ص116

[5] ترتيب المدارك، ج5، ص261-261

[6] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته ، ص84

[7] ، المقدمة على الاشراف لحبيب بن الطاهر، ص56

القابسي، وأبي محمد الأصيلي، وكانا عالمين بالأصول، فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر الباقلاني، ورأيت كلامه في الأصول في المؤالف والمخالف فاحتقرت نفسي وقلت لا أعلم من العلم شيئا ورجعت عنده كالمبتدي"[1].

ولقد سبق مالكية العراق غيرهم في التصنيف خاصة في ميدان أصول الفقه، فيعد كتاب مقدمة في أصول الفقه لابن القصار أقدم مؤلفات المالكية في الأصول، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى إجماع أهل المدينة لأبي بكر الأبهري، الإفادة للقاضي عبد الوهاب، التلخيص والملخص ينقل عنه القرافي في تنقيح الفصول، والزركشي في البحر المحيط، كتاب اللمع لأبي بكر الليثي[2].

الفرع الثاني: الاستدلال الأصولي والتحليل المنطقي: هذه من المميزات التي كانت تختص بها المدرسة المالكية بالعراق وهو المنهج الذي كان يميل إلى التحليل المنطقي للصور الفقهية، والاستدلال الأصولي، وذلك بإفراد المسائل، وتحرير الدلائل على رسم الجدليين، وأهل النظر من الأصوليين[3].

الفرع الثالث: التنوع الفقهي: وذلك من خلال سعة الاطلاع على المذاهب الأخرى، وهي من أبرز السمات التي امتاز بها مالكية العراق فقد كانوا على دراية تامة بأقوال المذاهب الأخرى، ولعل البيئة العلمية دور كبير في إكساب المدرسة العراقية هذه الخاصية، ويظهر ذلك جليا في كتب الخلافيات، كتأليف القاضي إسماعيل كتابا حول الرد على محمد بن الحسن في مائتي جزء، والرد على الشافعي، وكتاب الأبهري في الرد على المزني، وقد بلغ من سعة اطلاع المدرسة المالكية العراقية هو أن أبا بكر الأبهري كان يسأله الشافعية والحنفية عن أقوال مشايخهم فكان يحفظ أقوال الفقهاء حفظا مشبعا[4]

---

[1] ترتيب المدارك، ج7، ص46

[2] منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والدليل، طاهر بدوي، دار البحوث والإحياء، دبي،ط1، 2002م، ص201

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية لعلي إبراهيم ، ص67

[4] مقال بعنوان سمات المدرسة المالكية بالعراق، إعداد عبد المجيد الصلاحين، وإسماعيل البريشي، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، عدد1، 2010،ص 67

الفرع الرابع: التصنيف في القواعد الفقهية وتفريع المسائل: فقد سبقت هذه المدرسة المدارس الأخرى في التصنيف في باب القواعد الفقهية، فأول كتاب للقواعد كتاب النظائر للقاضي عبد الوهاب، الفروق في الفقه للقاضي عبد الوهاب[1].

إضافة إلى الميل إلى تفريع المسائل وتوليدها، وهو ما يسمى بالفقه الفرضي أو التقديري، وكان المحفز الأساسي لهم على ذلك هم الأحناف الذين نمو فيهم هذا الاتجاه، وهذا الأمر يختلفون فيه عن غيرهم في قضية تصحيح المرويات ونقل السماعات، وخير دليل عل ذلك كتاب التفريع لابن الجلاب[2].

الفرع الخامس: التوسع وطول النفس في الاستدلال والمناقشة: وهذا الأمر لا يكاد يلاحظ عند غير مالكية العراق، وبخصوص متأخري المالكية، حتى إن ذلك قد ولد انطباعا لدى الباحثين بأن الفقه المالكي غير مدلل، ولعلّ هذا الفرق الجوهري قد ذكره المقري حين ميز بين منهج مالكية العراق ومالكية المغاربة، واعتمد طريقة كل منهما في التعاطي مع المدونة السحنونية مقياسا لذلك الفرق بين المنهجين الذين سماهما بالاصطلاحين، ثم قال: "وقد كان للمتقدمين في تدريس المدونة اصطلاحان": (اصطلاح عراقي، واصطلاح قروي)، فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، و لم يعرجوا على الكتاب بتصحيح المرويات، ومناقشة الألفاظ، وكان منهجهم على رسم الجدليين والنظر الأصولي، بينما الاصطلاح القروي، فكان يعتمد على تحقيق ألفاظ الكتاب والنظر في بواطن الأبواب، وتصحيح المرويات وبيان وجوه الاحتمالات، واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار ، وضبط الحروف على وفق ما وافق السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب"[3]،فهذه كانت سيرة القوم رضي الله عنهم، إلى أن عم التكاسل، وصار رسم العلم كالمحال، غير أن هذا التباين في المنهج لا يقتصر فقط على المدونة بل تعداه إلى ذلك، فبينما ينزع مالكية العراق نحو الاستدلال ومناقشة الأجوبة وتوجيه الأدلة، بينما يهتم مالكية المغاربة بالروايات

[1] ينظر:فهرس مخطوطات خزانة القرويين، الفاسي محمد العابد، ط1، 1983، ،ج1، ص372

[2] شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف،ج2، ص28

[3] ، أزهار الرياض في أخبار عياض، المقري ، حققه وضبط عليه، مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1942م، ص22

والسماعات، والإكثار من الأقوال، وإن النظر في بعض المؤلفات المالكية يظهر لنا هذا التباين بين المنهجين، والتدليل على الفرق بين المدرستين العراقية والقروية، والمتمثل في تفوق الأولى في الاستدلال والمناظرة، وعجز الثانية في ذينك المجالين، وخير ما نستدل به على ذلك ما حصل لفقيه قروي أبو عمران الفاسي ، كما يذكر القاضي عياض أنه لما دخل بغداد وذاع صيته للناس قالوا لنا نراه إلا في حلقة أبي بكر الأبهري، فقام جماعة من البغداديين إلى حلقة أبي بكر الأبهري ووجدوا أبا عمران الفاسي في حلقته، يسأله فقيه شافعي عن الاستحقاق فأجابه بجواب صحيح مجرد من الدليل، فطالبه الفقيه الشافعي بالدليل، فأطرق الشيخ و لم يرفع رأسه، حتى قام شاب من مالكية بغداد، وقال للسائل: أصلحك الله هذا من كبار شيوخنا، وقال من الجفاء أن تكلفه بالمناظرة من أول وهلة[1] .

الفرع السادس: التوسع في القياس: يميل مالكية العراق إلى التوسع في القياس، وغالبا ما يذكرون أكثر القياس استدلالا لمذهبهم، وهذا الأمر انفرد به العراقيون فقط، فلا تجد نظيره عند غيرهم ويكاد يظهر واضحا وجليا من خلال بعض المصنفات ككتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب[2]، وابن الجلاب في التفريع[3]، ومن بين الأمثلة على ذلك مسألة الإشهاد التي خالف فيها القاضي عبد الوهاب أبا حنيفة والشافعي، ورجح فيها مذهب المالكية من أن النكاح ينعقد بدون إشهاد، وكان استدلاله على أربعة أقيسة، بعد استدلاله بالقرءان الكريم لقوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١ ﴾[4].

الفرع السابع: علاقة المدرسة المالكية العراقية بالمدارس الأخرى: ومن سمات المدرسة المالكية بالعراق أن لها بعض نقاط تشترك فيها مع بعض المدارس الأخرى، فإن الباحث في تاريخ المذهب المالكي ومدارسه المتعددة، ليجد عناءا كبيرا في تلمس مظاهر الالتقاء بين المدرسة العراقية والمدارس المالكية الأخرى، ذلك أن هذه المدرسة على شتى أصولها الفقهية ومنابتها الثقافية، إنما تترسم خطى إمامها جميعا: مالك بن أنس –رحمه الله –

---

[1] ترتيب المدارك، ج7، ص 246-247

[2] الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب، تحقيق الحبيب الطاهر، دار ابن حزم، بيروت، ط1 ،1999 ، ج1، ص44

[3] التفريع، لابن الجلاب،ج1، ص333، ص249، ص258

[4] سورة المائدة، الآية 1

إمام دار الهجرة، وما مؤسسو هذه المدارس، أو منظّروها أو متزعموها إلا تلاميذ للإمام مالك، ويذكر الشيخ حبيب بن الطاهر أن المدرسة المالكية بالمدينة –مدرسة الأم- كانت أكثر المدارس المالكية تأثيرا في رواد المدرسة العراقية حيث يقول: " وقبل أن نذكر هؤلاء التلاميذ الذين انتقل إليهم فقه مالك بالعراق وبخاصة ببغداد، نشير إلى أنهم كانوا متأثرين بالمدرسة المدنية أكثر من غيرها، لأنهم في رحلاتهم العلمية اتصلوا بأصحاب مالك بالمدينة المنورة، وأخذوا عنهم أقوال مالك ورواياته للحديث إضافة لما لديهم، كما أخذوا عنهم فتواهم ورواياتهم ورجعوا إلى بلادهم يحملون ثروة علمية مدنية لم يكونوا يعرفوا من قبلها، و لم يكن الأصحاب الذين استوطنوا العراق أيضا يعرفونها" [1]

كما يؤكد ابن طاهر أن تأثير المدرسة المدنية على المدرسة العراقية لم يقتصر على رواد هذه المدرسة فحسب بل يتعداه إلى جميع المراحل التي مرت بها المدرسة حيث يقول: " ظلت المدرسة المدنية تشع على مدرسة بغداد بالكامل لارتباط هذه المدرسة بمدرسة المدينة، بسبب رحلة رجال كل طبقاتها لطلب التفقه بمذهب مالك، فقد كانت متوجهة نحو المدينة المنورة أساسا، ونادرا ما كانت تتجه نحو مصر أو القيروان أو الأندلس"[2]

بينما بقية المدارس الأخرى المصرية، والقيروانية، والأندلسية، كانت قد حافظت على هذا التوازن الذي يمثله ابن القاسم، زعيم المدرسة المصرية، وهو المؤثر في المدرستين الأخيرتين من خلال مدونة سحنون، ومن خلال رحلات علمائها الذين كانوا يتجهون نحو مصر ويحطون بها رحالهم طويلا للتفقه[3].

ونلحظ هذا التميز والتبادل بين المدارس في معتمدات الكتب، فنجد كتب مدرسة معينة معتمداتها كتب مدرسة أخرى فنجد الإمام القرافي رحمه الله يعتمد في كتابه تنقيح الفصول على كتاب الإفادة للقاضي عبد الوهاب[4]، وهذا فيما يتعلق بباب الأصول، بالإضافة إلى التتلمذ الحاصل بين الطلبة، فتتلمذ أصحاب

---

[1] مقدمة الإشراف للحبيب بن الطاهر، ص28

[2] المرجع نفسه، ص 50

[3] المرجع نفسه، ص50

[4] تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول القرافي ، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، ط1، ص131، 132،133

المدرسة العراقية على غيرهم من المدارس الأخرى، وتتلمذ غيرهم عليهم ، والتتلمذ يعد أهم عناصر الالتقاء بين مالكية العراق وغيرهم ، ولعل هذا الالتقاء يظهر في تأثرهم بمشايخهم يظهر في تدريسهم وتصنيفهم واختياراتهم الفقهية، مما يوفر مجالا للالتقاء، ويساهم في جسر الهوة التي ربما تفصل بين المدارس المنضوية تحت لواء المذهب المالكي، وقضية التتلمذ قد ذكرناها فيما سبق عندما ذكرنا تراجم الفقهاء ، وفي هذا الصدد نجد الفقيه ابن رشد المالكي الجد تأثر في تناوله للمدونة بمنهج العراقيين في شرحه على مختصر العتبية المعروف ب " البيان والتحصيل والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة"، وقد انتقل فيما بعد إلى ابن رشد الحفيد وظهر هذا التأثير في كتابه بداية المجتهد[1] .

الفرع الثامن المكاتبة: من سمات المدرسة العراقية المكاتبة كان بعض المالكية في المدارس المختلفة يلجؤون إلى المكاتبة للاستعانة بآراء نظائرهم في هذه المدارس، ولا ريب أن هذه المكاتبة كانت تقوم بدور كبير في تقريب هذه المدارس الفقهية، ومن هذه الأمثلة ما صرح به ابن أبي زيد القيرواني، من الآراء التي نقلها عن الشيخ أبي بكر الأبهري كان طريقها الكتابة بها إليه ثم إن ابن أبي زيد القيرواني كان قد كتب إلى القاضي أبي الطيب عالم العراق الشهير يستفتيه عن الكرامات، فأجابه الأخير بتأليف في هذا المجال[2]

الفرع التاسع:الرحلة وطلب الإجازة :كانت الرحلة طلبا للعلم وسيلة للتقريب بين المدارس الفقهية المالكية، وكانت الرحلة من المغرب إل المشرق الإسلامي يتوجهون إلى الديار الحجازية لأداء العمرة والحج، وكانوا في طريقهم يمرون عبر مصر ثم بعد أن ينتهوا من فريضة الحج كانوا يمرون بالعراق للتفقه بعلمائها، فقد ذكر ابن الفرضي من علماء الأندلس قد رحلوا إلى بغداد[3]ومن ذلك أن أبا الوليد الباجي قد ارتحل إلى المشرق رحلة طويلة التي دامت ثلاثة عشر عاما، حيث انتهت به إلى العراق وقد تعمق في دراسة مناهج المدرسة العراقية ثم عاد حاملا إلى الأندلس فقها جمع فيه طريقتين بين طريقة النظار العراقيين وحذاق القرويين[4].

---

[1] سمات المدرسة العراقية، عبد المجيد الصالحين، وإسماعيل البرشي، ص75

[2] الجامع السنن والآداب والمغازي والتاريخ، ابن أبي زيد ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2،، 1983، ص30-ص31

[3] تاريخ علماء الأندلس ،ابن الفرضي، الدار المصرية، 1966، ص369

[4] سمات المدرسة العراقية، ص79

وكذلك كانت الإجازة من الأمور المهمة التي تعيَن من خلالها التلاقح الثقافي بين المدارس المالكية خصوصا تلك الأزمنة التي لم تتوفر بها وسائل الاتصال، فقد وفرت الإجازة كثيرا من الجهد والوقت اللازمين للتتلمذ المباشر، ومن أمثلة الإجازة: استجازة ابن أبي زيد القيرواني لمحمد ابن أحمد بن الجهم المروزي والشيخ أبو بكر الأبهري البغداديين، وإجازته ابن مجاهد البغدادي، وأبو الفضل محمد بن عبد الله بن عمروس البزار البغدادي[1].

وبالرغم من وجود سمات التلاقح بين المدرسة المالكية العراقية والمدارس الأخرى إلا أنه هناك بعض نقاط الافتراق، هذه الاختلافات ترجع إلى أمرين منهج التصنيف، ونوع المؤلفات.

فأما المظهر الأول: منهج التصنيف لا يجد القارئ في كتب مالكية العراق وكتب غيرهم من أتباع المدارس المالكية الأخرى عناء كبيرا ليدرك الفرق في المنهج بين المدرسة العراقية وسائر المدارس الأخرى، وقد سبق أن ذكرنا تفريق المقري بين منهج المدرسة العراقية ومنهج المدرسة القروية في التعاطي مع المدونة السحنونية[2].

ذلك المنهجان اللذان سماهما المقري اصطلاحين غير أنه لا الخصوصية للمدرسة القروية في هذا المنهج، فقد شاركها في جل ملامحه كل من المدرسة الأندلسية والمصرية، وفي الحق أن المدرستين القروية والأندلسية تعدان امتدادا للمدرسة المصرية، وذلك من خلال تبنيهما لآراء ابن القاسم زعيم المدرسة المصرية بلا منافس.

المطلب الثالث: أشهر أعلام المدرسة المالكية بالعراق:

الفرع الأول: الأعلام الذين تأسست بهم المدرسة المالكية بالعراق:

أولا:ابن مهدي:

ودوره في المذهب المالكي، يظهر من خلال ما ذكره القاضي عياض "كان ابن مهدي يذهب إلى قول الإمام مالك، وكان مالك يذهب إلى قول سليمان بن يسار، وكان سليمان يذهب إلى قول عمر بن الخطاب"[3].

---

[1] ترتيب المدارك، ج،3، ص493

[2] المصدر نفسه، ص14-15

[3] ترتيب المدارك، ج3،ص202

وكان ابن مهدي يروي فقط إلا على الثقات، وكان كل ما أرسله مالك عن ابن مسعود، فإنما أخذه عن ابن إدريس، وما كان عن غير ابن مسعود، فإنما أخذه عن ابن مهدي[1].

وقد لازم الإمام مالكا فأخذ عنه كثيرا من الفقه والحديث وعلم الرجال، وله معه حكايات، قال ابن المديني: كان بعد مالك بن أنس عبد الرحمن بن مهدي يذهب مذهبهم يعني مذهب تابعي أهل المدينة، ويقتدي بطريقتهم[2].

وكان ابن مهدي له دور كبير في القضاء، حتى قيل إنه لا يصلح للقضاء غيره، يقول محمد بن النعمان بن عبد السلام: "ليس بالبصرة أحد يصلح للقضاء إلا رجل واحد، قلت من هو؟ قال عبد الرحمن بن مهدي وله عيب قلت ما هو قال: ليس له عشيرة، إن حكم على رجل من الكبار منعوه منه"[3]

وذكر ابن مهدي عن ملازمته الشديدة للإمام مالك ولعل ذلك كان له أثرا بالغا في تأسيس المذهب علا هؤلاء، يقول عن نفسه:" لزمت مالكا حتى ملني فقلت له يوما–أريد أن أستعطفه علي"[4].

ثانيا: عبد الله بن مسلمة القعنبي:

ينحدر من أهل البصرة والعراق، هو الحارثي القعنبي أبو عبد الرحمن أصله مدني، روى عن مالك، وابن أبي ذؤيب وأبيه، ومخرمة بن بكير وشعبة والليث والدراوردي، والعمري والحمادين، وسليمان بن بلال.

روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم، وعلي بن عبد العزيز، والذهلي، وأحمد بن سنان، ومحمد بن سهل بن عسكر، والرمادي، وأبو داوود الساجتاني، وأخرج عنه البخاري ومسلم.[5]

[1] المصر نفسه ، ص202

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ، دار الإحياء، التراث العربي، ط1، ج1، ص252

[3] تاريخ مدينة السلام ،الخطيب البغدادي ، تحقيق بشار عواد، ، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج11،ص516

[4] ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبي يعلى الخليلي ،تحقيق محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ،1989، ج1،ص238

[5] ترتيب المدارك، ج3، ص198

وللقعنبي فضائل عديدة فقد كان الإمام مالك رحمه الله يجله ويبجله، وكان يحب أن يليه في جلوسه أولي النهى، ولاشك ممن توفرت فيهم هذه السجية القعنبي، فمن مقالات الإمام مالك رحمه الله: "ليلني منكم ذوو الأحكام والنهى، قال فربما جلس إلى يمينه القعنبي"[1].

ولم ير مثل القعنبي في تصرفه مع موطأ الإمام مالك فقد كان أخشع الناس فيه، يذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء: بأن أبا حاتم سأله ومعه جماعة أن يقرأ عليهم الموطأ، فقال لهم تعالوا بالغداة، فذكروا له أن لهم مجلسا آخر عند حجاج بن منهال، وذكروا له عدة مجالس بعد هذا المجلس، حتى انتهى بهم الموعد بالمغرب، فكان يأتيهم بالليل، وكان يقرأ عليهم في الحر الشديد.[2]

وقد عرف القعنبي بمكانته العلمية والحفظ المتين، فقد كان لا يقدم عليه أحد من الرواة، وأثبت الناس في الموطأ، وكان بصري حجة ثقة[3].

وعلى طريقة معروفة في كتب الطبقات يروي عياض عن عبد الله بن عبد الحكم رؤياه للنبي صلى الله عليه وسلم في المنام، وقد بات ليلته مغموما لأن المحدث عبد الرزاق نهره، فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم، بالكتابة عن أربعة، أحدهم القعنبي، هذا وقد احتفظ تلاميذ القعنبي بصورة معبرة عن أسلوب شيخهم في التدريس، فلم يفت أحمد بن الهيثم، أن يلاحظ ورعه الشديد حتى بدا له في خروجه إليهم كأنه مشرف على جهنم، ويحرص أبو حاتم على ذكر خشوعه لله وإقباله على تلاميذه، يحسن إليهم ليقرأ لهم الموطأ في أية ساعة من النهار كانت، بل حتى في الليل وفي الحر الشديد[4]

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص200

[2] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج10 ، ص260

[3] ابن عبد البر، الانتقاء، ص96

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص199

ثالثا: ابن المعذل:

من أشهر أعلام المدرسة المالكية بالعراق وهذه الشخصية ساهمت بشكل كبير في توطيد المذهب المالكي بالعراق، هو أحمد بن معذل بن غيلان بن الحكم بن المختار بن ذهل، ابن عجل، بن عمرو، بن وديعة، بن بكير، بن أفصى بن عبد القيس، العبدي، يكنى أبا الفضل، وأصله من الكوفة[1].

أبوه المعذل بن غيلان بالذال المعجمة كذا ضبطه الدارقطني، روى عن فضيل ابن مرزوق ، وروى عنه محمد بن الشبيب[2].

وكان ابن المعذل من أصحاب عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن سلمة، وعرف بفصاحته وورعه واستمساكه بالسنة، وله مصنفات كثيرة، كتاب في الحجة ، وكتاب الرسالة[3]. الفرع الثا **الأعلام**

الفرع الثاني: الذين انتشرت بهم المدرسة المالكية بالعراق:

أولا:أسرة بني حماد:

كانت هذه البيتة على كثرة رجالها، وشهرة أعلامها من أجل بيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب السؤدد في الدين والدنيا، وهم نشروا هذا المذهب هناك، ومنهم اقتبس المذهب المالكي، روي عنهم في أقطار الأرض، وانتشر ذكرهم ما بين المشرق والمغرب، وتردد العلم في طبقاتهم، وبيئتهم نحو ثلاثمائة عام، من زمن جدهم الإمام حماد بن زيد، إلى وفاة آخر من وصف منهم بعلم، المعروف بابن أبي يعلى، ووفاته قرب أربعمائة عام[4].

[1] المصدر نفسه، ج4، ص4
[2] المصدر نفسه، ج4، ص5
[3] المصدر نفسه، ص5
[4] المصدر نفسه، ج4،ص282

ثانيا:إسماعيل القاضي:

أصله من الأزد، من بابك الجهضمي الأزدي، مولى آل جرير، سمع محمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وسليمان بن حرب الواحشي، وحجاج بن منهال الأنماطي، وعمرو بن مرزوق، ومسداد، والقعنبي، وسمع من أبيه، ونصر بن علي الجهضمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإبراهيم بن حمزة، وأبي مصعب الزهري، وأبي محمد الحكمي، وكان إسماعيل لقاضي يفتخر بعالمين نهل منهما العلم ابن المعذل في الفقه والمديني في الحديث.[1]

وأشهر من تفقه عليه عبد الله بن أحمد بن يعقوب، والفريابي، وابن مجاهد المقرئ، ويحيى بن عمر الأندلسي، وقاسم بن أصبغ، وبه تفقه مالكية أهل العراق.[2]

وإسماعيل القاضي من أعلم الناس في الفقه المالكي بالعراق، فقد كان متفقها متفننا في مذهب الإمام مالك، شرح مذهبه ولخصه، واحتج له، وصنف المسند، وكتبا عدة من علوم القرءان، وجمع حديث مالك، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وكان من النظراء على أبي العباس المبرد في كتاب سيبويه، وقال المبرد " لولا شغله برئاسة العلم والقضاء، لذهب برئاستنا في النحو والأدب". [3]

وخدمته للمذهب المالكي بالعراق، ما ذكره عياض: " ونشر مذهب مالك وفضله بالعراق ما لم يكن بوقت من الأوقات، والاحتجاج له والشرح له حتى صار مثالا يحتذونه، وطريقا يسلكونه".[4]

---

[1] ترتيب المدراك، ج4، ص278

[2] المصدر نفسه، ج4، ص280

[3] المصدر نفسه، ج4، ص280

[4] المصدر نفسسه، ج4، ص281

الفرع الثالث: الأعلام الذين تطورت بهم المدرسة المالكية بالعراق:

أولا: أبو الحسن ابن القصار:

هو علي بن عمر بن أحمد، أو الحسن الفقيه المالكي المعروف بابن القصار، تفقه بالأبهري، وله كتاب في مسائل الخلاف لا يعرف للمالكية كتابا أكبر منه، وكان أصوليا نظار[1].

ثانيا: القاضي عبد الوهاب:

أبو محمد الفقيه المالكي، بغدادي، وتتجلى خدمته للمذهب المالكي من خلال تراثه الفقهي، المتمثل في التأليف، والخلاف، والأصول، وكان حسن النظر، وجيد العبارة، له كتب كثيرة في الفقه منها كتاب الإشراف[2]

[1] المدارك ،ج7، ص70

[2] المدارك، ج7، ص220

خلاصة المبحث الثالث:

تعتبر أولى بدايات الاهتمام بالمذهب المالكي بالعراق، قد بدأت في حياة الإمام مالك رحمه الله، ولعل هذا ما نلمسه من قصة أسد بن الفرات ورحلته إلى الإمام مالك رحمه الله ما يشير إلى هذا الاهتمام، فأسد بن الفرات كان يسأل الإمام مالك عن مسائل افتراضية،، وكان مالك لا يفتي في المسائل الافتراضية حتى تقع، فأخبر أسد بن الفرات إن أردت ذلك فعليك بالعراق.

وتوالى هذا العمل، حتى دخل المذهب المالكي بالعراق، على يد عبد الرحمن بن مهدي، ثم أحمد بن معذل بن غيلان.

وقويت شوكة المذهب المالكي، بدخول أسرة بن حماد، هذه الأسرة فارسية الأصل تحولت إلى العراق، وكانت لها علاقة وطيدة بالخليفة العباسي (المأمون).

ثم انتشر بعد ذلك على يد القاضي إسماعيل، ولعل الأسباب التي ساعدت على ذلك:

-كثرة من تفقهوا به وتخرجوا عليه من المشارقة

-منهج تأليفه المقام على الاستدلال، والتأصيل، وذكر الخلاف.

-كتبه التي ألفها في المذهب التي صارت مرجعا للمالكية، والعلماء قاطبة، ثم جاء بعده أبو بكر الأبهري، الذي صنف المصنفات الكبيرة، وأمضى ستين سنة يدرس المذهب المالكي بالعراق.

ومن خصائص هذه المدرسة، التأصيل وذلك برد الفروع إلى الأصول، والميل إلى التحليل المنطقي للصور الفقهية، وبالإضافة إلى سعة الاطلاع على المذاهب الأخرى، والتصنيف على القواعد الفقهية.

المبحث الرابع: المدرسة المالكية المصرية وأثرها في ظهور المدونات الفقهية المالكية :

احتلت المدرسة المصرية برئاسة ابن القاسم مركز القيادة بين المدارس المالكية، فهي في الحقيقة (الجذع) السامق لشجرة المذهب، وقد تناولت في هذا المبحث نشأة المدرسة المالكية المصرية، وخصائصها، وأشهر أعلامها، وتناولت في هذا البحث **ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بمصر.

المطلب الثاني: خصائص المدرسة المالكية المصرية.

المطلب الثالث: أعلام المدرسة المالكية المصرية.

المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بمصر:

لقد تأسست المدرسة المصرية بفضل جهود كبار تلامذة مالك رحمه الله، الذين أخذوا علمه ثم رحلوا إلى مصر، ليعلموه الناس كعثمان بن الحكم الجذامي[1]، وعبد الرحيم بن خالد الجمحي[2]، (اللذين يعتبران أول من قدم مصر بمسائل مالك رحمه الله، ومن بعدهم طليب بن كامل اللخمي، وسعيد بن عبد الله المعافري، وغيرهم ممن كانت لهم اليد الطولى في نشر مذهب مالك في مصر، وعن هؤلاء العلماء، أخذ أقطاب هذه المدرسة ومؤسسوها الحقيقيون، كابن القاسم، وأشهب، وعبد الله بن عبد الحكم قبل رحلتهم إلى مالك رحمه الله، التي كان فيما يبدوا خاصة عند ابن القاسم، التوثق مما أخذوا عن شيوخهم من تلاميذ مالك، أو نيل شرف علو الإسناد[3]

وابن القاسم[4] الذي يعد نجم المدرسة المالكية المصرية، لازم مالكا رحمه الله ما يقارب عشرين سنة ينهل من علما، وكان ابن القاسم أحد العالمين بأقوال مالك رحمه الله، حيث يقول ابن القاسم رحمه الله "ما خرجت إلى مالك إلا وأنا عالم بقوله"، يريد أنه تعلم من عبد الرحيم، وسعد، وطليب، وكانوا عنده أوثق أصحاب مالك.[5]

وتوسع المدرسة المالكية المصرية يعود إلى حلقات التدريس والتأليف، التي كانت تقام بفضل هؤلاء الأساتذة الذين عادوا إلى مصر بمذهب مالك أصولا وفروعا، وأخذوا ينشرونه بين الناس، وقد ساعدهم في

[1] من بني نضرة، مشهور في أصحاب مالك المصريين، روى عن محمد بن يزيد المهاجر، وموسى بن عقبة ، ويونس بن يزيد، توفي سنة ثلاث وستين ومائة، ترتيب المدارك،ج3، ص53

[2] هو عبد الرحيم بن خالد بن يزيد، مولى الجمحيين، كان من أقران ابن أبي حازم ونظرائه، وكان أبوه من فقهاء مصر، توفي سنة ثلاث وستين ومائة، ترتيب المدارك،ج3،ص55

[3] المذهب المالكي مدارسه ومؤسساته، ص68

[4] تم ترجمته في المباحث الأولى

[5] ترتيب المدارك، ج3،ص56

ذلك اتصالهم الدائم بمالك رحمه الله أيام حياته، سواء عن طريق المراسلة فيما أشكل عليهم، أو عن طريق الزيارات المتكررة له[1].

والاجتماع وإقامة الحلقات كان لها دور كبير في نشر العلم وترسيخ المدرسة المالكية المصرية، يقول القاضي عياض لما ذكر ابن وهب:" فاجتمع الناس عليه يسألونه نشر العلم ".[2]

كما ساعدهم على ذلك اعتناؤهم بالتخصص في جوانب الفقه المختلفة، كل حسب هوايته، فقد (كان علم أشهب الجراح، وعلم ابن القاسم البيوع)[3].

ثم حمل لواء هذه المدرسة من بعدهم أصبغ بن الفرج[4]، والحارث بن مسكين[5]، وغيرهما، ومن بعدهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم[6]، ومحمد بن المواز[7].

ومرت هذه المدرسة بمعاناة بسبب فتنة خلق القرءان الكريم، تلك الفتنة التي أخذ بها الناس، فلم يبق فقيه ولا مؤذن، ولا معلم إلا أخذ بها فهرب كثير من الناس وملئت السجون ممن أنكرها[8].

وقد تأثرت بها المالكية بالذات تأثرا كبيرا، فقد أخذت بها أسرة بني عبد الحكم، وهي أسرة تسلسل فيها المذهب المالكي ردحا من الزمن، وقد بلغت من الجاه والتقدم بمصر ما لم يبلغه أحد، فطيف بشيخها على الحمير وسلبوا أموالهم إلى أن أزال الله رأس الفتنة وشيخ السوء، ابن الأصم، كما نال أوراها أصبغ بن الفرج فاختفى حتى مات رحمه الله، كما امتحن فيها الحارث بن مسكين، فرحل من مصر إلى العراق، وفرضت عليها

---

[1] المصدر السابق، ج3، ص234

[2] المصدر السابق، ص234

[3] المصدر السابق،ج3، 232

[4] تم ترجمته في الفصل الأول

[5] أبو عمرو من ابن القاسم، وابن وهب ، وأشهب، ودون أسمعتهم، وله كتاب فيما تفق فيه رأيهم، توفي 250 هـ، ترتيب المدارك ، ج4 ، ص26

[6] تم ترجمته في الفصل الأول

[7] محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندراني، تفقه على يد ابن عبد الحكم، واعتمد على أصبغ، والحارث بن مسكين، وله كتاب جليل القدر وهو من الكتب المعتمدة عند المالكية يسمى بالموازية، ت269، الديباج، ج2، ص 166

[8] المصدر السابق، ج4، 164

الإقامة الجبرية، مدة ست عشرة سنة ثم أفرج عنه، كما امتحن فيها ابن المواز فخرج إلى الشام فلزم حصنا بها إلى أن مات[1].

لكن بانتهاء فتنة خلق القرءان التي عانت منها المدرسة، رجعت المدرسة إلى نشاطها، وعاد أئمة المالكية في مصر إلى الواجهة من جديد، انتقل لواء المدرسة إلى أبي بكر أحمد بن موسى بن صدقة[2]، وأحمد بن بن خالد بن ميسر[3]، ومن بعدهما ابن شعبان[4] الذي عرف بحفظه لمذهب مالك، وكان رأس الفقهاء المالكيين بمصر، وظهر في عصره فتنة أخرى بعد فتنة خلق القرءان، التي كان يعاني منها الأوائل، هي فتنة الشيعة العبيديين، وعرف بعدائه لهم وذمهم، وكان يتمنى ألا تقوم لهم قائمة وسأل الله تعالى أن يقبضه إليه قبل تتأسس دولتهم، ويظهر لنا منافحة ابن شعبان للمذهب السني، والمتمثل في مذهب مالك رحمه الله، أن المعز قبل أن يدخل إلى مصر أرسل رسوله إلى ابن شعبان، وبعث معه له بصلة وكتاب، فقام ابن عياش فاقتطع منه البسملة وأحرق باقيه أمام الرسول في الشمعة، ورد الصلة للرسول، وقال له: "لولا ثيت عندي أنك سني ما خرجت من البلاد، ولجعلت من يقتلك"[5]، وفي عهد ابن شعبان لقي المذهب المالكي نصرة من بعض الحكام، فالحكم المستنصر أمير الأندلس الذي عرف بتقديره للعلماء، كان يبعث لهم بصلة تشريفا، وهذا العمل من ورائه تشجيع المذهب السني، لذلك يقول القاض عياض: "أن الحكم المستنصر، أمير المؤمنين بالأندلس، يوجه كل عام إلى كل واحد من علماء مصر سرا، صلة، ويخص ابن شعبان بضعفها"[6].

---

[1] ترتيب المدارك، ج4، 168

[2] من أهل مصر يكنى أبا بكر، يعرف بالزيات، فقيه مشهور بمصر، من أصحاب محمد بن عبد الحكم، قال الأمير: هو فقيه، حدث بكتب الفقه عنه أبو إسحاق ابن القوطي، توفي بمصر سنة ست وثلاثمئة، الديباج، ج1، ص153

[3] يعد من الطبقة الرابعة، من أهل مصر، هو أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر، أبو بكر إسكندراني، يروي عن محمد بن المواز ، وعن مطروح بن شاكر، كان في الفقه يوازي ابن المواز، وألف كتاب الإقرار والإنكار، كان فقيها عالما، روى عنه الكبار كابن سعيد بن مجلون، وأبي هارون، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، المصدر نفسه، ج1، ص169

[4] هو أبو إسحاق، محمد بن القاسم، بن شعبان، بن محمد، بن ربيعة، عرف بتفننه في سائر العلوم ليس الفقه فقط، فكان عالما بالخبر والتاريخ والأدب، ورغم غزارة علمه في العربية إلا أنه كان يلحن، وكان واسع الرواية، كثير الحديث، مليح التأليف، توفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، ترتيب المدارك، ج5، ص274

[5] المصدر نفسه، ص274

[6] المصدر السابق، ج5، ص275

وظل يحمل لواءها في أواخر القرن الرابع الهجري، وحمل اللواء أيضا معه أبو بكر النعالي[1]، وفي عصر هذين العالمين استفحل المد الشيعي، وكثرت مضايقاتهم لما حكموا مصرا، وتسنت لهم الفرصة في الظفر بالحكم بعد وفاة كافور الأخشيدي سنة 355هـ، ففي هذا الوقت اضطربت الديار المصرية، فانتهز المعز الفرصة، فقام بالتدبير لحفر الآبار والقصور فيما بين القيروان إلى حدود مصر، وحشد الجيوش العظيمة، وجمع الأموال الكثيرة، واختار جوهر الصقلي قائدا لتلك الجيوش التي كادت تصل إلى مائة ألف، وتحركت الجيوش العبيدية لنشر مذهبهم الباطني في مصر، وفعله هذا ليتخلص من الصراعات والأزمات والثورات التي شنها عليه علماء السنة في الشمال الإفريقي، رافضين المذهب الإخشيدي التابع للدولة العباسية، فبعث بجيشه بقيادة الصقلي ليرمي بسهامه للقضاء على الدولة العباسية ذات التوجهات السنية بها، وبنى بها جوهر الصقلي سنة 361هـ الأزهر ليكون منبرا من منابر العبيديين والروافض في بث معتقداتهم الباطلة، لكن بفضل الله، ثم جهود صلاح الدين الأيوبي[2] الذي أرجع الأزهر، وأصبح قلعة من قلاع أهل السنة[3].

وبعد أن مهدت مصر للمعز[4] العبيدي جهز جيوشه، وحاشيته، وأهله، وأمواله، وسار مفارقا شمال إفريقيا إلى مصر ليتولى أمرها، فأسند زعامة الشمال الإفريقي للأمير الصنهاجي بلكين بن زيري، وضم المعز لمصر كلا من برقة، وطرابلس، وسرت، وبقي المعز في مصر سنتين ونصفا[5].

يقول الطاهر الزواوي رحمه الله: "ودامت الدولة الفاطمية 260 سنة منها اثنتان وخمسون سنة بالمغرب، ومائتان وثماني سنوات بمصر، وعدد خلفاءها، أربعة عشر خليفة، أولهم عبيد الله الشيعي، وآخرهم

---

[1] هو محمد بن سليمان، وقيل محمد بن بكر، انتهت إليه الإمامة بمصر، كانت حلقته تدور على سبعة عشر عمودا، أخذ عن ابن شعبان، ترتيب المداك، ج6، 202، والديباج، ج2، ص11

[2] ولد السلطان يوسف بن أيوب سنة 532، بقلعة تكريت في العراق، وكان والده أيوب بن شادي واليا عليها، ومدح العلماء صنيعه على القضاء على الدولة العبيدية الشيعية، وأكثر الشعراء في مدح صلاح الدين في قصائدهم، الدولة الفاطمية، علي محمد الصلابي،القاهرة، ط1، 2006، ص142

[3] تاريخ الفتح العربي في ليبيا، الطاهر أحمد الزواوي، دار المعارف، مصر، ط2، 1963، ص193

[4] هو معز بن إسماعيل المنصور، وكنيته أبو تميم، ولد بالمهدية في 11 من رمضان سنة 319، وعهد له والده بالخلافة بعده، ويقال بويع له في حياته، وجددت له البيعة يوم وفاته، المرجع نفسه، ص191

[5] تاريخ الفتح العربي للزواوي، ص193

العاضد سنة 567هـ، وبموته انقرضت الدولة الفاطمية بين المشرق والمغرب، والملك لله وحده يؤتيه من يشاء وينزعه ممن يشاء".[1]

وانتهت مضايقاتهم أي العبيديين، بقتل الكثير منهم، ونفي وتشريد، وهذا أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى أفول هذه المدرسة وإخماد نشاطها، لتأتي على غرارها المدرسة المغربية الأندلسية بعدما زال الخطر الشيعي، وهذا إحياء لمدرسة مالكية جديدة.[2]

ومما ساهم في نشأة المدرسة المصرية القضاء، فقد كان القضاء له دور كبير في تأسيس المدرسة المصرية، حيث يذكر صاحب كتاب حسن المحاضرة: (أن القضاء جعل بمصر إلى عبد الله الزهري المالكي، قلده ذلك وهو بالشام، وكان محمودا عفيفا، محببا في أهل البلد).[3]

المطلب الثاني: خصائص المدرسة المالكية المصرية:

إن من المعروف أن المدرسة المالكية المصرية قد تأسست على الأفكار المدرسة المدنية، كما نهلت من هذه المدرسة المدرسة العراقية، وتأسست على أنقاضها المدرسة المغربية الأندلسية، وهذا ما يجعلنا نستشف مميزات وخصائص للمدرسة المالكية المصرية، هذه الخصائص إما تنفرد بها عن بقية المدارس أو تتقاطع فيها معها.

[1] المرجع نفسه، ص198

[2] المذهب المالكي، مدارسه، المرجع السابق، ص70

[3] حسن الحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ج2، ص144

الفرع الأول: الخصائص التي تشترك فيه المدرسة المالكية المصرية مع بقية المدارس المالكية:

1-اعتماد أئمتها خاصة ابن وهب، ، في تعاملهم بالسنة الأثرية على ما يقتضيه من مسايرة العمل، ومثل هذا العمل، أو بعبارة أخرى العمل بالسنة التي وافقها عمل أهل السلف بالمدينة، وهو ما كان يعبر عنه بإجماع أهل المدينة[1] نلمسه في المدرسة المالكية بالمدينة، خاصة عند بعض أعلامها كابن الماجشون[2]

2- الاعتماد على السنة الأثرية إذا وافقت عمل أهل المدينة، وهذه الخاصية نجدها في المدرسة المالكية المغربية وهناك مسائل كثيرة بنوها على هذا الأمر منها، مسألة خيار المجلس، مع أن حديثه ثابت، لأنه ليس عليه العمل، وأيضا مسألة السدل في الصلاة، لأن العمل عليها وإن كانت الأحاديث الصحيحة ضده[3].

الفرع الثاني: الخصائص التي تنفرد بها المدرسة المالكية المصرية عن بقية المدارس:

1-مسألة تخصيص العهدة بعرف البلد التي تختص بالرقيق فقالوا بأنها لا تلزم كل البلاد، فهي تابعة لأعراف الناس فإن كان العرف جاريا بها يكون العمل بها، وإلا فلا يلزمهم ذلك، على عكس المدرسة المالكية التي تقضي تعميم هذا الأمر على كل البلاد[4] .

2- من المسائل التي انفردت بها المدرسة المصرية، مسألة القليل من الماء إذا سقطت فيه النجاسة القليلة، و لم يتغير أحد أوصافه، فحكموا بنجاسته، على عكس المدارس الأخرى الذين يقولون بطهارته، ومن أعلام المدرسة الذين قالوا بنجاسته من بينهم، واستدلوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: (إذا استيقظ أحدكم، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فلا يدري أين باتت)[5]، فإنه يفهم منه أن قليل النجاسة يتنجس به قليل الماء[6].

---

[1] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته ، ص82

[2] إصطلاح المذهب عند المالكية، ص 59

[3] المذهب المالكي مدارسه، ص72

[4] المرجع نفسه، ص 83

[5] أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، في باب كراهة غمس المتوضئ، وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا، 1/ ص233

[6] المرجع السابق، ص275

المطلب الثالث:أعلام المدرسة المالكية المصرية:

الفرع الأول: أعلام تأسست بهم المدرسة:

1-عثمان بن الحكم (ت163هـــ):

الجذامي من بني نضرة، هو أول من أدخل علم مالك بمصر، كان من أكبر الفقهاء على مذهب الإمام مالك، وله روايات كثيرة عنه، وكانت له دراية كبيرة بالموطأ والمدونة، فقد روى عنه سعيد بن أبي مريم، وأبو زرعة، وعبد الأحد، وروى عنه ابن وهب كثيرا في موطئه، والمدونة.[1]

2-عبد الرحيم بن خالد بن يزيد(ت139هـــ):

مولى الجمحيين، ويعد أول من أدخل مسائل مالك رحمه الله، كان من أقران ابن أبي حازم، ونظرائه، وعنده تفقه ابن القاسم، قبل رحلته إلى مالك رحمه الله، وقد روى الموطأ عن الإمام مالك، وقد روى عنه الليث، وروى ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب، وكان عبد الرحيم أعلم أهل مصر بفقه البيوع، لما سأل ابن القاسم يوما مالكا رحمه الله، فقال: ما قوم أعلم بهذه البيوع من أهل مصر، فقال مالك: فأنى لهم بذلك، فقال: من قبل عبد الرحيم.[2]

3-سعد بن عبد الله بن سعد المعافري (ت173هـــ):

هو أبو عمر، وقيل أبو محمد، من أقران عبد الرحيم، ومن كبار أصحاب مالك رحمه الله، وكان عالما بأقوال مالك، لذل كان يقول: ما خرجت من عند مالك إلا وأنا عالم بقوله، عليه تفقه ابن القاسم، وابن وهب، وتتجلى خدمته للمذهب الإمام مالك رحمه الله هو حرصه الشديد الذي نلحظه من المساعدات التي كان يقدمها سعد بن عبد الله لابن وهب من أجل تسهيل التأليف عليه، وكان معلما لابن القاسم في العبادة. [3]

---

[1] ترتيب المدارك،ج3، ص54

[2] المصدر نفسه، ص55

[3] المصدر نفسه، ص56

الفرع الثاني: الأعلام الذين استقرت بهم المدرسة المالكية بمصر:

1-ابن القاسم العتقي(192هـــــ):

كنيته أبو عبد الله، وهو عبد الرحمان بن القاسم بن خلاد بن جنادة، وكانت روايته في الموطأ صحيحة قليلة الخطأ، وكان فيما رواه عن مالك متقنا وحسن الضبط، وكان فقيها بمذهب مالك، ولذلك لما سئل الإمام مالك عن ابن القاسم فقال: ذاك فقيه، وتظهر خدمته للمدرسة المالكية المصرية، من خلال حفظه للمسائل، فقد كان عند ابن القاسم ثلاثمائة جلد من مسائل مالك، سأله عنها أسد بن الفرات، وكان الشيوخ يفضلون ابن القاسم في البيوع، ويظهر لنا حرصه على مذهب مالك، أن ابن القاسم كان كل ما سمعه من مالك رحمه الله يجعله أولى، حيث يذكر القاضي عياض: (أن ابن القاسم أخذ من سفيان أحاديث، فكتبها في ألواحه، فلما سمع شيئا من مالك محا ما سمعه من سفيان، وكتب في مكانه ما سمعه من مالك.)

2-أشهب(ت204هـــــ):

هو أبو عمرو، ويقال اسمه: مسكين، روى عن مالك والليث رحمه الله، تفقه بمالك، والمدنيين، والمصريين، كان فقيها نبيلا، حسن النظر، من المالكيين المحققين، ويتضح لنا خدمة أشهب المنافسة التي كانت بينه وبين ابن القاسم، وهذا يبرز لنا الحرص على إرساء المدرسة المالكية المصرية، وكان ابن القاسم يشيد بأشهب رحمه الله، فمن إحدى النصائح التي كان يقدمها لسحنون رحمه الله، "إذا كنت مبتغيا العلم فابتغيه من أشهب من بعدي[1]"، وكان ابن عبد الحكم يعتبره أفقه من ابن القاسم مائة مرة، ومن الخصائص التي كان يتميز بها أشهب، حسن النظر، والدقة وقوة الحجة، وهذا أحد الأسباب الذي مكن المدرسة من الاستمرار، فما ناظر أشهب غيره إلا اضطره بالحجة، وقال سحنون: " ولقد كان يأتينا في حلقة ابن القاسم، فيتكلم بأصول العلم، ويفسر ويحتج، وابن القاسم ساكت ما يرد عليه حرف"[2]

[1] المصدر نفسه، 262

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص264

ومن أشهر كتبه، كتاب المدونة، رواها عنه سعيد بن حسان، وهو كتاب كبير جليل كثير العلم، وله كتاب الاختلاف في القسامة، وله كتاب في فضائل عمر بن عبد العزيز رحمه الله[1]

3-عبد الله بن عبد الحكم بن الأعين(ت214هـــــــ):

ابن الليث مولى عميرة، امرأة من موالي عثمان بن عفان، ويقال مولى نافع، سمع مالكا ، والليث، وبكر بن مضر، وعبد الرزاق، والقعنبي، وابن لهيعة، وابن العلية، وروى عنه مجموعة من الفقهاء الذين كانوا هم كبار أعلام المذهب المالكي، كابن نمير، وهارون بن إسحاق، وابن المواز، وابن حبيب[2].

ويعد ابن عبد الحكم من كبار شيوخ مصر، كتب عنه محمد بن مسلم، وروى عن ابن وهب، وابن القاسم، وروى عن أشهب كثيرا، وله مؤلفات التي كانت تخدم المذهب المالكي، من أشهر كتبه كتابا ألفه اختصر فيه أسمعته، ثم اختصر منه كتابا صغيرا، ولقيمة الكتابين ومحتواهما، كان اعتماد مالكية بغداد على هذين الكتابين مع غيرهما في المدارسة، وحتى الفقهاء الأعلام أقبلوا على شرح هذين الكتابين، فقام أبو بكر الأبهري بشرحهما، وغير واحد من العراقيين، وأهل المشرق.[3]

وكتبه المعروفة التي خدمت المذهب المالكي، المختصر الكبير، والمختصر الأوسط، والمختصر الصغير، فأما المختصر الكبير فقد نحا بهما كتب مختصر أشهب، ومختصر الأوسط صنفان، فالذي من رواية القراطيسي فيه زيادة آثار، خلاف من رواية محمد ابنه، وسعيد بن حسان، وأما المختصر الصغير قصره على علم الموطأ، وله كتاب في الأهوال، وكتاب القضاء في البنيان، وكتاب فضائل عمر بن عبد العزيز، وكتاب المناسك، اعتنى بهذه المختصرات الثلاثة أبو بكر الأبهري وشرحها كاملة، وللحفاف عليه شرحا، ولأبي جعفر الجصاص، تعليق نحو مائتي جزء فيما ذكر، ولأبي بكر بن جهم شرح أيضا كبير، اختصره بن أبي زيد[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص264

[2] المصدر نفسه، ص363

[3] المصدر نفسه، ص365

[4] المصدر نفسه، ص366

4-أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع(ت225هـــــ):

رحل إلى المدينة ليسمع من مالك، فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وسمع منهم وتفقه بهم، كان من أفقه أهل مصر، وعليه تفقه ابن المواز، وابن حبيب ، وكان فقيها نظارا، من أعلم خلق الله كلهم برأي مالك، له تواليف حسان، منها كتاب سماعه من ابن القاسم اثنان وعشرون كتابا، كما كان له كتاب في الأصول في عشرة أجزاء، وتفسير غريب الموطأ، وكتاب آداب الصائم، وكتاب المزارعة، وكتاب آداب القضاة، وكتاب الرد على أهل الأهواء [1]

خلاصة المبحث الرابع :

المدرسة المالكية المصرية، احتلت هذه المدرسة مركز القيادة برئاسة، فهي في الحقيقة الجذع السامق للمذهب، ولقد تأسست هذه المدرسة على يد تلامذه أفذاذ، أخذوا علمه، ثم رحلوا إلى مصر ليعلموه إلى الناس، كأمثال عثمان بن الحكم الجذامي، وعبد الرحمن بن خالد الجمحي، اللذان يعتبران أولا من قدما بمسائل مالك رحمه الله، وغيرهم ممن كانت لهم اليد الطولى في نشر المذهب المالكي بمصر، وعن هؤلاء أخذ أقطاب هذه المدرسة ومؤسسوها الحقيقيون، كابن القاسم وأشهب

وتوسعت هذه المدرسة بفضل التدريس في الحلقات، ودور التأليف الذي كان له بابا كبيرا في انتشار المذهب.

[1] ترتيب المدارك، ج4، ص17-22

وخصائص هذه المدرسة، اعتماد أئمتها خاصة ابن وهب السنة الأثرية إذا وافقت العمل، كما تفردت هذه المدرسة بتخصيص العهدة بعرف البلد الجاري في ذلك، الحكم على الماء القليل الذي سقطت فيه النجاسة، فقد حكموا عليه بالنجاسة خلافا لما ذهبت إليه المدارس الأخرى.

المبحث الخامس: المدرسة المالكية المغربية والأندلسية وأثرها في تبسيط المذهب وظهور الحواشي والمختصرات:

لقد قامت المدرسة المالكية المغربية على أنقاض المدرسة المصرية، وكان المذهب السائد في إفريقية، القيروان، وتونس، وما وراءها من المغرب، مذهب الكوفيين، إلى أن جاء ثلة من المغاربة الذين رحلوا إلى الإمام مالك لينهلوا من علمه، تفقهوا بمذهب الإمام مالك رحمه الله ، ولما رجعوا إلى المغرب نشروا هذا المذهب، وكتب الله له القبول بالذيوع والانتشار في أواسط الناس، وقسمته إلى **أربعة مطالب:**

المطلب الأول: المدرسة المالكية المغربية.

المطلب الثاني: المدرسة المالكية الأندلسة.

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى ازدهار المدرسة المالكية المغربية و الأندلسية حينا وانحسارها حينا آخر.

المطلب الرابع: سمات المدرسة المغربية و الأندلسية.

المطلب الأول: المدرسة المالكية المغربية:

لقد غمر المذهب المالكي بلاد المغرب الإسلامي، التي تشمل في هذا الاصطلاح بواسطة تلامذة الإمام مالك الوافدين إليها، وقد كان أبرز هؤلاء أثرا علي بن زياد[1]، والبهلول[2] بن راشد، وعبد الرحمن بن الأشرس[3]

[1] أبو الحسن، وقيل أصله من العجم، ولد بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها، سمع من مالك، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وسمع بإفريقية قبل هذا من خالد بن أبي عمر، لم يكن بإفريقية مثله، سمع منه البهلول بن راشد، وسحنون بن سعيد التنوخي، وأسد بن الفرات، روى عن مالك رحمه الله الموطأ، وكتب سماعه من مالك الثلاثة، ومن أشهر كتبه خير من زنته، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة، ترتيب المدارك، ج3، ص80

[2] كان ثقة، مجتهدا، ورعا مستجاب الدعوة، كان عنده علم كثير، سمع من مالك، والثوري، ويونس بن يزيد، وحنظلة بن أبي سفيان، وموسى بن علي بن رباح، وكان أولا مشغولا بالعبادة، فلما احتاج الناس لعلمه سمع الموطأ من علي بن زيد رحمه الله، وسمع جامع سفيان الصغير من أبي الخطاب، وأبي خارجة، وجامع الكبير من بن زياد، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة، ص86-ص87..ص101

[3] هو عبد الرحمن بن الأشرس، أنصاري من العرب من تونس، وكنيته أبو مسعود، سمع من مالك بن أنس، ومن ابن القاسم، روى عنه عبد الرحمن الموطأ، وكان أحفظ الرواية من أهل إفريقية، وكان شديد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ترتيب المدارك، ج3، ص83-84-85

الذين كانوا حجر الأساس في هيكلة الفقه المالكي بالمغرب الإسلامي، ونواة الشجرة التي تولت عنها جنة باسقة، لم يزل العلم، والدين والفكر، يتفيأ ظلالها الوارفة إلى اليوم[1].

كما كان أبعد هؤلاء تأثيرا الإمام علي بن زياد صاحب العبقرية الفذة التي استطاع بها أن يستكشف الإمام مالكا رحمه الله عن أصوله، لتكون أصل تنظيره، ومنطلق تفريعه، إدراكا منه أن الأصول محصورة، بينما الفروع كثيرة لا يمكن تحديدها، إذ هي وليدة الظروف، والأحوال المتقلبة.[2]

ولذلك كان سحنون يقول:" لو أن التونسيين يسألون لأجابوا بأكثر من جوابات المصريين، يريد علي بن زياد، وابن القاسم".[3]

وتجلت أيضا عبقريته المجسدة في تلميذيه اللذين تخرجا على عينيه وهما الإمامان أسد بن الفرات، الذي كان له الأثر الكبير في تدوين فقه هذه المدرسة، من خلال كتابه المعرف بالأسدية.

وتجلت في تلميذه الآخر الذي استطاع أن يربط الأصول بالفروع، وهذا العمل يظهر لنا جليا من خلال مدونته، نتيجة إحاطته بأصول إمامه، تلك الإحاطة التي ورثه عن شيخه علي بن زياد، ونماها وصقلها عن شيخه الآخر ابن القاسم، حتى قال عن نفسه فيما يرويه عنه ابنه " ..تقدم طرابلس، وقد كان فيها رجال مدنيون، ثم تقدم إلى مصر وبها رواة، ثم تقدم إلى المدينة وهي عش مالك، ثم تقدم مكة فاجتهد مجهودك، فإن قدمت علي بلفظة خرجت من دماغ مالك رحمه الله ليس عند شيخك أصلها فاعلم أن شيخك كان مفرطا".[4]

---

[1] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص96

[2] المرجع نفسه، ص96

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص82

[4] رياض النفوس،أبو بكر عبد الله المالكي، حققه بشير البكوش ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1983، ج1، ص354

وقد عرفت هذه المدرسة في عهده ازدهارا كبيرا، حتى جعل ابن الحارث عهده كأنه مبتدأ، قد محا ما قبله، فكان أصحابه سرج أهل القيروان، فهو عالمها، وابن عبدوس فقيهها، وابن عمر حافظها، كل هذه الصفات مقصورة على عهدهم[1].

ثم خلفت هؤلاء كوكبة، كان من أبرزها أبو بكر اللباد، الذي كان أحد حفاظ المذهب، على غرار شيخه المتقدم، وأصحابه الذين بلغوا في العلم شأوا عظيما، خاصة دراس بن إسماعيل،[2]، ناشر فكر هذه المدرسة بفاس، وابن أبي زيد الذي انتشل الفكر من الضياع بذهاب أئمته، نتيجة ما توالى عليهم من محن ونكبات أيام بني عبيد.[3]

فقد استطاع أن يجمع ما تناثر من الروايات وأراء لأئمة المذهب في المدونات المالكية المختلفة غير المدونة السحنونية، في كتابه المعروف بالنودر والزيادات على ما في المدونة، مرجحا ومشهرا، ثم جاء من بعده تلاميذه ،وتلاميذ تلاميذه، فكانت عنايتهم المدونة اختصارا وتذهيبا، كما فعل البراذعي، أو جمعها بينها وبين المدونات الأخرى، كما فعل ابن يونس، أو تحقيق ما احتوت عليه بواطن أبوابها وتصحيح رواياتها، وبيان وجوه الاحتمال، والتنبيه على ما فيها من الاضطراب في الجواب، واختلاف المقالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار، وضبط الحروف على حسب ما وقع ما في السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها، كما فعل التنوسي في تعاليقه اللطيفة المنزع، واللخمي، في تبصرته البارعة الختام والمطلع إلى غير ذلك، ولم يزل الحال على ذلك إلى أن رحل الفقيه ابن زيتون إلى المشرق فلقي تلاميذ الفخر ابن الخطيب، ولازمهم زمانا، حتى تمكن من ملكة التعليم، وقدم إلى تونس فانتفع به أهلها، وانتهت طريقته النظرية إلى تلميذه ابن عبد السلام، واستقل تلميذه بتلك الطريقة.[4]

---

[1] المدارك، ج4، ص51

[2] هو أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الفاسي، من الطبقة الخامسة من أهل إفريقيا، كان من الحفاظ المعدودين، الأئمة المبرزين، من أهل الفضل والدين، وهو أول من أدخل مدونة سحنون مدينة فاس، وبه اشتهر، ومن مشايخه ابن اللباد، وعلي بن أبي مطر، ومن تلاميذه محمد بن أبي زيد القيرواني، ترتيب المدارك، ج1،ص396

[3] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته ، ص98

[4] أزهار الرياض في أخبار عياض، شهاب الدين المقري التلمساني، ضبطه وحققه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي مطبعة فضالة، دت، ج3، ص22

غير أن المدرسة القيروانية التونسية من جور العبيديين، واضطهادهم الكثير، إلا أنها كافحت في سبيل البقاء، وصمدت لكل عوامل الظلم والاستبداد، حتى إذا ضعفت دولة العبيديين ..ظهروا المالكية، وفشلوا عليهم، وضنفوا المصنفات الجليلة، وقام منهم أئمة جلة طار ذكرهم بأقطار الأرض، ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن خرجت القيروان، وأهلها وجهاتها، وسائر بلاد المغرب مصفقة على هذا المذهب، مجتمعة عليه، لا يعرف لغيره قائم).[1]

ولا شك أن الاختلاف العقدي بين الشيعة الإسماعلية من جهة، وبين مذهب أهل السنة المتمثل في المالكية والخوارج، فكان ذلك سببا كافيا في تحويل منطقة الشمال الإفريقي إلى حروب دامية، فأول ما فاجأ به عبيد الله الشيعي أهل القيروان، حين دخوله إليها في شهر ربيع الثاني سنة 297هـ، ما جاء في خطبته المتضمنة لسب الصحابة، وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم، والحكم بكفرهم، وارتدادهم عن الإسلام بعد وفاة النبي صلى الله علي وسلم، ولم يستثن منهم إلا عليا، وفاطمة، والحسن، والحسين رضي الله عنه، وبعضا قليلا ممن أيدوا عليا وناصروه[2]، وما جاء أيضا في هذه الخطبة من الصلاة على نفسه، بقوله: (اللهم صل على عبدك ووليك،و خليفتك القائم بأمر عبادك في بلادك، أبي محمد عبيد الله الإمام المهدي بالله)[3].

وإعلان أهل السنة الجهاد على العبيديين، كان قبل سقوط الدولة الأغلبية، في آخر حياتها فقد أفتى المالكية محاربتهم، وطردهم، وأظهروا البراءة ضد هذه الدعوة، ونلحظ ذلك من خلال حماس القيروانيين للخروج لمحاربة العبيديين بالمهدية في عهد الخليفة الثالث المنصور بالله إسماعيل، (ولم يتخلف من الفقهاء، والصلحاء أحد..إلا العاجز أو من عليه حرج).[4]

تكاملت الأساليب التي واجه بها علماء أهل السنة من المالكية في إفشال الدعوة العبيدية، وإفشال معتقداتهم، وفقههم بين الناس، وأدرك العبيديون أن المذهب المالكي، وفقهاءه يمثلون سدا منيعا أمام أهدافهم، وأنهم لو استطاعوا أن يزيحوهم من طريقهم لأمكن لهم توطيد أركان دولتهم سياسيا وفكريا، لذلك راحوا

---

[1] ترتيب المدارك، ج1، ص26

[2] ابن أبي زيد القرواني وعقيدته في الرسالة والجامع، الحبيب بن الطاهر، دط، دت، ص18

[3] البيان المغرب، ابن عذاري، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد، دار التراث الإسلامي، تونس ،ط1، 2013 ج1، ص159

[4] معالم الإيمان، الدباغ، ج3،ص37

يضطهدون الفقهاء، ويرهبونهم للدخول في دعوتهم، وقد حكى ابن عذاري أخبارا كثيرة عمن عذّبوا أو استشهدوا من علماء أهل السنة من المالكية[1]، وكانوا يمنعونهم من الإفتاء بمذهب مالك، ويحكمون عليهم بالإقامة في بيوتهم ولا يبرحونها، وأن يوقفوا اجتماعاتهم العلمية التي يعقدونها للمذاكرة، كما كانوا يفعلون في مسجد السبت، وأن يتنحوا عن تعليم الناشئة من طلبة العلم، ودار الإفتاء بمذهب مالك، أو تعليمه، أو حمل كتاب الموطأ جريمة يعاقبون عليها بالتعذيب أو القتل.[2]

ومن بين العلماء الذين وجدوا عرقلة، ابن اللّباد لما سجن، وأطلق سراحه اشترط عليه ألا يفتي، ولا يجتمع بأحد، وإن مرض ألا يعاد، ولكنه ما تخلى يوما عن رسالته إلى أن مات، فقد كان ابن أبي زيد القرواني، وابن التبّان إليه خفية، وربما جعلا الكتب في أواسطهما وحجرهما حتى تبتل بعرقهما[3]، ومنهم أيضا محمد بن الفتح المرجي، وهو ممن عزم على الخروج لقتال بني عبيد، ولكنه لم يفعل لضعفه وكبر سنه، فكان يخرج إلى مقبرة بني سلم، فيستتر بحائط يقرأ على أصحابه هناك.[4]

ولم يكد الخليفة الفاطمي الرابع المعز لدين الله، أبو تميم معدّ، ينتقل بمركز الحكم إلى القاهرة سنة 362هـ، ويستخلف على إمارة كامل المغرب بلكين بن زيري، حتى بدأ علماء المالكية في استجماع قوتهم، واسترداد نفوذهم، ففتكوا بأتباع العبيديين في كل مكان وخاصة بالمهدية والقيروان، وأنزلوا بهم مجزرة عظيمة، عرفت عند المؤرخين باسم محنة المشارقة، أو وقعة الشيعة سنة 435هـ، ولم يطل الزمن حتى تمكنوا من تحقيق ما من أجله رفعوا راية الجهاد ضد الشيعة العبيدية، فعذّب منهم من عذّب، واستشهد من استشهد، بل تمكنوا أيضا من تحقيق ما كافحوا من أجله الأغالبة الذين قربوا إليهم المعتزلة، وتبنوا آراءهم، فقضوا على جميع الشبهات، وأنواع البدع، والانحرافات العقدية والفقهية، وصفا الوضع من جديد لأهل السنة وللمذهب المالكي.[5]

[1] البيان المغرب، ج1، ص26- 27-32-33-34-154

[2] معالم الإيمان، ج3، ص25-26

[3] المصدر السابق،ج3، ص25

[4] المصدر نفسه، ج3، ص47

[5] ابن أبي زيد وعقيدته ص25

وقد تعرض المذهب المالكي في المغرب إلى كثير من الهزات السياسية، نتيجة اختلاف الدول والحكام، إلا أنه صمد لكل هذه الهزات.[1]

و لم يزل الحال على ذلك إلى أن رحل الفقيه ابن زيتون[2] إلى المشرق فلقي تلاميذ الفخر بن الخطيب[3]، ولازمهم زمانا، حتى تمكن من ملكة التعليم، وقدم إلى الأندلس فانتفع به أهلها، وانتهت طريقته النظرية إلى تلميذه ابن عبد السلام[4]، واستقل تلميذه ابن عرفة بتلك الطريقة[5] .

ولئن كان عهد ابن زيتون بداية تحول في فكر هذه المدرسة فإن بواكير ذلك التحول قد بدأت أيام المازري قبله، فقد كان عهده (رغم ما نقل عنه من تمسك بالمشهور وعدم الحيدة عنه إفتاء، بداية انفتاح جديد على العلوم العقلية)، فقد شرح برهان الجويني الشافعي، شرحا يدل على بلوغه مرتبة الاجتهاد[6]

وعلماء المغاربة في اصطلاح المتأخرين يشار بهم (إلى ابن أبي زيد القيرواني، وابن القابسي، وابن اللباد، والباجي، واللخمي وابن محرز).[1]

---

[1] يذكر المؤرخون أن المذهب في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (من الموحدين المتوفى سنة 590هـ)، انقطع فيها علم الفروع ، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد القيرواني، ومختصره، وكتاب التذهيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب، انظر :المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي ، ص278، 279

[2] هو القاسم بن أبي بكر بن مسافر بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الرفيع الشهير بابن زيتون، ويكنى بأبي الفضل، هو أول من أظهر تأليف فخر الدين بن الخطيب الأصولية في إفريقية بإقرائه، توفي سنة 691هـ، الديباج، ج1، ص311

[3] هو محمد بن عمر بن الحسين المكنى أبا عبد الله والملقب فخر الدين الرازي، والمشهر بابن الخطيب، أحد الأئمة الشافعية، من أهم مؤلفاته المحصول في أصول الفقه، انظر طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي،دار هجر للطباعة، ط2، 1413هـ، ج2 ، ص202

[4] محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير، كان إماما في علمي أصول الفقه، والعربية تخرج على يديه ابن عرفة، شرح مختصر ابن الحاجب ، توفي سنة 749، الديباج، ج2، 330، وشجرة النور، ج1، ص210

[5] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص99

[6] شجرة النور لمحمد بن مخلوفّ،ج1، ص127

ومن علماء المغاربة ابن عبد البر وابن رشد[2]، وابن العربي، والقاضي سند.[3]

هذه الأمثلة من العلماء، تقدم تفسيرا واسعا، للمدرسة المغربية وعلمائها، يتعدى المتعارف عليه من الحدود الإقليمية، فقد أدخل في المدرسة المغربية علماء أندلسيون، ومصريون، مما قد يستفاد منه أن اصطلاح (علماء المغاربة)، يلاحظ في تفسير المنهج، والاتجاه الفقهي للعالم بغض النظر عن موقع سكنه الجغرافي الإقليمي، وهذا ظاهر جدا في اعتبار علماء الأندلس مغاربة لقوة الاتصال العلمي بين هذين القطرين، وهو اتصال يكاد يكون امتزاجا خاصة بعد هجرة كبار علماء الأندلس إلى المغرب[4]

المطلب الثاني: المدرسة المالكية الأندلسية:

أما الجناح الأندلسي، فأول من أسس هذه المدرسة زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون، فهو أول من أدخل إلى الأندلس موطأ الإمام مالك رحمه الله، متفقها بالسماع منه، ثم تلاه يحيى بن يحيى الليثي[5]، الذي قال في أستاذه: " زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن، ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام"[6]،

---

[1] ابن محرز، هو ابن القاسم عبد الرحمن بن محرز، قيرواني، كان فقيها نظارا، نبيلا، ذا رواء حسن، له تصانيف حسنة، منها تعليق على المدونة سماه التبصرة، وكتابه الكبير سماه بالقصد والإيجاز، توفي نحو الخمسين وأربعمائة، ترتيب المدارك، ج8، 68

[2] ابن رشد، هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد، زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس، والمغرب.. كان إليه المفزع في المشكلات..، وإليه كانت الرحلة للتفقه من أقطار الأندلس مدة حياته إلى أن توفي، كثير التصنيف مطبوعه، حسن القلم والروية، توفي سنة 520هـ، وقيل 530هـ، انظر، الغنية، للقاضي عياض، تحقيق ، ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1982، ص54، الديباج المذهب،ج2، ص248

[3] سند بن عنان بن إبراهيم الأزدي، أبو علي تفقه بالطرطوشي، وانتفع به الناس، وألف كتابا استحسنه الناس في الفقه الطراز، شرح به المدونة في نحو ثلاثين سفر وتوفي قبل إكماله، توفي سنة 542، الديباج المذهب، ج1، ص399-400

[4] اصطلاح المذهب عند المالكية، ص79

[5] ترتيب المدارك، ج3، ص117، قضاة قرطبة، الخشني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1989، ص28

[6] ترتيب المدارك، ج3، ص 117

فقد كان أهل الأندلس منذ فتحت على رأي الأوزاعي، إلى أن ذهب عبد الرحمن بن زياد إلى الإمام مالك رحمه اللهّ، فجاءوا بعلمه، وأبانوا للناس فضله، واقتداء الأمة به[1]

ثم حمل فكر هذه المدرسة يحيى بن يحي الليثي الذي أخذ عن مالك الموطأ ثم توجه إلى مصر بعد وفاة الإمام مالك، لينهل من معين من علم زعيمي، المدرسة المصرية، فقد كان يحيى بن يحيى المستشار الأول للخليفة عبد الرحمن بن الحكم، ولم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة، وعظم القدر، وجلالة الذكر، ما أعطيه يحيى بن يحيى، وكان الأمير عبد الرحمن بن الحكم يبجله تبجيل الأب، ولا يرجع عن قوله، ويستشيره في جميع أمره، وفيمن يوليه ويعزله، فلذلك كثر القضاة في مدته.[2]

ولقد كان الشيخ يحيى شديد التمكن من حسن رأي الأمير عبد الرحمن، وكان قد آثره على جميع الفقهاء أصحابه ..فلا يستقضي قاضيا[3]، ولا يعقد عقدا، ولا يمضي في الديانة أمرا إلا عن رأيه، (ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان عليه مذهبه)[4]

والمدنية فيها (ابن القاسم، وابن وهب)، دون تعصب لأحدهما، بل الصواب في رأيه الجمع بين آرائهما، إذ لا تعارض بينهما في رأيه، حتى كان يقول: "اتباع ابن القاسم في رأيه رشد، واتباع ابن وهب في أثره هدى"، ثم حمله بعده تلميذه العتبي، الذي أخذ عنه كما أخذ عن الإمام سحنون ثم دون مستخرجته التي جمع فيها أقوال الإمام مالك وأصحابه، فاعتنى بها أهل الأندلس، وعكفوا عليها واعتمدوها وهجروا ما سواها[5]، وبوّبوها تبويب المدونة[6].

---

[1] المصدر نفسه، ج1، 26

[2] ترتيب المدارك، ج3، 382

[3] المقتبس، ص179،178

[4] نفح الطيب، المقري، ج2،218

[5] المقدمة، ابن خلدون، تحقيق كاتمير، ط باريس، مكتبة لبنان، 1858، ج3، ص9-10

[6] ترتيب المدارك ،ج5،ص172

ثم أفضى الأمر بعده إلى تلميذه ابن لبابة، هو الذي دارت عليه الأحكام، وتدريس الرأي أكثر من ستين سنة، و لم تزل هذه المدرسة يذيع صيتها، ويطير ذكرها في الأندلس، بالفضل بن سلمة[1]، وأبي بكر بن زرب[2]، ومن بعدهما أبو عمر بن المكوي[3]،

وابن الفخار[4] إلى أن ابتلى الله قرطبة بفتنة البربر، أتت على الأخضر واليابس فمات بسببها الكثير من العلماء، وفرّ بسببها كثير آخرون استوطن أغلبهم فاسا[5]، وبذلك ضعفت المدرسة في الأندلس، ومما زاد في ضعفها، عدم اعتناء أهلها بالعلوم العقلية التي تحشد الفكر، وانكبابهم على دراسة المسائل، ومتابعة ما جرى عليه العمل منها بحسب أهل كل بلد حتى كاد الفقه يموت لولا أن الله منّ بالإمام الباجي[6]، وأبي محمد الأصيلي، كما يقول ابن العربي:"فرشّوا من ماء العلم على هذه القلوب الميتة، وعطروا أنفاس الأمة الذفرة "[7].

وممن أتيحت لهم الفرصة للرحلة إلى المشرق، أبو الوليد الباجي، فدرس على كبار علماء المشرق كالإمام الهروي المالكي، وأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، ولعل هذا التلاقح العلمي بين مدرسة النقل، ومدرسة العقل، كان له الأثر الطيب على أبي الوليد الباجي، فقد أزاحت عن عقله عقدة التنافر بين النقل والعقل التي ألفها في الأندلس، ولما عاد إلى الأندلس، عاد بعلم غزير، فأقبل على التدريس، والتأليف جامعا بين (طريقة النظار من البغداديين، وحذاق القرويين، والقيام بالمعنى والتأويل)، وقد لاقى منهجه قبولا كبيرا لدى

---

[1] هو فضل بن سلمة بن حريز بن منخل الجهني مولاهم، سمع أصحاب سحنون، وسلك طريقهم، له مختصر في المدونة ، ومختصر في الواضحة، وله مختصر في الموازية ، توفي سنة 319هـ، ترتيب المدارك، ج5، 222

[2] هو أبو بكر بن يبقى بن زرب، قرطبي ألف كتاب الخصال المشهور في الفقه عل مذهب الإمام مالك، توفي سنة 381هـ، ترتيب المدارك، ج7،ص114

[3] هو أبو عمر أحمد بن عبد الملك الإشبيلي إليهه انتهت رئاسة الفقه في الأندلس، توفي 401هـ،المدارك، ج7ص123

[4] أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بابن الفخار، ويعرف بالحافظ، له اختصار في نوادر الشيخ ابن أبي زيد القيرواني، واختصار المبسوط للقاضي، توفي سنة 419هـ، المصدر نفسه، ص 288

[5] شجرة النور، ج1، 451

[6] هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث الباجي، له كتاب الاستيفاء شرح الموطأ، وكتاب المنتقى، وهو اختصار المنتقى، وله كتاب ترتيب الحجاج، وكتاب الإشارة في أصول الفقه، وكتاب الحدود، توفي سنة 474هـ، المدارك، ج8، ص117

[7] الديباج، ج1، 384

كبار المالكية في الأندلس، وما حولها من بعده، فقد تبناه، ابن رشد في مقدماته وبيانه، وإن ذكر أنه متأثر بأبي جعفر ابن رزق[1] في ذلك.

وتبنى هذا المنحى القاضي عياض رحمه الله، تلميذ ابن رشد في مؤلفاته الكثيرة، كما امتد تأثير هذه المدرسة أيضا إلى مصر بأبي بكر الطرطوشي[2]، وقد تعلم العلم عن الباجي، ثم سافر إلى القاهرة ونذر نفسه فيها لتعليم العلم السني، رغم مضايقة من طرف العبيديين الذين حاولوا إخراجه من مصر[3]، وعمله هذا قد ساهم بشكل كبير في قيام جناح آخر للمدرسة الإفريقية في مصر على أنقاض المدرسة العراقية التي انتقلت إليها هي الأخرى بعبد الوهاب ابن النصر البغدادي، وقد ظل رحمه الله يدافع عن الفكر السني فيها حتى توفاه الله،

[1] هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رزق القرطبي الفقيه العالم، سمع من ابن عبد البر، تفقه به القرطبيون كأمثال ابن رشد، الجد، توفي سنة 477هـ، الديباج، ج1، ص182

[2] هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان المعروف بالطرطوشي، يكنى أبا بكر، له تآليف حسنة منها تعليقة في مسائل الخلاف، وفي أصول الخلاف، وكتاب سراج الملوك في السياسة، ت 530هـ، الديباج ، ج2، ص244

[3] الديباج، ج2، ص245

فخلفه في المدرسة من بعده تلميذه سند بن عنان[1]، صاحب الكتاب المشهور بالطراز، وتوالى بعدهم كوكبة من العلماء الذين غرسوا هذه المدرسة لتستمر ردحا من الزمن، اتجهت إلى جمع المذهب فروعا، وقواعد ومن هذه الكوكبة الإمام ابن الحاجب[2]، صاحب المختصرين الأصلي، والفرعي، والإمام القرافي[3]، صاحب الذخيرة، والفروق، والتنقيح، والإمام خليل بن إسحاق، صاحب المختصر الفقهي، وانتهجوا طريقة في جمعهم، وهي طريقة الاختصار، واعتمدوا آراء معينة في الفقه، واعتبارها هي المذهب مما حدا بكثيرين إلى اعتبار ذلك قتلا للفقه كالإمام ابن عرفة[4]، رحمه الله الذي ألف مختصره الفقهي كردة فعل على صنيع ابن الحاجب،

وخليل[5] (فبعث الأنظار المهجورة، والأقوال المتروكة منذ القرن السادس، ووضعها مع أقوال المصطلح بين الفقهاء تشهيرا، وترجيحا، واختيارا على بساط واحد من النقد والتحقيق والمقارنة، والاستدلال والكشف عما ارتبطت به تلك الأقوال من اعتبارات باقية أو زائلة، وما ارتبط به اختيارها وتشهيرها من اعتبار لظروف واقعية، أو إعمال لأصول نظرية، قد يكون وجه ذلك الاختيار قائما، ومقبولا، وقد يكون زائلا، ومحل نظر ذلك هو معنى تحقيق المناط[6].

---

[1] كنيته أبو علي، سمع من شيخه أبي بكر الطرطوشي، وروى عن أبي الطاهر السلفي، روى عنه جماعة من الأعيان، وكان من زهاد العلماء، وكبار الصالحين، فقيها فاضلا، تفقه بالشيخ أبي بكر الطرطوشي، وله تآليف في الجدل، توفي بالإسكندرية، سنة 541هـ، المصدر نفسه، ج1، ص 399-400

[2] يكنى أبا عمرو المعروف بابن الحاجب، الملقب بجمال الدين، الإمام العلامة الفقيه المالكي، كان والده حاجب الأمير عز الدين موسك الصلاحي، وكان كرديا، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقرءان في صغره بالقاهرة، ثم بالفقه على المذهب الإمام مالك، ثم بالعربية، والقراءات، توفي سنة 646هـ، انظر المصدر نفسه، ج2، ص89

[3] هو أبو العباس أحمد بن إدريس شهاب الدين الصنهاجي، أحد أعلام المشهورين بالمذهب المالكي، له كتب عديدة من بينها كتاب الذخيرة، وكتاب الفروق، والتنقيح وشرحه في الأصول، وشرح تفريع ابن الحاجب، وشرح محصول الرازي، توفي سنة 638، المصدر نفسه، ج1،ص236

[4] هو محمد بن عرفة الورغمي التونسي المكنى عبد الله، تفقه على ابن عبد السلام، وغيره من علماء عصره، كان حافظا للمذهب، ضابطا لقواعده له تآليف عديدة منها، مختصره في الفقه، وكتاب الحدود، المصدر السابق، ج2، ص331

[5] هو خليل بن إسحاق الجندي، درس على شخه المنوفي، وله كتاب مشهور المعروف بالمختصر الفقهي، توفي سنة 767هـ، المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته ، ص104

[6] المرجع نفسه، ص105

وختمت هذه المدرسة بجهبذ من جهابذة الأندلس الذي استطاع يقعد لنا المقاصد، أبو إسحاق الشاطبي[1]، وفي هذه المرحلة قد لاحظ فيها معاصره ابن عرفة، أن سير الفقه التي تعتمد على تلك المختصرات، والتي كانت تقتصر على رأي واحد، قد توقفت، وما صار إليه الناس من تخريج المسائل المستجدة على تلك الآراء، مع الفرق الكبير بين الآراء القديمة، وبين المستجدات من المسائل الحادثة، مما دفع به إلى إعادة النظر في الفقه من زاوية جديدة، فرأى أن الحل يكمن في الرجوع إلى حقيقة الدين بتأصيل أصول العلم الشريعة، والسمو عن التفاريع المختلفة المظنونة إلى القواعد الكلية القطعية التي ينبغي أن تكون مراجع للفقه لا محيد عنها، وعلى هذا المنوال نسج كتابه العجيب الذي يعد مفخرة الغرب الإسلامي، كتاب الموافقات، الذي أبرز فيه مقاصد الشريعة، وقد صرح فيه بأن هذا العمل قصد حمل الناس على منهج الوسطية والاعتدال، وأخذ المتخلفين على طريق مستقيم بعد الاستصعاد، والاستنزال ليتخرجوا عن انحرافي التشدد والانحلال، وطرفي التناقض والمحال[2].

وفي الخلاصة، أن مدرسة الأندلس في آرائها الفقهية إشعاعا علميا لمدرسة تونس والقيروان، وذلك لقوة العلاقة الاتصالية بين مدرسة الأندلس وإفريقية، وتداخل نشاطها العلمي، وهذا العمل نجده عند المتأخرين لم يفصلوا بين المدرسة الأندلسية والمدرسة المغربية، بل كانوا يعدون علماء المدرسة الأندلسية من المدرسة المغربية، وخاصة أن الكثير منهم نتيجة المحن هاجروا من الأندلس واستوطنوا المغرب.[3]

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى ازدهار المدرسة المالكية المغربية و الأندلسية حينا وانحسارها حينا:

وبعد الاستطلاع تبادر لي أنه يمكن حصر العوامل التي أدت إلى تقدم المدرسة المالكية المغربية الأندلسية إلى عاملين، وهما عامل سياسي، وعامل علمي ثقافي.

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي له قدم الراسخة، والإمامة العظمى في الفتوى فقها، وأصولا، وتفسيرا، وحديثا، وعربية مع التحري والتحقيق، له تآليف كثيرة منها موافقات والاعتصام، توفي سنة 790هـ، نيل الابتهاج ، ص46

[2] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص 105

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية،ص81

الفرع الأول: العامل السياسي:

لقد عرفت المدرسة المالكية المغربية الأندلسية ازدهارا في عهد الإمام سحنون بن سعيد التنوخي، وتلامذته، والعامل الذي ساعد ذلك هو تبني السلطة السياسية المذهب المالكي الذين أفسحوا المجال أمام قضاتها، وأئمتها في الفتوى والتدريس، فالدخول في الدوحة السياسية والاجتماعية قد كان لها الأثر الكبير في ازدهار التفريع والتأصيل، كما عرفت جزرا شديدا أيام بني عبيد التي منعت (الفقهاء أن يفتوا بمذهب مالك، وأمرتهم ألا يفتوا إلا بمذهبهم الذي ينسبونه إلى جعفر بن محمد، ويسمونه مذهب أهل البيت من سقوط طلاق البتة، وإحاطة البنات بالميراث، وغير ذلك، كما منعتهم من التحليق والفتيا، فكان من يأخذ منهم ويتذاكر معهم إنما يكون سرا، وعلى خوف ورقبة)[1]

وقد تطور الأمر بشكل كبير في عهد أبي بكر بن اللباد الذي منع الفتوى والتدريس في آخر حياته إلي أن توفي رحمه الله[2].

إضافة إلى ثورة يزيد بن كيداد الخارجي ضد الشيعة، تلك الثورة الذي التي استحر[3] فيها القتل في علما ء المذهب، ومن بقي منهم اتجه إلى التصوف واعتزال الناس، فأصبح تدريس حلق التصوف بدل من تدريس الفقه والأصول[4]، لتزكية الروح وتربيتها على الصبر والابتلاء حتى لا ينزلقوا في كفة الشيعة، لكن استطاعت المدرسة من استرجاع لمعالها رغم صدمات الشيعة العبيديين، بعد إخماد هذا الكابوس بفضل الله ثم بفضل ابن أبي زيد القيرواني.[5]

هذا بالنسبة لنجاح المدرسة التونسية، أما الأندلس والمغرب وموريتانيا، فقد كان هذا الفكر في هذه المدرسة لمدة أربعة قرون، وله الصولة والجولة طيلة هذه المدة لا ينازعه غيره.

---

[1] ترتيب المدارك، ج5، ص121

[2] رياض النفوس، ج2، ص287

[3] المصدر نفسه، ج2، ص292، وترتيب المدارك، ج5، ص303-307

[4] المصدر نفسه، ج5، ص310-312

[5] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص108

فقد تبنته الدولة الأموية منذ بداياتها الأولى وصيرت القضاء والفتيا، ثم احتضنته الدولة المرابطية من بعدها، فعظمت من شأن حملته حتى صاروا أصحاب الحظوة عند القادة ونفقت كتبه وعمل بمقتضاها، ونبذ ما سواها، ولكن هذا التعظيم وذاك الاجلال الذي كان متواصلا في زمن دولة المرابطين، وما فتئ أن انقطع بحلول دولة الموحدين [1]كان من أهدافها (محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على ظاهر الكتاب والسنة، فأحرقوا كتبه المعتمدة وهي شروح للمدونة، فأحرقوا الأساس وهي المدونة، ثم الشروح ككتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد القيرواني، وكتاب التذهيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب وما نحى نحوها)[2].

وفرضوا على الناس المذهب الظاهري وتوعدوهم بالعقوبة إن اشتغلوا بالرأي[3]

ولكن لم تسقط الدولة الموحدية حتى عاد المذهب المالكي إلى سابق عهده أو أحسن من ذلك، وهذا راجع لعدة أسباب التي يمكن استنتاجها:

أولا-أن المذهب الظاهري فرض بالقوة على الناس[4]

ثانيا-أن الناس كانوا يعتقدون صحة المذهب المالكي، ولما أبدل مذهب آخر أنفوا عن تتبعه وقبوله لاعتقادهم عدم صحته[5].

ثالثا- سياسة الدولة الحفصية التي كان همها الوحيد إرضاء الناس، فلما تعاقبت هذه الدولة بعد دولة الموحدين، حاولت كسب قلوب الناس بإصلاح، ومن ثم إحياء المذهب المالكي[6].

---

[1] المعجب، المراكشي، تحقيق محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1949، ص172

[2] الفكر السامي، الحجوي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ج2، ق3-ق4، ص196

[3] المرجع نفسه،ج2، ص196

[4] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، محمد المامي، مركز زايد للتراث، الإمارات، ط1، 2002، ص110

[5] المرجع نفسه، ص110

[6] الفكر السامي، الحجوي، ج2، ص197

ولقد سعى الحفصيون الذين أعقبوا دولة الموحدين على طريقة المدارس المشرقية كالمدرسة النظامية ببغداد، تلك المدارس التي خرجت ابن زيتون فوصل بين مناهجها، ومناهج الدراسة في تونس، والتي كانت متأثرة بالنظرة الأصولية، ومن بين هذه المدارس التي أنشأها الحفصيون في القرن السابع، مثل المدرسة الشماسية، والمدرسة التوقيفية[1]

الفرع الثاني: العامل الثقافي والفكري:

وهذا العامل قد ساهم في نجاحه الرحلة التي كان لها الدور الكبير في اتصال أئمة هذه المدرسة بأئمة المذاهب المختلفة، وخاصة المذهب الشافعي، بعدما ما صلب وقوي عوده في المشرق على يدي الغزالي، والرازي.

ويظهر ذلك التأثر منذ رحلة الإمام الباجي، وبعده ابن زيتون، والتي حاولا من خلالها الاستفادة من الطريقة الأصولية الشافعية التي كانت قائمة على براعة التقسيم والتعليل، بل تجاوز هذا العمل إلى الترتيب الفقهي الذي ظهر عند ابن شاس.[2]

فقد قلد ابن شاس في صنيعه الإمام الغزالي في وجيزه، فنسج على منواله كتابه المعروف بعقد الجواهر الثمينة، بل إن الأمر قد تجاوز ذلك إلى حد التقليد في الفروع، والدليل على ذلك ما جاء في مختصر خليل، فقد ذكر مسائل اتبع فيها ابن الحاجب متبعا فيها ابن شاس متبعا فيها الغزالي[3]

وهذا التقارب الأصولي، من الأسباب التي جعلت المالكية يفزعون إلى المذهب الشافعي بالذات، دون غيره من المذاهب الأخرى، لكون إمامه الكبير الإمام الشافعي، كان من كبار تلاميذ الإمام مالك رحمه الله، وهذا هو السر الذي جعل كل واحد منهما يقبل على شرح تراث غيره، فالقرافي شرح كتاب المحصول للفخر الرازي، والمازري المالكي شرح البرهان للجويني.

---

[1] أعلام الفكر الإسلامي، لمحمد فاضل بن عاشور، مكتبة النجاح، تونس، ص 65-66

[2] هو أبو محمد عبد الله بن شاس بن نزار الجذامي ، صاحب كتاب عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، الديباج، ج1، ص443، وشجرة النور، ج1، ص165

[3] مسألة جعل الزوجين من أركان الزواج أو الطلاق، منح الجليل،محمد عليش، دار الفكر ، ط1، 1984، ج4، ص187

المطلب الرابع: سمات المدرسة المالكية المغربية والأندلسية:

تعتبر هذه المدرسة هي نتاج المدارس الأخرى (المدنية، والمصرية، والعراقية)، ومن خلال الاستقصاء، فقد توصلت إلى مميزات مشتركة بين هذه المدرسة والمدارس الأخرى:

الفرع الأول:الفقه التنظيري:

وهو ما يسمى بالرأي، الذي كانت عليه المدرسة الحنفية، فقد تأثرت المدرسة المغربية بالمنهج العراقي المعتمد على التنظير، وممن تبنى هذا الفكر ابن زياد، وأسد بن الفرات، الذي أخذ عن تلك الفكرة، ونماها بالدراسة الأكادمية في مدرسة الرأي بالعراق[1]

وإذا وصلنا إلى سحنون بن سعيد التنوخي، الذي ربط الأسدية بالأثر على طريقة أهل المدينة، و لم يهمل العمل متبعا سنن أهل مصر في ذلك، وابن أبي زيد وابن عبد البر[2] الذين عمقا ذلك المفهوم بجمع ما تناثر في فقه مدارس الفقه المالكية المختلفة، سالكين في ذلك مسلك إمامهم في المدونة وانتهاءا بالقرافي وابن الحاجب وغيرهم، ممن اعتنى بجمع فكر مدارس الفقه المالكي المختلفة والترجيح بين آرائها واختار منها ما هو راجح، ودعا إلى الاستمرار في ذلك دون تعصب، لذلك يقول الخليل بن إسحاق في توضيحه، بعد أن عرف كلمة الطرق، أنه كان سباقا للتعريف الكلمة بعدما عرف الطرق بأنها تعني المدارس عندهم، واختلاف الشيوخ في كيفية نقل المذهب والأولى الجمع بين الطرق، والطريق هو ما فيه زيادة راجحة عن غيره[3]

الفرع الثاني:تقديم عمل أهل المدينة

ومن السمات البارزة، التي يمكن استقصاؤها بعد القراءة المتأنية لاسيما كتاب المدونة، فنرى أن سحنونا يعرض المسألة على وجوهها، ويجمع لها الأدلة والآثار التي ترد في المسألة، فبعد أن عرض قول مالك رحمه الله

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص 293-296

[2] ذكر في كتابه الكافي الذي جمعه من عدة دواوين فقال: (واقتصرت على الأصح علما والأوثق نقلا، فعولت منه على سبعة قوانين، منها الموطأ والمبسوطة، ومختصر ابن عبد الحكم، والحاوي لأبي الفرج، وموطأ ابن وهب، و كتاب ابن المواز، ومختصر الوقار، والعتبية، والواضحة وغيرها)، انظر الكافي، ابن عبد البر النميري، تحقيق محمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض، ط1، 1978م، ج1، ص138

[3] مواهب الجليل، الحطاب، بتعليق الموسوي اليعقوبي الشنقيطي، دار الرضوان، نواكشط، ط1، 2010 ج1، 38

في مسألة الدعاء على الميت والقراءة عليه، فقال:" قال مالك ليس المعمول به في بلدنا، إنما الدعاء ما أدركت عليه أهل بلدنا" [1]

ومن الأمثلة أيضا، مسألة (صفة الأذان، والإقامة)[2]، وتقسيم اليمين في القسامة[3] .

ومن خلال الاستقراء، توصلت إلى أن أئمة هذه المدرسة، وإن سلكوا هذا المسلك إلا أنك لا تجدهم خرجوا في معظم أقوالهم عن أقوال أئمة المدارس الأخرى، فتجدهم تارة يرجحون بقول المدنيين، وتارة يرجحون بقول المصريين، وهذا العمل نلمسه عند بعض أئمة هذه المدرسة كابن عبد البر، وابن العربي، وابن رشد الحفيد.

لكن هناك من يردّ على أن استشرافهم على المدارس الأخرى، لم يكن في جميع مسائلهم بل انفردوا ببعض المسائل التي كانوا ينسبونها إلى المغاربة، فكانوا يقولون: " وهذا على طريقة المغاربة "[4]، لكن الإفصاح عن هذا يمكن القول بأن الأقول التي وردت بهذه المقولة أي على طريقة المغاربة، إنما هي طريقة المتأخرين من المغاربة في الترجيح والتشهير، وليس المتقدمين.

[1] المدونة الكبرى، مالك رحمه الله، ط الأوقاف، مطبعة السعادة، 1423هـ، ج1، ص158

[2] المصدر نفسه،ج1، ص 61

[3] مواهب الجليل للحطاب، ص494-495

[4] مواهب الجليل، ج1، ص291

خلاصة المبحث الخامس:

لقد غمر المذهب المالكي بلاد المغرب الإسلامي، بواسطة التلامذة الكبار الذين كان لهم دور كبير في نشر المذهب المالكي في هذه الرقعة، ومن أبرز هؤلاء علي بن زياد، والبهلول بن ارشد، وعبد الرحمن بن الأشرس، الذين كانوا الحجر الأساس في هيكلة الفقه المالكي بالمغرب الإسلامي.

ثم استمر عمل المدرسة، على يد أسد بن الفرات الذي سمع من الإمام مالك رحمه الله، وعاد بالأسدية إلى المغرب، وأتى فيها ببعض الاصطلاحات التي لا تواكب الفكر المغربي (كأخال وأشك)، وتجسد هذا العمل أيضا في أحد التلاميذ الذين وسعوا المذهب، سحنون بن سعيد التنوخي الذي عاد بالرواية إلى ابن القاسم ونقحها، وعاد بالمدونة الكبرى التي هي دستور المالكية في الفقه، وربط الأصول بالفروع.

وبعد هؤلاء الأفذاذ جاءت كوكبة من العلماء من أمثالهم أبو بكر بن اللباد شيخ ابن أبي زيد القيرواني.

ورغم ما لقيته هذه المدرسة من معاناة وهزات سياسية بتعاقب الدول إلا أنه صمد أمام هذه الهزات، بينما المدرسة الأندلسية، فقد أسس هذا الجناح على يد عبد الرحمن الملقب بشبطون، فأول من أدخل الموطأ لبلاد المغرب، ثم تلاه يحيى بن يحيى الليثي، ثم حمل لواء المدرسة العتبي، ثم دون المستخرجة التي جمع فيها أقوال الإمام مالك رحمه الله وأصحابه.

ثم أفضى الأمر بعد ذلك إلى ابن لبابة، هو الذي دارت عليه الأحكام.

ومن خصائص المدرسة المغربية الأندلسية، الفقه التنظيري، تقديم عمل أهل المدينة.

المبحث السادس: المقارنة بين المدارس المالكية وأيهما يقدم عند الاختلاف

بعد أن عرفنا المدارس المالكية من خلال نشأتها، وتطورها، ومميزات كل مدرسة سواء من ناحية الأصول أو من ناحية الفروع، والعوامل التي ساعدت ازدهار هذه المدارس ، وأن نعرف أيها يقدم عند اختلافها خاصة في نظر متأخري المالكية المغاربة لأن ذلك يهم الباحث فيكون على بينة من أمره عند نقله المذهب، فيمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقارنة بين المدارس المالكية من حيث خصائصها ومميزاتها.

المطلب الثاني: المقارنة بين المدارس المالكية من حيث بقاؤها وانقراضها.

المطلب الثالث: أي المدارس تقدم عند الاختلاف

المطلب الأول: المقارنة بين المدارس المالكية من حيث خصائصها ومميزاتها.

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى أربعة فروع التي يمكن من خلالها الإحاطة بكل أوجه المقارنة:

الفرع الأول: من حيث سماتها

فنجد المدرسة المالكية المدنية تركيزها الأساسي والأول على الأثر الذي نلتمسه عند عبد الملك بن الماجشون، والمدرسة المالكية العراقية التي نجدها تركز على النظر، والقياس، والتقعيد، والمدرسة المصرية التي كانت تستخدم الأثر غير أن المعول الأساسي عندها ما وافق العمل، وهذا ما نلتمسه عند ابن القاسم العتقي، بينما المدرسة المغربية فقد كانت حاوية لما كانت عليه المدارس، فقد كانت نتاجا لما جاءت به المدارس، فوافقت المدرسة المدنية في الأثر، ووافقت المدرسة العراقية في النظر والتقعيد، ووافقت المدرسة المصرية في موافقة ما عليه العمل، وهي رواية ابن القاسم في المدونة، فكانوا لا يفتون إلا بالمشهور في القضاء وفي الفتوى وغيرها فلا يحيدون عليه، وهذا العمل نلمسه عند القاضي منذر بن سعيد البلوطي[1] الذي كان يؤثر مذهب أبي داود الأصبهاني الظاهري، فإذا جلس إلى حكومته فقد كان يعمل بمذهب مالك، ولا يقدم عليه شيء. [2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في نشأتها :

فقد كانت المدرسة المدنية متأثرة بشخصية مالك رحمه الله، كما نشأت المدرسة المالكية العراقية على الطبيعة الآرائتية، متأثرة بمنهج الرأي، كما نشأت المدرسة المصرية متأثرة بمنهج الإمام مالك رحمه الله في تقديم الأثر الموافق للعمل، على الأثر غير الموافق للعمل.

[1] هو أبو الحكم منذر بن سعيد البلوطي، سمع بالأندلس من عبيد الله يحيى ونظرائه، سمع من محمد النيسابوري كتابه المؤلف في الاختلاف، وروى بمصر كتاب العين للخليل الفراهيدي، توفي سنة 355هـ، انظر المرقبة العليا،عبد الله النبهاني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1983 ص 65-66-67

[2] المصدر نفسه، ص75

بينما المدرسة المغربية كانت نتيجة لرحلة أئمتها إلى المشرق، ومحاولتهم للاستفادة من مناهج تلامذة مالك رحمه الله، سواء أكانوا مدنيين أم عراقيين أم مصريين، فاستطاعوا بذلك انتقاء منهج يجمع بين جميع المدارس المالكية.[1]

الفرع الثالث: طريقة الاستفادة:

وطريقة الاستفادة التي كانت بين المدارس، فقد كانت المدرستين المدنية والمصرية أمّين للمدارس المتبقية، بالرغم أن المدرسة العراقية أخذت الشيء القليل عنها، وهذا ما لاحظناه من مفردات.

المطلب الثاني: المقارنة بين هذه المدارس من حيث بقاؤها وانقراضها:

الفرع الأول: من الناحية البقاء والانقراض: فإن المدرسة المدنية، والعراقية، والمدرسة المصرية، قد انقطع الدعوة إليها استقلالا، بينما المدرسة المغربية، فما زال الدعاة يدعون لسلوك منهجها إلى اليوم[2].

الفرع الثاني:من ناحية بقاء التراث: فالمدرسة المالكية العراقية، والمغربية هما اللتان بقيا تراثهما موجودا على غرار المدارس الأخرى كالمدرسة المالكية المدنية ، والمدرسة مصرية، غير أن تراثهما يمكن معرفته من خلال كتب المدرستين العراقية والمغربية[3].

المطلب الثالث:أي المدارس تقدم عند الاختلاف:

إنّ هذا الاختلاف المتمخض، منشأه تعدد الروايات والأقوال، فبالنسبة للروايات، كأن يروي ابن القاسم رواية عن مالك رحمه الله، ويروي ابن الماجشون عن مالك رواية أخرى، أو يكون هذا الخلاف باعتبار الأقوال، كأن يشهر المصريون قولا في مسألة، ويشهر العراقيون قولا آخر في نفس المسألة، ويشهر ابن أبي زيد القيرواني قولا.

---

[1] المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص121

[2] المرجع نفسه، ص121

[3] المرجع السابق، ص121

فبالنسبة للروايات إذا تعددت، إن المقدم عند المالكية خاصة لمتأخرين منهم، يقدموا رواية ابن القاسم في المدونة على بقية الروايات، ثم رواية غيره فيها تقدم على قول ابن القاسم، يقول ابن أبي جمرة[1] نقلا عن بعض الشيوخ:(إذا اختلف الناس عن مالك، فالقول ما قال ابن القاسم، وعلى ذلك اعتمد شيوخ الأندلس وإفريقية)[2].

وقد ذكروا عدة أسباب لتقديم قول ابن القاسم على غيره، منها طول ملازمة ابن القاسم لمالك رحمهما الله، فقد لازمه لمدة عشرين سنة، وأيضا كان عالما بالمتقدم من أقواله ومتأخرها .

ولما اتفق عند الناس ورع ابن القاسم وأمانته وثقته وعلمه، علم أنه ما جاء في المدونة بما يرى أن يسعه أن يحمل الناس عليه، وغلب على الظن أنه يجيب الناس بقول مالك المتأخر، فلم يكن ابن القاسم يسرد أقوال مالك مطلقا، لأن ذلك يجعل السائل في حيرة من أمره، لذلك اقتصر على آخر أقواله، وإذا كان لمالك قولان، ووافق قول ابن القاسم قول مالك الأول، فإنه ينبه عليه ويقول: "وأنا بقول مالك الأول أقول"[3].

وأما بالنسبة لما يتعلق بالتشهير، فلا يخلوا الحال من أمرين، فإما أن يكون الخلاف بين المدارس، فالذي عليه المتأخرون من المالكية، تقديم ما شهره المصريون والمغاربة، ثم تقديم ما شهره المصريون على ما شهره المغاربة[4].

ولذلك يقول صاحب المعتمد محمد النابغة الغلاوي:

ورجحوا ما شهره المغاربة والشمس بالمغرب ليست غاربة[5]

[1] هو محمد بن أحمد بن عبد الملك المعروف بابن أبي جمرة، قلد قضاء مرسية، وبلنسية، وشاطبة، فقيه أندلسي، له برنامج عظيم، من أكابر المسندين وأعلام الرواة والمحدثين، انظر فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتنى به إحسان عباس، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ص307

[2] فتح العلي المالك، لأبي عبد الله محمد أحمد عليش، دط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص72

[3] كشف النقاب الحجاب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص68

[4] المصدر نفسه، ص67

[5] البوطلحية، النابغة الغلاوي، 79

لكن في التحليل لا نجد للمدرسة المدنية ذكر في اعتبار الترجيح، من حيث تشهير قولها أو عدمه، ذلك أن المدنيين ليس منهجهم المقارنة بين الروايات عن مالك، وإنما البحث عن دليل المسألة من كتاب أو سنة، وأما كون اشتهار العمل بها أولا فهذا كان لا يهمهم ولا يعنيهم.

وفي الأخير الذي يمكن أن نستنتجه في تقديم المدارس المالكية بعضها عن بعض، أن المدرسة المصرية هي التي تقدم عند الاختلاف ثم تليها المدرسة المغربية ثم تليها المدرسة العراقية.

خلاصة المبحث السادس:

الذي يمكن استخلاصه من المبحث السادس، أن المدرسة المالكية المدنية تعتمد على أساسا على الأثر، بينما المدرسة المالكية العراقية، فأساسها النظر، والقياس،كما تعتمد على التقعيد، أما المدرسة المصرية فكانت تقدم العمل على الأثر، أما المدرسة المغربية الأندلسية فمنهجها تنوع بين منهج المدرسة العراقية، ومنهج المدرسة المصرية.

والذي يمكن استخلاصه أيضا أن من مميزات المدراس من حيث البقاء والدوام، فإن المدرسة العراقية قد انقطعت الدعوة إليها، بينما المدرسة المغربية لا يزال الدعاة يدعون لسلوك منهجها إلى اليوم.

الفصل الثالث: المؤلفات المالكية:

إن الخزانة المالكية تزخر بكم هائل من أنواع الكتب، هذا ما يثبت تعدد وجوه الاصطلاح الذي كان طافحا في كتب المؤلفات المالكية المعتمدة و المتداولة عند المتأخرين، وهذا يمكننا من معرفة شروط التصنيف عندهم وطرقهم في التأليف، ونجد لهذا العمل وفاقا، ما جاء في الكتاب الشهير (كشف النقاب الحاجب) لابن فرحون، و(نور البصر) لابن هلال السجلماسي، وقد قسمته إلى **مبحثين:**

المبحث الأول: ماهية التأليف والتصنيف والتدوين والجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي.

المبحث الثاني: المؤلفات المالكية.

المبحث الأول: ماهية التأليف والتصنيف والتدوين والجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي

لقد كان للتأليف دور كبير في رسوخ المذهب المالكي، ومر بمراحل ثلاث،مرحلة التأسيس، وهي الأسمعة والروايات، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة الاستقرار من بداية ق4هـ، إلى 5هـ، لكن المرحلة الأخيرة هي مرحلة التطور، خلال ق9هـ، وهذا يبرز لنا غنى الخزانة المالكية بالمؤلفات ، وقد قسمته **إلى مطلبين:**

المطلب الأول: ماهية التأليف والتصنيف والتدوين

المطلب الثاني: الجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي

المطلب الأول: ماهية التأليف والتصنيف والتدوين:

الفرع الأول: ماهية التأليف

أولا: من الناحية اللغوية:

التأليف بمعنى الجمع بين الأشياء بعد التفرق، ويقال ألفت الشيء إذا وصلت بعضه ببعض، ومنه تأليف الكتب[1]، ويأتي بمعنى الضم، لذلك قال ابن فارس: (وكل شيء ضممت بعضه إلى بعض فقد ألفته تأليفا)[2]، فقول الله تعالى:﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ۝٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤ ﴾[3]، لتألف الرحلتين فتتصلا ولا تنقطعا[4]، وفي القرءان العظيم، قال تعالى:﴿ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ۝٦٣ ﴾[5]، قال القرطبي في تفسيره: " أي جمع بين قلوب المهاجرين والأنصار"[6]

والذي يمكن استنتاجه أن التأليف هو ضم الشيء ووصله.

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، ج9، مادة ألف، ص10

[2] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1979 ج1، ص131

[3] قريش، الآية 1

[4] لسان العرب، ابن منظور، ج9، ص10

[5] الأنفال، الآية 63

[6] أحكام القرءان، القرطبي، ج8، ص42

ثانيا: التأليف من الناحية الاصطلاحية:

التأليف من الناحية الاصطلاحية هو ضم المتفرق والجمع بينه بمراعاة الألفة بين الأصناف، وكانوا يعتبرون أن المتصدر للتأليف فهو مستهدف أي جعل نفسه غرضا، وكثيرا ما هاب الناس التأليف حتى قيل: من ألف فقد استهدف[1].

الفرع الثاني: ماهية التصنيف:

أولا: من الناحية اللغوية:

من مادة (صنف)، وهي نازلة من أصلين من المعاني: معنى التمييز إذا استعملت للحدث والفعل، ومعنى النوع و الضرب من الأشياء والأمور إذا استعملت للاسم والذات، فبالنسبة للمعنى الأول، جاء في العين: (التصنيف تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشيء ميز بعضه عن بعض)، وفي اللسان عن أبي حنيفة الدينوري:(صنف الشجر إذا بدأ يورق فكان صنفين، صنف أورق، وصنف لم يورق)[2]

ومعنى التمييز في (مادة صنف)، جاء في الاستعمال النبوي الشريف، حيث روى البخاري عن جابر قال: (أصيب عبد الله وترك عيالا ودينا فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضا من دينه، فأبو فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاستشفعت عليهم، فأبوا، فقال صنف تمرك، كل شيء منه على حدته، عذق ابن زيد على حدة، واللين على حدة، والعجوة على حدة، ثم أحضرهم حتى آتيك)[3]

[1] هذا التعريف قد ذكره الديماني في شرح المنهج المنتخب في أصول المذهب، أحمد بن زياد الديماني، دت ص4

[2] لسان العرب، ج9، ص199

[3] الجامع الصحيح للبخاري حديث رقم 2406 في الكتاب والباب المذكورين، وحديث رقم: 2187 من كتاب البيوع

أما المعنى الثاني لمادة (صنف) الذي هو الضرب والنوع والطائفة المميزة من الشيء إذا وردت لإفادة الاسم (الصنف)، فيدل له ما جاء في العين أيضا: (الصنف طائفة من كل شيء، وكل ضرب من الأشياء صنف على حدة)[1]

ثانيا: من الناحية الاصطلاحية:

يمكن القول أن التصنيف هو تمييز الأشياء بعضها عن بعض، وهو تمييز لمواد المعرفة ذات الموضوع الواحد وترتيبها ووضعها [2].

الفرع الثالث: التدوين

أولا: من الناحية اللغوية: تم ذكره معناه في الفصل التمهيدي في معرض الحديث عن ضبط المصطلحات

ثانيا: من الناحية الاصطلاحية: المقصود به المراحل التي مرت بها الكتابة الفقهية المالكية من خلال السماعات إلى التطور ثم الاستقرار وفي الأخير ظهر الحواشي والمختصرات

الفرع الثالث: العلاقة بين التصنيف والتأليف والتدوين:

العلاقة بين التأليف والتصنيف هي علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل تصنيف تأليف، وليس كل تأليف تصنيف، والفرق الجوهري بين التصنيف والتأليف، هو أن التصنيف لا يتضمن الشيء ونقيضه، بعكس التأليف الذي يتضمن الشيء ونقيضه، والتصنيف والتأليف كلاهما يدل على التدوين المنظم المحكم والدقيق.

وهذا الفرق من البيان اللغوي، يعلل لنا لماذا استخدم العلماء التصنيف والتأليف دون غيرهما، لإفادة معنى التدوين العلمي الدقيق والمنظم للمعرفة، لذلك اشترطوا في التصنيف أن يكون جامعا

---

[1] العين، ج7، ص132

[2] أشار إلي هذا التعريف أبو هلال العسكري، في كتاب الفروق اللغوية، حققه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ص145

مانعا لموضوعه، لذلك الأشباه اللغوية كقيد ودون وكتب لا تدل بذاتها على ما أفادته كلمة صنف ودون، إذ كلمة قيد ودون و كتب لا تدل على الجمع والمنع كما دلت عليه لفظة صنف وألف، يقول صاحب الفروق اللغوية: " تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ، ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية، فيما يحتاج إليه سواء كان متفقا أو مختلفا، والتصنيف مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره"[1].

المطلب الثاني: الجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي

تميزت هذه المرحلة، وهي مرحلة النشوء والتأسيس، بتجميع الآراء الفقهية للإمام في سماعات ومرويات، تختلف باختلاف طلابه، وقد يضاف إليها الآراء الشخصية، والاستنباطات التي توصل إليها كل طالب في القضايا المروية.

الفرع الأول: الموطأ: (كتاب الأم) للإمام مالك بن أنس (ت 179هـــــــ)

أولا: مكانة الموطأ

يعد الموطأ من الكتب المختصة في شرائع الإسلام، إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع، فلم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره، وفضله، وروايته، وتقديم حديثه الصحيح، فأما من اعتنى بالكلام على رجاله، وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكية وغيرهم[2]

[1] الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص145

[2] ترتيب المدارك، ج1، ص193

والعلماء يشيدون بكتاب الموطأ، فقد أطلقوا عليه وصف الصحة، فمن العلماء من جعله أول من صنف في الصحيح، وقال ابن العربي: "كتاب الجعفي أي (البخاري) هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي فما دونهما"[1].

وذكر ابن عبد البر، أن ما في الأرض بعد كتاب الله عز وجل، أكثر صوابا من موطأ الإمام مالك رحمه الله، وقال: "ما كتاب بعد كتاب الله عز وجل أنفع من موطأ مالك بن أنس، وقال ما رأيت كتابا ألف في العلم أكثر صوابا من الموطأ"[2]

ثانيا: سبب تأليفه:

يذكر الإمام مالك أن سبب تأليفه للموطأ لقيني أبو جعفر المنصور في الحج فقال: إنه لم يبق لنا عالم غيري وغيرك، فأما أنا فقد شغلت بالسياسة، وأما أنت فضع للناس كتابا في السنة، والفقه، وذكر له أبو جعفر المنصور المنهج الذي يتبعه في تأليفه، فقال: "تجنب فيه رخص ابن عباس، وتشديدات ابن عمر، وشواذ ابن مسعود، ووطأه توطئا"[3].

وقال مالك رحمه الله: "فعلمني كيفية التأليف".[4]

ثالثا:منهجه في تأليفه:

وهذه الطريقة تظهر لنا جليا من خلال التسمية التي اختارها مالك رحمه الله لمؤلفه، فهذا نص

[1] كتاب القبس في شرح الموطأ، أبو بكر ابن العربي، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992م، ص57

[2] التمهيد ،ابن عبد البر، ج1، ص76-79

[3] واختيار مالك رحمه الله هذا الاسم لأسباب من بينها : أنه شيء صنفه ووطأه للناس، أنه واطأه عليه فقهاء المدينة، ترتيب المدارك، ج2، ص73

[4] المصدر نفسه، ج2، ص73

صريح في الطريق الذي اعتمده مالك رحمه الله في هذا الكتاب: (طريقة الاعتدال التي هي أقوم طريقة في التأليف والفتوى)[1]

كما توخى في كتابه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، ومن بعدهم.[2]

وبوبه على أبواب الفقه، فأحسن ترتيبه وتبويبه، فكان كتابا، حديثيا فقهيا، جمع بين الأصل والفرع، فهو أول تدوين يعتبر في الحديث والفقه، فلم يختلف أهل النظر، لما استجمعوا كامل أذهانهم في دراسة الموطأ، فقد خلصوا إلى نتيجة أن الموطأ أول كتاب قصد منه إثبات الصحيح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

والسر في تفضيل كتاب الموطأ على بقية كتب الحديث، وهذا يرجع إلى التداول عبر حلقات العلم بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت هذه الحلقات ممتنة متوالية لا تنقع، إلى أن اجتمع هذا التراث عند مالك رحمه الله.

والنظم الذي كان عليه موطأ الإمام مالك رحمه الله، هو التبويب الفقهي، فقد سهل هذا النظم كل ما يحتاجه المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم، وآدابهم، وتبعه في هذا المنهج البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، ومسلم في خصوص العنوان بالكتب من صحيحه.[4]

وجعل فيه مالك بابا جامعا في آخره، ذكر فيه ما لا يدخل في باب خاص بفقه بعض الأعمال، ويذكر ابن عساكر: (أن أول من أطلق على كتابه بالجامع، وأضاف إلى ذلك ما استنبطه

[1] المصدر نفسه، ج2، ص73

[2] تنوير الحوالك، جلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دت، ج1،ص5

[3] كشف المغطى، ابن عساكر، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998 ص9-10-11-12

[4] إصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص92

من الأحكام في المواقع الاجتهاد، مما يرجع إلى جمع بين المتعارضين، أو ترجيح أحد الخبرين، أو تقديم إجماع، أو قياس، أو عرض على قواعد الشريعة، فكان بحق كتاب شريعة الإسلام[1]

وحسب ما اطلعت عليه، يمكن تقسيم المادة التي احتواها موطأ الإمام مالك رحمه الله إلى سبعة أقسام:

-القسم الأول: أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة من مالك رحمه الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

-القسم الثاني: أحاديث مروية عن رسول الله بأسانيد مرسلة، وهذه الأحاديث قد أوصلها ابن عبد البر

-القسم الثالث: أحاديث مروية بسند سقط فيه راو، ويسمى المنقطع.

القسم الرابع: أحاديث يبلغ فيها سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيه أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين يكون الخبر مما يقال بالرأي، وهذا الصنف يسمى الموقوف.

القسم الخامس: البلاغات، حيث نجد الرواية إما أن يقول مالك رحمه الله بلغني، أو تأتي فيها أنه بلغه

القسم السادس:بعض الروايات إذا كان فيها التردد هل هي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كان يقول فيها الإمام مالك رحمه الله "لا أدري".

القسم السابع: أقوال مخرجة عن الصحابة، والتابعين، و الفقهاء.

[1] إصطلاح المذهب عند المالكية، محمد علي إبراهيم، ص93

القسم الثامن: فتاوى مستنبطة من قواعد أو أصول، حيث كان مالك رحمه الله يقول الأمر المجمع عليه عندنا، وهو أصل عند مالك رحمه الله، أو كان يستند إلى قاعدة عامة في الشريعة الإسلامية، ففي بعض الفتاوى كان يقول افعل ولا حرج[1].

رابعا:روايات الموطأ:

نظرا للأهمية التي كان ينالها الموطأ في قلوب الناس، والقبول الذي كتبه الله عز وجل لإخلاص مؤلفه، فقد نال شهرة كبيرة وتداولا بين الناس، مما أدى إلى تعدد رواياته وتنوعها، ويذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ، مما رواه هو أي القاضي عياض، أو وقف عليه، أو كان في رواية شيوخه، ، ثلاثون رواية[2]، وذكر ولي الله الدهلوي، في كتابه بستان الباحثين أن الروايات التي كانت رائجة، هي ست عشرة رواية ، اثنا عشرة رواية ذكرها الغافقي، وأضاف السيوطي روايتان[3]

فمن أوائل الروايات للموطأ، هي رواية عبد الرحمن الملقب بشبطون، وأخذ عنه هذه الرواية يحيى بن يحيى الليثي، ثم رحل إلى الإمام مالك رحمه الله، وأخذ عنه الرواية إلا ثلاثة أبواب فرواها عن ابن زياد، فيتبادر أن رواية ابن زياد كانت سابقة عن رواية يحيى وعرفت هذه رواية يحيى اشتهارا بين الناس، وخاصة المغاربة، ومن مميزات هذه الرواية أنها استقر عليها رأي الإمام مالك رحمه الله[4].

وأما الرواية الثانية وهي رواية محمد بن الحسن الشيباني، ففيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت، منها حديث إنما الأعمال بالنيات[5]، ولا توجد بها بعض الأحاديث التي رويت في

---

[1] هذا الكلام استنبطته من كتاب الموطأ بعد الاستقراء ما قاله الإمام مالك رحمه الله

[2] ترتيب المدارك، ج2، ص86-89

[3] بستان المحدثين، ولي الله الدهلوي، اعتنى به محمد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي، دت، ص32

[4] مباحث في المذهب المالكي، الجيدي، ص58

[5] انظر، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، باب النوادر، حديث رقم 983، ص341

الروايات الأخرى، ويقال أن بها آثار ضعيفة من غير طريق مالك، وقد أحصى اللكنوي ما فيها من أحاديث عن مالك فوجد بها ألفا وخمسمئة حديث بما في ذلك من المسند والآثار والبلاغات، وفيها من طريق غير مالك خمسة وسبعون ومائة حديث، وهناك بعض المحاولات التي أقيمت من أجل التفرقة بين الروايتين، رواية يحيى بن يحيى، ورواية محمد بن الحسن، فتوصلوا إلى بعض الفروقات:

-يحيى سمع قدرا منه، بخلاف محمد بن الحسن الشيباني،فإنه سمعه كله.

-أن محمد بن الحسن يذكر في كل ترجمه رواية مرفوعة أو موقوفة، بخلاف يحيى فإن بعض تراجم أبوابه قد تخلوا من الروايات المرفوعة أو الموقوفة.

-يوجد بموطأ محمد كثير من الأخبار المروية عن غير مالك، بخلاف يحيى فليس في موطئه إلا المروي من طريق مالك فحسب[1].

لكن تضاربت أقوال العلماء فيمن هو أثبت في رواية الموطأ، فيحيى بن معين يرى أن أثبت الناس في الموطأ هو عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله التنيسي بعده، وتبعه في ذلك المديني والنسائي، بينما يرى أبو حاتم أن أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى[2]، وصرح ابن فرحون في الديباج أن ابن القاسم أثبت من سائر الرواة[3]، في حين يرى ابن عبد الحكم أن أثبت الناس في ذلك ابن وهب[4]

---

[1] المرجع السابق، عمر الجيدي، ص58

[2] تنوير الحوالك، السيوطي، ص11

[3] الديباج، ابن فرحون، ص147

[4] شرح الزرقاني، ج1، ص6

خامسا: منزلة الموطأ بين كتب الحديث:

جمهور المحدثين يذهبون إلى أن أصح كتاب بعد كتاب الله هو صحيح البخاري، ومسلم، وابن حجر يقول بأن كتاب مالك رحمه الله صحيح عنده وعند من يقلده غيره على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، واعترض السيوطي على كلام ابن حجر، فقال مع ما في الموطأ من المراسيل إلا أنه حجة، وكل مرسل له عاضد من العواضد[1].

ويعتبر الموطأ عند المغاربة اللباب والأصل، حيث يقول ابن العربي في العارضة: "الموطأ هو الأصل واللباب، والبخاري الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي"[2].

ومن علماء المغاربة من وصف الموطأ بأنه لا يوجد مثله في التأليف، فهو على التمهيد للأصول على الفروع، وهذا الوصف نجده في القبس:" أول كتاب ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره.. إذ بناه مالك على تمهيد الفروع للأصول"[3]

وكان وصف الراسخين في العلم للموطأ، أنه أكثر صوابا، وأنفع كتاب، ولا يضاهيه كتاب في الحلال والحرام، حيث يقول الإمام الشافعي في الموطأ: "ما كتاب أكثر صوابا بعد كتاب الله من كتاب مالك، وقال أيضا: "ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك بن أنس"[4]

ومن العلماء من وصف الموطأ بأنه عدة مالك، وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي، وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة، وصاحبيه، ونبراسه، وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون، وكتب السنن وصحيح البخاري ومسلم تحوم حومه وتروم رومه[5].

---

[1] مباحث، عمر الجيدي، 59

[2] الأحوذي، العارضة، ج1، ص5

[3] القبس، لابن العربي، ج1، ص75

[4] المدارك، ج2، ص70

[5] مباحث، عمر الجيدي، ص61

وبعد تفحصي للكتب ، نجد أن المغاربة هم من أولوا عناية كبيرة للموطأ، وخدموه بالرواية، فأول رواية أشرفت على المغرب الأقصى، رواية القاضي عامر بن محمد القيسي(ت262هـ) ، وكان قد سمع من مالك والثوري، وقد تم ذلك في عهد إدريس، وهذا قد حمل الناس على تعلمه، وتعليمه، ويعتبر الموطأ نقطة تحول من المذهب الحنفي الذي كان عليه سكان لمغرب إلى المذهب المالكي، فانتشر المذهب المالكي في وسط المجتمع المغربي، وتجذّرت أصوله وفروعه[1].

ويذكر القاضي عياض: (أنه لم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث، من اعتناء الناس بالموطأ فإن الموافق، والمخالف أجمع على تقديمه وتفضيله وروايته، وتقديم حديثه، وتصحيحه)[2].

الفرع الثاني: الجذور الأولى للمتون المالكية المتمثلة في الأسمعة عن مالك وأصحابه:

وتندرج السماعات بالنظر إلى العلم بها واستقرارها في المصنفات إلى ثلاث رتب:

أولا: فأعلى السماعات ما نص العلماء على تصنيفها من طرف أصحابها كالمختصرات عبد الله بن عبد الحكم، ومدونة أشهب، وكتاب عبد الملك بن الماجشون، ومختصر أبي مصعب الزهري، ومدونة سحنون، وكتاب محمد بن عبد الحكم، وواضحة عبد الملك بن حبيب بالنسبة لطبقة تلاميذ أصحابه، وككتاب عبدوس، وكتاب ابن سحنون، وابن المواز في طبقة تلاميذ هؤلاء، كل هذه المتون ألفها أصحابها استنادا إلى سماعاتهم المباشرة من مالك رحمه الله.

ثانيا: تلي الرتبة الأولى في كتب السماعات، السماعات التي قيدها تلاميذ مالك، وتختلف عن الأولى أنها ليست مصنفة، وحفظت لنا مجالس مختلطة ليست مبوبة ولا مرتبة، وهي ثلاثة أسمعة:

1-أسمعة أصحاب مالك عنه كسماع علي بن زياد التونسي، وسماع عبد الرحمن بن القاسم ومجالسه، وسماع ابن وهب.

[1] الأزهار العاطرة، الكتاني، ص130

[2] ترتيب المدارك، ضبطه محمد سالم هشام، ج1، ص105

2-أسمعة تلامذة أصحاب مالك عنهم، كسماع سحنون، وسؤاله ابن القاسم، وكسماع أصبغ من سحنون، وسماع يحيى بن يحيى الليثي من أشهب وغيره[1].

3-أسمعة الطبقة الموالية لهؤلاء من تلاميذ تلاميذ أصحاب مالك، كسماعات ابن سحنون، وسماعات شجرة المعافري، وسماعات إبراهيم الزاهد الأندلسي، وسماعات جبلة بن حمود.

ثالثا: تلي هذه الرتبة الروايات التي لم يعرف مصيرها، ولا اشتهرت أسمعتها، وهذا الصنف كثرت رواته وتعددت، حيث يقول عبد البر:" وأما الذين رووا عنه الموطأ والذين رووا عنه مسائل الرأي، والذين رووا عنه الحديث، فأكثر من أن يحصوا "[2]

ونجد هذه الإحصاءات قد وجه إليها ابن أبي زيد القيرواني:" وأنت كما ترى قلة تكلفه نقل عنه إلى العراق نحو من سبعين ألف مسألة، قال شيوخ البغداديين: هذا غير ما زاد علينا أهل العراق، ومصر والمغرب، لأن أهل الآفاق كانوا يقصدون إليه رحلة وبحثا في الفقه والحديث"[3]

غير أن هذه السماعات يصعب تقريرها والبحث عن استقرارها، لكن هناك إشارات عنها في مصادر أخرى غير المذهب، ومن هذه الإشارات، ما ذكره ابن القاسم أنه سمع مسائل مالك من جماعة من شيوخه الإسكندرانيين، وقال:" ما خرجت إلى مالك إلا وأنا عالم بقوله[4]"، قال سحنون: "يريد أنه تعلم من عبد الرحيم، وطليب، وسعد"[5].

بمعنى أن هناك شيوخ متقدمين عن ابن القاسم أخذوا عن مالك قديما، وأخذ عنهم ابن القاسم، غير أن هذه السماعات مفقودة، لا تكاد تعثر.

---

[1] الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، محمد العلمي، مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي، المملكة المغربية، دت، ص33

[2] الانتقاء، ابن عبد البر، ص45

[3] النوادر والزيادات،ابن أبي زيد، ج1، ص8

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص56-57

[5] المصدر نفسه، ص56

وهناك روايات لا تكاد تذكر في المدونات المالكية مع أنها سماعات عن الإمام مالك رحمه الله، وهذه السماعات قديمة في حدود القرن الثاني للهجرة، من بين هذه السماعات، سماع محمد بن عمر الواقدي، وسماع ابن أبي أويس، وسماع للوليد بن مسلم، ونستنبط هذا الكلام من مما ذكره أبو العباس السراج النيسابوري: (هذه سبعون ألف مسألة عن مالك، وأشار إلى كتب منضدة عنده)[1]

والمستفاد من هذا الكلام أن كل أسمعة المدونة عن مالك رحمه مالك، هي ليس كل ما قاله مالك، وليس كل ما سمع أو روي عنه، وما استقرت عليه بطون الكتب هي جل ما قاله مالك رحمه الله، وليس كله.

ويمكن تقسيم هذه الروايات غير المشهورة، إلى روايات مشرقية، من المدنيين والعراقيين، واليمنيين والشاميين، وروايات المصريين والمغاربة من الإفريقيين والأندلسيين.

1-رواية المشارقة: أ/روايات المدنيين لمسائل مالك، فمن أوائل من روى عن مالك رحمه الله مسائل الفقه من المدنيين سليمان ابن بلال المدني[2]، حيث كان أول من جلس إليه، بعد أن انعزل مالك رحمه الله عن حلقة ربيعة، واتخذ لنفسه مجلسا، وروى عنه ابن وهب كثيرا في موطئه وفي المدونة[3]

[1] ترتيب المدارك، ج2، 94

[2] يكنى بأبي محمد مولى عبيد الله بن عتيق، سمع يحيى بن سعيد، وزيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، وربيعة، وشريك بن أبي نمير، روى عنه إدريس، وخالد بن مخلد، ولي القضاء ببغداد للرشيد، توفي سنة ست وسبعين ومائة، ترتيب المدارك، ج3، ص32

[3] ترتيب المدارك، ج3،ص31

وهناك بعض الإيحاءات على أن هذه الروايات كانت ممزوجة بالحديث، وهذا ما نستشفه من خلال موقف أحد المحدثين من الراوي الأول لها عن سليمان عبد العزيز بن أبي حازم الذي لم يسلم من النقاد من الطعن في سماعه منه[1].

ومن روايات المدنيين، رواية عبد العزيز بن أبي حازم، له روايات عن الإمام مالك رحمه الله في الفقه والحديث، والمترجمون لم يذكروا له كتابا في الفقه، مع أن مؤلفات المذهب المالكي، تنقل عنه روايات عن مالك، وتنقل عنه أقولا واختيارات فقهية، مما يدل على أنه كتاب فقه، و لم يكن مجرد راو للسماعات[2].

ومن يليهم في هذا الشأن يحيى بن عبد الملك[3]، كان مشهورا بصحبة مالك رحمه الله، والرواية عنه حديثا، ومسائل[4]، أخذها عنه أبو يحيى الزهري القاضي المدني[5]، نزيل بغداد[6]

ولأبي غزية الأنصاري[7]، روايات فقهية عن مالك، فقد وصفه ابن سعد، بأن له رواية وعلم وعلم ونظر بالفتوى، والفقه[8]، ومن أصحاب مالك والقائلين بقوله وله رواية[9].

---

[1] الانتقاء، ابن عبد البر، ص101

[2] من آراء عبد العزيز قوله: (إن من سب الله تعال، أو الرسول صلى الله عليه وسلم، لا يقتل حتى يستتا، وكذلك اليهود والنصارى)، التاج والإكليل، المواق، ج12،ص85، وقوله أيضا: (إذا اجتمع معدلان ومجرحان، بحيث عدله رجلان، وجرحه آخران، فالمرجحان أولى)، المرجع نفسه، ج11، 125

[3] هو يحيى بن عبد الملك بن هارون بن عبد الله بن هارون بن محرز الهديري، التميمي، له روايات كثيرة في الحديث، روى عنه الزبير بن بكار، توفي سنة ست ومائتين، ترتيب المدارك، ج3، ص158

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص158

[5] من الذين أخذوا الرواية عن يحيى بن عبد الملك، انظر ترتيب المدارك، ص158

[6] يقول الشيرازي في طبقاته : (يحيى بن عبد الملك الهديري له عن مالك روايات رواها عنه أبو يحيى الزهري)، طبقات الفقهاء، ص 154

[7] من بني مازن بن النجار، ومن ولد أسامة بن زيد، من أصحاب مالك، ولي القضاء بالمدينة، وسمع من ابن أبي الزناد، وروى عنه يعقوب بن محمد، توفي سنة سبع ومائتين، ترتيب المدارك، ج3، ص169

[8] ترتيب المدارك، ج3، 169

[9] المصدر نفسه، ج3، ص169

ورواية إسماعيل بن أبي أويس[1] أبو عبد الله ، شيخ ابن وضاح، الذي كان يقول إنه روى عن مالك حديثا وفقها[2]، وكان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب،[3]ويوجد في النوادر مسائل لابن أبي أويس مع أصحابه من المدنيين. [4]

ومن الروايات القديمة التي كانت عن الإمام مالك، رواية المدني أبي زيد الأنصاري، الذي كان من رواة مالك رحمه الله ومن جلسائه، وأحد فقهاء المدينة ومفتيهم[5]

ب/ رواية الخراسانيين :

ومن أوائل الخراسانيين الذين تشرفوا بالرواية على يد الإمام مالك رحمه الله، داوود بن سعيد بن زبير[6]، فقد قدم بالموطأ عن مالك وروايته الفقهية بعد مدة قضاها ببغداد[7].

وذكر ابن وضاح أن عبد الله بن المبارك[8] الذي كان أول أمره حنفيا، ثم ضرب آخرا في كتبه عن ذكر أبي حنيفة، ولم يقرأه للناس، كانت له روايات عن مالك رغم أنه معدود في فقهاء الأمصار[9].

---

[1] أبو عبد الله، سمع ابن المنكدر، وروى عن ابن شهاب، من الحفاظ الثقات، روى عنه القعنبي ، توفي سنة تسع وستين ومائتين، المصدر نفسه، ص 152

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص153

[3] الصدر نفسه، ص153

[4] النوادر والزيادات، ابن أبي زيد ، ج10، ص306

[5] ترتيب المدارك، ج3، ص163

[6] هو سعد بن عمرو بن الزبير بن سعد بن الزبير روى عن مالك وابن أبي الزناد، تولى قضاء المدينة، ترتيب المدارك، ج3، ص160

[7] المصدر نفسه، ج3، ص153

[8] مولى تميم ولأبي حنيفة، سمع من ابن أبي ليلى، وهشام بن عروة، والأعمش، وسليمان التيمي، وروى عنه ابن مهدي، وعبد الرحمن، ويحيى القطان، وابن وهب، تفقه بمالك والثوري، توفي سنة إحدى وثمانين، ترتيب المدارك، ج3، ص51

[9] المصدر نفسه، ج3، 37

ومن الخراسانيين المشهورين بالسماعات عن الإمام مالك رحمه الله، قتيبة بن سعيد[1] كنيته أبو أبو رجاء البغلاني، فقد ذكر له ابن شعبان، الكثير من جيد الحديث والمسائل[2]

ج/روايات أهل اليمن لمسائل مالك:

يعتبر يحيى بن ثابت الجندي اليمني من قدماء أصحاب مالك الذين ثبت رواياتهم عن أحاديث ومسائل حيث كان (أول من وطأ له كتابه)، كما كان كاتب مالك أولا، مما يدل على أنه كان من قدماء رواة المسائل عن مالك[3].

وممن روى عن مالك رحمه الله من اليمنيين، أبو قرة اليمني[4]، (روى عن مالك ما لا يحصى حديثا حديثا ومسائل)[5]

ومسائل هؤلاء عن مالك جعلت اليمن يغلب عليه مذهب مالك قبل قدوم الإمام الشافعي، والمذاهب الغالبة على اليمنيين، مذهب الإمام مالك، ومذهب أبي حنيفة[6]

د/روايات العراقيين لمسائل مالك:

من أشهر من روى عن مالك رحمه الله من العراقيين الفقه والحديث، عبد الله بن مسلمة القعنبي، بالرغم أنه له روايات في الفقه لكنها لم تشتهر اشتهارها للموطأ، ولما كان مشتهرا بكثرة

---

[1] ابن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي البلخي البغلاني، وبغلان قرية بخرسان، روى عنه عبد الله بن الزبير الحميدي، وأبو معين، وأبو خيثمة، أثنى عليه أحمد بن حنبل وقال إنه ثقة، توفي سنة أربعين ومائتين، ترتيب المدارك، ج3، ص362

[2] المصدر نفسه، ص360

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص35

[4] كنيته أبو محمد، وهو من أهل الخصيب، له عدة كتب، ككتاب الكبير وكتابه المبسوط، روى عنه صامت بن عثمان، وهو من الثقات فقد أثنى عليه أحمد بن حنبل خيرا، ترتيب المدارك، ج3، ص197

[5] المصدر نفسه، ج3، 196

[6] طبقات فقهاء اليمن، عمر بن علي بن سمرة الجعدي، تحقيق فؤاد سيد، دار القلم، بيروت، ط1، ص74

الروايات ولم يكن ذكر في أصحاب الرأي، عدوه من أصحاب مالك، وممن عده ابن عبد البر[1]، وقال ابن نديم: " روى عن مالك أصوله وفقهه وموطأه"[2].

هـ/ روايات أهل الشام عن الإمام مالك رحمه الله

وممن روى عن مالك روايات فقهية كثيرة الوليد بن مسلم الدمشقي[3]، قال ابن شعبان: "له عن مالك ما لا يحصى، الموطأ والمسائل والحديث الكثير"[4]

وأيضا من الشاميين الذين كانت لهم سماعات عن مالك رحمه الله، عبد الأعلى الدمشقي الذي له عن مالك روايات في الحديث والفقه، يقول ابن شعبان: "روى عن مالك الموطأ وغيره من المسائل، والحديث الكثير"[5]

د/ رواية المصريين والمغاربة والأندلسيين:

–فالروايات المصرية تتقدم عليها الروايات المدنية من ناحية العدد فقط، وإلا من ناحية القيمة فالرواية المصرية جليلة، فهناك روايات قديمة جدا عن مالك، والرواي تقدم عنه في الوفاة، كرواية عثمان بن الحكم الجذامي، وعبد الرحيم بن خالد، وسعد بن عبد الله المعافري، وهؤلاء كانوا شيوخ ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، فعثمان بن الحكم قال عنه بلديه بن شعبان: (هو أول من أدخل علم مالك إلى مصر)[6]

---

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص199

[2] الفهرست، ابن نديم، تحقيق رضا تجدد، دط، دت، ص 251

[3] هو أبو العباس مولى بني أمية، روى عن مالك والأوزاعي، والليثي، والثوري، روى عنه الليث، والحميدي، وابن حنبل، توفي سنة أربع وتسعين ومائة، ترتيب المدارك، ج3، ص219

[4] المصدر نفسه،ج3، ص219

[5] المصدر نفسه ،ج3 ،219

[6] ترتيب المدارك،ج3 ص52

ومن السماعات القديمة بمصر، عبد الرحيم بن خالد قال عنه الدارقطني:"عبد الرحيم، وعثمان بن الحكم أول من قدم مصر بمسائل مالك"، وكان يروي عنه ابن القاسم في المدونة والمستخرجة[1].

وعبد الحكم بن أعين جد بني عبد الحكم بيت العلم المشهور بمصر له رواية عن مالك في مسائل من المدير وغيرها، ذكر ابن القاسم عنه في المدونة مسألة.[2]

2-رواية المغاربة والأندلسيين

أ-رواية المغاربة، فمن أشهر هذه الروايات، رواية علي بن زياد، وعبد الله بن غانم الذي كان قاضيا على إفريقية، فقد كان مالك رحمه لله يجل عبد الله بن غانم، فإذا جاء أقعده إلى جنبه ويسأله عن أخبار المغرب، وإذا رآه أصحابه، قالوا شغله المغربي عنا، ولما ولي القضاء سر به مالك[3]

وأقدم سماعات المغاربة أيضا، عبد الله بن فروخ الذي كان يحبه مالك رحمه الله محبة حتى قيل أنه كان يجلسه بجانبه، وهذا المكان لا يجلس فيه غيره، وكانت له روايات وأسمعة عن مالك، فقد كان يسأل عن مسائل فيقول لعبد الله ماذا تقول يا أبا محمد فيجيب، فيقول مالك رحمه الله، القول كما قال، وقال لأصحابه هذا فقيه أهل المغرب[4]

وأيضا سماعات أبي حسان اليحصبي، وأبي طالب، وأبي عثمان حاتم ابني عثمان المعافري عن الإمام مالك رحمه الله، وكانت له روايات فقهية.

ب-رواية الأندلسيين:

[1] المصدر نفسه، ج3، 54
[2] المصدر نفسه، ج3، ص60
[3] المصدر نفسه، ج3، ص66
[4] ترتيب المدارك، ج3، ص102

من أسمعة الأندلسيين القديمة، سماع ابن عبدوس الجد، وسعيد بن أبي هند الذي ولي القضاء بعد تفقهه على مالك، يعد أول الأندلسيين من سمع وأخذ عنه، قال عنه القاضي عياض: "روى العلم عن مالك وسمع منه الموطأ وكان مفتي وقته"[1]، وقال عنه الحارث الخشني: " لقي مالك بن أنس وسمع منه"[2]

ومن سماعات الأندلسيين القديمة، محمد بن بشير القاضي، من رواة الموطأ والفقه عن مالك " وكان يحيى بن يحيى كثيرا ما يحكي عنه عن مالك"[3].

ثم توالى دخول الروايات والسماعات على يد الغازي بن قيس، وزياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون،: كان يروي أحديثا كثيرة، ويتفقه، لكنه غلب عليه حفظ الموطأ[4]

وهناك سماعات أخرى نستفيدها من رحلات الطلبة، مثلما قام به حسان، وحفص ابني عبد السلام السرقسطيين إلى مالك رحمه الله، فسمعا من مالك[5]، واختص حفص بملازمة مالك لمدة سبع سنوات.[6]

---

[1] المصدر نفسه، ج3، ص113

[2] أخبار الفقهاء والمحدثين، محمد بن الحارث الخشني،تحقيق ماريا لويسا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1991، ص315

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص327

[4] المصدر نفسه، ج3، ص117

[5] المصدر نفسه، ج3، ص344

[6] المصدر نفسه، ض344

خلاصة المبحث الأول:

العلاقة بين التأليف والتصنيف هي علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل تصنيف تأليف، وليس كل تأليف تصنيف، والفرق الجوهري بين التصنيف والتأليف، هو أن التصنيف لا يتضمن الشيء ونقيضه، بعكس التأليف الذي يتضمن الشيء ونقيضه.

وهذا الفرق من البيان اللغوي، يعلل لنا لماذا استخدم العلماء التصنيف والتأليف دون غيرهما، لإفادة معنى التدوين العلمي الدقيق والمنظم للمعرفة، لذلك اشترطوا في التصنيف أن يكون جامعا مانعا لموضوعه، لذلك الأشباه اللغوية كقيد ودون وكتب لا تدل بذاتها على ما أفادته كلمة صنف ودون، إذ كلمة قيد ودون و كتب لا تدل على الجمع والمنع كما دلت عليه لفظة صنف وألف.

إضافة إلى جذور الكتابة الفقهية المالكية، التي تمثلت بظهور الموطأ، والروايات عليه، وتمثلت بتعدد السماعات واختلافها مشرقا، ومغربا، كرواية العراقيين، ورواية المصريين، ورواية اليمنيين، ورواية الخرسانيين، ورواية المغاربة، ورواية الأندلسيين.

المبحث الثاني: الكتب المالكية:

تزخر الخزانة المالكية بالعديد من المتون، والمؤلفات، سواء ما يتعلق بالعبادات، أو بكتب الأقضية، أو كتب الخلاف، أو كتب الفقه العملي أو ما يسمى بالنوازل، وتوزيع المؤلفات على مراحل، اقتضتها الحقبة المختارة في البحث، معتمدا في ذلك الترتيب الزمني الذي جعلني أقسمها إلى ثلاثة مراحل وقد قسمت هذا المبحث إلى **ثلاثة مطالب**:

المطلب الأول: مؤلفات المرحلة الأولى من ق2هـ-ق3هـ

المطلب الثاني: مؤلفات المرحلة الثانية من ق3هـ-ق6هـ

المطلب الثالث: مؤلفات المرحلة الثالثة من ق6هـ-ق9هـ

المطلب الأول: مؤلفات المرحلة الأولى من ق2هـ ـــــــ ق3هـ

الفرع الأول: كتب تعتبر معتمدة ومعول عليها في المذهب

أولا: كتاب فقه محمد بن إبراهيم بن دينار الجهني (ت182هـ):

يعتبر هذا الكتاب من المصادر المالكية، ونقوله مبثوثة في كتب المالكية، وهذا يعتبر هذا الكتاب عمدة في المذهب، وكان دخوله مبكرا إلى المغرب، إلى القيروان، (وأدخل أي ابن بسطام السوسي) كتبا غريبة من كتب المالكيين، ككتاب المغيرة بن عبد الرحمن، وكتاب ابن دينار، فكان يغرب بمسائلها)[1]

ثانيا:المستخرجة أو العتبية لمحمد بن أحمد العتبي(ت255هـ)

تعد العتبية ثالثة الأمهات والدواوين: (اعتمد عليها أهل الأندلس، وهجروا الواضحة وما سواها)، (ولها عند أهل إفريقية القدر العالي، والطيران الحثيث)، فالعتبية:(كتاب قد عول عليه الشيوخ المتقدمون من القرويين، والأندلسيين، وكان عندهم أنه من لم يحفظه ولا تفقه فيه كحفظه للمدونة، وتفقه فيها، بعد معرفة الأصول، وحفظه للسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فليس من الراسخين في العلم، ولا ممن يشار إليه من أهل الفقه)[2]

واعتمد العتبي في تأليف المستخرجة على السماعات التي وصلت إليه، سواء التي قرأ على أصحابها، كيحيى بن يحيى الليثي، وأصبغ بن الفرج، أو التي كان يؤتى بها ويأمرهم بإضافتها إلى المستحرجة.

[1] المصدر نفسه، ج5، ص111

[2] البيان والتحصيل، ابن رشد، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ج1، ص29

ومن الاطلاقات عليها المستخرجة من الأسمعة[1]، وهذا الاطلاق لأن مؤلفها استخرجها من الأسمعة التي رويت عن مالك بواسطة تلاميذه، وقد ورد عن ابن الحارث تسميتها بالديوان المستخرج من الأسمعة[2]

ومنهجية تأليف هذا الكتاب عجيبة، ذلك أن العتبي لما جمع الأسمعة، وضع كل سماع في دفتر خاص، وأعطى لكل دفتر تسمية يعرف بها من خلال المسألة التي سطرها أول الدفتر، وفي كل دفتر من هذه الدفاتر مسائل مختلطة من أبواب الفقه، فلما رتبها على الأبواب الفقهية، جمع في كل كتاب من كتب الفقه ما في هذه الدفاتر من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب، ومن ثم جاءت تراجم الكتاب غريبة من حيث التسمية خفيت على كثير من أهل العلم، وأوقعهم في إشكالات دفعتهم إلى التساؤل عن سر مناسبة الرسوم للمحتويات[3]

والتفصيل الدقيق في منهجيتها، ما ذكره ابن الورد الأندلسي له كتاب في الأجوبة، عندما وجه إليه سؤالا عن العتبية، (رسوم العتبية التي لا تجانس الفصول المقترنة بها، هل كانت مجالس أو أوقاتا، فقد أشار إلي ذلك بعض الطلبة، فأردت الصحيح من ذلك، فقال: "إنما هي أسماء لكتب كانت تتألف عند الآخذين، تعليقا عمن أخذوا عنه سماعا منه، على طريقة التعاليق لا على طريقة التواليف ، ولك ن كانوا يجزؤونها أجزاء فالمسألة التي كانت تتفق أي تقع في أول جزء من تلك الأجزاء سمي الجزء بها، ثم لما روى محمد بن أحمد العتبي رحمه الله تلك الأسمعة عن شيوخه، وأراد استخراج هذا الديوان منها، ضم كل شكل منها إلى شكله، وأضاف بالتسمية والنسبة إلى أصله، فهذا هو شرح الكتاب وطريقة واضعه فيه"[4]

[1] أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، الحارث الخشني، ص119

[2] أصول الفتيا: ص 202-263-332

[3] مباحث في المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص71

[4] انظر أجوبة ابن ورد، ص63، إجازة بإشراف محمد السرار بكلية الشريعة بفاس المغرب سنة 2002، وقد طبع بالرابطة المحمدية محمد بوخبزة وذبدر العمراني سنة 2009

وفي مواهب الجليل عن هذا الموضوع ما نصه: (فائدة) في تفسر اصطلاح العتبي، وابن رشد في البيان وقوله: في رسم القبلة مثلا، ورسم حبل الحبلة، وسم سلف، ونحو ذلك، وذلك أن العتبي لما أجمع الأسمعة: سماع ابن القاسم عن مالك، وسماع أشهب، وابن نافع عن مالك، وسماع عيسى بن دينار وغيره من ابن القاسم، كيحيى بن يحيى الليثي، وسحنون، وموسى بن معاوية، وزونان بن خالد، وأصبغ وأبي زيد، وغيرهم، وجمع كل سماع في دفاتر وأجزاء على حدة، ثم جعل لكل دفتر ترجمة يعرف بها، وهي أول ذلك الدفتر، فدفتر أوله الكلام على القبلة، وآخر أوله (حبل الحبلة)، وآخر أوله: (جاع فباع امرأته)، وآخر: (أخذ يشرب خمرا)، فيجعل تلك المسألة في أوله لقبا له، وفي كل دفتر من هذه الدفاتر مسائل مختلطة من أبواب الفقه، فلما رتب العتبية على أبواب الفقه جمع في كل كتاب من كتب الفقه، ما في هذه الدفاتر من المسائل المتعلقة الكتاب، فلما تكلم على كتاب الطهارة مثلا جمع ما عنده من مسائل الطهارة كلها، ويبدأ من ذلك بما كان في سماع ابن القاسم، ثم بما كان في سماع أشهب وابن نافع، ثم بما في سماع عيسى بن دينار، ثم في سماع يحيى بن يحيى، ثم بما في سماع سحنون.،. فإذا لم يجد في ذلك سماع أحد منهم مسألة تتعلق بذلك الكتاب أسقط ذلك السماع، وهذا النقل للحطاب من الشيخ عمر البساطي، الذي نقله بخط محمد بن أحمد التكروري الذي نقله عن كثير من العلماء[1]

وحظيت هذه المستخرجة باهتمام كثير من العلماء، فقد اهتم بها أحد علماء الأندلس، من بينهم، ابن رشد رحمه الله، فقام بعملية نقدية في البيان والتحصيل، وأصبحت المستخرجة بعد أن تميز فيها الصحيح من السقيم خيرا وبركة، وزيادة في فروع المذهب المالكي[2]

[1] مواهب الجليل، الحطاب، ج1، ص62
[2] البيان والتحصيل، ابن رشد، ج1، ص21

ثالثا: كتاب المجموعة وشرح مسائل المدونة لابن عبدوس: ابن عبدوس[1] (ت260هـــــــ)

–المجموعة: وهي كتاب شريف على مذهب مالك رحمه الله، وأصحابه، كالمدونة في النحو الخمسين كتابا، أعجلته المنية قبل تمامه

والمجموعة أشهر مؤلفات ابن عبدوس، وأكثرها تداولا في المذهب، يقول ابن الحارث: "له كتاب المجموعة ألفه في الفقه على مذهب مالك وأصحابه"[2]، وقال ابن رشد:" المجموعة في أمهات المذهب"[3]، وكان اعتماد ابن أبي زيد القيرواني عليه في كتاب النوادر يصنفه ضمن أمهات المذهب المعتمدة اعتمادا مباشرا على السماعات، ولذلك اعتبر المجموعة مؤلف من سماعات ابن عبدوس عن سحنون عن رجال مالك، فقال: "وأما المجموعة فقد حدثني بها حبيب بن الربيع عن محمد بن بسطام عن محمد بن عبدوس عن سحنون عن رجال مالك"[4]

وكانت مسائلها كالمدونة، ولذلك كان يعتبرها أبو إسحاق الشيرازي، كالمدونة فقال: " وله كتب كالمدونة سماها المجموعة"[5]

ومنهجية تأليفه على طريقة المتقدمين، ولقد الكتب المحتواة فيها، وبعضهم يزيد فيها وبعضهم ينقص، (وألف كتبه هذه في المذهب المسماة بالمجموعة، وهي نحو الخمسين كتابا،

---

[1] محمد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير، كان حافظا لمذهب مالك ، إماما متقدما غزير الاستنباط، من أكابر أصحاب سحنون، وهو رابع المحمدين الأربعة الذين اجتمعوا في عصر من أئمة مذهب مالك لم يجتمع في زمان مثلهم ، اثنان مصريان:ابن عبد الحكم، وابن المواز ، واثنان قرويان: ابن سحنون، وابن عبدوس توفي سنة 260هـ، ترتيب المدارك، ج4، ص222

[2] أخبار الفقهاء والمحدثين ، ص183

[3] مسائل ابن رشد، ص670-671

[4] دراسات في مصادر الفقه المالكي، ص105

[5] طبقات الفقهاء، ص158

وكتاب الورع،و كتاب فضائل أصحاب مالك رحمه الله، وكتاب مجالس مالك، أربعة أجزاء، وقد تضاعف بعض هذه الكتب إلى المجموعة)[1]

ويعتبر ابن عبدوس من أعلم أصحاب سحنون، باختلاف أصحاب المذهب، وأقاويل علمائه حيث (كان عالما اختلف فيه أهل المدينة وما اجتمعوا عليه)[2]

ويروي امتحان سحنون لأصحابه في مسأله عما يقول فيها أصحاب المذهب:"فقال أي ابن عبدوس قال فيها بعض أصحابنا كذا، وبعضهم كذا، وذكر الجواب والاختلاف"[3]

-شرح مسائل المدونة:

وهذا المؤلف فيه أربعة أجزاء، وهذه الأجزاء تتعلق، بتفسير كتاب المرابحة، وتفسير كتاب المواضعة، وتفسير كتاب الشفعة، وكتاب الدور[4]

رابعا:كتاب السليمانية لسليمان بن سالم القطان المعروف بابن الكحالة (ت281هـــــــــ)

من مؤلفات سليمان متن فقهي من أهم المتون التي تعد من أوائل تصنيف المالكية الصقليين، كتاب السليمانية، وكان الأغلب عليه الرواية والتقييد[5]، وله كتب مضافة إلى هذا تعرف كتبه بالكتب السليمانية[6]، وقيمة هذه الكتب أنه من أول ما صنف من الفقه المالكي بصقلية، وبه انتشر انتشر المذهب المالكي بها[7]

---

[1] ترتيب المدارك، ؛ج4، ص223
[2] المصدر نفسه، 223
[3] المصدر نفسه، ص223
[4] المصدر نفسه، ص223- 225
[5] ترتيب المدارك، ج4، 257
[6] المصدر نفسه، ص257
[7] طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص162

الفرع الثاني: كتب موسومة بالجوامع

أولا:كتاب الجامع للبهلول بن راشد القروي[1](ت182):

يعتبر الجامع من الدواوين الفقهية المالكية، أو ما يسمى بالجامع، وقد وصفه المالكي في كتابه رياض النفوس بالديوان فقال: "وألف ديوانا في الفقه "[2]

وتعود أصول هذا الكتاب إلى مؤلفات اجتلبها علي بن زياد 183هـ، وعنبسة بن خارجة، بالإضافة إلى سماعاته من شيوخ القيروان، والمشرق كالليث، قال عياض: " دون الناس عنه جامعا، وقام بفتياهم"[3]

ثانيا: الجامع الكبير لابن وهب (ت 197هـــــ):

ولذلك يقول عنه ابن فرحون:(وقد ألف تآليف كثيرة حسنة، عظيمة المنفعة)[4]

ثالثا: الجامع لمحمد بن سحنون(ت256هـــــ): هذا كتابه الكبير المشهور، جمع فيه فنون العلم، والفقه، فيه نحو ستين كتابا

الفرع الثالث: كتب أصلها سماعات عن مالك أو غيره

أولا: كتاب خير من زنته لعلي بن زياد العبسي التونسي(ت183هـــــ)

أصل هذا الكتاب سماعات فقهية عن مالك مبوبة في كتب النكاح، والطلاق، والبيوع)، هي في الأصل لعبد الرحيم ابن أشرس، الذي لا نعلم عنه كثيرا سوى سماعه من مالك، وابن القاسم،

---

[1] كان ثقة مجتهدا ورعا فقيها، سمع من مالك والثوري، وعبد الرحمن بن زياد، وموسى بن علي بن زياد، والليث بن سعد، وسمع من البهلول، وسحنون، وعون والجعفري، وعبد المتعالى، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة، المصدر نفسه، ج3، ص 99-101-100

[2] رياض النفوس، المالكي، ج1، ص201

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص87

[4] الديباج، ص214

وأنه ألف هذه السماعات ورواها عنه علي بن زياد، ولكن ابن زياد كانت له قراءة لمعناه، فكان أعرف من ابن الأشرس من معناه، ولذلك يقول ابن سحنون: "كتاب خير من زنته أصله لابن أشرس، إلا أنا سمعناه من ابن زياد، وكان يقرأه على معنى، وكان أعرف من ابن أشرس بالمعنى: وهو ثلاثة كتب: بيوع، ونكاح، وطلاق"[1]

والنقاد كانوا يعتبرون علي بن زياد خير على أهل إفريقية في الضبط للعلم[2]، وكان الإفريقيون يفتخرون بهذا الكتاب، وكان يقول حبيب أخو سحنون في منامه : "خذ كتاب خير من زنته ذهبا، فإنه الحق عند الله"[3]، وكان هذا الكتاب مما اعتمده سحنون في المدونة.

ومنهجيته في هذا الكتاب، أنه جمع بين مدرسة العراق والمدينة أهل الرأي والحديث، وإن كان اختصاصه بمالك أكثر من اختصاصه بأي من أساتذته الآخرين، سواء منهم العراقيون، أو التونسيون، وقد ظهر تأثير هذه الدراسة على منهج ابن زياد الفقهي، وإنه، وإن كان متمسكا بمذهب مالك إلا أنه مال إلى طريقة تحليل الصور، وتسلسل المسائل، والاستكشاف عن الأصول، وهذه الطريقة ورثها عنه تلميذه أسد بن الفرات في أسديته.[4]

ثانيا:مؤلفات ابن وهب (ت197)

ألف ابن وهب مؤلفات كثيرة جليلة القدر من بينها:

سماعاته عن الإمام مالك رحمه الله في ثلاثين كتاب، إذ لم يكن مالك يتكلم بشيء إلا كتبه ابن وهب[5].

---

[1] ترتيب المدارك،، ج3، ص81

[2] المصدر نفسه، ص85

[3] المصدر نفسه، ص83

[4] أعلام الفكر الإسلامي، ص26

[5] ترتيب المدارك، ج3، ص236

ثالثا: مؤلفات عبد الرحمن بن دينار الغافقي (ت201هـــ): الذي أعجلته المنية[1] عن إتمام كتابه (المدنية)، حيث سمع من كبار أصحاب مالك المدنيين، كمحمد بن دينار وغيره، ودون عنهم كتب سماعات،

(كانت له رحلات استوطن في إحداهن المدينة، وهو الذي أدخل الكتب المعروفة بالمدنية)[2]

وكان ممن حظي بالسماع منه أخوه عيسى ثم مات، فأتمها عيسى، حيث رحل بها إلى ابن القاسم وعرضها عليه، ودونها، وأضاف إليها (أشياء من رأيه)[3]

ويصف لنا ذلك الحارث حين قال:" وعنه أخذها أخذوه عيسى بن دينار، ثم خرج بها عيسى إلى المشرق، فلقي ابن القاسم وروى عنه سماعه عن مالك وعرض عليه المدنية، فرد فيها عن مالك ردا معروفا، ورد عن رأيه خاصة، وكان من الحفاظ المتقدمين"[4]

ونالت المدنية قبولا عند الناس للمكانة التي حظيت بها قلوب الناس، حيث أثنى ابن الماجشون على تأليفها[5]، وعدت من مصادر المذهب الأولى[6]

وعدت المدنية من أوائل السماعات بالأندلس المروية عن مالك رحمه الله، وهي تأليف مشابه لما قام به أسد بن الفرات، وسحنون، ولذلك اعتبره النقاد أي عيسى بن دينار فقيه كبير، رائد علم

---

[1] توفي عبد الرحمن، سنة 201هـ، وعمره 41 سنة، انظر أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، لمحمد الحارث،ص 239

[2] ترتيب المدارك، ج4، ص105

[3] المصدر نفسه، ص 105

[4] أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، للخشني، ص239

[5] يذكر أبو زيد عن عبد الرحمن، أنه خرج إلى المشرق ومعه كتاب البيوع سماعات المدنية، قرأه فصلا فصلا، فكان لا يمر بمسألة إلا قال والله أحسن عيسى، ترتيب المدارك، ص106

[6] المصدر نفسه، ص109

المسائل بالأندلس رغم سبق المشايخ لهذا قبله، لذلك يقول عبد الملك بن أيمن[1]: " كان عيسى متفننا، وهو الذي علم أهل مصرنا المسائل، وكان أفقه من يحيى بن يحيى"[2]

رابعا:مؤلفات أشهب بن عبد العزيز القيسي (ت 204هـــــــ):

-سماعاته: (وعدد سماعه عشرون كتابا)[3]

-والمدونة كانت تأليفا على الأسدية، بعد أن اكتملت وقبل أن تدون، فقد أقامها أشهب لنفسه، ويذكر القاضي بأن: (الأسدية لما كملت أخذها أشهب وأقامها لنفسه، واحتج لبعضها، فجاءت كتابا شريفا)[4]، وقد روى عنه سعيد بن حسان وغيره، فقد وصفه ابن عبد البر فقال:" وصنف كتابا في الفقه رواه عنه سعيد بن حسان وغيره "[5]

وقد ألف أشهب المدونة على نسق الأسدية، غير أنه خالف فيها ابن القاسم في جلها، لذلك يقول القاضي عياض:" لما قرأ أسد على ابن القاسم الأسدية وضع أشهب يده في مثلها، فخالفه في جلها"[6]

ومنهجية تأليف ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات، اعتماده فيها على مدونة أشهب، وكان يحيل عليها تارة بكتاب أشهب، وتارة بمدونة أشهب، فكان يقول: " قال أشهب في مدونته"[7]، وقال:" قال أشهب في كتابه"[8].

---

[1] شيخ الأندلس أبو عبد الله بن عبد الملك بن أيمن بن فروخ القرطبي، روى عنه عباس بن أصبغ الحجاري، وولده أحمد، توفي سنة 330هـ، سير أعلام النبلاء، ج15، ص242

[2] المصدر نفسه، ص106

[3] ترتيب المدارك،ج3، ص264

[4] المصدر نفسه، ص215

[5] الانتقاء، ابن عبد البر، ص 97

[6] ترتيب المدارك، ج3، ص253

[7] النوادر والزيادات، ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق محمد عثمان، ج2، ص144

[8] المصدر نفسه، ص75

وامتازت منهجيته في الأخذ عن أشهب، تفريقه بين كتابه المدونة، وبين سماعاته ومجالسه وأصولها، فكان ابن أبي زيد يقول: "فقال أي أشهب، في كتاب أسد.. وقال في المجالس"، وأيضا ما قاله: "وهي في أمهات أشهب نصا، إلا أن كتابه: "عليه الفدية[1] "

وعرف أشهب بالاجتهاد في القضايا التي تلقى إليه، ولذلك كان لا يتفق مع مالك اتفاقا كاملا ، ومما يشهد لذلك، قصة مجيء أسد إلى أشهب ليجيبه على أسئلته، وكان ذلك قبل موافقة ابن القاسم لأسد، فلما أجاب أشهب أسدا، فقال: له أسد هذا قول من، فقال هذا قولي، قول أشهب، فدار بينهما كلام[2].

ويؤيد ذلك نص صريح من أشهب أورده القاضي عياض، أن أشهب جلس مرة بجانب ابن القاسم فسأل رجل مسألة فأجابه ابن القاسم، فتغير وجه أشهب، وقال له: ليس كذلك، ثم أخذ يفسرها ويحتج فيها، فقال ابن القاسم: " الشيخ يقوله"، يعني مالكا رحمه الله، فقال أشهب لو قاله ستين مرة[3].

خامسا: كتب ابن الماجشون (ت212هـــــــ):

لعبد الملك بن الماجشون كلام كثير في الفقه، وعلم كثير جدا، وقد أحصي له ما كتبه حوالي أربعمائة مجلد[4]، أو على الأقل مائتا مجلد[5].

وكان لابن الماجشون منهجا خاصا في الفقه المالكي، تميزت به المدرسة الحجازية، وهو منهج يقوم على الحديث وتقديمه على العمل، ورويت آراؤه في الفقه في واضحة ابن حبيب، على

---

[1] الجامع لمسائل المدونة والمختلطة، ابن يونس الصقلي، اعتنى به أبو الفضل الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص471

[2] ترتيب المدارك، ج3، 297

[3] المصدر نفسه، ص266

[4] المصدر نفسه، ج3، ص140

[5] المصدر نفسه، 140

أنها مذهب مدني أسست إلى جانب آراء مالك رحمه الله، وكان أول من أسس الفقه القائم على رأي ابن الماجشون في القيروان: هو حماد بن يحيى السجلماسي، تلميذ سحنون، ولا يعرف عن حياته إلا القيل، وهو أول من قدم بفقه ابن الماجشون إلى القيروان[1].

ومن مؤلفاته المشهورة :

-كتاب سماعاته[2].

-مؤلف في الفقه، وهو الذي يرويه عنه حماد بن يحيى السجلماسي[3]

سادسا: سماع عيسى بن دينار[4] (ت212هـــــــ):

كان أكثر اعتماد عيسى بن دينار في سماعه على ابن القاسم، وله منه سماع مشهور في (عشرين كتابا)، ضمنه في المقام الأول رأي مالك في رواية ابن القاسم[5]

سابعا: الأسدية لأسد بن الفرات (ت213هــــ) ــ[6]

المعلوم أن أصل المدونة هي أسدية ابن الفرات بحيث لم تكن إلا تهذيبا وإتماما عمليا لها، والذي ساعد في صناعة هذا المؤلف رحلة أسد طالبا لرواية موطأ الإمام مالك رحمه الله، وكان أسد مشبعا بالفقه الحنفي القائم على افتراض المسائل الذي أخذه عن شيوخه من أهل العراق بالقيروان، وبعد استقرار مكانته عند مالك، فقد رأى فيه النباهة والحذق والفطانة، فهذا الأمر

---

[1] دراسات في الفقه المالكي، ميكلوش موراني، ص138

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص140

[3] المصدر نفسه، ص140

[4] سكن قرطبة يكنى أبا محمد رحل فسمع من ابن القاسم، وصحبه وعول عليه، وانصرف إلى الأندلس، وكانت الفتوى تدور عليه لا يتقدمه أحد بقرطبة ، ومنهم ن عده أعلم من يحيى بن يحيى على جلالة قدره، ترتيب المدارك، ج4، ص106

[5] دراسات في مصادر الفقه المالكي، ميكلوش موراني، ص124-125

[6] مولى بني سليم من قيس، كنيته أبو عبد الله، علم القرءان ببعض القرى، ثم اختلف إلى علي بن زياد التونسي فلزمه وتعلم منه، وتفقه بفقهه، ثم رحل إلى المشرق، فسمع الموطأ من الإمام مالك رحمه الله، ثم ذهب إلى العراق فلقي أبا يوسف، ومحمد بن الحسن، تولى القضاء في عهد زيادة الله، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين، ترتيب المدارك، ج3، ص308-309

سهل على التلامذة الغوص في بعض المسائل من خلال الأسئلة التي كان يوجهها أسد إلى مالك رحمه الله، لكن هذه المسائل كانت تطرح على مالك بصيغة أرائتية هذه الطريقة لم تكن محبذة في المجلس المالكي،[1] ورغم أن مالكا أجابه أحيانا فإنه أحاله آخر الأمر على العراقيين، وبعد أن قضى معه ثلاث سنوات سمع من خلالها الموطأ، وحفظ من مالك سماعات أفاد بها أهل العراق لما رحل إليه، قال أسد: " فرأى مالك رغبتي في العلم فقال لآذنه: أدخل القروي مع المصريين..[2]، وكان ابن القاسم وغيره يجعلونني أسأل مالكا، فإذا أجابني قالوا: قل له: فإن كان كذا وكذا؟ فضاق علي يوما، وقال: (هذه سلسلة بنت سلسلة، إن كان كذا كان كذا، إن أردت فعليك بالعراق)[3]

وكان من عادة التأليف عند أسد وخاصة ما يتعلق بالسماعات، كان يتطلع إلى الاستكثار من المسائل غير أنه رأى أصحابه يكتبون كل المسائل التي أملاها عليهم مالك رحمهم الله يؤدي ذلك إلى التطويل، مما حمله ذلك على الرجوع إلى العراق[4]، ويذكر المالكي، أن مالكا قال لأسد إن إن أحببت الرأي فعليك بالعراق[5]

ثامنا: مختصرات ابن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت214)

ألف ابن عبد الحكم ثلاث مختصرات، جمع فيها سماعاته عن مالك، وكبار تلاميذه ممن درس عليهم، وهذه المختصرات هي:

[1] يقول ابن أبي زيد القيرواني:(وإن كان من تقدم من أهل المدينة يكرهون السؤال، قال مالك رحمه الله: لم يكن الذين مضوا أكثر الناس مسائل، وأراهم إنما يكرهون التكلف إلى ما ينتهي إليه التنطع، ولا يكرهون ما بين به للمتعلم مشكلا، وما يعرض من النوازل، وكان يقال: إذا نزل الشيء أعين عليه صاحبه)، ينظر، النوادر والزيادات، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص87

[2] ترتيب المدارك، ج3، ص392

[3] المصدر نفسه،ص 392

[4] المصدر نفسه،ص 392

[5] رياض النفوس، ج1، ص256

-المختصر الكبير: واعتمد فيه ابن عبد الحكم على سماعات أشهب، ومنهم من عد مسائله فوجدها تصل إلى ثمانية عشر ألف مسألة[1].

ومنهج تأليفه لهذا الكتاب يظهر لنا من مقطع في كتاب الحج حينما سئل عن الاغتسال في الحج، فقال:.. أخبرنا عبد الحكم قال: "أرأيت من أراد أن يهل بالحج يغتسل من ذي الحليفة، أو بالمدينة، قال: كل ذلك واسع"[2].

وتوجد في المختصر الكبير أقوالا لابن الماجشون، وغيره، يقول ميكلوش مواني:"جاء ذكر ابن الماجشون من أهل المدينة، أي في المختصر الكبير"[3]

ولذلك قول عياض إن ابن عبد الحكم نحا بالمختصر منحى كتب أشهب[4]، فإن هذا الكلام يحمل على الغالب، إذ توجد سياقات تؤكد أن من محتويات المختصر سماعاته من مالك رحمه الله[5]

كما له في الكتاب آراء فقهية نقلها عن ابن وهب المصري، حيث كان يقول: قال ابن وهب سئل مالك، وكذلك كان يقول ابن وهب وابن القاسم سمعنا مالكا[6]

[1] ترتيب المدارك، ج3، ص365-367

[2] هذه القطعة مخطوطة موجودة في خزانة القرويين بفاس، رقم 810، نقلا من كتابه: دراسات في مصادر الفقه المالكي، ميكلوش موراني، راجعه محمد حجازي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1988، ص22

[3] المرجع نفسه، ص29

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص365

[5] دراسات في الفقه مالكي، ص29

[6] المرجع نفسه، ص29

-المختصر الأوسط:

وفيه أربعة آلاف مسألة، وهو على صنفين ما كان على رواية ابنه محمد[1]، وسعيد بن حسان[2]، والثانية ما كان على رواية القراطيسي[3]، غير أن رواية القراطيسي فيها زيادة آثار على رواية كل من رواية محمد وسعيد.

-المختصر الصغير: اختصره ابن عبد الحكم من مختصره الكبير، قال فيه ابن عبد البر: (وصنف كتابا اختصر فيه تلك الأسمعة بألفاظ مقربة، ثم اختصر من ذلك الكتاب كتابا صغيرا)[4]، إلا أنه قصره على علم الموطأ، لكن ميكلوش موراني ذكر بأنه قد قصره على القواعد الفقهية،[5] ومن المحققين كأمثال محمد العلمي المغربي ذكر بأن هذا الأخير خطأ منه في التعبير لأنه ذهول عن المصطلح[6].

وتتجلى قيمة هذه المختصرات، أنها عمدة في الفقه المالكي لاسيما مالكية العراق، وعليها يعول العراقيون في المدارسة، وإياهما شرح أبو بكر الأبهري ويتجلى هذا الاهتمام في عدة أمور منها:

1-كثرة الشروح والتعليق عليها بالمقارنة مع مالكية الأمصار الأخرى.

---

[1] محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، كان من العلماء، الفقهاء، مبرزا من أهل النظر والمناظرة، والحجة .. إليه كانت الرحلة من المغرب في الفقه، ومن الأندلس ..، وإليه الرئاسة بمصر، كان فقيه مصر في عصره على مذهب مالك أفقه أهل زمانه، توفي سنة 268هـ، ترتيب المدارك، ح4، ص157-165

[2] سعيد بن حسان الصائغ، من أهل قرطبة، روى عن عبد الله بن نافع، وعبد الله بن عبد الحكم، كان الأغلب عليه حفظ رأي أشهب، وكان منقطعا إلى مؤاخاة يحيى بن يحيى، آخذا بهديه لا يخالفه في شيء يراه، توفي سنة 236، جذوة المقتبس، الحميدي ، ص229

[3] القراطيسي، يزيد بن كامل بن حكيم.. ، كنيته أبو زيد ..، يروي عن عبد الله بن عبد الحكم .. ، من أوفى الناس توفي سنة 287هـ، ترتيب المدارك، ج4، ص189

[4] الانتقاء، ابن عبد البر، ص99

[5] دراسات في الفقه المالكي، ميكلوش موراني، ص30

[6] الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، محمد العلمي، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، ص58

2-تقديمهم قول ابن عبد الحكم عند حكاية الخلاف داخل المذهب، وقد أثر قول عند ابن ناجي المالكي يقول: (إن أهل بغداد قد اعتنوا بمختصر ابن عبد الحكم أكثر من غيره، فإنهم إذا وجدوا في المسألة قولين، قدموا قول ابن عبد الحكم)[1]

3- عنايتهم بمدارسته وإقرائه للطلبة، قال الأبهري:"قرأت مختصر ابن عبد الحكم خمسمائة مرة"[2]

تاسعا: مؤلفات محمد بن مسلمة (ت216هـــــــــ):

ذكر الفقهاء أن لمحمد بن مسلمة كتب فقه أخذت عنه[3]، وقد ذكر ابن أبي زيد هذه المؤلفات بقوله:" قال عنه محمد بن مسلمة في كتابه"،[4]وهذه الكتب هي مصدر آرائه ورواياته الكثيرة عن مالك، التي نقلها عنه أهل المذهب، قال أبو حاتم: "كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك رحمه الله وكان أفقههم"[5]

عاشرا:سماع أصبغ بن فرج(ت225هـــــــــ) عن ابن القاسم: هذا السماع في اثنان وعشرون كتابا

الثاني عشر: كتاب عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطي(ت226هـــــــــ):

الدمياطية: جمع في هذا الكتاب سماعاته عن مالك وكبار أصحابه، وهو (مختصر مؤلف)[6]

[1] وتقديم قول ابن عبد الحكم هذا لا يعني ترجيح قوله، هذا ما نستفيده من خلال كتاب التفريع لابن الجلاب: فنجد ابن الجلاب في تصوبة الأقوال وتخطئتها، يخالف ابن عبد الحكم في بعض المسائل، ينظر: التفريع، لأبي القاسم ابن الجلاب، تحقيق حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص132

[2] ترتيب المدارك، ج6، ص182

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص131

[4] النوادر والزيادات، ابن أبي زيد، ج1،ص43

[5] ترتيب المدارك،ج3، ص131

[6] المصدر نفسه، ج3، ص372

الحادي عشر:مؤلفات سحنون بن سعيد التنوخي (ت241هـــــــ)

لقد تقدم لنا الحديث عن الأسدية بأنها الأصل لكتاب المدونة، ولزم على تهذيب الأسدية الإمام سحنون تتمة لعمل صاحبها، فكان نتاج هذا العمل في المدونة الذي يعتبر تهذيبا فقهيا للمدونة، وذلك عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى:

رحل فيها سحنون إلى ابن القاسم لإتمام التوثيق النقلي والمقابلة بأصول سماعات ابن القاسم، وكانت رحلته إليه سنة 188هـ[1]، ثم ارتحل سحنون بالأسدية إلى ابن القاسم فعرضها عليه، فقال له ابن القاسم فيه شيء لابد من تغييره، وأجاب عما كان يشك فيه، واستدرك فيه أشياء كثيرة، لأنه كان قد أملاها على أسد من حفظه، قال (فأخذ الكتب مني، ونظر إليها وتصفحها، وضرب على كثير منها وأبدل كثيرا[2]، فبدأ بالسماع عليه حتى استكملها، وأسقط منها ابن القاسم:(وأظن مالكا قال في هذه المسألة كذا وكذا)، و(أخال مالكا قال كذا وكذا)، وقال سحنون لابن القاسم: " ما وقفت عليه من قول مالك رحمه الله كتبته وما لم تتوقف عليه تركته، وتكلمت فيه بما يظهر لي، والله يعينك، فتمم له ابن القاسم ذلك"[3].

وكان سحنون بمستوى رفيع من العلم ودرجة عليا من الفقه أهلته إلى أن يشتغل مع ابن القاسم بأدوات علمية تامة، قال ابن الحارث: " رحل سحنون إلى ابن القاسم، وقد تفقه في علم مالك، فكاشف ابن القاسم من هذه الكتب مكاشفة فقيه يفهم، فهذبها مع سحنون"[4]

---

[1] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج3، ص181، المجموع شرح المهذب، ليحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1971، ص54

[2] أخبار الفقهاء والمحدثين، الخشني، ص271

[3] رياض النفوس، المالكي، ج1، ص263

[4] ترتيب المدارك،ج3، ص298

وهذه المرحلة قد امتدت من سنة 188هـ إلى 191هـ، يقول ابن خلكان: "ثم رحل ابن القاسم في سنة ثمان وثمانين ومائة فعرضها عليه وأصلح فيها مسائل، وهي في التأليف على ما جمعه أسد بن الفرات"[1]

المرحلة الثانية:

مرحلة التدوين والتبويب ثم الاستشهاد الأثري، وإضافة خلاف كبار أصحاب مالك، وقد شرع فيها بعد انتهاء المرحلة الأولى بعد رجوعه من مصر إلى القيروان سنة 191هـ، قال ابن خلكان: " ورجع بها إلى القيروان في سنة إحدى وتسعين ومائة، وهي في التأليف على ما جمعه أسد أولا غير مرتبة المسائل، ولا مرسمة التراجم، فرتب سحنون أكثرها، وبوبه على ترتيب التصانيف واحتج لبعض مسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره، وبقيت منها بقية لم يتمم فيها سحنون هذا العمل المذكور، ذكر هذا كله القاضي عياض"[2]

وكما ذكر ابن عبد السلام الأموي، فقد اعتمد سحنون في الاستشهاد الأثري للموطأ عبد الله بن وهب، وموطأ علي بن زياد، ومصنف وكيع، وجامع الثوري، وغيرهم كما يستشف من المدونة[3]

ومن بين الأصحاب الذين أضاف خلافهم سحنون: أشهب، وابن نافع، وعلي بن زياد، أحاط بها، بحيث (كان سحنون يروي تسعة وعشرين سماعا)[4]

---

[1] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج3، 181

[2] المصدر نفسه، ص181

[3] الآثار في المدونة دارت كثيرا على هذه الأسماء الثلاثة فيما يرويه سحنون عن ابن وهب يمكن الرجوع إلى المدونة ،1/5-6-10-16-33، وما يرويه عن علي بن زياد له أمثلة كثيرة منها: في المدونة: 1/3-31-43 وعن وكيع منها فيها:1/318-40، وعن سفيان الثوري:1/3-74-106

[4] الديباج، ص264

وبعد أن دونت الأسدية (انتشر ذكرها في الآفاق، وعول الناس عليها وأعرضوا عن الأسدية، وغلب عليها اسم سحنون)، قال الحطاب عن الأسدية: "فهي مرفوضة إلى اليوم "[1]

وقد احتوت المدونة على ست وثلاثين ألف مسألة قال عياض: "ذكر بعضهم أن مسائل المدونة ست وثلاثون ألف مسألة"[2]

قال ابن فرحون: "إن في المدونة ستا وثلاثين ألف مسألة ومائتين منها أربع ممحوة"[3]، وهناك من الدارسين المعاصرين من أضاف عليها ومنهم من أنقص، مثل ما ذكره الفاضل بن عاشور أن المدونة احتوت على (أربعين ألف مسألة)[4]

وبالرغم من أن المدونة هذبت الأسدية، وبوبت أبوابها، وأخرجتها في شكلها المكتمل، إلا أن المدونة بقيت على أصل اختلاطها في السماع فسميت بالمختلطة، قال الشيرازي:" ونظر فيها سحنون نظرا آخر فهذبها وبوبها ودونها وألحق فيها من خلاف الأصحاب ما اختار ذكره، وذيل أبوابها بالحديث والآثار، إلا كتبا بقيت على اختلاطها في السماع، فهذه هي كتب سحنون في المدونة والمختلطة، وهي أصل المذهب"[5]

ومما ذكره الحطاب في مواهب الجليل: " ثم إن سحنونا نظر فيها نظرا آخر، وبوبها وطرح منها مسائل، وأضاف الشكل إلى شكله، وهذبها ورتبها ترتيب التصانيف، واحتج بالآثار من روايته من الموطأ ابن وهب وغيره، وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختاره، فعل

---

[1] مواهب الجليل، الحطاب، ج1،ص47

[2] ترتيب المدارك، ج3، 367

[3] الديباج، ص352

[4] ومضات فكر، الفاضل بن عاشور، ص67

[5] ترتيب المدارك، ج3، ص299، رغم أن هذا النص للشيرازي غير أنه لم يذكره في كتابه طبقات الفقهاء

ذلك بكتب منها مختلطة، مات قبل أن ينظر فيها، فلأجل ذلك تسمى بالمدونة وبالمختلطة، وهي التي تسمى بالأم"[1].

وقد قام أبو المشتري أبو سليمان[2]، بتبويب الكتب المختلطة في المدونة، كما ذكر ذلك القاضي عياض: (وهو الذي بوب الكتب المختلطة الباقية على سحنون من المدونة).[3]

وهذه الكتب المختلطة تمثلت في كتب (الذبائح، والصيد، والحج، الأقضية، الشفعة، القسمة، الغصب، حريم البشر..)

وهذا هو السر الذي جعل علماء المالكية يلتفون حول المدونة، وذلك لسبب الجهد المقدم من طرف ثلاثة من أعمدة الفقه المالكي، ابن القاسم الذي طالت ملازمته للإمام المالك رحمه الله، وأسد بن الفرات الذي مزج بين المالكي والحنفي، الإمام سحنون الذي هو قطب رحى المذهب المالكي، ولقد اقتصر الناس على مؤلفات سحنون باعتبارها المذهب المرجح روايتها على غيرها [4]

ويمكن التنبيه أن أصل الأسدية لما نقحت من طرف الإمام سحنون بعد مراجعتها مع ابن القاسم وتم إبقاء ما يمكن إبقاؤه وتنحية ما يمكن تنحيه، ولما استقرت على ما هي عليه، دخلت نسختان منها إلى الأندلس:

أولاهما: نسخة يحيى بن يحيى الليثي، لقي ابن القاسم، وسمع منه كتبه المعروفة بالأسدية

[1] مواهب الجليل، الحطاب، ج1، ص47

[2] هو سليمان بن عبد الله بن مبارك، وهو الذي بوب الكتب المختلطة الباقية على سحنون من المدونة، كان عالما مجتهدا، فقيها، ورعا، اختف في وفتاته، قيل هـ335، وقيل 338هـ، ترتيب المدارك، ج6،ص146

[3] ترتيب المدارك، ج6، ص146

[4] المصدر نفسه، ج3، ص299

والثانية: أدخلها عيسى بن دينار الأندلس بعد سماعها من ابن القاسم، وقد بعث عيسى بن دينار إلى ابن القاسم يسأله تصحيح ما صححه وتنقيح ما نقحه، ورجع من قولها، لكن المشكلة في هذه النسخة لم تقابل، فلم تعتمد[1]

لكن مما يمكن التنبيه عليه أنه بالرغم ما حظيت به المدونة من حفاوة والإقبال عليها، فقد تجاوزت بذلك الأسدية، فلم يعد لها ذكر بعد ذلك، فهذا لا يعني أن لم يهتم بها، فمنهم من قام بخدمتها وتدريسها.

وأما ما يتعلق بقيمة المدونة عند المالكية، فهي أصل علم المالكيين، والمعول عليها بعد كتاب الموطأ، فيروى أنها أصح كتاب بعد كتاب الموطأ، فهي أفيد كتاب الدواوين وغيرها، كسيبويه بالنسبة للنحو، وكإقليدس بالنسبة للحساب، وموضعها بين كتب الفقه بأنها تجزئ في موضع الفقه عن غيرها، وغيرها لا يجزئ، كأم القرءان في الصلاة[2]

وهذا النص يبرز قيمة المدونة، وموقعها اعتمادا عليها، فابن رشد يقدم لنا المدونة كتابا معتمدا عند المالكية باختلاف مدارسهم، يقول القاضي عياض:"أفرغ الرجال فيها عقولهم، وشرحوها، وبينوها"[3]

ومولد المدونة كان بمصر، ووجدت المكانة العظمى في الاعتماد، (فهي أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة، وإياهم اختصر مختصروها، وشرح شارحوها، وبها مناظراتهم، ومذكراتهم)[4]

---

[1] وهذا التفصيل يذكره ابن الحارث : (عندما أصلح سحنون على ابن القاسم كتب أسد، وكان عيسى قد أتى وحضر سؤال أسد لابن القاسم، فكتب عيسى إلى ابن القاسم في رجوعه عما رجع عنه من ذلك مما بلغه، وسأله إعلامه بذلك، فكتب إليه ابن القاسم: (أعرضه على عقلك وعلمك، فما رأيته صوابا فأمضه، وما أنكرته فدعه)، أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، ابن الحارث الخشني، ص271

[2] المقدمات والممهدات، ابن رشد، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج1، ص44

[3] ترتيب المدارك، ج3، ص200

[4] المصدر نفسه، ج3، ص299

فهي أجل كتب المذهب من إملاء ابن القاسم أجل تلامذة الإمام مالك[1]، كما وصف ذلك الشيرازي، كان عليها معتمد أهل القيروان، وعلى قول سحنون المعول في المغرب[2]

وأنشد أبو عمران العبدوسي:

ما ألف الناس في كل الدواوين   مثل المدونة الغراء في الدين

سحنون ألفها للطالبين بها   أبرد لسحنون واجعلني كسحنون[3]

مؤلفات الثاني عشر: الحارث بن مسكين:(ت250هـ)[4]

كانت مدونات الحارث بن مسكين عبارة عن أسمعة رواها عن أساتذته بمصر من بينهم ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وتم تبويبها على كتابين:

-كتاب دون فيه سماع ابن القاسم وابن وهب، وهو كتاب حسن[5]

-كتاب دون فيه، المتفق عليه بين أساتذته كلا من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب[6]

الثالث عشر: مؤلفات محمد بن سحنون(ت256هـ)

اشتهر محمد بن سحنون بثمانية مؤلفات، وهي عبارة عن سماعات من أبيه عن أصحاب مالك، عرفت بكتاب ابن سحنون، وقد وصف ابن أبي زيد (الكتب الفقهية من تأليف سحنون).

---

[1] نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص43

[2] طبقات الفقهاء، الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، دط، 1970، ص156

[3] يقول القرافي معلقا: وهما بيتان قديمان، ولابن عبد البر في مقابلتهما أبيات في مدح الحديث، انظر: توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لبدر الدين عمر القرافي، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1،2004، ص203

[4] هو أبو عمرو الحارث بن مسكين، سمع من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، كان مفتيا فقيها على مذهب مالك رحمه الله، ولي قضاء مصر، توفي سنة 250هـ، ترتيب المدارك، ج4، ص26

[5] ترتيب المدارك، ج4، ص26- 27

[6] طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، ص157، ترتيب المدارك، ج4،ص26

ومنهجية تأليف ابن سحنون كانت على طريقة الأقدمين، كالواضحة وغيرها، ومن أهم هذه الكتب:

-كتابه الكبير: فيه مائة جزء، عشرون منها في السير، وخمسة وعشرون في الأمثال، وعشرة في أداب القضاء، وخمسة في الفرائض، وأربعة في الإقرار، وأربعة في التاريخ والطبقات، والباقي في فنون العلم.

-كتاب السير عشرون كتابا: وهو الذي ذكر فيه جزءا من الكبير.

-كتاب الجوابات: وهذا الكتاب عبارة عن رد على الشافعي، وعلى أهل العراق، ويضم خمسة كتب.[1]

- كتاب سيرة القضاة أو سيرة القاضي[2]، والمشار به عند عياض (بآداب القاضي) في عشرة أجزاء[3]

-كتاب الإقرار لابن سحنون: وهو تصنيف لسماعات لابن سحنون عن أبيه وعن غيره، في باب الدعاوى والإقرار، كما يحتوي آراء وتوجيهات لابن سحنون، يذكره ابن أبي زيد في كتابه بالقول: (ومن كتاب الإقرار لابن سحنون، قال سحنون)[4]، وقال: (أي سحنون في كتاب الإقرار).[5]

---

[1] ترتيب المدارك، ج4، ص206-207

[2] النوادر والزيادات، ج8، ص210-219

[3] ترتيب المدارك، ج4، ص206

[4] النوادر والزيادات، ج9، ص48

[5] المصدر نفسه ، ج9، ص100

-كتاب الأقضية لمحمد بن سحنون: وتحتوي بعض سماعاته عن أبيه في الأقضية[1]، يقول ابن ابي زيد:(ومن كتاب ابن سحنون في الأقضية)[2]، كما تحتوي سماعاته عن غيره، كابن الماجشون، (وقال عبد الملك، وسحنون في كتاب الأقضية لابن سحنون).[3]

-كتاب أمهات الأولاد.[4]

-كتاب المواريث. [5]

-كتاب الشرح[6]

-كتاب الأقضية لحبيب بن نصر: أدخله ابن سحنون في كتابه، وهو من مشمولات كتاب أدب القضاء، وهو عبارة عن أسئلة سألها حبيب بن النصر سحنونا فأجابه فيها،

وحبيب بن النصر ولي المظالم، لما ولي سحنون القضاء.[7].

-سؤلات شجرة بن عيسى المعافري: وهي مما ضمها محمد بن سحنون في كتابه، وهي سؤالات مشهورة جمعها شجرة.[8]

كتاب البيوع المنسوب لمحمد بن سحنون: ويتضمن هذا الكتاب سماعات أبيه، قال ابن أبي زيد: "ورأيت لسحنون في كتاب البيوع الذي نسب إلى أبيه ".[9]

---

[1] المصدر نفسه، ج4، ص545

[2] المصدر نفسه، ج5، ص183

[3] المصدر نفسه، ج13، ص201

[4] المصدر نفسه، ج13، ص200

[5] المصدر نفسه، ج13، ص200

[6] المصدر نفسه، ج1، ص648

[7] المصدر نفسه ، ج4، ص370

[8] النوادر والزيادات، ج6، ص152

[9] المصدر نفسه، ج6، ص380

وأهم هذه الكتب من حيث التقويم المذهبي هو كتابه الجامع والذي قال فيه محمد بن عبد الحكم: "هذا كتاب رجل يسبح في العلم سبحا".[1]

لم يبق من هذه المؤلفات الغزيرة إلا أربع قطع منها [2]

الرابع عشر: كتاب الثمانية لعبد الرحمن بن إبراهيم أبي زيد القرطبي[3] (ت258هـــــــ)

ومن مؤلفات عبد الرحمن الثمانية وهي عبارة عن سماعات من شيوخه المدنيين كابن الماجشون، ومطرف بن عبد الله ونظرائهم من المدنيين، وأيضا أصبغ بن الفرج، وهم الذين لقيهم بالمدينة وروى عنهم، قال عياض: "وله من سؤاله المدنيين ثمانية كتب تعرف بالثمانية المشهورة"[4].

وهذه الثمانية ما جاء فيها من سماعات موافق لسماعات ابن حبيب عن أصحاب مالك رحمه الله، حيث يذكر ابن الحارث:(ولأبي زيد كتب قيد فيها سماعه من أصحاب مالك، وأكثر ما فيها موافق لرواية عبد الملك بن حبيب)[5].

وقد ذكر القاضي عياض في ترجمته لأبي بكر بن وثاب المدني شيخ القاضي إسماعيل(ت282هـ) عن ابن عتاب:(أن الكتب الثمانية التي أدخل أبو زيد القرطبي من سماعه عن عبد الملك، ومطرف، وأصبغ، وأن ابن الوثاب أيضا رواها عنهم، إلا ما منها لأصبغ)[6].

[1] ترتيب المدارك، ج4، ص206-207

[2] دراسات في الفقه المالكي، ميكلوش موراني، ص162

[3] هو أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى، يكنى أبا زيد ويعرف بابن تارك الفرس، عنده حديث كثر، الأغلب عليه الفقه، سمع من يحيى بن يحيى، ورحل إلى المدينة فسمع من ابن كنانة، وابن الماجشون، ومطرف ونظرائهم من المدنيين، توفي سنة 258

[4] ترتيب المدارك، ج4، ص258، جذوة المقتبس، لأبي عبد الله الحميدي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2008، ص 390

[5] أخبار الفقهاء والمحدثين، ابن الحارث الخشني، ص237

[6] ترتيب المدارك، ج4، ص3

وهذه الكتب قد أخذها عنه جماعة من أهل الفتوى والقضاء بالأندلس، ذكرهم ابن فطيس بقوله: "رويت عنه كتب ابن الماجشون والثمانية، وكان أصحابنا في هذا أبو صالح، وابن خمير، والأعناقي، وابن الملون، كان ذلك السماع يردد كل عام، وسمعناه منه غير مرة في داره، ومرة في الجامع"[1]

ومنهم أيضا عبد الجبار بن الفتح البلوي(218-258)، فقد ذكر محمد بن عمر ابن لبابة أنه اجتمع معه عند أبي زيد، وأخذ معه من أبي زيد الثمانية[2]

وتعتبر الثمانية من المصادر المعتمدة في المذهب، ولقد عم النقل بها في جميع مصنفات المذهب، ولقد حفظ لنا الباجي المالكي رحمه الله، كثيرا من الاقتباسات التي كانت من كتب الثمانية، أمثلة على ذلك.

الفرع الرابع: مؤلفات لم تحظ بشهرة

سابعا: المدنية لعيسى بن دينار الأندلسي (ت212هـــــــــ)

وكانت بدايات تأليف هذا الكتاب في المراحل الأولى التي تم فيها تأليف الأسدية ، وهو تأليف جليل، ابتدأه إمام من أهل الأندلس هو عبد الرحمن بن دينار[3] (ت201هـ)، وأكمله أخوه عيسى بن دينار (ت212هـ)، بالرغم من أن عملها لم يحظ بشهرة الأسدية.

الفرع الخامس: كتب وصفت أنها حسنة التأليف

أولا–كتاب الهدية (الهداية) لعيسى بن دينار :(ت212هـــــــ):

[1] أخبار الفقهاء والمحدثين في الأندلس، ص238

[2] المصدر نفسه، ص256

[3] من أنساب أهل الأندلس، يكنى بأبي زيد، وكانت له رحلات وهو الذي أدخل الكتب المعروفة المدنية سمعها منه أخوه عيسى، توفي سنة 201هـ، ترتيب المدارك، ص206

يعد المؤلف الثاني لعيسى بن دينار، ويقع هذا الكتاب في عشرة أجزاء، وهي أحسن الكتب التي جمعت في معناها مذهب الإمام مالك رحمه الله، وابن القاسم، وقد اختلفت المصادر في التسمية، بين الهدية والهداية، ولعل الأول الأصح، وأنه (كتب به إلى بعض الأمراء)[1]

وتتجلى قيمة هذا الكتاب وأهميته، أن ابن حزم الظاهري عده من مفاخر الأندلس في رسالته المشهورة[2]

ثانيا: كتب أصبغ بن الفرج:(ت225هـــــــ)

لأصبغ بن الفرج تواليف حسان منها:

-كتاب آداب الصائم

-كتاب المزارعة

-كتاب آداب

الأصول في عشرة أجزاء

-تفسير غريب الموطأ[3]

ثالثا:مؤلفات أبي زيد بن أبي الغمر (ت234هـــــــــ)

له كتب مؤلفة حسنة، لطيفة في مختصر الأسدية، وله سماع من ابن القاسم مؤلف[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص109

[2] انظر رسالة ابن حزم في مفاخر الأندلس، نفح الطيب، المقري، ج4، ص154-176

[3] المصدر نفسه، ج4، ص20

[4] سماعه المنقول عن ابن القاسم سماه ابن فرحون مؤلف ، دون أن يكون له عنوان خاص، غير أن هذا يطابق مؤلفه كتاب المجالس الذي روى فيه أسئلته في الفقه التي وجهها إلى ابن القاسم ورده عليها، ومن هذا المؤلف في مجموعة مخطوطات القيروان: (كتاب الزكاة من مجالس أبي زيد عبد الرحمن بن أبي الغمر عن عبد الرحمن ابن القاسم)، انظر: دراسات في الفقه المالكي، ميكلوش موراني، ص 129

رابعا: مؤلفات عبد الملك بن حبيب السلمي(ت238-239هـــــ):

-الواضحة في السنن والفقه:

ألف ابن حبيب كتبا كثيرة حسانا في الفقه والتواريخ والأدب، فمؤلفاته (قد بلغت خمسون كتابا)، لاقت قبولا ورواجا وتقديرا وتشريفا لدى الأسرة العلمية في عصره، وما بعده، وأن الكتاب الذي خلّد اسم ابن الحبيب في تاريخ الفقه الإسلامي، وميّزه بين علمائه، هو كتاب الواضحة، فلم يؤلف نظيرها،[1] وانفرد بمنهج خاص في تأليفه له، فإنه قصد في تأليفه إلى بناء المذهب على معان تأدت إليه، وربما قنع بنص الروايات على ما فيها[2]

ألف ابن حبيب كتابه في عشرة أجزاء، الأول في تفسير الموطأ، والثاني: شرح الجامع، والثالث والرابع والخامس: في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة، والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى ذكر فيه من الصحابة والتابعين[3]، والعاشر: طبقات الفقهاء، وليس فيها أكثر من الأولى[4]

والمنهج الذي اعتمده المؤلف في تأليفه: (أنه يأتي بالترجمة ويورد أحاديث بسنده، ثم يقول عقب ذلك: قال عبد الملك ويشرح بعض الألفاظ الواردة في الحديث الذي أورده، مثال ذلك: سنن الوضوء وحدوده: قال حدثني عبد الملك قال: كنت مع عمرو بن يحيى المازني جالسا بفناء داره، فدعا، وقال لي: احفظ فإني رأيت رسول الله يتوضأ هكذا، قال عبد الملك ومن الوضوء مفروض ومسنون:

[1] ترتيب المدارك، ج4، ص127

[2] المصدر نفسه، ج4، ص169

[3] لم يرد في النص ذكر ما بعد الخامس من الكتب إلى العاشر

[4] ترتيب المدارك، ج4، ص127

فمفروضه: قول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ٦ ﴾ الوضوء المفروض الذي لا يجزئ غيره.

وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك: المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين[1]

ويعتبر كتاب الواضحة من أهم الكتب الفقهية القرنين الثالث والرابع من الهجرة، وقد حظي هذا الكتاب بمكانة متميزة بصفة خاصة في بلاد الأندلس، وقطع الكتاب المعروفة، وأيضا النصوص الموازية لها في كتاب النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني، هذه النصوص يمكن أن توجه الأنظار إلى أن كتاب ابن حبيب يضاهي المدونة في بنائه وتكوينه الداخلي[2]، وكان منهج تأليفه متنوع بين المدني، والمصري، والقيرواني، فهو يعد أحد أكبر (ممثلين اتجاه ما يمكن أن نسميه مدنيا في داخل المالكية الأندلسية، ونعني به أن الجيل الأول من المالكيين الأندلسيين كانوا يعتمدون في علمهم على شيوخ المصريين من تلاميذ مالك بن أنس من أمثال: عبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، وأشهب بن عبد العزيز، ثم على الجيل التالي لهؤلاء من أمثال: أصبغ بن الفرج، والحارث بن مسكين، وبني عبد الحكم، وظل هذا هو الاتجاه الغالب لا على مالكية الأندلس وحدهم، بل كذلك في إفريقية (تونس)، غير أن هذا الاتجاه كان له رد فعل من أجل العودة إلى مالكية المدينة باعتبارها الأصل وغيرهم الفرع[3]

ومن خلال رواية الموطأ بنص مطرف المنقح يمكن الاستنتاج أن الموطأ دخل إلي الأندلس بطريقتين الأولى عن طرق الواضحة نفسها، وعن طريق ابن مزين الذي رحل إلى المشرق وسمع الموطأ عند مطرف وعند كاتب مالك حبيب بن أبي حبيب[4].

---

[1] انظر: اصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص113، وفهرس المخطوطات خزانة القرويين (2/ 482-483)

[2] دراسات في مصادر الفقه المالكي، ص52

[3] المقتبس من أنباء الأندلس، لابن حيان، تحقيق محمود علي، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994، ص290-291

[4] دراسات في مصادر الفقه المالكي، ص 57، الديباج، ص361

وهذا الأخير يورده مؤلف الواضحة أيضا في العبارة: (حدثنا حبيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أنه قال: (السواك بعد الطعام أحب إلي من وصفين)[1]

-كتاب الفرائض، وبعضهم سماه التلخيص في علم الفرائض [2]

الفرع الخامس: كتب في مختلف قول مالك

كتاب واحد في هذه الفترة لهارون الزهري[3] (ت228هـــــــ)

هذا المؤلف خصه هارون لمختلف قول مالك رحمه الله، وهو أول كتاب للمالكية في هذا الباب،

وكان هارون الزهري من أعلم الناس بمختلف قوله، قال الشيرازي: "هو أعلم من صنف الكتب في مختلف قول مالك"[4]، (صنف الكتب في مختلف قول مالك رحمه الله)[5].

الفرع السادس: مؤلفات وصفت بالضعف

كتاب لحماد بن يحيى السجلماسي(طبقة سحنون ت241هـــــــ)

حماد بن يحيى يعد من حملة فقه المدنيين، ومن تلاميذ ابن الماجشون، وسحنون، غير أن في كتبه ضعف، حيث ذكر عياض: "هو أول قدم بفقه عبد الملك بن الماجشون القيروان ..وقد سمع من سحنون..وفي كتبه تصحيف كثير، لم يكن يقوم بها، سمع منه عامة أصحاب سحنون وحملوا علمه"[6]

[1] المرجع نفسه، ص57

[2] وهذه التسمية ، أشار إليها فؤاد سيزكين عندما ذكر بأنها توجد مخطوطة ببرلين، انظر: تاريخ التراث العربي، ج2، 249

[3] هو هارون بن عبد الله بن محمد بن كثير، روى عنه يحيى بن عمر، ويونس بن عبد الأعلى، وأبو جعفر بن هارون، تولى قضاء عسكر بغداد، توفي سنة 228هـ، ترتيب المدارك، ج3، ص253-254-255

[4] ترتيب المدارك، ج3، ص353

[5] الديباج ، ص428

[6] طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب تميم، ص118، وترتيب المدارك، ج4، ص97

ومن الذين ذكروا هذا الكتاب وتداوله ابن أبي زيد القيرواني، ونقل منه في النوادر والزيادات في مواطن، منها قوله: "قال أبو بكر بن محمد المقصود به ابن اللباد: "رأيت كتاب حماد بن يحيى السجلماسي: قلت لسحنون"[1]، وقال ابن أبي زيد: "وروى حماد بن يحيى عن سحنون"[2]

الفرع السابع: مؤلفات اشتملت على الراجح والمشهور من قول المالكية

مؤلف واحد في هذه الفترة مختصر مؤلفات أبو مصعب، أحمد بن قاسم بن الحارث(ت242هـــــ)[3]

هذا المؤلف احتوى على المشهور من قول مالك، وفيه من الكتب بعد الخطبة، وما احتوت عليه من ترجيح مذهب أهل المدينة، الطهارة، الصلاة، باب السنة في الزكاة، السنة في الصيام [4]

وجاء في مقدمة الكتاب: حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، قال: "الحمد لله الذي بهداه نهتدي، وبنعمته تتم الصالحات، الذي أخرجنا بنور الإسلام، وضيائه من ظلمة الجاهلية وعبادة الأوثان، والاستقسام والأزلام، واستحلال الحرام"[5]

---

[1] النوادر والزيادات، ج10، ص310

[2] المصدر نفسه، ج10، ص311

[3] أبو مصعب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث عبد الرحمن بن عوف روى عن مالك الموطأ وغيره، وتفقه بأصحابه، غير مدافع، من ثقة أهل الحديث، ترتيب المدارك، ج3،ص347

[4] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج2، ص538

[5] المرجع نفسه، ج2، ص538-539

الفرع الثامن: كتب التدليل والاحتجاج للمذهب المالكي

كتاب المبسوط للقاضي إسماعيل بن إسحاق الجهيضمي الحمادي (ت282هـ)

من مؤلفات القاضي إسماعيل، كتاب المبسوط[1]، وهو من أبرز ما صنف مالكية العراق المتقدمون من متون المذهب، ويعد المبسوط من الكتب الأصلية عند المالكية، وأصحابه من أكان المذهب وأساطينه الكبار.

وكان يحتوي هذا المؤلف على أحكام المذهب، وعلى الاحتجاج له، وينزع مؤلفه بالحديث مع الاختيار، والتصحيح، التضعيف للآراء[2]، كما يضم روايات عن مالك، وأصحابه المدنيين، والمصريين، مما اشتهر عند العراقيين المالكية، وهو ما يفيده النقل عنه في النوادر، والاستذكار، والبيان والتحصيل، وهو سادس الدواويين، ومن أراد أن يطلع على طريقة البغداديين في التأليف، ينظر إلى هذا المؤلف[3]، والمبسوط أهم كتاب جامع لفقه، وترجيحات الصدر الأول من مشايخ المدرسة العراقية في هذه المرحلة، إذ يعتبر مؤلفه ممن بلغ رتبة الاجتهاد[4].

وبالرغم من أن المبسوط يمثل في منهجيته طريقة المدرسة العراقية، لكن نجد عكوف المغاربة والأندلسيين عليه، وعلى رأسهم الباجي، الذي حفظ لنا الكثير من الاقتباسات من المبسوط[5]

---

[1] ترتيب المدارك، ج4، ص281

[2] من النقل الدال على ما حواه المبسوط من هذا المعنى ما نقله ابن أبي زيد في النوادر، ابن أبي زيد القيرواني، ج1، ص623

[3] الذخيرة، القرافي، ج1، ص19

[4] ترتيب المدارك، ج4، ص282

[5] على سبيل المثال ما جاء في المنتقى، حينما ذكر صلاة المسافر والمقيم، استدل برواية بأبي إسحاق في مبسوطه، وأيضا ما جاء جاء في باب سن اليأس للمرأة من المحيض، فاستدل برواية أبي إسحاق خمسين عاما، واحتج بقول عمر بن الخطاب جينما قال: (بنت الخمسين عجوز في الغابر)، انظر: المنتقى في شرح الموطأ، أبو الوليد الباجي، مطبعة السعادة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1332هـ، ج1، ص24- ص126

الفرع التاسع: كتب اختصرت المدونة

كتاب لحمديس بن إبراهيم بن أبي محرز اللخمي(ت299هـــــــ)

من مؤلفاته الحمديسية، واشتهر بهذا الاسم في المؤلفات المالكية، ومضمون الكتاب عبارة عن اختصار للمدونة، وقد ضمن حمديس هذا المؤلف المختصر اختيارات له، ونقولا وتأويلات لما في المدونة، نقلتها المؤلفات بعده، ولذلك يشار إليه أحيانا بكتاب حمديس[1]،

وتارة بالحمديسة[2]، كما يطلق عليه باختصار حمديس[3]، قال عياض: (له في الفقه كتاب مشهور في اختصار مسائل المدونة، رواه عنه مؤمل بن يحيى والناس)[4]

المطلب الثاني: مؤلفات المرحلة الثانية من ق3هـــــــ- ق6هـــــــــــ

تزخر هذه المرحلة بالعديد من المؤلفات الفقهية المقبولة لدى علماء مالكية، إلا أن درجات القبول تختلف من مؤلف لآخر، ويصور تباين هذه الدرجات ما يطلقه علماء المالكية على هذه الكتب من صفات الاستحسان والتقدير تمييزا لمؤلف واعتناء به، وإظهارا لما يتمتع به من محتوى الكتاب من وزن في الميدان العلمي. وفي ضوء هذا الزخم الفكري وهذه البوتقة الفقهية يمكن تحديد هذه المؤلفات إلى:

-مؤلفات وصفت بأنها (معتمدة)، (معول عليها)، (تلقاها العلماء بالقبول).

-مؤلفات لم يجد الباحث تصريح العلماء باعتمادها إلا أنها نالت استحسانا من العلماء، فوصفوها بأوصاف تنبئ عن قبولها على وجه العموم، فهناك (كتب مشهورة)، وأخرى (حسنة مفيدة)

---

[1] الذخيره، القرافي: (وفي كتاب محمد بن حميديس): ج8، ص29

[2] وفي مواهب الجليل: (رواه ابن القاسم في الحميديسية)، ج2،ص423

[3] ذكره القرافي في الذحيرة حين قال: (واختصره ابن حميديس)، ج10، ص133

[4] ترتيب المدارك، ج4، ص389

-مؤلفات لم يطلع الباحث على التصريح باستحسانها، ولا برفضها، ولكنها في الواقع حظيت باعتناء من طرف كبار علماء المذهب، فاقتبسوا منها، وعزوا إليها أخبارا برأي أو تأييد أو اعتماد[1].

كما تميزت هذه المرحلة بالثراء في مجال التقعيد للنازلة والحادثة والتنظير لها من طرف فقهاء هذه المرحلة في الأزمنة المختلفة، ولذلك تطرقت في هذه المرحلة المدرجة في الدراسة بذكر المؤلفات التي تتعلق بفقه النوازل.

الفرع الأول: المؤلفات المعتمدة التي لقيت قبولا

أولا: مؤلفات يحيى بن إسحاق بن يحيى بن يحيى(ت303هـــــــ)

من أشهر مؤلفات يحيى بن إسحاق المشهور بالرقيعة الليثي، كتاب المبسوطة، جمع فيه مؤلفه الأندلسي (اختلاف مالك وأصحابه وأقواله)[2]، ولقي هذا الكتاب اهتماما وقبولا في أواسط الناس، فقد اهتم به الخليفة الأموي وذلك باختصاره حينما طلب من الأخوين أبو عبد الله محمد، وأبو محمد عبد الله[3] ابنا أبان بن عيسى فعل ذلك[4]

واهتم بهذا المؤلف كثير من العلماء من بينهم، ابن رشد المالكي، فاختصره مؤكدا باعتنائه بالمبسوطة، بما ضمته من مسائل نقل عنها[5]

---

[1] اصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص218

[2] ترتيب المدارك، ج5، ص161

[3] ابنا أبان بن عيسى ابن دينار، من جلة فقهاء قرطبة، توفي عبد الله سنة 390هـ، ترتيب المدارك،ج 6، ص300

[4] الديباج، ابن فرحون، ج2، ص357

[5]الفتاوى، ابن رشد القرطبي المالكي، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987، السفر الاول، ص48

ثانيا: مؤلفات أبي الفرج عمر بن محمد الليثي (ت 331هـــــــ)

من أشهر مؤلفاته في مذهب مالك رحمه الله، كتابه المعروف بالحاوي[1]، وكانت عليه نقولات فممن نقل عنه أبو الوليد الباجي في كتابه المنتقى[2]

وهو كتاب معتمد، ينقل منه المتقدمون والمتأخرون، وإن انتقدت عليه مسائل[3]، ومن خلال النقول عنه فإن أبا الفرج يحتج فيه للمذهب، ويرد أحيانا عن المخالفين، وربما خالف المذهب واتبع الشافعي، أو أبا حنيفة.

ثالثا: مؤلفات محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة[4] (ت330هـــــــ)

لمحمد بن يحيى كتب كثيرة منها:

-المنتخبة،..وهي على مقاصد الشرح لمسائل المدونة[5]، يقول ابن حزم عن هذا الكتاب: " ما رأيت رأيت لمالكي قط كتابا أنبل منه في جميع روايات المذهب، وشرح مستغلقها، وتفريع وجوهها"[6]

-كتاب الوثائق

---

[1] ترتيب المدارك، ج5، ص23

[2] انظر على سبيل المثال، المنتقى (1/ص42، 52، 68، 102، 110، 123)

[3] المقصود بال مسائل هنا ما انتقده جماعة منهم الأبهري، وابن عبد البر في الاستذكار، وابن العربي في المسالك، من مسائل فيها ضعف الرواية أو المنزع، أما ما نقله عياض أن القاضي عبد الوهاب بن نصر، قال: (دخلت في حداثتي على الأبهري، وفي كمي كتاب الحاوي لأبي الفرج، فقال لي الذي في كمك؟ قلت الحاوي لأبي الفرج، فقال ليس بالحاوي، ولكنه الخاوي)، ترتيب المدارك، ج5، ص23، غير أن ليس محمولا على الذم ومستبعد أن يطلق عليه هذا الاطلاق ، لأن أبا الفرج من شيوخ الأبهري، فلقد وجدت مخطوطة بتشسرستي بإرلندة، عدد 100 يزكي فيها هذا الصنيع.

[4] هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عمرو بن لبابة، يلقب بالبرجون، كان حافظا للفقه على مذهب مالك، وأصحابه، عالما بعقد الشروط وعللها، توفي سنة 330هـ، ترتيب المدارك، ج6، ص86، الديباج المهذب ج2، ص200

[5] ترتيب المدارك، ج6، ص86

[6] نفح الطيب، المقري، ج4، 164

رابعا: مؤلفات أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر[1] (ت339هـــــــ)

من مؤلفات أحمد بن ميسر المعروف بكتاب الإقرار والإنكار، وإن كان من فروع القضاء، فإنه من متون المذهب ومؤلفاته المعتمدة قديما.

والقول كتاب ابن الميسر هو عينه كتاب الإقرار والإنكار، وكان معتمد النقول عليه ما قام به ابن أبي زيد القيرواني في النوادر حيث دارت جميعها على الإقرار والإنكار في الأنكحة، والاستلحاق، والمواريث، والاستحقاق، وغيرها، وحول ما يترتب عليها من أحكام ومسائل، مما أثبت لدينا أن كتاب ابن ميسر هو عينه كتاب الإقرار والإنكار له[2]

قال ابن فرحون: "كان في الفقه يوازي ابن المواز، وألف كتاب الإقرار والإنكار..إليه انتهت الرئاسة بمصر بعد ابن مواز وعليه تفقه، وهو راوي كتبه"[3]

وهذا الكتاب من المتون المالكية المعتمدة، وهو غير رواية ابن ميسر عن ابن المواز، كما يفهم من نقول ابن أبي زيد عنه في النوادر حيث يقول: " ومن كتاب أحمد بن ميسر.."[4]، بخلاف ما ينقل عن ابن ميسر عن ابن مواز.

خامسا: مؤلفات محمد بن الحارث الخشني(ت361هـــــــ)

له تآليف حسنة منها:

-أصول الفتيا[5] على مذهب مالك، يقول عنه الخشني: (جمعت في هذا الكتاب أصول الفتيا على على مذهب مالك بن أنس والرواة من أصحابه جمعا محكما، قيدت فيه المعاني المكررة، والمسائل

---

[1] من الطبقة الرابعة، من أهل مصر، هو أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر أبو بكر الإسكندراني، كان فقيها عالما ورعا، روى عنه الكبار كابن مجلون، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، الديباج، ج1، ص169

[2] انظر النقول عنه في النوادر والزيادات: ج7/ ص233، ج9/ص65-210-247-269، ج12، ص518

[3] الديباج، ج1، ص169

[4] النوادر، والزيادات، ابن أبي زيد، ج7، ص223

[5] الكتاب مطبوع، بتحقيق الشيخ محمد المجدوب، . محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، دار العربية للكتاب

المفتية بالألفاظ الموجزة، والإشارات المفهمة، ولم أدع أصلا يتفرع منه جياد المعاني، ولا عقدة يستنبط منها حسان المسائل بلغ إليها علمي، ووجدتها حاضرة في حفظي، إلا أودعتها كتابي، وضمنتها برسمي)[1]

(وإنما قصدت إلى ما يطرد أصله، ولا يتناقض حكمه، وإلى ما يؤمن اضطرابه، ولا يخشى اختلافه، وإلى كل جملة كافية، وإلى مقدمة صحيحة وإشارة مبينة)[2]

أما ما يتعلق بمنهجيته في التأليف، وأسلوب عرضه للمسائل (قد كان ابن الحارث رائدا في مجال التأصيل الفقهي، وتقعيد القواعد الجامعة لمسائل من كل باب من أبواب الفقه، وكان ميالا إلى جمع النظائر، سابقا إلى جمع ما تناثر في الأبواب المختلفة ..، وقد اشتمل كتابه على كثير من الكليات بالمعنى المنطقي)[3].

وتتجلى قيمته العلمية تعويل العلماء عليه، فقد اعتمد الفقهاء على أقوال ابن الحارث واستشهدوا بها، مما يبرز المكانة التي حظي بها هذا الكتاب

سادسا: مؤلفات أبي بكر الأبهري(ت375هـــــــ)

له التصانيف المهمة، في شرخ مذهب مالك بن أنس، والاحتجاج له والرد على مخالفيه، وأشهر مؤلفاته:

-شرح المختصر الكبير[4] لابن عبد الحكم، ومنهج الأبهري في هذا الشرح أنه (أخذ المسائل المتعددة من كتاب المختصر بنصها ثم أخذ يعقب عليها بالتفصيل[5]

[1] أصول الفتيا عل مذهب مالك، الخشني، ص44

[2] المرجع نفسه،ص44

[3] المرجع نفسه، ص44

[4] الكتاب مطبوع، بتحقيق أحمد عبد الكريم نجيب، ط1، 2011

[5] دراسات في الفقه المالكي، موراني، ص30-31

-شرح المختصر الصغير[1] لابن عبد الحكم

وعلى هذين المختصرين اعتماد فقه المالكية في المدرسة العراقية، وكانا يمثلان عملا علميا ضخما[2]

-مسلك الجلالة في مسند الرسالة، هذا المؤلف قام فيه الأبهري بإسناد جميع مسائل الرسالة التي رأى فيها الأبهري أن ابن زيد لم يسندها مراعاة للاختصار، فتتبع مسائل الرسالة ورفع لفظها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلى الصحابة، فدعم الفروع بأدلتها[3]

سادسا: كتب أبي القاسم بن الجلاب(378هـــــــ)

ألف الشيخ البغدادي عبيد الله بن الجلاب، كتاب التفريع، وهو كتاب معتمد، يعرف عند المتأخرين باسم الجلاب، وقد اهتم به علماء المذهب كثيرا، وشرحه جماعة منهم[4]

ومنهم من ذكر صاحب التعريف أن فيه ثمانية عشر مسألة عن مالك سوى أصحابه[5]، وقال الدهماني مفصلا: " وقد أورد التتائي أن مسائله تبلغ ثمانية عشر ألف، منها اثنا عشر ألفا موافقة لما في المدونة، وستة ألاف ليست فيها، بينما قال ابن عبد السلام: "إن فيه ثمانية عشر ألف مسألة عن مالك سوى أصحابه"[6]

والسر في تسميته بالتفريع، هو أن في ذلك الوقت كانت تعرف فقط إلا أمهات الكتب، فكان تسميته بالتفريع ليكون مختصرا لهذه الأمهات[7].

[1] الكتاب مطبوع، تحقيق علي بن أحمد، مؤسسة بينونة للنشر، الإمارات، 2012

[2] ترتيب المدارك، ج6، ص188

[3] الرسالة الفقهية مع غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، لأبي عبد الله بن منصور بن حمامة المغراوي، تحقيق الهادي حمو، وأبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص43

[4] مخطوط بالخزانة الزاوية الحمزية بالراشدية المغرب، عدد 298-793، والأحمدية، 3028، وقد طبع بتحقيق حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408هـ

[5] التعريف، ص239

[6] التفريع، ج1، ص125

[7] الرسالة مع غرر المقالة، ص41

ومنهجية كانت تقارب المنهجية المعاصرة، إذ أول شيء بدأ به ابن الجلاب، هو اختيار مصادره ومراجعه، فكان مصدره الأول مالك رحمه الله، ثم تلامذته فقد أخذ تسعة عشر فقيها، وأحذ عن تلامذة تلامذته، فقد أخذ عن ستة منه بالإضافة إلى من كان من طبقة من بعدهم كالأبهري، وأبي الفرج القاضي[1]

سابعا: مؤلفات أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني[2](ت386هـــــ)

ومن أشهر ما ألف ابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي، ثلاثة كتب كلها كانت من الكتب المعتمدة في المذهب، وقد حظيت بالعناية واهتمام العلماء بها، ومن بينها:

-الرسالة[3]: تعتبر الرسالة أكثر كتب ابن أبي زيد القيرواني انتشارا، وأعظمها تأثيرا في الميدان التعليمي، الفقهي بخاصة، ألفها الشيخ بطلب من الشيخ محرز بن خلف، ووقع التنافس في اقتنائها، حتى كتبت بماء الذهب، يقول ابن الدباغ:(وأول تآليفه الرسالة، كان الشيخ أبو إسحاق السبائي سأله، وهو في سن الحداثة أن يؤلف له كتابا مختصرا في اعتقاد أهل السنة والجماعة مع فقه وآداب، ليتعلم أولاد المسلمين فألف كتاب الرسالة سنة سبع وعشرين وثلاثمائة)[4]

ولما فرغ من تأليفها كتب منها نسختين، وبعث واحدة إلى أبي بكر الأبهري ببغداد، فوصلت إليه فأظهر الفرح بها وأشاع الخبر بين الناس، وأثنى عليها وعلى مؤلفها، وأمر ببيعها ليحسن بثمنها للواصل بها فبيعت بمائتي دينار دراهم، فقال: لا تباع إلا وزنا بوزن، ففعل ذلك، فجاء وزنها ثلاثمائة دينار ونيف، وبعث بالأخرى إلى أبي بكر بن أبي زرب[5]

---

[1] التفريع، ص129

[2] قطب المذهب جامع مذهب مالك رحمه الله، وهو الذي لخص المذهب، وضم نشره، وذب عنه، وملأت البلاد تواليفه، وهو ثاني الشيخين الذين لولاهما لضاع المذهب، ترتيب المدارك، ج6، ص216

[3] مطبوعة، بتحقيق عبد الوارث محمد علي

[4] معالم الإيمان، ج3، ص139

[5] معالم الإيمان، ج1، ص139

ولقد وقع التنافس على اقتنائها، حتى كتبت بماء الذهب[1]

ولقد انطوت الرسالة على المناقب والفضائل، غزيرة النفع والفقه والمسائل، وتعتبر مدخل جامع للأبواب قريبة المرام في الكتب والحفظ والاكتساب، واعتنى بها الأوائل والأواخر، وانتفع بها أهل الباطن والظاهر[2]

-مختصر المدونة[3] :يحتوي هذا المختصر على خمسين ألف مسألة، وقد وضح المؤلف غرضه من الاختصار قائلا: " وقد انتهى إلى ما رغبت فيه من اختصار الكتب المدونة من علم مالك وأصحابه، وما أضيف إليها من الكتب المسماة بالمختلطة، إذ هي أ شهر كتبهم، ودواوينهم، وأعلى ما دون في الفقه من كتبهم، وأكثر ما جرى عن أسماع الناقلين لها من أئمتهم، وفقهه، وزهده، وورعه، واتباعه أثر صاحبه، ورأيت أن ذلك أرغب للطالب وأقرب مدخلا للإفهام"[4]

وطريقته ومنهجه في التأليف يوضحه لنا من خلال قوله: "وقد اختصرتها كتابا كتابا، وربما قدمت فرعا عن أصله، وأخرت شكلا عن شكله، وإذا التقت في المعنى مواضع، وكلها شبيهة به، ألحقته بأقربها به شبها، ونبهت على موضعه في بقيتها، وربما آثرت تكرار ذلك تماما للمعنى الذي جرى ذلك فيه منه"[5]

---

[1] شجرة النور، ص96

[2] شرح الرسالة، زروق، دار الرشاد، الدار البيضاء، المغرب، ج1،ص6

[3] ذكر الشيخ العابد فهرس المخطوطات خزانة القرويين ،439/2، أن أجزاء الكتاب قد تصل إلى سبعة عشر جزءا، لم توجد كلها، ولكن الأجزاء التي وجدت وأماكن تواجدها:

1-فهرس مخطوطات القرويين رقم 339، ورقم 794، تاريخ التراث العربي، م1، ج3، ص152 ، تعليق رقم 8، ص19

2-دراسات في مصادر الفقه المالكي، تعليق رقم 8، ص19

[4] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج1، ص333

[5] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج1، ص333

ولم يقتصر المؤلف على المادة العلمية الموجودة فيها بل وزاد عليها زيادات أخرى رأى أنها ضرورية، ليبقى المختصر بالغرض الذي استهدفه، (وربما ذكرت يسيرا من غيرها (المدونة) مما لا يستغنى عنه الكتاب عنه من بيان مجمل، أو شرح مشكل، أو اختلاف اختاره سحنون، أو غيره من الأئمة، وأشبعت الزيادات في اختصار الجراح والديات من المجموعات، وغيرها من الأمهات)[1]

بل يضيف المؤلف إلى المختصر أبوابا لم تتطرق إليها المدونة: (واختصرت من غيرها كتاب الفرائض، وكتاب الجامع، إذ ليستا في المدونة، وإذ لا غنى لكتابنا عنهما)[2]

-النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات[3]: من أشهر كتب المذهب المالكي أزيد من مائة جزء[4]، ويعتبر بمثابة تلخيص للكتب الفقهية الهامة للمذهب المالكي حتى ذلك الوقت، حيث (جمع جميع ما في الأمهات من المسائل، والخلاف، والأقوال فاشتمل على جميع أقوال المذاهب وفروع الأمهات كلها)[5]

وهذا مؤلف يمثل ذروة العلم المالكي في القرن الرابع هجري[6]، وهو لا يفوق المدونة في الحجم الحجم فحسب، بل إنه يتناول جميع المسائل الفقهية، مستندا على أساس من المراجع أوسع من المدونة[7]

---

[1] فهرس المخطوطات، ج1، ص333

[2] فهرس المخطوطات، ج1، ص333

[3] قام مكلوش موراني بدراسة معمقة في مصادر الفقه المالكي، منها الدراسة المعمقة الأصيلة حول كتاب النوادر والزيادات باللغة الألمانية، وقام بترجمته كل سعيد بحيري، عمر صابر عبد الجليل ، وعقد دراسة مقارنة لنصوص النوادر وما حده في كتب المخطوطة، وتتواجد هذه الخطوطة في (أيا صوفيا –رقم1479-97، يشتمل على تسعة عشر مجلدا، ميونيخ مخطوطات عربية، ص340

[4] ترتيب المدارك، ج6، ص217

[5] مقدمة ابن خلدون، ص240

[6] دراسات في الفقه المالكي، ص18

[7] المرجع نفسه، ص19

ولسعة المادة الفقهية في هذا المؤلف، فالمؤلف ذكر بأن مؤلفه لا يصلح للمبتدئين، حيث قال: " أعلم أن أسعد الناس بهذا الكتاب من تقدمت له عناية بالعلم، واتسعت له دراية، لأنه اشتمل على كير من اختلاف العلماء المالكيين، ولا ينبغي الاختيار من الاختلاف للمتعلم، أو المقصر"[1]

والكتاب في الحقيقة عبارة عن موسوعة فقهية شاملة، تضم الفقه وفنونا أخرى، بالإضافة إلى النقول الفقهية، والفقه المقارن داخل المذهب، ففيه شذرات من الأخبار والسير، وآراء مالك في العقيدة ، ووصفا للأحداث، وأمتعة ما كان متعارفا في عهد الإسلام الأول، مما يستطيع أن يستفيد منه الباحث في التاريخ الاجتماعي[2]

وأما ما يتعلق بالغرض من تأليفه ومنهجيته، هو كثرة التأليف مع قلة الحرص والعناية بها، وافتراق الشروح والتفاسير، وزيادة معنى شديدة، وقد اعتمد في ذلك على ابن المواز، والمستخرج من الأسمعة للعتبي، والواضحة، والسماع المضاف إليها المنسوب إلى ابن حبيب، والمجموعة لابن عبدوس، والكتب الفقهية المؤلفة من قبل محمد ابن سحنون، حيث قال: "أن هذه الكتب وجدت فيها ما رغبت في النوادر والزيادات"[3]

ثامنا: مؤلفات أبي سعيد أحمد القزويني (ت390هـــــــ)[4]

له مؤلف يعد من المؤلفات المعتمدة في الخلاف، سماه المعتمد في الخلاف، وهذا الكتاب يقع في نحو مائة جزء، وهو من أذهب الكتب المالكية[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 104

[2] كتاب الجامع مقدمة أبي الأجفان، وزميله، ص45

[3] دراسات في مصادر الفقه المالكي ، ص102-104

[4] هو أحمد بن زيد القزويني، أبو سعيد، من كبار صحاب بكر الأبهري، ومن مؤلفاته الإلحاق بمسائل الخلاف، ترتيب المدارك، المدارك، ج7، صص73-74

[5] المصدر نفسه، ص73

تاسعا: مؤلفات ابن الهندي سعيد بن إبراهيم الهمداني[1](ت399هـ)

من مؤلفات ابن الهندي الوثائق والشروط[2]، وهذا الكتاب يعتبر من الكتب المفيدة يحتوي على علم كثير ، وهو من الكتب المعتمدة في المذهب، كان اعتماد الحكام والمفتين، وأهل الشروط بالأندلس، والمغرب[3].

وقد ألف أولا ديوانا مختصرا من ستة أجزاء، ثم ضاعفه وزاد فيه شروطا، وفصولا، وتنبيها، ثم ألف ثالثة، واحتفل فيه، وشحنه بالخبر والحكم، والأمثال، والنوادر، والشعر، والفوائد والحجج، فأتى الديوان كبيرا، واخترع في علم الوثائق، فنونا، وألفاظا، وفصولا، وأصولا، وعقدا عجيبة[4].

عاشرا: مؤلفات ابن أبي زمنين[5] (ت399هـ)

اشتهر ابن أبي زمنين بثلاثة مؤلفات:

-المنتخب في الأحكام[6]، وهذا الكتاب ظهرت منفعته، وطار بالمشرق والمغرب ذكره[7]، وكانت طريقة تأليفه مميزة وجديدة عن طريقة التآليف الفقهية الأخرى،

---

[1] هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني، أبو عمر المعروف بابن هندي، قرطبي، كان واحد عصره في علم الشروط لا نظير له، اعترف له بذلك أهل الأندلس، ترتيب المدارك، ج7، ص146

[2] هذا المؤلف لم تذكر الصادر تسمية لها ، وإنما تشير لها تارة بعلم الشروط، وتارة بعلم الوثائق

[3] المصدر نفسه، ص147

[4] الصلة، ج1، ص14

[5] ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن عيسى بن أبي زمنين، المري، البيري، كان أجل وقته حفظا للرأي، ومعرفة بالحديث، واختلاف العلماء، وافتنان في الأدب، والأخبار وقرض الشعر، حشن التصنيف في الفقه، ترتيب المدارك، ج7، ص183-186

[6] توجد ثلاث مخطوطات من الكتاب وهي: النسخة الأولى تحت رقم 1730 د بالخزانة العامة بالرباط، والثانية تحت رقم 177 من أحباس الزاوية الناصرية بتمكروت، والثالثة تحت رقم 1368 بالمكتبة الوطنية بالجزائر، تفصيل هذا الكلام موجود بمجلة معهد المخطوطات العربية، خلاف عبد الوهاب، الفقيه ابن أبي زمنين، ومخطوطة منتخب الأحكام، المجلد الثلاثون،ج1، 1406هـ، ص211-262

[7] ترتيب المدارك، ج7، ص185

ولقيت طريقته القبول عند فقهاء المذهب بصفة عامة[1]، فكتاب المنتخب في الأحكام مشهور[2]

وموضوع الكتاب يدور حول الأقضية والأحكام، كما هو واضح من عنوانه: الأقضية، والأحكام القضائية، وقد جمع فيه مؤلفه عيونا من مسائل الأقضية المختلفة، والأحكام، استخرجها من الأمهات، انتخبها، وقسمها إلى عشرة كتب، أو عشرة أجزاء، في سفرين، وهي تمثل فقه القضاء المالكي في مجالات مختلفة، كالشهادة والقضاء، والارتهان، وهي بذلك تصور جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأحكامها العامة [3]

ويذكر لنا الدكتور محمد خلاف مميزات هذا الكتاب فيقول:

أ-الكتاب إبراز للأصول التي ابتنى عليها فقه القضاء المالكي

ب-أجوبة الأحكام التي دونها من الأصول كثير منها في عداد المفقودات

ج-الكتاب تسجيل لآراء فقهاء مالكية وأحكام التي فقدت أسمعتهم، ورواياتهم

د-الكتاب يحتوي على ذخائر من الفقه القضائي المالكي، والتي لم تظهر الأيام حتى الآن

هـ-فقهاء النوازل الذين أتوا من بعده اعتمدوا عليه في أحكامهم

و-هذا الكتاب تأصيل للفكر المالكي في بيئة جديدة، وهي البيئة الأندلسية، وإثبات لأهمية عمل أهل قرطبة في إطار المذهب المالكي[4]

---

[1] أعلام الفكر الإسلامي، محمد الفاضل بن عاشور،

[2] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج17، 189

[3] مجلة معهد المخطوطات العربية، ج1، ص236

[4] المرجع نفسه ص236-237

-المغرب(المقرب)[1]: في اختصار المدونة، وشرح مشكلتها والتفقه في نكت منها، ليس في مختصراتها مثله باتفاق .. .

وهو أفضل مختصرات المدونة، وأقربها ألفاظا، ومعاني لها[2]، بسط مسائله، وقربها[3]

-المشتمل في علم الوثائق[4]، أو أصول الوثائق[5]

الحادي عشر: كتب أبي سليمان ابن محمد بن بطال البطليوسي[6] (ت402هـــــــ)

له كتاب من أهم الكتب التي عليها مدار المفتين، والحكام، ليس لمالكي مثله في معناه، وهو كتاب المقنع في أصول الأحكام[7]

---

[1] ذكر باسم المغرب بالغين في كتاب المدارك، ج7، ص185، والديباج، ج2، ص 232، أما كتاب الصلة، ج2، ص484، فقد سماه المقرب، وبهذا الاسم ذكره ابن عاصم في منظومته حيث يقول: فضمنته المفيد والمقرب، والمقصد المحمود والمنتخب، ويدعم ترجيح اسم المقرب على المغرب خصوصا أنه بسط مسائل المدونة وقربها، ما ذكره الفاضل بن عاشور في ومضات الفكر، ج2، ص70

[2] ترتيب المدارك، ج7، ص185

[3] الصلة، ج2، 484

[4] ترتيب المدارك،ج7، 185

[5] شجرة النور، محمد بن مخلوف، ص101

[6] سليمان بن محمد بن بطال البطليوسي، أبو أيوب، يعرف بالملتمس، فقيه مقدم، وشاعر محسن، كان من أهل العلم، مقدما في في الفهم، من كبار العلماء، يلقب بالعين جودي، ترتيب المدارك، ج8، ص29-30

[7] المصدر نفسه، ص30

الفرع الثاني: المؤلفات التي لقيت قبولا وشهرة عند الناس

أولا:مؤلفات محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير[1]

من مؤلفات محمد مسائل الخلاف كتاب جليل [2]

ثانيا: مؤلفات فضل بن سلمة بن حريز[3] (ت319هـــــــ)

له خمس مؤلفات، وله تأليف حسن عد في المؤلفات المالكية [4]ومن مؤلفاته :

-مختصر الواضحة: اختصر فيه كتاب الواضحة لعبد المالك بن حبيب، زاد من فقهه، وتعقب فيها كثيرا على ابن حبيب، وهو أحسن كتب المالكية[5]

-مختصر لكتاب ابن المواز

-كتاب جمع فيه مسائل المدونة، والمستخرجة، والمجموعة[6]

-جزء في الوثائق حسن[7]

ثالثا: مؤلفات أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي (ت319هـــــــ)[8]

---

[1] محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي، التميمي، أبو بكر..، تفقه بإسماعيل القاضي..، وهو من كبار أصحابه الفقهاء ..، له كتاب في أحكام القرءان، وكتاب الرضاع، (توفي سنة 305هـ)

[2] شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، ص78

[3] مولاهم أبو سلمة البجائي، وأصله من ألبيرة، سمع ببجاية من سعيد ن نمر، وابن مجلون، وأحمد بن سليمان، من أعلم الناس بمذهب مالك، توفي تسع عشرة وثلاثمائة، الديباج، ج2، ص138

[4]المصدر نفسه، ج2، ص137

[5] ترتيب المدارك، ج5، ص222

[6] الديباج، ابن فرحون، ص138

[7] ترتيب المدارك، ج5، ص222

[8] أحمد بن أحمد بن زياد أبو جعفر..، كان عالما بالوثائق..، ثقة..فقها نبيلا ، مذهبه الاجتهاد والنظر، وكان يذم التقليد، له كتاب في أحكام القرءان، وله كتاب في مواقيت الصلاة، توفي 319هـ، ترتيب المدارك، ص112

ومؤلفاته عبارة عن وثائق تحتوي على عشرة أجزاء، أجاد فيها [1]

رابعا: مؤلفات ابن الخلال أبو بكر محمد ابن أحمد بن أبي يوسف المصري[2] (ت322هـ)

ألف ابن الخلال محمد بن أحمد بن أبي يوسف كتاب منتقى قول مالك (في أربعين جزء)[3]

خامسا: مؤلفات محمد بن أحمد المعروف بابن الوراق[4](ت329هـ)

لمحمد كتب عديدة حسان ومصنفات جليلة، وهي خمس مؤلفات، محشوة بالآثار، يحتج بها على مذهب مالك، ويرد بها على مخالفيه[5]

ومن حصى له ألف خمسين كتابا عن المذهب المالكي[6]، منها:

1-مسائل الخلاف، والحجة على مذهب مالك، وهذا الكتاب في حد ذاته عظيم الموضوع، على طريقة البحث، والجدل الصحيح، والمعرفة بأسرار الفقه[7].

2-شرح مختصر ابن عبد الحكم

3-الرد على محمد بن الحسن

---

[1] الديباج، ج1، ص170

[2] ابن الخلال من فقهاء مصر، درس بجامعها وعنه أخذ الناس، روى عنه أبو القاسم، وروى عنه محمد بن أصبغ، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، الديباج المذهب، ج2، ص188

[3] المصدر نفسه، ص188

[4] هو أبو بكر ..محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم، ويعرف بابن الوراق المروزي..، صحب أبو بكر إسماعيل القاضي وتفقه معه، وذكره الباجي من أئمة الحديث، توفي سنة 329هـ، ترتيب المدارك، ج5، ص19

[5] تاريخ بغداد، البغدادي، ج2، ص113

[6] تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، طبعته إدارة الثقافة والفقه بالجامعة بالرياض، السعودية، 1991، مج1، ج3، ص163

[7] توجد نسخة مخطوطة من الكتاب في خزانة القرويين بفاس تحت رقم 489، وهو جزء ضخم بخط أندلسي...أوله مسألة الصلح على الإنكار باطل عندنا خلافا له، وآخرها: إذا استولد منكوحته الرقيقة لغيره ثم اشتراها، فهرس خزانة المخطوطات، 1/ ص457

4-كتاب بيان السنة (خمسون كتابا)[1]

سادسا: مؤلفات علي بن عيسى التجيبي[2]

مؤلفه عبارة عن مختصر أخذه عنه الناس، وانتفع به[3].

وانتقدت عليه فيه مسائل، وهي صحيحة جيدة، جارية على الأصول، وإن خالفه فيها غيره[4]

سابعا: مؤلفات أبو النجا محمد بن مطهر الفرضي(ت333هـــــ)

ألف أبو النجا الفرضي محمد بن مطهر (ت333هـ)، كتابا في الفقه على مذهب مالك[5]

ثامنا: مؤلفات أبي بكر بن اللباد(ت333هـــــــ)

من كتبه المعروفة المدونة، وهكذا سماه المازري، أيضا يعرف بكتاب ابن اللباد، ولا يبعد أن يكون هذا الكتاب نسخة من المدونة، عليها تعليقات لابن اللباد، كما يدل النقل عنه[6]

---

[1] ترتيب المدارك، ج5، ص20

[2] علي بن عيسى بن عبيد التجيبي، طلطلي، أبو الحسن، كان فقيها عالما، ثقة، زاهدا، ورعا، محتسبا في تعليمه، تاريخ وفاتة مجهول غير موجود في كتب التراجم، الديباج المذهب، ابن فرحون، ج2، ص96-97

[3] المصدر نفسه، ج2، ص97

[4] ترتيب المدارك، ج6، ص171

[5] ترتيب المدارك، ج5، ص59

[6] قال المازري في كشف الغطا (3ب) نقلا عن أبي عمران الفاسي: وقد وجد بخط أبي بكر بن اللباد على ظهر كتاب النكاح من مدونته، قال لي أحمد ن سليمان، فذكر مسائل ثم قال، وسئل سحنون عن رجل طرق امرته ليلا، فوقع على ختنته أم امرأته جاهلا، قال لا تحرم عليه ، وهذا الكلام مزيد على المدونة، وليس فيها، إذ اقتصر فيها على حكم الزنا بمثل المذكورة، مما يرجع عندي أن مدونة ابن اللباد هي كالتعليق على نسخته على المدونة، ذكره محمد العلمي في كتابه التاريخ الكرونولوجي في الفقه المالكي، ص72

تاسعا: مؤلفات محمد بن عبد الله بن عيشون[1] (ت341هـــــــ)

من مؤلفات ابن عيشون مختصر اختصر فيه (المدونة، إلا كتاب المختلطة)[2]، وهو مختصر مشهور[3]

عاشرا: كتب بكر بن محمد بن العلاء القشيري[4] (ت344هـــــــــ)

ألف بكر بن محمد كتب جليلة وقيمة في الفقه المالكي، منها الردود على المذاهب الأخرى، منها:

-الأحكام المختصر، من كتاب إسماعيل بن إسحاق بالزيادة عليه، ومؤلفه في الأحكام نفيس

-كتاب مسائل الخلاف

- الرد على الشافعي، في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

-الرد على المزني

-كتاب الأشربة، وهذا الكتاب نقض لكتاب الطحاوي[5]

[1] محمد بن عبد الله بن عيشون، طليطلي، يكنى أبا عبد الله، كان فقيها، حافظا للمسائل، فقيه عصره، وهو من المشهورين، ويعرف بابن السلاخ (ت341)، الديباج المذهب، ج2، ص204

[2] ترتيب المدارك، ج6، ص172-174

[3] الديباج، ح2، ص204

[4] بكر بن محمد بن العلاء..القشيري..، كنيته أبو الفضل..، من أهل البصرة، وانتقل إلى مصر، وهو من كبار فقهاء المالكية رواية للحديث، نزل بمصر قبل الثلاثين والثلاثمائة، وأدرك فيها رياسة عظيمة (توفي سنة 344هـ)، ترتيب المدارك،ج5، ص270-272، الديباج، ج1، ص313-315

[5] ترتيب المدارك، ج5، ص271

الحادي عشر: مؤلفات ابن الحجام (ت 246هـ)[1]

نقل منه ابن أبي زيد في النوادر قال:" ورأيت في تأليف ابن الحجام، .."[2]

الثاني عشر: مؤلفات أبي إسحاق محمد بن شعبان (ت355هـ)

كتبه الفقهية تمثل قمة آراء المدرسة المالكية المصرية في عصره، والتي دخلت بعده –بدخول الفاطميين مصر–طور الركود، ويقول بعض المالكية عن كتبه: "فيها غرائب من قول مالك رحمه الله، وأقوال شاذة عن قوم لم يشتهروا بصحبته، ليست مما رواه ثقات أصحابه، واستقر من مذهبه"[3]

ومؤلفاته المتداولة في الفقه هي اثنان:

-كتابه الزاهي الشعباني المشهور في الفقه، وهذا الكتاب أشهر كتبه الفقهية، ويعرف بكتاب ابن شعبان، وبكتاب ابن القرطي[4]

-كتاب مختصر ما ليس في المختصر، وقد نقل الباجي كثيرا في كتابه المنتقى عن هذين الكتابين [5]

---

[1] هو عبد الله بن أبي هاشم بن مسرور التجيبي القروي، من أعلام الفقهاء الماكية ، كان يتقل عنه ابن أبي زيد، النوادر، ج4، ص355

[2] يذكر ابن أبي زيد القيرواني في باب صيد ما ندّ من أهلي، لما يصل إلى الكلام عن الحمام، يستدل برواية ابن الحجام، قال عنه: ورأيت في تأليف ابن الحجام قال غيره في النحل لرجل يخرج منها فينزل بموضع ثم يأتي فرخ لغيره فيبول عليه فتختلط النحل، إن ذلك كله بينهما، النوادر والزيادات، المصدر نفسه، 355

[3] ترتيب المدارك، ج5، ص275

[4] يقول ابن أبي زيد القيرواني مثلا:(ومن كتاب ابن القرطبي..)، وذلك في غير ما موضع من كتابه، انظر النوادر والزيادات: ج1، ص555

[5] انظر مثلا: (قال الشيخ أبو إسحاق ..من مختصر ما ليس في المختصر، وروى عنه المصريون في مختصر ابن شعبان، المنتقى ج1، ص65

الثالث عشر: كتب محمد بن رباح بن صاعد[1] (ت358هـــــــ)

من كتبه المشهورة في الفقه المالكي كتابا اختصره، وكان هذا الكتاب معروفا بطليطلة، يدرسه به أهلها[2]

2-كتاب الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك

3- المحاضر

4-رأي مالك الذي خالفه فيه أصحابه

الرابع عشر: كتب أبي الطاهر الذهلي محمد بن أحمد السدوسي[3](ت367هـــــــ)

من كتب أبي الطاهر كتاب في الفقه المالكي، ذكره ابن ماكولا، فقال: كان ثقة[4]، وكان يذهب إلى قول مالك

رحمه الله، وربما اختاره، وهذا الكتاب عبارة عن إجابة لبعض مسائل المزني عل طريقة المذهب[5]

---

[1] هو محمد بن رباح بن صاعد الأموي، طليطلي ..، كان موصوفا بصلاح، وفضل وعناية بالعلم والرواية له، والحفظ لمذهب مالك، توفي سنة 358هـ، ترتيب المدارك، ج6، ص177

[2] المصدر نفسه، ص177

[3]ولي القضاء ببغداد، وواسط، ودمشق، ومصر، وكان والده ولي مصر، ودخل مصر سنة أربعين وثلاثمائة، وحج بها، وعاد إليها وتولى القضاء بها، كان كثير الحديث والأخبار والمذاكرة، توفي بمصر سنة ست وسبعين وثلاثمائة، الديباج، ابن فرحون، ص206-208،207

[4] معجم المؤلفين، ج3، ص77

[5] الديباج، ص205

الخامس عشر: مؤلفات قاسم بن خلف الجبيري[1] **(ت371هـــــــ)**

ألف قاسم كتابا متخصص في الخلاف، سماه التوسط بين مالك فيما خالف قيه ابن القاسم مالكا رحمه الله، وصف بأنه حسن مفيد[2]

السادس عشر: كتب أبي عمر أحمد بن عبد الرحمن بن عبد القاهر العبسي (ت379هـــــــ)

ألف أحمد بن عبد الرحمن العبسي كتاب الاقتصاد في الفقه، وكان متفننا[3]

السابع عشر:مؤلفات محمد بن بقي بن زرب[4] **(ت381هـــــــ)**

فمن مؤلفاته التي لقيت شهرة وقبولا كتاب الخصال على مذهب مالك عارض فيه كتاب الخصال لابن كاوس الحنفي[5] .

قال عنه ابن عطية: "كتاب الخصال في الفقه على مذهب إمام دار الهجرة، للقاضي محمد بن بقي بن زرب ضاهى بهذا الاسم كتاب الخصال الذي ألفه ابن علي بن كاوس على على مذهب أبي حنيفة"[6]

---

[1] طرطوشي الأصل، لزم قرطبة، وسمع بها من ابن القاسم، ورحل وجال البلاد، وأخذ عن الشيوخ والأعيان، وأقام في رحلته ثلاثة عشر عاما، كان فقيها حسن النظر، كان من أهل علم الحديث، وكان نظارا مدققا في المسائل، توفي إحدى وسبعين وثلاثمائة، الديباج ، ج2، ص151

[2] تم تحقيق الكتاب من طرف الدكتور عبد الحميد العلمي، طبعته وزارة الأوقاف، المغرب، ط1، 1426هـ

[3] الديباج، ص108

[4] القاضي أبو بكر محمد بن بقيّ، قاضي الجماعة، قرطبي كان من أحفظ أهل زمانه للمسائل في مذهب مالك رحمه الله، وأصحابه، كان حافظا للأصول حاذقا في الفتوى، ترتيب المدارك، ج7، ص115، الديباج، ج2، ص230

[5] ترتيب المدارك، ج7، ص115

[6] فهرس ابن عطية، تحقيق أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، ،1983 ص74

الثامن عشر: مؤلفات الطوطالقي[1] (ت386 هـــــ)

ومن أشهر مؤلفاته اختصار المدونة، وهو من الكتب المتقنة

التاسع عشر: مؤلفات عبد الخالق بن خلف بن سعيد بن شبلون[2](ت390هــــــــ)

ألف عبد الخالق كتاب المقصد وبلغت أجزاؤه أربعين جزءا، وهو يتابع فيه المدونة حرفيا، ويختلف في كثير من المسائل عن ابن أبي زيد[3]

العشرون: مؤلفات أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي(ت392هــــــــ)

ألف كتابا كبيرا في الدلائل على المسائل، فما قصر[4]، ومنهجيته في التأليف، قام بشرح الموطأ فيه، ذاكرا خلاف مالك، وأبي حنيفة، والشافعي[5]

الواحد والعشرون: مؤلفات ابن القصار (ت397هــــــ، 398هـــــــــ):

من المؤلفات التي لقيت قبولا وعناية، كتاب عيون الأدلة في مسائل الخلاف[6]، ولا يعرف كتاب في الخلاف أحسن منه[7]، يقول القاضي عبد الوهاب بن نصر: (تذاكرت مع أبي حامد

---

[1] عبيد الله بن فرح الطوطالقي النحوي، من أهل قرطبةن توفي الإثنين للنصف من رجب سنة ست وثمانين وثلاثمائة)، الصلة، ج1، ص300

[2] هو أبو القاسم عبد الخالق بن خلف، كان الاعتماد عليه في الفتوى، والتدريس في القيروان، بعد أبي محمد بن أبي زيد، ترتيب المدارك، ج6، ص263

[3] المصدر نفسه

[4] جذوة المقتبس، الحميدي، ص258

[5] شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، ص100-101

[6] توجد نسخ مخطوطة من هذا الكتاب غير كاملة، تاريخ التراث العربي، فؤاد سيزكين، ج3، ص174

[7] طبقات الفقهاء، ص170

الإسفراييني[1] الشافعي في أهل العلم، وجرى ذكر أبي الحسن بن القصار، وكتابه في الحجة لمذهب مالك، فقال لي ما ترك صاحبكم لقائل ما يقول)[2].

وإن المتأمل في هذا الكتاب، يدرك أن ما فيه ليس فيه شيء من المبالغة، فكتاب عيون الأدلة كتاب فقه مقارن، يستعرض فيه المؤلف بأسلوب سهل متقن مركز آراء المذاهب المختلفة وأدلتهم في القضايا الفقهية المختلف فيها، يذكر أدلة المالكية باسطا فيها أوجه النظر فيها، ثم يناقشها مناقشة دقيقة عميقة[3].

الثاني والعشرون: كتب ابن العطار[4](ت399هـــ):

من كتبه التي عول عليها الناس الوثائق المجموعة[5]، وهو من الكتب الحسنة المفيدة، يرجع إليها إليها الناس في عقد الشروط، ويلجؤون إليه[6]

الثالث والعشرون:مؤلفات أحمد بن نصر الداودي(ت402هـــــ)

من المؤلفات المشهورة في المذهب المالكي ما ألفه ابن النصر الداودي الواعي في الفقه[7]

---

[1] هو أبو حامد، أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا، وطبق الأرض بالأصحاب، جمع محله نحو ثلاثمائة متفقه توفي سنة 406هـ، طبقات الشافعية، عبد الرحيم الإسنوي، ج1، ص57-58

[2] ترتيب المدارك، ج7، ص71

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص261

[4] محمد بن أحمد بن عبيد الله المعروف بالعطار، أبو عبد الله كان في جلة الفقهاء بقرطبة، متفننا في علوم الإسلام، ربانيا في الفقه لا نظير له، رأسا في معرفة الشروط وعللها توفي 399هـ، الديباج المذهب، ج2، ص231، شجرة النور، ص101

[5] توجد نسخة مخطوطة بالقرويين برقم 470

[6] الصلة، ج2، ص485

[7] ترتيب المدارك، ج7، ص104، الديباج، ص94، شجرة النور، ص111

الرابع والعشرون:مؤلفات أبي الحسن القابسي[1](ت403هـــــ)

لأبي الحسن القابسي ثلاثة مؤلفات بديعة، مفيدة منها:

-الممهد في الفقه وأحكام الديانة، وبلغ فيه إلى ستين جزءا، ومات و لم يكمله، وهو كتاب كثير الفائدة مبوب على أبواب الفقه، جمع فيه الحديث، والأثر، والفقه أجازه لجماعة، منهم أبي عمرو الداني المقرئ.[2]

وقد نقل منه الونشريسي في المعيار[3]

-كتاب مناسك الحج

-كتاب تزكية الشهود، وتجريحهم[4]

الخامس والعشرون: كتب محمد بن سعيد الحرار الأموي(ت403هـــــــ)

ألف محمد بن سعيد الحرار الأمري القرطبي كتاب روضات الأخبار في الفقه[5]، وكتاب جامع واضح الدلائل ، حيث يذكر ابن فرحون:" من تآليفه جامع واضحات الدلالات، وكتاب روضات الأخبار في الفقه"[6]

[1] هو أبو الحسن علي بن محمد المعافري، وهو من شيوخ المالكية، كان حافظا للحديث، بصيرا بالرجال، رأسا في الفقه، ولد سنة 324هـ

[2] تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985، ج4، ص49

[3] مثلا فتوى للقابسي على قراءة الحزب جماعة بعد صلاة الصبح، المعيار، ج8، 147، وانظر فتواه لتأديب الصبية إذا زاد جرمهم، المعيار ج6، ص20311

[4] ترتيب المدارك، ج7، ص96

[5] الديباج، ابن فرحون، ص363

[6] المصدر نفسه، ص408

السادس والعشرون: مؤلفات أبي بكر الطيب الباقلاني(ت403هـــــــ)

أشهر ما ألف الباقلاني في الفقه المالكي، كتاب البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام، ووصف ما يلزم من جرت عليه الأقلام من معرفة الأحكام، ذكر القاضي عياض بأنه وقف عليه[1]

السابع والعشرون:مؤلفات أبي بكر محمد بن موهب القبري[2](ت406هـــــــ

له تآليف في الفقه محمودة مفيدة[3]، منها شرح رسالة أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني[4]

الثامن والعشرون: كتب ابن الكاتب عبد الرحمن بن علي الكتاني(ت408هـــــــ)

لابن الكاتب مبسوطة كبيرة من المبسوطات في الفقه، قال عياض: "ولابن القاسم كتاب كبير مشهور في الفقه نحو مائة وخمسين جزءا"[5]

التاسع والعشرون: مؤلفات أبي المطرف عبد الرحمن بن هارون بن عبد الرحمن الأنصاري[6](ت413هـــــــ)

ألف أبي المطرف كتابا من أحسن الكتب المختصرة في الفقه، حيث وصفه صاحب الصلة، (بأنه كتاب مختصر حسن)[7]

---

[1] ترتيب المدارك، ج7، ص70

[2] هو أبو بكر محمد بن موهب التجيبي، المعروف بالقبري، قرطبي مشهور، وهو جد القاضي أبي الوليد الباجي، كان العلماء والزهاد، صحب ابن أبي زيد ، واختص به وحمل تواليفة، ترتيب المدارك، ج7، ص188-191

[3] الديباج، ابن فرحون، ج2، ص234

[4] ترتيب المدارك، ج7، ص189

[5] ترتيب المدارك، ج7ص253

[6] أبو المطرف عبد الرحمن بن هارون المعروف بالقنازعي، قرطبي فقيه، محدث شروطي، وكان حافظا للرأي، عارفا بعقد الشروط وعللها، آخر من تناهت فيه خلال الخير بقرطبة، ترتيب المدارك، ج7، ص290-293

[7] الصلة، ج3،ص323

الثلاثون:مؤلفات القاضي عبد الوهاب بن النصر البغدادي(ت422هـــــــ)

مؤلفات القاضي عبد الوهاب نالت شهرة كبيرة عند المالكية المغاربة بله المشارقة ، وتآليفه كثيرة مفيدة في فنون العلم[1]، فهو وإن كان عراقيا في مدرسته المالكية، إلا أن آراءه اتسمت بتبنيها لمبادئ وقواعد الترجيح القيروانية المصرية، لذا كتبه تعتبر جسرا يربط بين آراء الفرع المالكي العراقي، وترجيحات الفرع المصري القيرواني، وكان للاهتمام الذي أولاه لكتب عميد المدرسة القيروانية ابن أبي زيد القيرواني شريحه على الرسالة والمختصر قدرا كبيرا من العرفان لدى علماء المدرسة القيروانية، ظهر واضحا في ترجيحهم، وتقديرهم لكتب القاضي عبد الوهاب، وظهر ذلك جليا من خلال النقل من كتبه، والاستدلال بتوجيهاته[2]، ومن مؤلفات القاضي عبد الوهاب في هذه المرحلة مايلي:

-التلقين[3]: وهو أشهر كتبه على الإطلاق، وأكثرها ذكرا في مؤلفات الفقهاء المالكية، والتلقين كتاب أقرب إلى الاختصار منه إلى البسط والشرح، فهو مختصر (من أجود المختصرات)[4]،

(وهو على صغره من خيار الكتب، وأكثرها فائدة)[5]، (يحفظه الطلبة)[6]، وقد ذكر القاضي عياض: عياض: (أن عبد الرحمن ابن عبد الله بن منتيل أبو زيد السقسطي(ت515هـ)، كان يحفظ التلقين للقاضي أبي محمد ويشغف به، وله في ذلك مما أخبرني عنه القاضي أبو علي، وقد أخذ عنه بعض ما عنده:

[1] شجرة النور الزكية، ص104

[2] إصطلاح المذهب عند المالكية، محمد علي إبراهيم، ص272

[3] مطبوع بتحقيق محمد سعيد الغاني، مكتبة نزار مصطفى

[4] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج17، ص430

[5] الفكر السامي، الحجوي، ج2، ص204

[6] البداية والنهاية، ابن كثير، ج12، ص35

(سأقطع نفسي عن علائق جمة

وأشتغل بالتلقين نفسي وباليا) [1].

والتلقين كتاب فقهي مذهبي، يعرض لأمهات المسائل بدون أن يتعرض لأدلتها، كما يتجنب الإكثار من التفريعات، وأقوال المذهب.

-المعونة لدرس مذهب عالم المدينة[2]، وهو كتاب متوسط يقع في ثلاثة أجزاء، من أهم الكتب التي جمعت الحجج إلى تقرير المذهب، قال في مقدمته: " وسألنا تجديد نية في عمل مختصر لك سهل المحمل قريب المأخذ، يقتصر فيه على ما لابد منه ولا غناء عنه، ليسهل على المتلقن، مأخذه، ويقرب على المبتدي تفقهه وحفظه، وليكن إلى ذينك الكتابين مدخلا (يعني شرحيه الرسالة والمختصر لابن أبي زيد)، والذي يحفظ ما أودعناه فيهما وموصلا"[3]

والكتاب من حيث الفقه المحرر وتنظيم الفصول، غاية في الإبداع، وصنيعه أن يذكر الفقه محررا أول الباب، ثم يتبعه فصولا يوضح ما أجمله، مع إشارته لدليل المالكية، وذكر من خالفهم، والاحتجاج عليه، فهو بالجملة ديوان فق قيم للغاية، وهذا المنهج الذي اتبعه القاضي يجعل الكتاب ديوان فقه مقارن[4]

-الإشراف على نكت مسائل الخلاف[5]، من الكتب التي يهتم بها الفقهاء في المغرب[1]، وهو كتاب كتاب أخر للقاضي في الفقه المقارن، إلا أن منهجه في هذا الكتاب يختلف عن منهجه ف المعونة،

[1] الغنية، القاضي عياض، ص167

[2] توجد نسخة مخطوطة بخزانة القرويين تحت رقم 777، والمخطوط 1635، عدد أوراقه، 163، فهرس مخطوطات القرويينن، ص247، وهو مطبوع بتحقيق حميش عبد الحق

[3] المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب، تحقيق حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، دط، ص116

[4] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج3، ص413-414

[5] طبع الكتاب بعنوان: الإشراف على مسائل الخلاف، تحقيق الحبيب بن الطاهر، دار ابن حزم، 1999

كما يختلف تماما عن منهجه في التلقين، لكن تميز هذا الكتاب بتحرير المسائل التي يجري عليها الخلاف بين المذاهب، في مقابلة التفصيل في المعونة[2]

-شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني[3]: وفي هذا المؤلف سلك فيه القاضي منهج الإسهاب، في نحو ألف ورقة[4]، وهذا الكتاب كان بادرة اشتهار القاضي عبد الوهاب في أوساط علماء المدرسة القيروانية ومصر لما للرسالة عندهم من تقديم عظيم ، والحظوة التي نالها ابن أبي زيد القيرواني إنما بشرحه للرسالة التي كان للمصريين شغف بها ، وقد بلغ من إعجاب المالكية بهذا الشرح أن أول نسخة منه بيعت بمائة مثقال ذهبا[5]

-النصرة لمذهب إمام دار الهجرة، ويقع هذا الكتاب في مائة جزء، فوقع الكتاب بخطه بيد بعض القضاة الشافعية فألقاه في النيل[6]

-الفروق(البروق) في مسائل الخلاف

-أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة

-عيون المسائل

[1] الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، موسى لقبال ، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، ط1، 1971، ص64-65

[2] إصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص274

[3] الكتاب مطبوع، بتحقيق أبو علي أبو الفضل الدمياطي، دار ابن حزم، 2008

[4] الرسالة الفقهية مع غرر المقالة، تحقيق الهادي حمو، وأبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي،ط1، 1986، ص40-43

[5] المصدر نفسه، ص43-44

[6] شجرة النور الزكية، ص104

ومن كتبه التي لم يكتب لها الإتمام:

-كتاب الممهد[1] في شرح مختصر أبي محمد، شرح فيه اختصار ابن أبي زيد للمدونة، صنع منه نحو نصفه[2]، وتوجد نسخة مخطوطة، بالخزانة العامة بالرباط، برقم 400

-كتاب شرح المدونة

-شرح التلقين[3]

الواحد والثلاثون: كتب أبي الحسن علي بن القاسم الطابثي البصري(ت422هـــــــ)

له كتاب في الفقه، قال عنه عياض:" وله كتاب في الفقه معروف"[4]

الثاني والثلاثون: مؤلفات أبي عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج[5] (ت430هـــــــ)

له مؤلف جليل لم يكمل[6]، وبين أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه طارت فتاويه في المشرق والمغرب، واعتنى الناس بقوله .. ، وأخذ عنه الناس من أقطار المغرب، والأندلس[7]

الثالث والثلاثون: مؤلفات الباجي أبي عبد الله محمد بن أحمد[1] (ت433هـــــــ)

[1] طبع بتحقيق الدكتور عبد المجيد خلادي أستاذ بجامعة بالأمير عبد القادر بقسنطينة، والقطعة المحققة من الإجارة إلى إلى الجنايات، دار نفيس الكتب والرسائل العلمية، الكويت، 1440هـ.

[2] ترتيب المدارك، ج7، ص222

[3] المصدر نفسه، ج7، 221-222ن الديباج، ج2، ص27-28

[4] ترتيب المدارك، ج7، ص227

[5] موسى بن عيسى بن أب حاج، أبو عمران الفاسي، فقيه القيروان، إمام وفقيه استوطن القيروان، كان من أحف الناس وأعلمهم، وحصلت له رياسة العلم، ترتيب المدارك، ج7، ص243-252

[6] الديباج المذهب،ج2، ص337، شجرة النور الزكية، ص106

[7] ترتيب المدارك، ج7، 245

له تأليف في علم الوثائق، وكان متقدما فيها وفي عللها، وقد حسن تأليفه لها، وكتابا مستوعبا في سجلات القضاء، إلى ما جمع من أقوال الشيوخ المتأخرين[2]

الرابع والثلاثون: مؤلفات أبي محمد بن سعيد الشنتجالي (ت436هـــ)

ألف أبو محمد كتابا مختصرا في الفقه، ويمتاز هذا الكتاب بشهرته عند العامة كما وصفه ابن فرحون[3]

الخامس والثلاثون:كتب عبد الملك بن أحمد أبي الأصبغ القرشي (ت436هــــــ)

ألف عبد الملك بن أحمد كتابا في الفقه والسنن[4]، وقد أحسن القاضي عياض تأليفه[5]

السادس والثلاثون:مؤلفات مكي بن أبي طالب(ت437هـــــــ)

ألف مكي بن أبي طالب كتاب الهداية في الفقه[6]، ولعله الذي أشار إليه القاضي عياض بقوله: "وأخبرني شيخنا أبو إسحاق بن جعفر أن له تصنيفا قي الفقه"[7]

[1] هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الملقب بابن الباجي، كان من أجل الفقهاء دراية، ورواية بصيرا بالعقود، متقدما في الوثائق، سمع من جده عبد الله وغيره، توفي سنة 433، شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، تعليق عبد المجيد خيالي، ج1، ص169

[2] الصلة، ج2، ص414

[3] الديباج، ص227، معجم المؤلفين، ج2، ص244

[4] الصلة، ج1، 342

[5] ترتيب المدارك، ج8، ص21، ومنه نسختان بالخزانة الحسنية عدد: 1693-9240، بعنوان: كتاب في الفقه لعبد الملك بن أحمد بن محمد بن أصبغ القرطبي

[6] شجرة النور، ص108

[7] الفكر السامي، ص544

السابع والثلاثون: مؤلفات خلف بن سعيد الأزدي القيرواني الشهير البراذعي[1] (ت438هـــ)

كتابه عبارة عن تهذيب للمدونة، حيث يقول مؤلف الكتاب مبينا غرضه، ومنهجه في التأليف: (هذا كتاب قصدت فيه إلى تهذيب مسائل المدونة، والمختلطة، خاصة دون غيرها، إذ هي أشرف ما ألف في الفقه من الدواوين، اعتمدت فيه على الإيجاز والاختصار، دون البسط والانتشار، ليكون أدعى لنشاط الدارس، وأسرع لفهمه، وعدة لتذكرته، وجعلت مسائلها على الولاء حسب ما هي في الأمهات، إلا شيئا يسيرا، ربما قدمته أو أخرته، واستقصيت مسائل كل كتاب فيه، خلا ما تكرر من مسائله، أو ذكر منها في غيره، فإني تركته مع الرسوم، وكثير من الآثار، كراهية التطويل)[2]

الثامن والثلاثون: مؤلفات خلف بن مسلمة بن عبد الغفور[3](ت440هـــــــ)

ألف كتابا كبيرا نحو خمسة عشر جزءا، سماه الاستغناء في آداب القضاة، كثير الفائدة والعلم[4]

والعلم[4]

التاسع والثلاثون:كتب أبي القاسم اللبيدي[5] (ت440هـــ)

ألف أبو القاسم اللبيدي كتابين:

-الكتاب الأول أزيد من مائتي جزء كبار في مسائل المدونة، وهذا الكتاب جامع في المذهب، وقام

---

[1] هو خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني، أبو القاسم، ويكنى أيضا بأبي سعيد، من كبار أصحاب ابن أبي زيد ، والقابسي، وحفا المذهب المؤلفين فيه، لم تحصل له رئاسة بالقيروان، الديباج، ج1، ص349-351، شجرة النور الزكية، ص105

[2] التهذيب في اختصار المدونة، أبي سعيد البراذعي، تحقيق تحقيق محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، ط1، 1999م، ص167

[3] خلف بن مسلمة بن عبد الغفور، فقيه حافظ، قاضي أقليش، توفي سنة 440هـ، ترتيب المدارك، ج8، ص49

[4] المصدر نفسه، ص49، وتم ذكر خمسين جزءا في الديباج، ج1، ص351

[5] عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، المعروف باللبيدي ..، من مشاهير علماء إفريقية ومؤلفيها، امتد عمره بعد أقرانه، فحاز رئاسة العلم والتشييخ فيه بالقيروان، ترتيب المدارك، ج7، ص254

بتبسيط المسائل والتفريع عليها، وزيادات الأمهات، ونوادر الزيادات[1]، وكتابه هذا كتاب بليغ[2]

- الكتاب الثاني الملخص في اختصار المدونة[3]

الأربعون: مؤلفات أبي إسحاق إبراهيم بن حسن التونسي (ت443هـــــــ)

لأبي إسحاق شروح حسنة، وتعاليق مستعملة، متنافس فيها على

-كتاب ابن المواز

-كتاب المدونة[4]

الواحد والأربعون: التقريب لأبي القاسم خلف بن بهلول[5](ت444هـــــــ)

ألف أبو القاسم كتاب المختصر في المدونة حسن، جمع فيه أقوال أصحاب مالك، وهو كثير الفائدة، والكتاب شرح للمدونة (استعمله الطلبة للمذهب في المناظرة، وانتفعوا به، وأخذت عليه فيه أوهام في النقل[6]، وقد أشاد به بعض العلماء: (من أراد أن يكون فقيها من ليلته فعليه بكتاب البربرلي)[7]

---

[1] المصدر نفسه، ص254

[2] الديباج، ج1، ص484

[3] ترتيب المدارك، ج7، ص255

[4] المصدر نفسه، ج8، ص58

[5] هو أبو القاسم خلف مولى يوسف ابن بهلول المعروف بالبربلي، كان مفتي بلنسية في وقته، وعظيمها، ومن أهل العلم والجلالة، ترتيب المدارك، ج8، ص164

[6] المصدر نفسه، ص164

[7] الصلة، ج1، ص169

ولقيمته العلمية، أنه لما أكمل خلف كتابه دخلت منه نسخة صقلية، وعبد الحق (ت406هـ)[1] بها، فلنا قرأه ونظر فيه إلى أقواله، وما أدخله فيه من كتابه استحسنه، وأراد شراءه، فلم يتيسر له ثمنه، فباع حوائج من داره، فاشتراه، فغلى الكتاب، وتنافس الناس فيه على ذلك[2]

الثاني وأربعون: كتب ابن محرز أبي القاسم القيرواني (ت450هـ)

له تصانيف حسنة منها:

-كتابه الكبير المسمى بالقصد والإيجاز، وهذا كتابه الكبير، وهو مجموعة كتب في الفقه، ومنه نقل المعيار[3].

-التبصرة، وهو عبارة عن تعليق على المدونة[4]

الثالث والأربعون: مؤلفات أبي الفضل محمد بن عبد الله بن عمروس(ت452هـ)

له تعليق كبير من التعاليق الحسنة، ويعد من الكتب المشهورة في المذهب[5]

الرابع والأربعون: كتب أبي جعفر أحمد بن محمد بن مغيث الصدفي[6](ت459هـ)

ألف أبو جعفر كتاب المقنع، وهو من الكتب الحسنة في الشروط[7]

---

[1] هو عبد الحق بن محمد بن هارون التميمي، القرشي، من أهل صقلية، إمام مشهور بكل علم، مدرس للأصول، والفروع، كان من الصالحين المتقنين، توفي بالاسكندرية، ترتيب المدارك، ج8، ص71-74

[2] الديباج المذهب، ج1، ص352

[3] انظر: المعيار مسألة تتعلق بزنا المحصنة وما يتعلق بالمواضعة، وفتوى ابن محرز فيها، ج4، ص65

[4] ترتيب المدارك، ج8، ص68

[5] ترتيب المدارك، ج8، 54، الديباج المذهب، ج2، ص238

[6] أبو جعفر أحمد بن محمد بن مغيث الصدفي، كبير طليطلة، وفقيهها، وكان حافظا بصيرا بالفتوى ، ترتيب المدارك، ج8، ص145-146، الديباج، ج1، 182، شجرة النور الزكية، ص118-119

[7] توجد نسخة مخطوطة من المقنع في خزانة القرويين تحت رقم 447، منسوبة إلى ابن أبي جمرة

الخامس والأربعون: كتب أبي مروان بن مالك[1](ت460هـــــ)

لأبي مروان بن مالك كتاب المختصر حسن مفصل[2]، حكم له فيه بالبراعة[3]

السادس والأربعون: مؤلفات أبي القاسم عبد الوراث السيوري[4](ت460هـــــــ)

ألف عبد الوارث السيوري تعليقا على نكت المدونة، أخذه عن أصحابه[5]، وهو تعليق حسن[6]، حسن[6]، كتبه أصحابه ونسبوه إليه.[7]

السابع والأربعون: مؤلفات ابن فتوح[8] (ت460هـــــــ)

لابن الفتوح تأليفان:

-ألف الوثائق المجموعة، وهو تأليف مشهور مفيد، جمع فيه أمهات كتب الوثائق وفقهها[9]، والكتاب حسن في الوثائق، والأحكام..مفيد[10]، جمع فيه الوثائق، والمسائل من كتب الفقهاء[11]

2-اختصار المستخرجة

---

[1] اختلف في اسمه فقيل: عبيد الله بن محمد بن عبيد الله، وقيل عبيد الله بن مالك، كان حافظا للمسائل والحديث، ومعاني القرءان، عالما بوجوه الاختلاف بين فقهاء الأمصار والمذهب، ترتيب المدارك، ج8، ص136-138

[2] ترتيب المدارك، ج8، ص136

[3] الصلة، ج1، ص303

[4] عبد الخالق بن عبد الوارث، قيرواني، خاتمة علماء القيروان، وذو الشأن البعيد في الحفظ، والقيام بالمذهب، ومعرفة الخلاف بين العلماء، وكان فاضلا زاهدا، دينا نظارا، ترتيب المدارك، ج8، ص65-66

[5] ترتيب المدارك، ج8، ص65

[6] شجرة النور الزكية، ص116

[7] الفكر السامي، ج2، ص212، ونصه (.. ولم يعرف له تأليف، وإنما يوجد له كراسة تعليق على المدونة، وأما التعليق المنسوب إليه عليها، فإنما كتبه أصحابه عن درسه، ونسبوه إليه)

[8] ابن فتوح، أبو محمد عبد الله بن فتوح بن موسى النبتي، من فقهاء الطبقة العاشرة ونبهائها، كان من أهل المعرفة، والعلم، والحفظ، ترتيب المدارك، ج8، ص166

[9] المصدر نفسه، ص166

[10] الصلة، ج1، ص281

[11] بغية الملتمس، الضبي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989، ص453

الثامن والأربعون:مؤلفات عبد الحق بن محمد بن هارون (ت460هـ)

له أربع تآليف:

1-كتاب النكت والفروق لمسائل المدونة[1]، وهذا المؤلف أول ما ألف ابن هارون، وهو مفضل عند الناشئين من حذاق الطلبة، ويقال: إنه ندم بعد ذلك على تأليفه، ورجع عن كثير من اختياراته، وتعليلاته فيه، واستدرك كثيرا من كلامه فيه[2]، ومع ذلك فهو كتاب مفيد[3].

2-كتاب كبير في شرح المدونة المسمى بتهذيب الطالب، ونبه فيه على كتاب النكت، وهذا الكتاب هو آخر مؤلفاته، ويذكر لنا المؤلف طريقة تأليفه ومنهجيته فيه بقوله: "هذا كتاب قصدت فيه إلى الكلام على كثير من مسائل المدونة والمختلطة، بما يشتمل جميعه على شرح مجمل، وتفسير مشكل، وتمام لمسائل ناقصة، وتفريق من مسائل مشتملة، وزيادات مشكلة معنى ما جرى ذكره من مسائلها، ومقدمة في أوائل الكتب، وبعض الرسوم، ليتهذب بها الطالب، وينتفع بها الراغب"[4]

3-المؤلف الثالث استدراك على مختصر البراذعي، المعروف بكتاب التهذيب حيث (ألف عليه جزءا فيما وهم فيه على المدونة، وعلى الرغم من أن البراذعي بنجوة عن انتقاد عبد الحق، فإن جميع ما انتقده عليه لفظ أبي محمد)[5]

4-المؤلف الرابع هو عبارة عن جزء في ضبط ألفاظ المدونة.[6]

[1] توجد نسخة مخطوطة بخط المؤلف في مدريد، رقم 78
[2] ترتيب المدارك، ج8، ص72-73
[3] شجرة النور، ص116
[4] فهرس المخطوطات بخزانة القرويين، ج1، ص348-349
[5] ترتيب المدارك، ج7، ص257
[6] المصدر نفسه، ج8، ص73

التاسع والأربعون: كتب ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النميري(ت463هـــــ)

ألف ابن عبد البر تآليف كثيرة مفيدة طارت بالآفاق، وطرق بمؤلفاته ميادين مختلفة، فألف في الحديث، والفقه، والآثار[1]، والأنساب إلا أن فن الحديث كان غالب عليه، ومن أشهر مؤلفاته:

-كتاب الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الآثار، وتكلم المؤلف عن منهجيته في التي اعتمدها في الكتاب فقال: "إن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به.. سألونا .. أن أصرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأحذف لهم منه تكراره، وشواهده وطرقه، وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد، بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة، والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه، وأذكر كل قول رسمه، وذكره فيه ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه..واقتصرت في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فقر دالة، وعيون مبينة، ونكت كافية"[2]

ومن حيث المادة العلمية: فالاستذكار يركز على استعراض أراء علماء السلف، وفقهاء المذاهب، واستدلالاتهم، واستنباطاتهم، مع حذف تكراره، وشواهده، وطرقه، والتمهيد مع تعرضه لفقه الحديث واستنباطاته، وآراء الفقهاء، إلا أنه أولى عناية خاصة بالأحاديث: مسندها، ومقطوعها، ومرسلها، وأحوال الرواة وأنسابهم، إضافة إلى (معاني الآثار وأحكامها..وأقاويل العلماء في تأويلها، وناسخها، ومنسوخها)[3]

---

[1] ترتيب المدارك، ج8، ص127-130

[2] الاستذكار ابن عبد البر، علق عليه، سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ص11 ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ابن عبد البر، تحقيق محمد بن محمد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط1، 1978، ج1، 136

[3] الاستذكار، ج1، ص،11 ، التمهيد، ابن عبد البر، ج1، ص8-9

2-كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، هذا الكتاب اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجة إليه، وبوبه، وقربه، فصار مغنيا عن التصنيفات الطوال في معناه [1]

إذ القصد من تأليفه أن يكون: (كتابا مختصرا في الفقه يجمع المسائل التي هي أصول وأمهات لما يبنى عليها من الفروع والبينات في فوائد الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام، يكون جامعا، مهذبا، وكافيا مقربا، ومختصرا مبوبا، يستذكر به عند الاشتغال، وما يدرك الإنسان من الملال، ويكفي عن المؤلفات الطوال، ويقوم مقام المذاكرة عند عدم المدارسة)[2]

ومنهجية المؤلف في كتابه، أنه اعتمد فيه على علم أهل المدينة، وسلك فيه مسلك مذهب مالك رحمه الله، لما صح له من جمع مذاهب أسلافه من أهل بلده، مع حسن الاختيار، وضبط الآثار، فأثبت بما لا يسع جهله لمن أحب أن يسم بالعلم نفسه، واقتطعته من كتب المالكيين، ومذهب المدنيين، واقتصرت على الأصح علما، والأوثق نقلا[3]

والكتب التي اعتمدها الموطأ، والمدونة، وكتاب ابن عبد الحكم، المبسوط لإسماعيل القاضي، والحاوي لأبي الفرج، ومختصر أبي مصعب، وموطأ ابن وهب، وفيه من كتاب ابن المواز، ومختصر الوقار، ومن العتبية، والواضحة فقر صالحة[4]

وجملة ما يحوي الكتاب آراء مختلفة في مذهب مالك، ويرجح ما يراه أرجح من هذه الآراء، والمصادر التي اعتمدها في كتابه تشير إشارة واضحة إلى المدى الذي بلغه الامتزاج بين آراء المدارس المالكية في عصره، فقد اعتمد مختصر ابن عبد الحكم، والمبسوط، والحاوي، والاثنان

[1] نفح الطيب، أحمد المقري،ج4، ص163

[2] الكافي في فقه أهل المدينة، ابن عبد البر،ن ج1، ص136

[3] المصدر نفسه، ص138

[4] المصدر نفسه، ص138

الأخيران يمثلان المدرسة العراقية، جمع إلى ذلك ما اقتبسه من كتاب ابن المواز(المدرسة المصرية)، ومختصر الوقار (القيروانية)، كل ذلك إلى العتبية، والواضحة: (معتمدا المدرسة الأندلسية المالكية)[1]

الخمسون:مؤلفات أبي الوليد الباجي (ت464هـــ)

ألف الباجي في المذهب المالكي ثمان مؤلفات منها:

-المنتقى في شرح الموطأ، وهو من الكتب الحسنة التي ألفت في مذهب مالك، لأنه شرح فيه أحاديث الموطأ، وفرع عليها تفريعا حسنا، وسلك فيه مذهب الاجتهاد، وإيراد الحجج، وهو ما يدل على تبحره في العلوم والفنون[2].

والكتاب لم يؤلف مثله، وكان ابتدأ كتابا بلغ فيه للغاية سماه الاستيفاء..، لم يصنع منه غير الطهارة في مجلدات[3].

ولقد بين الباجي رتبة كتابه بين الكتب حينما تكلم في مقدمة المنتقى: (إنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الاستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه، لاسيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره، ويحيره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم، وتحقق بالفهم[4].

وكتاب الاستيفاء هو أصل المنتقى، الذي يقول عنه مؤلفه عن منهجه فيه: (..اقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه الكتاب من الأحاديث، والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق

[1] اصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص301
[2] نفح الطيب، ج2، ص274-282
[3] ترتيب المدارك، ج8، ص124
[4] المنتقى، ج1، ص2

بها في أصل كتاب الموطأ، ليكون شرحا له، وتنبيها على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها، وينصها ما يخف، ويقرب، ليكون ذلك ح من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه، وعونا له إن طمحت همته إليه، فأجبتك إلى ذلك، وانتقيته من الكتاب المذكور، على حسب ما رغبته، وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد، واستيعاب المسائل، والدلالة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من إيراد الحديث، والمسألة من الأصل، ثم أتبعت ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم)[1]

وقد وفق الباجي توفيقا كبيرا في تطبيق منهجه (فهو في المنتقى يورد حديث الموطأ، ويشرحه، وكثيرا ما يورد مسائل وفروعا متعلقة به مع عرض أقوال الأئمة، ومناقشتها أحيانا، ودعم الاتجاه المالكي بدليله، مع ذكر مختلف الروايات، والبناء عل القاعدة، وتوجيه الحكم في الغالب، كل ذلك مع حسن ترتيب منتظم في العرض)، ظهرت ملكة الباجي الحديثية والفقهية واضحة متميزة في هذا السفر الضخم، كما برزت قدرته الفذة على الجمع بين الطريقتين الفقهيتين المالكتين: العراقية، والقيروانية، موظفا ملكاته توظيفا قديرا في عرض آراء المذهب المالكي بمدارسه المختلفة جنبا إلى جنب[2]

2-فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء من الأحكام

هذا الكتاب يندرج ضمن المؤلفات التي تتعلق بالأقضية والأحكام التي اهتم فقهاء الأندلس، وأثراها علماؤهم بمدوناتهم التي اختلف أسلوبها بسطا، وإيجازا[3]

---

[1] المنتقى، ج1، ص2-3

[2] اصطلاح المذهب عند المالكية، علي إبراهيم، ص304

[3] فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام، أبو الوليد ابن رشد، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 2002، ص100

ومما يعطى هذا الكتاب قيمة كبرى أن المؤلف عندما يورد المسائل التي اختلف فيها آراء الفقهاء كثيرا ما يرجح بينها، وأنه يندر أن لا يشير إلى ما جرى به العمل من الأحكام

ولعل المؤلف بهذا العمل يساعد قارئه على التمييز بين الأقوال المهجور، والأقوال التي لم يأخذ بها القضاة والمفتون، ومعلوم أن جريان العمل على قول يسنده، ويعضده، وقد يكون مبنيا على مراعاة مصلحة أو دفع حرج في اعتماده، والأخذ به دون غيره

ويمكن تقييم هذا الكتاب بأنه من أقدم المؤلفات التي وصلت إلينا في موضوعه، وانصباب تركيزه على ما جرى عليه العمل في زمانه[1]

3-الإيماء في الفقه، اختصره من كتاب المنتقى في خمس مجلدات، على قدر ربع المنتقى

4-المهذب في اختصار المدونة، ومنهجه في الكتاب تنظير المسائل، وترتيبها عل أصولها، والكتاب اختصار حسن[2].

5-السراج في عمل الحجاج، وهذا المؤلف في مسائل الخلاف كبير لم يتم[3]

6-المقتبس في علم مالك، لم يتم هذا الكتاب

7-شرح المدونة، لم يتم أيضا هذا الكتاب

8- مختصر المختصر المدونة[4]

---

[1] اصطلاح المذهب، علي إبراهيم، ص306

[2] ترتيب المدارك، ج8، ص124

[3] نشر الكتاب تحت عنوان: كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج، وهو العنوان الذي اعتمده محقق الكتاب الدكتور عبد المجيد تركي، كما وضعه في مقدمته، ص30

[4] ترتيب المدارك، ج8، ص124-125

الفرع الثالث: المؤلفات التي لم يذكر العلماء أنها مشهورة أو حسنة التأليف

أولا: مؤلفات أبي العباس أحمد بن محمد الحجري(ت503هـــــــ)

ومن مؤلفاته كتاب المختصر في الفقه، و لم تذكر له شهرة أو استحسانا، غير أنه كان مقربا[1]

ثانيا:مؤلفات أحمد بن إبراهيم ابن زرقون الإشبيلي

ومن مؤلفات أحمد بن إبراهيم مختصرا لم يرد في النصوص أنه مشهورا أو من الكتب الحسنة، وهذا الكتاب سماه النهج السالك، قال ابن فرحون: "له مختصر في الفقه سماه النهج السالك في تقريب مذهب مالك، يكون في حجم تلقين القاضي أبي محمد عبد الوهاب"[2]

ثالثا:مؤلفات اليابري عبد الله بن طلحة الأندلسي(ت519هـــــــــــ)

ألف عبد الله بن طلحة اليابري، كتاب سيف الإسلام على مذهب مالك رحمه الله، قال التنبكتي: "ألفه للأمير علي بن تميم الصنهاجي صاحب المهدية"[3]، وقال المقري: "وله مصنفات ..منها كتاب في الفقه على مذهب مالك سماه سيف الإسلام، ومنها كتاب سماه المدخل إلى هذا الكتاب"[4]

رابعا:مؤلفات ابن بشير إبراهيم بن عبد الصمد التنوخي(ت526هــــــــ)

له ثلاث مؤلفات وكلها لم تذكر بأنها مشهورة أو حسنة، ومن هذه المؤلفات:

---

[1] الديباج، ص124

[2] المصدر نفسه ، ص111

[3] نيل الابتهاج، التنبكتي، ج1، ص220

[4] شجرة النور، محمد بن مخلوف، حققه الخيالي، ج1، ص191

-التنبيه على مبادئ التوجيه،[1]وهذا الكتاب يذكر فيه ابن بشير قصده من تأليفه، فقال:"إنه لما انتهض خاطري إلى شرح المدونة، أردت أن أسلك فيها الإيجاز والاختصار، وتجنبت فيه التطويل والإكثار، ورغبت في حذف التكرار[2]، ويذكر ابن فرحون أن هذا الكتاب من أحاط به فقد ترقى عن درجة التقليد"[3]

-الأنوار البديعة في أسرار الشريعة، وهو كتاب جامع من الأمهات

-التذهيب على التهذيب (والمقصود به تهذيب المدونة للبراذعي)

-المختصر وهذا الكتاب يحفظه المبتدئون، وأكمله سنة 526هـ[4]

[1] توجد مخطوطة من الكتاب تحت رقم (1132) بخزانة القرويين بفاس

[2] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج3، ص224

[3] الديباج، ج1، ص265

[4] المصدر نفسه، ص265

الفرع الرابع:خدمة المذهب المالكي من كتب التفسير وآيات الأحكام

هذه الحقبة يمكن تقسيمها إلى كتب التفسير، وآيات الأحكام التي لها دور كبير في خدمة المذهب المالكي:

أولا:كتب التفاسير

ومن كتب التفاسير التي خدمت المذهب المالكي مايلي:

1-مؤلف ابن عطية[1] (ت542هـ) الموسوم بالمحرر الوجيز[2] وهو مطبوع، وهذا الكتاب وإن كان لا يعتني بالأحكام، إلا أنه يعد مرجعا مهما، وأساسيا في نسبة الآراء إلى المالكية، ولكونه اعتمد على كتب المذهب في المسائل الفقهية كالموطأ، والمدونة، ومختصر ابن عبد الحكم، والواضحة لابن حبيب، والتفريع لابن جلاب[3]

ومنهجه في تأليف الكتاب اعتمد على أربعة أشياء:

-الترتيب، يسير ابن عطية رحمه الله على نفس الترتيب القرءاني، بحيث يشرح القرءان مفردة مفردة، ولذلك يقول في مقدمته: "وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم أو نحو، أو لغة "[4]

---

[1] هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي يكنى أبا محمد، كان عالما بالتفسير والأحكام وغيرها من العلوم، كما ألف إلى جانبه فهرسة بأسماء شيوخه، واختلف في سنة وفاته، قيل 542هـ، وقيل 546هـ، الديباج، ج1، ص57

[2] هذه التسمية لم يذكرها ابن عطية في كتابه ولكن أطلقها عليه حجي خليفة حينما تطرق إلى تفسير ابن عطية ، قال المسمى المحرر الوجيز، وقد أثنى عليه أبو حيان، أنظر: حجي خليفة ، كشف الظنون، ج1، ص439

[3] المحرر الوجيز في تفسير القرءان، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص24-25، ومثال على اعتماده على الموطأ، انظر: المحرر، ج1، ص 203 في مسألة الحالف

[4] المصدر نفسه، ص34

-الاستدلال، يعتني ابن عطية بالاستدلال كثيرا فهو يورد المسألة الخلافية ثم يورد أدلتها من القرءان والسنة، معززا ذلك بأقوال الصحابة، والتابعين، بالإضافة إلى الأدلة العقلية.[1]

-ومن حيث الاستيعاب، لقد تناول ابن عطية رحمه الله تفسير القرءان كاملا مفردة مفردة، كما ذكر مقدمته[2]

ثانيا: كتب آيات الأحكام التي خدمت المذهب المالكي

1-أحكام القرءان[3] لابن العربي (ت543هـ)

ومنهجه في هذا الكتاب يعتمد على ثلاث زوايا:

من ناحية الترتيب، فقد سار ابن العربي في تفسيره لآيات الأحكام، على ترتيبها في المصحف، سورا، وآيات، وطريقته أن يذكر السورة، ثم يذكر ما فيها من آيات تتعلق بالأحكام ثم يأخذ في شرحها آية آية قائلا: وفيها خمس مسائل مثلا، والآية الثانية وفيها سبع مسائل، وهكذا حتى يفرغ من آيات الأحكام الموجودة في السورة[4] .-ومنهجه من حيث الاستدلال، لقد اعتنى ابن العربي في كتابه بالجانب الاستدلالي عناية كبيرة، خاصة عند دراسته للمسائل الفقهية الخلافية، فهو يورد المسألة، ويذكر آراء العلماء فيها ومتمسكاتهم من الكتاب والسنة، وما ترشد إليه اللغة من معان تقوي حجة هذا أو ذاك.

[1] انظر مثلا صفحة ص254-255 من المحرر الجزء الأول

[2] المصدر نفسه، ص25

[3] كتاب مطبوع، حققه محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي، مصر 1959م

[4] التفسير والمفسرون، الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، دط، ج2، ص331

-منهجه من حيث الاستيعاب، لقد تناول ابن العربي في تفسيره هذا آيات الأحكام الواردة في القرءان الكريم، تحليلا، وتفريعا، وقد ذكر صاحب كشف الظنون، أن مجموعها في تفسيره بلغ خمسمائة آية[1]

-خدمته للمذهب المالكي، إن القارئ لكتاب ابن العربي، يلحظ فيه النزعة المالكية واضحة سواء من حيث اهتمام صاحبه بعرض آراء المالكية في المسائل الفقهية دون غيرهم، أو من خلال انتصاره لمذهب مالك، مع الاعتماد على قواعده، كاحتجاجه بإجماع أهل المدينة، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة ونقتصر على مثال واحد للإيضاح، مسألة الاعتكاف عندما فسر قول الله تعالى:﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ ، قال: "مذهب مالك الصريح الذي لا مذهب سواه، جواز الاعتكاف في كل مسجد"[2]

2-أحكام القرءان لابن الفرس[3] (ت597هـ) مخطوط، ومطبوع[4]

يمكن التحدث عن منهج ابن الفرس الذي اعتمده في كتابه الأحكام في ثلاث نقاط:

-منهجه من حيث الترتيب، فقد سار في تفسيره على نسق الترتيب القرءاني في المصحف الشريف، وعندما يعرض الآية يبدأ ببيان كونها منسوخة أو غير منسوخة أولا، ثم يتعرض بعد ذلك لما فيها من أحكام ثانيا كما ذكر في مقدمته[5].

---

[1] كشف الظنون، حجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1941، ج1، ص19

[2] أحكام القرءان، ابن العربي، ص83، ص95

[3] هو ابن الفرس الأنصاري الخزرجي الغرناطي الفقيه، سمع أباه وجده أبا القاسم، وكتب أصول الفقه والدين وبرع في ذلك ، ولد سنة خمس وعشرين ومائة، الديباج، ج2، ص133

[4] كتاب مطبوع بتحقيق طه بوسريح، 2006م

[5] أحكام القرءان، ابن الفرس الأندلسي، تحقيق طه بن علي بوسريح، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006، ص33

-منهجه من حيث الاستدلال، فقد اعتنى بالاستدلال عناية كبيرة، فهو يورد المسألة الفقهية المتعلقة بالآية، فإن كان فيه خلاف بينه مع الاستدلال لكل قول من الكتاب والسنة والقياس، مع بيان الراجح عنده، والجواب عن أدلة المخالفين، وقد أشار إلى هذا المنهج الاستدلالي في مقدمة كتابه، وهو يتحدث عن قدرته واستطاعته على تجشم صعاب هذا التفسير، فقال: (فإذا عرف ذلك يعني المنسوخ والمحكم أخذ في استنباط الأحكام منه، ولا شك أنه إذا أخذ في ذلك، وجد من الأحكام ما يتعارض مع أدلة الكتاب واحتمالاته، ووجد في السنة معاني الكتاب أيضا، فيجب أن ينظر أقوى الأدلة، وأظهر الاحتمالات، فإذا سلك هذه السبل أمكن أن يسدد ويوفق وكثير لما يوجد من الأدلة والاحتمالات ما يكون أقوى عند قوم، وعند آخرين أضعف، وبحسب ذلك يقع اختلاف العلماء في المسألة الواحدة، وإني لما تشوفت في عنفوان الطلب، ومبدأ التعلم إلى معرفة الأحكام الشرعية، تاقت النفس إلى هذه الطريقة)[1]

-منهجه من حيث الاستيعاب، لقد تناول ابن الفرس في كتابه هذا تفسير آيات الأحكام فقط دون غيرها من آيات القرءان مبينا ما يتعلق بقها من أحكام في أبواب الفقه المختلفة من عبادات، ومعاملات وغير ذلك[2]

-خدمته للمذهب المالكي، فالقارئ لهذا الكتاب يتبين له بجلاء أنه كتاب في المذهب من خلال تعبير صاحبه بعبارة (وعندنا)، وهذا تعبير عن رأي المالكية في القضايا الفقهية، مع تركيزه على بيان آرائهم الفقهية في المسائل الخلافية، من ذلك قوله:"وقد اختلف في الصلاة داخل الكعبة فأجازها الشافعي، ومنعها مالك..، واختلف المانعون هل تجزئ من صلى الفرض فيها صلاته أم، قيل تجزئه، وقيل يعيد في الوقت، وقيل يعيد أبدا، والأقوال الثلاثة عندنا في المذهب "[3]

[1] المصدر نفسه، ص33-34

[2] المذهب المالكي مدارسه وخصائصه، محمد شرحبيلي، ص151

[3] الأحكام، لابن الفرس، ج1، ص117

الفرع الخامس:خدمة المذهب المالكي من خلال كتب الحديث

أولا: كتب الحديث في هذه الحقبة

أولا: عارضة الأحوذي [1]لأبي بكر بن العربي (ت543هـ)

ويمكن تلخيص منهجه في الكتاب إلى أربع نقاط:

-من حيث الترتيب لقد تتبع ابن العربي ترتيب الترمذي في جامعه، وإن خالفه في ترتيب بعض الأبواب، فقد رتب الترمذي (ت279هـ)، كتابه على أبواب الفقه، فبدأ بأبواب الطهارة ثم الصلاة ثم أبواب الزكاة ثم أبواب الصوم ثم الحج ثم النكاح ثم البيوع ثم الديات ثم الحدود ثم الصيد وما شاكله، ثم الأيمان والنذور، ثم الجهاد والسير، ثم الأطعمة والأشربة، ثم البر والصلة، ثم الطب والوصايا، ثم القدر، ثم الولاء، ثم الهبة، ثم الفتن، ثم الرؤيا، ثم الشهادات، ثم الزهد، ثم صفة الجنة والنار، ثم الإيمان، ثم الصلة، ثم الاستئذان والآداب، ثم الأسماء، ثم الشعر، ثم الأمثال، ثم القرءان وما يتعلق به، ثم الدعوات، وفي هذا الباب تدخل ابن العربي وقام بترتيبه ترتيبا مخالفا لترتيب الترمذي، لذلك يقول: "أن أبا عيسى..ذكر هذا الكتاب ممتزج الأبواب فحال بين جنس وجنس بغيره، وفصل بين نوع ونوع بسواه، فطال النظر وتعدد التحصيل، واشتغل البال بضم النشر، وجمع المفترق، فرأينا على سبيل التقريب، وضعها على سبعة أبواب":

الباب الأول: حقيقة الدعاء

الباب الثاني: أحاديث الدعاء

الباب الثالث: دعاء النبي

الباب الرابع: الدعاء في الصلاة

[1] مطبوع بطبعة مصرية، دار الكتب العلمية

الباب الخامس: في الذكر

الباب السادس: عصمة الذكر

الباب السابع كفارة المجلس[1]

فلما وصل إلى الباب الأخير، وهو باب المناقب، رجع إلى ترتيب الترمذي رحمه الله

-منهجه من حيث الاستدلال، اعتنى ابن العربي بالاستدلال عناية كبيرة، فلا يورد مسألة إلا ذكر أدلتها إلا أنه لا يطيل فيها كثيرا، إلا أنه يشير في الغالب أنه استوعبها في كتاب آخر من كتبه[2]

-منهجه في الاستيعاب، لقد استوعب ابن العربي رحمه الله في عارضته صحيح الترمذي، كما تناول المسائل الفقهية الخلافية التي تضمنتها أحاديثه، بالدراسة المقارنة، فيشير إلى الأقوال فيها، ويذكر أدلتهم، ثم يحيل القارئ إلى كتبه في الأصول والأحكام، ثم يذكر ملخصها، ومن أمثلة ما ذكره: (في مسح الرأس، يعني جميعه وفي المسألة أحد عشر قولا، بيناها في الأحكام وفي مختصر النيرين، وجملتها ترجع إلى قولين)[3]

-خدمته للمذهب المالكي، وتتجلى هذه الخدمة في العديد من المزايا، منها انتماء ابن العربي للمالكية، فلا يكاد يطرق مسألة خلافية إلا قال علماؤنا: وقال أصحابنا، وهو يقصد المالكية، ومن بين الأمثلة أنه لما تطرق لمسألة القلتين قال: "قال علماؤنا في هذه المسألة أقولا عظيمة"[4]

ثانيا:إكمال المعلم[5] للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)

---

[1] عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ج ج12، ص265-315

[2] المذهب المالكي خصائصه ومدارسه، شرحبيلي، ض171

[3] عارضة الأحوذي، ج1، ص48

[4] المصدر نفسه، ص74

[5] مطبوع حققه يحيى إسماعيل، دار الوفاء، 1989

ومنهجيته في هذا الكتاب تدور على ثلاث نقاط:

-منهجه من حيث الترتيب، لقد اتبع فيه رحمه الله ترتيب مسلم لصحيحه، ولذلك يقول في مقدمته: (وكان في المعلم تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم، فسقناه مساق الأصل ونظمنا فصوله على الولاء فصلا بعد فصل)[1]

-منهجه من حيث الاستدلال، يكتفي رحمه الله بتخريج المسائل على أحاديث مسلم مع ذكر أقوال العلماء فيها دون بيان في الغالب لمستندات العلماء في تلك المسائل من خارج أحاديث مسلم[2].

-منهجه من حيث الاستيعاب، هذا الكتاب هو تكميل لكتاب المعلم للمازري الذي سبق الحديث عنه، وبالتالي فهو يعتني بالنواحي التي يرى القاضي عياض أن المازري أهملها [3]

-خدمة كمال المعلم للمذهب المالكي، من خلال قراءة هذا الكتاب يتضح أن هذا الكتاب من كتب المذهب المالكي، حيث أن المؤلف يظهر فيه تمذهبه، حيث يتحدث عن غسل الجنابة، قال: (المغتسل سنته أن يتوضأ أولا وضوء كاملا ، ثم يغتسل أو يؤخر غسل رجليه)، قال القاضي: (قال القاضي ظاهر قوله في الأحاديث إتمام الوضوء وإليه نحا ابن حبيب من أصحابنا)[4]

[1] إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط1، 1998، ج1، ص73

[2] المصدر نفسه، ج1، ص103

[3] المصدر نفسه، ج1، ص24

[4] المصدر نفسه، ج2، ص157

ثالثا:إكمال إكمال المعلم للأبي المالكي (ت827هـــــ أو828هـــــ):

منهجه في هذا الكتاب تدور على ثلاثة أمور :

ـــ من حيث الترتيب:

تبع الإمام مسلم في ترتيب المقدمة فقد رتبها على الأبواب، وطريقة الترتيب بالكتاب ويضع له ترجمة، مثلا كتاب الإيمان ، لكنه لا يلتزم طريقة التبويب داخل الكتاب كما جعلها الإمام مسلم بل يأتي بالأحاديث الواردة في الكتاب ويقوم بشرحها، يتعرض الأبي لشرح خطبة الصحيح، واعتمد في شرح صحيح مسلم على شراح أشار إليهم برموز في كتابه، "ع" المقصود به القاضي عياض، و"ط" المقصود به القرطبي ، و "ح" المقصود به النووي، ونقل كلامهم بالمعنى لا باللفظ، واستدرك ما فات كلا من المازري، والقاضي عياض، حيث يقول: "مع زيادات مكملة، وتنبيه مواضع من كلامهم مشكلة"[1]، والزيادات عليهما في الغالب يشير إليها ، بقلت

ـــ من حيث الاستيعاب:

لقد تتبع الأبي منهج الشراح السابقين مع زيادات إضافية من عنده واستدرك ما فاتهم .

ـــ خدمته للمذهب المالكي:

يتبين لنا ذلك من شخصته كونها مالكية، إضافة إلى ذلك، أنه لما يتطرق في شرح الأحاديث يعتمد في الاستدلال على أقوال المالكية، بدء من صاحب المذهب في مسألة تكفير الرجل أخاه، ويعتمد على ابن رشد في نيل الحرورية الاثم بسبب تكفيرهم لغيرهم[2].

[1] إكمال إكمال المعلم مع مكمل إكمال الإكمال، الأبي المالكي والسنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص48

[2] المرجع نفسه، ص170

رابعا: مكمل إكمال الإكمال ليوسف السنوسي (ت 890هــــــــ)

منهجه يدور على ثلاثة أمور:

ــ من حيث الترتيب:

نفس منهج إكمال الإكمال يختلف عنه فقط في طريقة التبويب، و شرحه لمقدمة الصحيح،

ـــمن حيث الاستيعاب:

تقريبا اعتمد نفس الشيوخ الذين اعتمد عليهم الأبي، وأضاف على الأبي أشياء تكمله

ـــخدمته للمذهب:

يتجلى لنا من خلال شخصيته المالكية، اعتماده على الأبي ، والقاضي عياض ، والمازري، وهؤلاء من أئمة المذهب الملكي

ثانيا: خدمة المذهب المالكي باستمداد فقه الحديث الخاص بهذه الحقبة:

هذا الأمر يبدوا جليا من خلال كثرة النقول من المصنفات المالكية التي تعتني بفقه الحديث، وهذا ما نجده في شرح النووي لصحيح مسلم، وشرح ابن حجر العسقلاني لصحيح البخاري، إضافة إلى أثر شيوخ المالكية على شخصية النووي، وشخصية ابن حجر، فقد تتلمذ النووي على الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي، أورده تاج الدين السبكي في كتاب الطبقات[1]، وكذلك إسحاق بن أحمد المغربي (ت650هـ)، فقد قال عنه النووي في تهذيب الأسماء: "أول شيوخي الإمام المتفق على علمه، وزهده وورعه، وكثرة عبادته، وعظيم فضله، وتميزه في ذلك على أشكاله[2]"

[1] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1964م، ص 396ـ397

[2] تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف الدين النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ج1، ص18

أما ابن حجر العسقلاني، فقد تتلمذ على شيخه شمس الدين الغماري، قال عنه السيوطي:"هو الشيخ محمد بن محمد ابن علي بن عبد الرزاق الغماري المصري المالكي، كان فريد زمانه في النحو، وعنه أخذ عنه ابن حجر"، وتتلمذ على يد ابن ملقن نزيل القاهرة، فقد قال عنه الشوكاني:" وكان واسع التصنيف، وله باع طويل في جودتها، وحسن اختيارها[1]"، وتتلمذ أيضا على يد تقي الدين الفاسي نزيل مكة قال عنه ابن حجر "ما رأينا مثله"، ومن تصفح كتاب المنهاج للإمام النووي، فنجده ينقل كثيرا عن القاضي عياض السبتي(ت544هـ)، فكأن كتاب إكمال المعلم قد أفرغ في كتاب المنهاج، بينما ابن حجر فقد نقد عن عدد من المالكيين في الغرب الإسلامي كابن بطال، والباجي، وابن بزيزة، وابن التين الصفاقسي، وابن عبد البر وغيرهم، كل هذا نستنتج منه أن كلا من النووي وابن حجر، قد نهلا من علماء المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، كما استفادا من كتبهم المؤلفة في الفقه المالكي.

الفرع السادس: كتب الفقه العملي (فقه النوازل)

لقد حكم الفقه المالكي أمصار شاسعة من تاريخه، ثم انعدم منزله بالعراق، ومصر تقاسمها المذهبان المالكي والشافعي، في حين تمحض من ورائها من بلاد المغرب والأندلس والسودان وموريتانيا لمذهب مالك رحمه الله، والأحكام الشرعية في الأمصار، أحوجهم إلى تدوين هذه القواعد والطرق والنوازل، التي يفتي ويحكم بها أئمة المذهب، لتكون محا للتعقيب والمناقشة العامة بين الفقهاء، ثم تتخذ سوابق ومنارات عند التسليم بها.

ومن المعلوم أن الاختصاص بهذا الجانب قد كانت لقي حفاوة لدى المغاربة والأندلسيين، فقه النوازل يعكس صورة المجتمع الإسلامي في خصوصياته ومشاكله وتعقيداتة، فغنى مادتها قد مكنت من اكتشاف ما عجزت عنه الحوليات التاريخية، فليس الفقه مجرد نظريات ميتة في كتب الفقه، بل هو فقه حياة، (فالتجربة أصل لكل فن)

---

[1] حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو فضل، دار إحياء الكتب العربية، حلب ،ط1، 1967م، ص538

أولا: مسائل أبي بكر بن زرب الأندلسي(ت381هـــــــ)

وهذه التسمية لها دلالة على الفتاوى والنوازل[1]، لأن المغاربة يطلقون عليها المسألة بخلاف المشارقة، وهذا المؤلف في أربعة أجزاء، ومنه نقول كثيرة في المعيار[2]، وقد جمعها تلميذان له، هما الحسين بن أيوب الأنصاري أبو علي الحداد(ت425هـ)، القاضي يونس بن عبد الله بن محمد بن الصفار أبو الوليد (ت429هـ)[3]

ثانيا: فتاوى ابن المكوي، أبي عمر أحمد بن عبد الملك الإشبيلي (401هـــــــ)

نجد نقولا عن فتاوى المكيوي في كتاب المعيار[4]

ثالثا: أجوبة محمد بن أيوب بن سالم المالقي (من تلاميذ المكيوي ت401هــــــ)

قال عنه عياض وقفت له عن أجويبة نبيلة، وكلام في الفقه حسن، واستدراك جيد على المفتين في أحكام ابن زياد القاضي[5]

---

[1] أول من صنف في المسائل، هو الإمام مالك رحمه الله، فتلامذته وتلاميذ تاميذه قد دونوا سماعات الإمام مالك، وهي عبارة عن آراء فقهية سئل عنها مالك فأجاب، ذكره الدكتور ناجي لمين في مداخلة له تتعلق بالأسمعة، المنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي، دورة علمية منظمة بمركز البحوث والدراسات التابع للرابطة المحمدية، يوم 15-16، ماي، 2012، ص67

[2] انظر المعيار: سئل ابن زرب عمن شرط لزوجته في صداقها أن لا يرحها من دارها ما لم تطلبه بكرائها، المعيار،المعرب، تحقيق محمد عثمان، ج3، ص18

[3] ترتيب المدارك، ج8، ص18

[4] فتاوى العبد إذا زوجه سيده بالأمة، المعيار، ج3، ص19

[5] ترتيب المدارك، ج8، ص96

رابعا: فتاوى ابن الشقاق[1] (ت 426هـ)

كان من أحفظ أهل عصره للمسائل وأعرفهم بعقد الوثائق، حاز رياسة قرطبة في الشورى، والفتيا[2]

خامسا: فتاوى ابن دحون عبد الله بن يحيى القرطبي(431هـ)

فقد وصفه القاضي عياض بأنه لم يكن أفقه منه في أصحاب ابن المكوي، ولا أعرض على الفتيا، ولا أضبط للمرويات[3]

وقد قال أبو الفضل الوليدي: "ولقد وقفت في مسائل ابن أبي الحاج وقد سأل عنها ابن دحون"[4]

سادسا: فتاوى ابن القطان[5](460هـ)

سابعا: فتاوى أبي عبد الله محمد بن عتاب، محمد القرطبي(ت462هـ)

وكان كبير المفتين بقرطبة، وشيخ أهل الشورى ومدار الفتوى في زمانه، ينقل من فتواه المصنفون في الأحكام[6]

---

[1] هو عبد الله بن الشقاق بن سعيد القرطبي له عدة فتاوى ذكرها له الونشريسي في المعيار ما يتعلق بالوصاية وغيرها، المعيار المعرب،ج7، ص196

[2] ذكر الونشريسي له عدة فتاوى من بينها ما جاء في في ص196-197-198 من الجزء السابع

[3] ترتيب المدارك،ج7، ص296

[4] انظر المعيار المعرب، ما يتعلق بفتوى التي تتعلق ببيوع الثنيا، ج5، ص96-97

[5] هو أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال القرطبي، وعليه وعلى عبد الله بن عتاب دارت الفتيا بها، ترتيب المدارك، ج8، ص137

[6] تنبيه الحكام، ص143

ثامنا: فصول الأحكام فيما جرى به عمل المفتين والحكام (ت474هـــ)

الوليد بن سليمان بن خلف الباجي، قال في مقدمته، خرجت غرر المحاضرة، ورؤوس مسائل المناظرة، مما لا يستغني الفقيه ولا الحاكم عن مطالعتها، والوقوف على أصولها، وقصدت في ذلك إلى الطريق المعتاد من الإيجاز والاختصار، وتركت التطويل والاكثار[1]

تاسعا: الإعلام بنوازل الأحكام لأبي الأصبغ عيسى بن سهل (ت486هـــ)

وصفه عياض بأنه حسن[2]، عول عليه شيوخ الفتيا والحكام[3]، كان من جلة الفقهاء عارفا بالنوازل بصيرا بالأحكام مقدما في معرفتها، وجمع فيها كتابا حسنا يعول الحكام عليه[4]، وذكر في أول الكتاب عن نفسه، أنه كان يحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن[5]

عاشرا: أحكام النبي لمحمد بن فرج الطلاء أبي عبد الله مولى ابن الطلاع(ت497هـــ)

ورد اسمها عند ابن عطية، أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم[6]، وعند ابن خير أحكام الرسول صلى الله عليه وسلم[7]، وفي معجم المؤلفين نوازل الأحكام النبوية[8].

وقد ذكر ابن فرج الباعث على تأليفه لهذا الكتاب، أنه قال الذي حملني على جمع هذا الكتاب من تصنيفه، ترجمه و لم يذكر فيه إلا أقضية قليلة ".[9]

---

[1] فصول الأحكام، أبو الوليد الباجي، 116

[2] ترتيب المدارك، ج8، ص183

[3] وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس ودراسة القاهرة ، 1985، وحققه الباحثون في رسائل جامعية بالسعودية والمغرب وأروبا، ثم طبع طبعة تاريخية بدار الحديث سنة ، 1427

[4] الصلة، ج2، 415

[5] الديباج، ص282

[6] فهرسة ابن عطية، ص67

[7] فهرسة ابن خير ص246

[8] معجم المؤلفين التونسيين، ج3، ص585

[9] كتاب الأقضية، ابن فرج الأندلسي، اعتنى به أبو عبد الله فارس بن فتحي، دار ابن الهيثم، ط1، 2006، ص7

الحادي عشر: الإعلام بالمحاضر والأحكام، وما يتصل بذلك مما نزل عند القضاة والأحكام لابن الدبوس عبد الله اليفرني (ت511هـــ)[1]

الثاني عشر:نوازل أحمد ين سعيد بن بشتغير اللخمي اللورقي[2]**(ت511هـــــ)**

وهو شبيه بأحكام أبي مطرف، فهو كالنسخة من أحكام أبي مطرف الشعبي[3]

الثالث عشر:نوازل الأحكام لأبي الطاهر بن بشير(كان حيا سنة 526هـــــ)

وهذه التسمية ذكرها له ابن فرحون في التبصرة، بقوله (بقوله ابن بشير في نوازل الأحكام)[4]، كما ذكرها له خليل في التوضيح، والحطاب في شرح المختصر بعنوان النوازل[5]

الرابع عشر:كتاب الأجوبة المحبرة على الأسئلة المتخيرة للقاضي عياض (ت544هـــ)

لم يكمله، قال ابنه : "وجدت منها يسيرا، فضممته إلى ما وجدته في بطائقه، أو عند أصحابه، من معان شاذة في أنواع شتى، سئل عنه رحمة الله عليه، فأجاب، فجمعت ذلك في جزء"[6]

---

[1] الكتاب فيه أربعة مجلدات، ذكر منه جزءين منه مخطوطين بخزانة القرويين، ومنه بالخزانة الحسنية تحت عدد 13280، ويذكر محمد العلمي أنه حققت منه قطعة بتحقيق إدريس السفياني بجامعة الرباط ، ثم طبع بطبعة دار الرشاد، تاريخ المؤلفات المالكية، ص286

[2] هذا الكتاب حقق في إطار رسالة دكتوراه بتحقيق قطب الريسوني، بوجدة بكلية الآداب بالمغرب، دار ابن حزم، ط1، 1429

[3] تاريخ تطور الفقه المالكي، محمد العلمي، ص286

[4] نقل منه ابن فرحون في التبصرة: ج1، ص286

[5] التنبيه على مبادئ التوجيه قسم الدراسة، تحقيق محمد بالحسان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2007 ج1، ص86

[6] إصطلاح المذهب عند المالكية ، ص337

الخامس عشر: أجوبة القرطبيين للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـــــــ)

أيضا هذا المؤلف لم يكمله، كما يقول ابن فرحون: "ومما لم يكمله ..أجوبة القرطبيين"[1]

السادس عشر: الأحكام لعمر بن محمد بن واجب القيسي البلنسي (ت557هــــــ)[2]

وله تسمية أخرى بالإحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام به فوائد غزيرة[3]

السابع عشر: مسائل الأحكام لعاشر بن محمد الأنصاري (ت567هـــــــ)

وهذه المسائل جمعها من شيوخه على مسائل أقضيته، قال ابن الزبير: " كانت بينه وبين ابن ورد أيام قضائه بمرسية مكاتبة على عاشر، جمع مسائل من أجوبته وأجوبة القاضي أبي الوليد بن رشد وغيرهما من فقهاء زمانه"[4]

الثامن عشر: آفاق الشموس في الأقضية النبوية لأحمد بن عبد الصمد الخزرجي القرطبي (582هــــ)[5]

هذا المؤلف يتعلق بأحكام النبي صلى الله عليه وسلم، سماه آفاق الشموس وأعلاق النفوس[6]

1 الديباج، ابن فرحون، ص272
2 نيل الابتهاج، ج1، ص366
3 شجرة النور الزكية، ص157
4 صلة الصلة، القسم الثالث، ص174
5 الديباج، ص119
6 في سلوة الأنفاس، ج3، ص302

التاسع عشر: أجوبة الحكام فيما يقع للعوام من نوازل الأحكام لإبراهيم ابن أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي المعروف (بحنكالش) ت(597هـ)

قال أبو جعفر بن الزبير: "وألف في الفقه كتبا منها: كتابه المسمى بكتاب الشروط والتمويه مما لا غنى عنه لكل فقيه ، وكتابه المسمى: بأجوبة الحكام فيما يقع للعوام من نوازل الأحكام"[1]

المطلب الثالث: مؤلفات المرحلة الثالثة من القرن 6هـ-9هـ

عرفت هذه المرحلة دور الاستقرار الذي نلمسه في القرن السابع الهجري الذي شهد عمليا نهاية مرحلة التطور وهذا نلحظه بعمل ابن شاس في كتابه عقد الجواهر الثمينة، والبداية المحققة لهذه المرحلة من خلال العمل الذي قدمه ابن الحاجب بتأليفه لكتاب جامع الأمهات

كما تميزت هذه المرحلة بتنوع جهود المالكية على متون مذهبهم، إضافة إلى مؤلفات مسائل الخلاف، ومؤلفات الذب عن المذهب، ومؤلفات الفقه العملي(الأحكام القضائية والنوازل) فالبرغم من وجود الأصناف الثلاثة الأولى في القرن الثالث والرابع الهجري، إلا أننا نجد هذه الجهود في القرن السابع والثامن الهجري بكثرة.

وعرفت هذه المرحلة التواصل العلمي بين مصر والمغرب أوجه، فتأكد اشتراك المشيخات، وتبادل الإفادة والاستفادة، وتناقل التآليف والروايات[2]

ويمكن تقسيم مؤلفات هذه المرحلة إلى أربعة أقسام، كتب مفيدة، كتب مسائل الخلاف، المؤلفات على متون المذهب، كتب الفقه العملي.

---

[1] صلة الصلة، القسم الخامس، ص351

[2] ومضات الفكر، الفاضل ابن عاشور، ص405-412

الفرع الأول: الكتب المفيدة

أولا: الجامع بين الأمهات[1] لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت646هـــــــــ)

فقد صنف التصانيف المفيدة[2]، وهذا المؤلف في غاية التحقيق والإجادة منها مختصره الفرعي اعتنى به العلماء شرحا شرقا وغربا، وبالغ الشيخ ابن دقيق العيد في مدحه[3] ، وقد رزقت كتبه القبول

التام كما يقول شمس الدين الذهبي[4]، فكل تصانيفه في غاية الحسن والإفادة[5]

ويقصد بهذه التسمية –الجامع بين الأمهات– أن الأمهات الفقهية مثل المدونة، ومختصراتها، وغير ذلك من الكتب المؤلفة في الفقه قد جمعها في مختصره، ويعرف الكتاب بالمختصر الفرعي[6]، وهذا المختصر ذائع الصيت[7]، الشهير الذي نسخ ما تقدمه، وشغل دورا مهما، وأقبل عليه الناس شرقا وغربا، حفظا وشرحا[8]

لذلك مؤلفه: (كان مشتغلا بوضع الكتاب جامعا للأمهات، ثم جمع ما اشتملت عليه تلك الأمهات في كلام موجز، ثم وضعه في هذا الكتاب حتى يكمل)[9]، (لخص فيه طرق أهل المذهب في كل باب، وتعديد أقوالهم في كل مسألة، فجاء كالبرنامج للمذهب)[10]

---

[1] مطبوع، حققه أبو عبد الرحمن الأخضري، اليمامة للطباعة، بيروت

[2] الديباج، ج2، ص87

[3] شجرة النور، محمد بن مخلوف، ج1، ص241

[4] سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد، ج23، ص266

[5] الديباج، ج2، ص88

[6] شجرة النور الزكية، ص 167

[7] تراجم خليل لعظوم، محمد الشاذلي النيفر، دط، دت، ص100

[8] الفكر السامي، للحجوي، ج2، ص231

[9] التوضيح في شرح المختصر، خليل بن إسحاق المالكي، تحقيق محمد بن عثمان، ص5

[10] المقدمة، ابن خلدون، ص245

ومنهجيته في التأليف قد مدحها بعض المتقدمين حتى قال بعضهم: (إنه أتى بعجب العجاب، ودعى قصى الإجادة، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز، فكان لإيجاز، فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل)[1]

ثانيا: مؤلفات القرافي أحمد بن إدريس ت684هـــــــ

ألف التآليف البديعة البارعة[2]، العجيبة الصنع، العظيمة الوقع[3]، انعقد على كمالها لسان الإجماع[4]، الإجماع[4]، فسارت مصنفاته مسير الشمس، ورزق فيها الحظ السامي عن اللمس، ومن بينها:[5]

1-كتاب الذخيرة[6] في الفقه: من أجل كتب المالكية، جامع لكتب الفقه على مذهب الإمام مالك مالك رحمه الله التي عدت أصولا للمذهب، فقد جمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقا وغربا، حتى لا يفوت الناس مطلب، ولا يعوزه أرب، وهي المدونة، والجواهر، والتلقين، والتفريع لابن الجلاب، والرسالة، جمعا مرتبا ، بحيث يستقر كل فرع في مركزه، ولا يوجد في غير حيزه على قانون المناسبة في تأخير ما يتعين تأخيره، وتقديم ما يتعين تقديمه من الكتب والأبواب والفصول، متميزة الفروع[7]

وقدم المشهور على غيره من الأقوال، ليستدل الفقيه بتقديمه على شهرته، إلا أن يتعذر ذلك لتساوي الأقوال، أو لوقوع الخلاف بين الأصحاب على المشهور، اختلافا على السواء، وهذا قليل في المذهب يعلم بقرينة البحث فيه[8]

---

[1] تراجم لخليل لعظوم، ص101-102

[2] شجرة النور الزكية، ص 188

[3] الفكر السامي، ج2، 1ص233

[4] الديباج، ج1، ص237

[5] المصدر نفسه، ص237

[6] مطبوع، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي

[7] الذخيرة، القرافي، ج1، ص34-35

[8] المصدر نفسه، ص34-35

كما اعتنى القرافي بآراء المذهب المالكي الأخرى، فقد آثر (التنبيه على مذهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة، ومآخذهم في كثير من المسائل، تكميلا للفائدة، ومزيدا من الاطلاع، فإن الحق

ليس محصورا في جهة، فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسبب الأقوى)[1]

2-الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام[2]

وتصرفات القاضي والإمام: اشتمل الكتاب على فوائد غزيرة[3]، وهو في الفرق بين الفتاوى والأحكام، وتصرف القاضي والإمام، ذكرت في هذا الفرق أربعين مسألة جامعة لأسرار هذه الفروق[4]، والكتاب حسن في بابه[5].

3-كتاب الفروق[6]: وهذا الكتاب في الفروق بين القواعد وتلخيصها، فله من الشرف .... شرف شرف الأصول على الفروع، وسميته لذلك أنوار البروق في أنواء الفروق..، وجمعت فيه من القواعد خمسمائة وثمانية وأربعين قاعدة، أوضحت كل قاعدة بما يناسبها من الفروع حتى يزاد انشراح القلب لغيرها[7]، ولذا الكتاب لم يسبق إلى مثله، ولا أتى أحد بعده بشبهه[8]

---

[1] المصدر نفسه

[2] مطبوع، تحقيق أبو غدة، 1995

[3] الديباج، ج1، ص237

[4] الفروق، القرافي أحمد بن إدريس،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص10-11

[5] المصدر نفسه، ص4

[6] مطبوع، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية

[7] المصدر نفسه، ص4

[8] الديباج، ج1، ص237

ثالثا:مؤلفات الحسين بن أبي القاسم البغدادي المعروف بالنيلي[1] (ت712هـ)

مصنفاته كانت معتمدة[2]، وكانت لها فائدة كبيرة[3] ومن أشهر ما ألف:

-كتاب الهداية في الفقه

-اختصار ابن الجلاب، وكان مختصرا حسنا، اشتغل الناس به[4]

رابعا: مؤلفات ابن الشاط قاسم بن عبد الله بن محمد[5]، (ت723هـ)

مؤلفه الموسوم بإدرار الشروق على أنواء الفروق، قال عنه أهل التحري والاحتياط، عليك بفروق القرافي، ولا تقبل منها إلا ما قبله ابن الشاط[6]

خامسا:مؤلفات عبد الرحمن بن محمد بن عسكر[7] (ت732هـ)

له تآليف حسنة ومفيدة منها:

-كتاب المعتمد في الفقه، هذا المؤلف غزير العلم، وذكر فيه مشهور الأقوال غالبا

-كتاب العمدة في الفقه

---

[1] هو الحسين بن أبي القاسم المعروف بالنيلي، قاضي القضاة ببغداد، إمام فضل في لفقه، كان صدرا في علومه، وكان مدرس الطائفة المالكية في المدرسة المستنصرية، الديباج المذهب، ج1، ص334-335

[2] درة الحجال في أسماء الرجال، ابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دط، دت، ج1، ص243

[3] شجرة النور الزكية، ص203

[4] الديباج المذهب، لابن فرحون، ج1، ص335

[5] قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري، السبتي، كان نسيج وحده في أصالة النظر، ونفوذ الفكرة وجودة القريحة، وتسديد الفهم إلى حسن الشمائل، وعلو الهمة، الديباج المذهب، ج2، 1ص152

[6] الفروق، ومعه إدرار الشروق، وبحاشية الكتابين تهذيب الفروق والقواعد السنية لعلي المكي المالكي، صححه وضبطه خليل المنصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997، ج1، ص6

[7] هو عبد الرحمن بن محمد بن عسكر، شهاب الدين، البغدادي المالكي، كان فقيها عالما، سالكا طريق الزهد والصلاح والعبادة، الديباج المذهب، ج1، ص483

-كتاب الإرشاد في الفقه، أبدع فيه كل الإبداع، جعله مختصرا، وحشاه بمسائل وفروع لم تحوها المطولات، مع إيجاز بليغ[1]

وكتاب الإرشاد جامع لما في الجلاب، والرسالة والتلقين بزيادات، مع كون كل واحد منهما أكبر منه في الجرم، وتأملته فوجدته مع ابن الحاجب قد انتق أمهات مسائله، وجواهر درره، وتفصيل مسائله في الجواهر غالبا[2]

ويقول ابن عسكر وهو يصف مؤلفه:(وبعد فإن الولد السعيد، وفقه الله تعالى، لما راهق سن الرشاد، وناهز أن ينتظم في سلك السداد، سألني أن أضع له كتابا مع كثرة معانيه، وجيز اللفظ، سهل التناول والحفظ، فاستخرت الله تعالى ، وجمعت له هذا المختصر، وأودعته جزيلا من الجواهر والدرر، وسميته: إرشاد السالك إلى أشرف المسالك[3]

سادسا:مؤلفات داود بن عمر بن إبراهيم الإسكندري (ت732هـــــــ)

له تصانيف كثيرة، من بينها شرح التلقين[4].

سابعا: مؤلفات ابراهيم ابن الحسن بن عبد الرفيع (ت733هــــ)

من أشهر مؤلفاته كتاب معين الحكام على القضايا والأحكام، وهو كتاب كثير الفائدة غزير العلم، نحا فيه إلى اختصار المتيطية[5].

[1] المصدر نفسه

[2] الشيخ أحمد زروق محتسب العلماء والأولياء الجامع بين الشريعة والحقيقة، تحقيق محمد إدريس الطيب، طبعة كزيد ومنقحة، دت، ص 160

[3] شرح الإرشاد أسهل المدارك، جمعه أبو بكر بن حسن الكشناوي، ضبطه، عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص16

[4] شجرة النور الزكية، ص204

[5] الديباج المذهب، ج1، ص270

ثامنا: مؤلفات محمد ن عبد الرحمن بن راشد القفصي(ت737هــــــ)

كل تصانيفه لها فائدة كبيرة وتمتاز بالجزالة، وكانت تصانيفه في فنون شتى، وقد سار ذكرها بسعد الله في الشرق والغرب[1]، تآليفه مفيدة، شاهدة بفضله، ونبله[2]، ومن بين هذه التآليف:

-الشهاب الثاقب في شرح ابن الحاجب، وهو مختصر ابن الحاجب الفرعي[3]، وقام في هذا المؤلف بشرح لفظه حل مشكلاته، وإيضاح رموزه، وإشاراته، وعزو مسائله، وتقرير دلائله، وقد استخرجت مسائلها في أماكنها، ولم يبق منها إلا نحو خمس مسائل، لم يقف فيها على النقل، وكذا بعض الأقوال[4].

-الفائق غي معرفة الأحكام والوثائق[5]

-المذهب في ضبط مسائل المذهب، ليس للمالكية مثله[6]،مطبوع، بتحقيق محمد الهادي أبو الأجفان، دار ابن حزم

-النظم البديع

-لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان، والشروط، والموانع، والأسباب.

وأما عن سبب تأليف الكتاب، حيث يقول المؤلف:" لما رأيت نهار الشيب قد تجلى، وليل الشباب ذيله فرقا، وولى رغبت في وسيلة أختم بها عملي، وأنتفع بها إن شاء الله عند حلول أجلي،

---

[1] تراجم المؤلفين التونسيين، ج2، ص332
[2] شجرة النور، ص208
[3] تراجم المؤلفين التونسيين، ج2،ص332
[4] نيل الابتهاج، ص236
[5] توجد منه عدة نسخ بالمكتبة الوطنية بتونس، ينظر تراجم المؤلفين الأندلسيين، ج2،ص333 ، وهناك دراسة وتحقيق قام بها الطالب رحيم مصطفى من الشفعة إلى نهاية كتاب القسمة، بجامعة باتنة، بإشراف الدكتور عبد الحفيظ هلال
[6] شجرة النور، ص208

فوضعت هذا المختصر، ورتبته ترتيبا لم أسبق إليه، لينتفع به المبتدي، ويستبصر به المنتهي، ورجوت أن ينتشر انتشار الخبر المتواتر، وأن يستوي في طلبه البادي والحاضر". [1]

تاسعا:مؤلفات المقري محمد بن محمد بن أحمد[2] (ت758هـ)

تآليف المقري كثيرة، ولها فوائد عظيمة، من بينها:

-كتاب القواعد، وهذا الكتاب يتسم بغزارة العلم، وكثرة الفائدة، لم يسبق مثله، قصد فيه إلي تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة، الأصول القريبة لأمهات المسائل الخلاف ، المبتذلة، الغريبة، ورجا به أن يقتصر عليه من سمت نفسه وهمته إلى المباني، وقصرت به أسباب الأصول عن الوصول إلى مكامن النصوص من النصوص والمعاني، فلذلك شفعت كل قاعدة بما يشاكلها من المسائل، وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل[3]

وكتاب القواعد يمتاز بخصائص عديدة، من بينها براعة الاختراع، بعيد المنزع قصد فيه إلى استخلاص المبادئ الكلية التي أقيمت على النظريات الفقهية في كل باب من أبواب الفقه، وأثبت ما في تطبيق تلك المبادئ على جزئياتها من اختلاف الأنظار، فقارن مقارنة حكيمة في نطاق بين فروع المذاهب الأربعة وكان بذلك مبتكرا طريقة جديدة في خدمة الفقه، هي خلاصة نظره الاجتهادي، وعمله النقدي لأقوال الفقهاء، وتصاوير مسائل الفقه[4]

---

[1] لباب اللباب، للقاضي محمد بن عبد الله بن راشد، تحقيق محمد المدنيني، والحبيب بن الطاهر، ط، دار التراث الإسلامي، الإمارات العربية، 2007، ج1، ص100

[2] هو محمد بن محمد بن أحمد التلمساني، الشهير بالمقري، أحد محققي المذهب الثقات، وأكابر فحوله، وصل درجة الاجتهاد المذهبي، والتمييز بين الأقوال، كان آية في الحفظ، وكثرة مادة العلم، اختلف في تاريخ وفاته، وفي بعض التحقيقات أنه توفي سنة 758ه، الديباج المذهب، ج2، ص264-265

[3] القواعد، محمد بن محمد المقري، تحقيق أحمد بن عبد الله ابن حميد، مركز إحياء التراث، المملكة العربية السعودية، دط، دت، ، ج1، ص212

[4] التبادل العلمي بين المشرق والمغرب الإسلامي، رشيد زاوي، مجلة الحضارة، عدد1، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، 199، ص328

ويمكن تلخيص محتوى الكتاب بأنه يعتبر فنا جديدا من فنون الدراسة الفقهية، وعنصرا من عناصر الثقافة الإسلامية، ويعتبر من فنون الأصول القريبة، وهو أعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة.

عاشرا:مؤلفات أبي القاسم سلمون بن علي[1] (ت776هـــــــ)

ألف العقد المنظم الخاص بالحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، وهو عبارة عن الوثائق المرتبطة بالأحكام كتابا مفيدا[2]، عليه اعتماد القضاة والمفتين[3].

الفرع الثاني: المؤلفات على متون المذهب

أولا: مؤلفات أبي الحسن الأبياري (ت618)

له تأليف حسن على أحد المتون المالكية، استطاع من خلاله تكملة الجامع بين التبصرة والجامع والتعليقة لمخلوف، وهو من التآليف الحسنة التي تدل على قوته في الفقه وأصوله[4]

ولذلك يقول ابن فرحون: "له تصانيف حسنة، ..وله تكملة عل كتاب مخلوف الذي جمع فيه بين التبصرة والجامع والتعليقة لابي إسحاق، تكملة حسنة جدا تدل على قوته في الفقه، وأصوله"[5]

أولا: مؤلفات أبي محمد صالح بن محمد الفاسي (ت653هـــــــ-656هـــــــ)

من مؤلفاته تقييد الهسكوري على الرسالة [6]

---

[1] سلمون بن علي بن عبد الله بن سلمون الكناني، من أهل غرناطة، يكنى أبا القاسم، كان رجلا فاضلا، عالما بالأحكام، عارفا بالشروط، صدر وسابق حلبته، الديباج المذهب، ج1، 397

[2] الديباج المذهب، ج1، ص398

[3] شجرة النور، ص214

[4] شجرة النور، لمحمد بن مخلوف، ص166

[5] الديباج، ص306

[6] الفكر السامي، ج2، ص 232

ثانيا: مؤلفات عبد العزيز بن إبراهيم المشهور بابن بزيزة (ت662هـــــــ)

ومن مؤلفاته شرح التلقين الموسوم روضة المستبين شرح التلقين[1]، والمؤلف من أئمة المذهب المعتمد عليهم، فقد عول عليه الشيخ أبو المودة خليل بن إسحاق في التشهير[2]، والترجيح في كتابه التوضيح[3]

ثالثا:مؤلفات شارمساحي عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد[4] (ت669هـــــــ)

من أشهر مؤلفاته على المتون المالكية عبارة عن اختصار للمدونة والموسوم بنظم الدرر، اختصرها على وجه غريب، وأسلوب عجيب، من النظم الترتيب لذلك سماه نظم الدرر، وهي تسمية طابقت مسماها.[5]

ولقد بين المؤلف المقصد والغاية من تأليفه، هو تلخيص محصول المدونة من الأحكام، على وجه يقرب تناوله، ويسهل تناقله، وأسعفت فيه بكتاب الوارث، والقيم الفرضية، وكتاب الجامع للآداب الشرعية ، وما ضمناه لمقدمته من المهمات الدينية، وما أوردناه في كتاب الطهارة والصلاة مما يجري مجرى القواعد الكلية، وأحلت في تتبع فوائده بالإيضاح والتمهيد على شرحه الملقب

[1] هكذا ورد اسم الكتاب في فهرس المخطوطات الفقهية المحفوظة بأشهر الخزائن العربية تحت رقم، 239، ومطبوع بتحقيق عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، 2010م

[2] نيل الابتهاج، التنبكتي، ص178

[3] الفكر السامي، ج2، ص232

[4] هو عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد المغربي الأصل، الشارمساحي المولد، الاسكندري المنشأ والدار، كان إماما على مذهب مالك، بحر علم لا تكدره الدلاء، رحل إلى بغداد سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، وصحبه جماعة من الفقهاء، وله كتاب نظم الدرر شرحه بشرحين، وكتاب الفوائد في الفقه، وكتاب التعليق في علم الخلاف، وكتاب شرح الجلاب، الديباج المذهب، ج1، ص 448-449

[5] الديباج المذهب، ج1، ص449

بالتنبيهات، فانتظم بفضل الله مستوفيا لفوائد الكتاب، مع ما ذكرناه من الزوائد بيمن أساليبه الغر،، ولقبته بذلك بنظم الدرر[1]

رابعا: مؤلفات الحافظ المدرس أبي الحسن علي بن عبد الله المتيوي(ت669هـــــــ)

من أشهر مؤلفاته على المتون شرح الرسالة ، وشرحه شرحا حسنا، نقل فيه كلام الأئمة الذين تدور عليهم الفتوى[2].

خامسا: مؤلفات ابن المنير أحمد بن محمد[3] (ت683هـــــــ)

له مؤلف على متون المذهب الإمام مالك رحمه الله، وهو عبارة عن اختصار للتهذيب، وهو من أحسن مختصراته كما وصفه ابن فرحون [4]

سادسا: مؤلفات إسحاق بن يحيى بن مطر الأعرج[5] (ت683هـــــــ)

ومن مؤلفات إسحاق بن يحيى الطرر على المدونة التهذيب، وهو من التأليف على المتون المالكية، وهو من الكتب المعتمدة[6]

---

[1] انظر: فهرس المخطوطات القرويين، رقم 1140، 3، ص230-231

[2] كفاية المحتاج، ج1، ص343

[3] أحمد بن محمد بن منصور، المنعوت بناصر الدين المعروف بابن المنير، كان إماما بارعا، برع في الفقه، ورسخ فيه، وله اليد الطولى في علم النظر، وعلم البلاغة، والإنشاء، كان متبحرا في العلوم، له الباع الطويل في علم التفسير، والقراءات، علامة الاسكندرية وقاضيها (ت683هـ)، الديباج المذهب ج1، ص243-245

[4] الديباج، ابن فرحون، ج1، ص254

[5] إسحاق بن يحيى بن مطر الورياغلي، أبو إبراهيم، الأعرج الفقيه، الفاضل، العالم، العمدة، الكامل، نيل الابتهاج، ص100

[6] الفكر السامي، ج2، ص433-434

سابعا: مؤلفات يوسف بن موسى بن أبي عيسى الحساني السبتي(ت بعد 686هـــــــ)

له شرح صغير على الرسالة، وله شرح كبير على الرسالة ، وهذين الشرحين سماهما الإفادة، كبير وصغير، ومال فيهما إلى سرد الأثر، وفيهما غرائب النقل[1]

ثامنا:مؤلفات ابن دقيق العيد[2] (ت702هـــــ)

من أهم شروحه، شرح مختصر ابن الحاجب وهو من أهم المتون المالكية، وهي قطعة وصل في شرحها إلى كتاب الحج[3]، وقيل هو أول من افتض بكارته

تاسعا: مؤلفات أبي الحسن الصغير المغربي[4](ت719هـــــــ)

من مؤلفاته التقاييد، وهذه التقاييد ليس من كتابته، وإنما هي تجميع من الطلبة[5]

ومن بين هذه التقاييد:

-شرح تقييد على التهذيب للمدونة للبراذعي، ونسخ هذا الكتاب مختلف جدا، ويقال إن الطلبة الذين كانوا يحضرون مجلسه هم الذين كانوا يقيدون عنه ما يقوله في كل مجلس، فكل له تقييد، وهذا سبب الاختلاف الموجود في نسخ هذا التقييد، والشيخ لم يكتب شيئا بيده، وأكثر اعتماد

---

[1] كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق محمد مطبع، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، 2000، ج2، 265

[2] هو تقي الدين ابن دقيق العيد المالكي، الشافعي، تفرد بمعرفة العلوم في زمانه، والرسوخ فيها، اشتغل بمذهب مال وأتقنه، ثم اشتغل بالمذهب الشافعي، وله اليد الطولى في الحديث، الديباج المذهب، ج2، ص318

[3] شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، ص189

[4] هو علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي، يعرف بالصغير، الشهير عند أهل إفريقيا بالمغربي، كان قيما على تهذيب البراذعي حفظا، وتفقها، كان من أحد الأقطاب الذين دارت عليهم الفتوى، الديباج، ج2، ص119

[5] الديباج، ج2، ص121

أهل المغرب من تلك التقاييد على تقييد الفقيه الصالح أبي محمد عبد العزيز القروي، فإنه خيار طلبته علما ودينا[1]

وهو من أحسن التقاييد وأصحها[2].

وقد جمع تلميذه إبراهيم بن عبد الرحمن التسولي[3]، تقييدان نبيلان قيدهما أيام قراءته إياهما التهذيب، والرسالة على أبي الحسن[4]

-تقييد على الرسالة: قيده عنه تلاميذه أيضا[5]

-له فتاوى، وهي أحوبة في النوازل جمعها تلميذه أبو سالم يحيى ابن أبي يحيى التسولي، وأخرجها في سفر، وهي التي شرحها الشيخ إبراهيم بن هلال في كتبه الدر النثير[6]

ثامنا:مؤلفات محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي المالقي[7](ت723هـــــ)

له مؤلف على المتون المالكية، وبالضبط الرسالة فله شرح عليها سماه نصح المقالة

---

[1] الفكر السامي، للحجوي الثعالبي الفاسي، تحقيق أيمن صالح، ج2، ص278

[2] شجرة النور الزكية، ص215

[3] من أهل تازة، يكنى أبا سالم، كان رجلا قيما على التذهيب، ورسالة ابن أبي زيد، حسن الإقراء لهما، وله عليهما تقييدان نبيلان، قيدهما أيام قراءته إياهما على أبي الحسن الصغير، الديباج، ج1، ص 240

[4] الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب، شرحه وضبطه، يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ج1، ص196

[5] الديباج المهذب، ابن فرحون، ج2، ص121

[6] شجرة النور الزكية، ص215

[7] يكنى أبا بكر مراكشي المولد، والمنشأ مالقي الاستيطان، شريشي التدرب والقراءة ، ألف نحو ثلاثين تألفا، الديباج المذهب، المذهب، ج2، ص268

تاسعا: مؤلفات ناصر الدين منصور بن أحمد الزواوي المشدالي (ت731هـــ)

مؤلفه عبارة عن شرح الرسالة[1]

عاشرا: تأليف أبي حفص عمر بن علي ابن سالم الفاكهاني الإسكندري[2] (ت734هـــــ)

له تأليف على شرح الرسالة، سماه التحرير والتحبير .

الحادي عشر: مؤلفات أبي الحسن علي ابن عبد الله بن تميم اليفرني(ت734هـــــ)

ومن أشهر مؤلفاته مؤلف على المتون المالكية، وهو تقييد للمدونة[3]

الثاني عشر:مؤلفات عبد الرحمن ابن عفان الجزولي[4](ت741هـــــ)

ومن أشهر مؤلفات الجزولي، تأليفه على أحد المتون المالكية، عبارة عن تقييدات على الرسالة، ومن أشهر هذه التقييدات:

-أحدها مشهور بالمسبع في سبعة أسفار

-المثلث في ثلاثة

-صغير في سفرين

إلا أن أهل المذهب حذروا من النقل عنها، لعدم تحريره لها بيده، وقالوا إنها لا تهدي، ولا تعتمد[5]

---

[1] شجرة النور، ج1، ص218

[2] هو عمر بن أبي اليمن بن سالم بن صدقة اللخمي، تاج الدين الفاكهاني، اسكندراني المولد والنشأة ، كان مشاركا في الحديث والأصول، والعربية، والآداب، وله شعر حسن، معجم المؤلفين، ج7، ص299

[3] نيل الابتهاج، ص204

[4] أبو زيد عبد الرحمن بن عفان، الجزولي، الفاسي، حافظ المذهب، وحجته، شيخ الرسالة والمدونة، أعلم الناس بمذهب مالك، مالك، وأورعهم، كان يحضر مجلسه ألف فقيه معظمهم يستظهر المدونة، شجرة النور، لمحمد مخلوف، ص279-281

[5] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج1، ص389، 395

الثالث عشر:مؤلفات برهان الدين إبراهيم بن محمد الصفاقصي[1] (ت743هـــــــ)

ومن مؤلفاته تأليفه على متن ابن الحاجب، وهو من الشروحات العظيمة[2]

الرابع عشر: مؤلفات أبي الروح عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي (ت743هـــــــ)

تأليفه على متن من المتون المالكية، اختصر في تأليفه كتاب الجامع لابن يونس

الخامس عشر:مؤلفات إبراهيم بن عبد الرحمن التسولي (ت748هـــــــ)

مؤلفاته عبارة عن شروح للمتون ومن بينها:

-قيد على المدونة بمجلس شيخه القاضي أبي الحسن كتابا مفيدا

-شرح كتاب الرسالة شرحا عظيم الفائدة[3]، ممتعا، حسنا، والكتابان تقييدان نبيلان قيدهما أيام قراءته إياهما المدونة والرسالة على أبي الحسن الصغير[4]

السادس عشر: مؤلفات محمد بن عبد السلام الهواري[5] (ت749هـــــــ)

ومن أشهر مؤلفاته على المتون المالكية، تنبيه الطالب لفهم كلام ابن الحاجب[6]، وهو عبارة عن شرح مختصر ابن الحاجب (جامع الأمهات)، كما يذكر في المدونة، وكتاب التراجم، أنه كان

---

[1] إبراهيم محمد بن إبراهيم الصفاقصي، برهان الدين، العلامة اللغوي، عالم بالأصول، شجرة النور، ج1، ص279-281

[2] نيل الابتهاج، ص43

[3] الإحاطة، ج1،ص373

[4] المصدر نفسه، ص372

[5] أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري، المنستيري التونسي، ممن برع في المعقولات، وقام على حفظ المنقولات،
وعلم، وفهم، وأدب، وهذب، كان إماما حافظا، متفننا في علمي الأصول، والعربية، وعلم البيان، فصيح اللسان، الديباج المذهب، ج2، ص329-33

[6] توجد نسخ مخطوطة من الكتاب في تونس دار الكتب الوطنية، 3343، كما يوجد بها جزءان من نسخة ثانية، رقمها 5264، وتوجد بمكتبة القرويين، تحت رقم 408، وطبع بتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار ابن حزم

فريد عصره، ونسيج وحده، حيث يقول: (جماعة ..، وسابق حلبتهم في الإجادة في ذلك ابن عبد السلام)[1]، (فقد شرحه شرحا حسنا، وضع عليه القبول)[2]، وهو شرح حافل سبق به غيره، وكان قدوة لمن بعده، ومهد الطريق لمعاصره خليل بن إسحاق في شرحه المسمى بالتوضيح[3]، والذي اعتمد فيه على ترجيحات ابن عبد السلام، وهذا الشرح تنبيه الطالب، بالنسبة للشروح التي عليه كالعين من الحاجب[4]، فهو أحسن شروحه[5]

السابع عشر: مؤلفات محمد بن هارون الكناني[6](ت750هـــــــ)

له ست مؤلفات كلها عبارة عن شروح لمتون المالكية، ومن بين هذه الشروح:

-اختصار كتاب النهاية والتمام المعروف باسم المتيطية، ويذكر في مقدمته: (الحمد لله ذي العزة والجلال..، وبعد فإن علم القضاء والأحكام، وما يتعلق بفقه الوثائق، وفصول الخصام، من أجل العلوم قدرا، وأشرفها خطرا، إذ به يستخرج، إذ به يستخرج حقوق الأنام، وقد ألف الناس فيه كتبا عديدة، وامتدت فيه أنفاس مديدة، وإن كانت النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام للشيخ الإمام المحقق أبي الحسن علي بن عبد الله المتيطي، وأحسنها تصنيفا، لجمعه لباب كلام المتقدمين، وفتاوى المتأخرين، وأحكام الأندلسيين، وآراء القرويين، من كتب كثيرة، وتصانيف غريبة)[7]

---

[1] تراجم المؤلفين التونسيين،محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط1،، بيروت،1982، ج2، ص 246

[2] الديباج المذهب، ج2، ص330

[3] التوضيح شرح المختصرلابن الحاجب، خليل بن إسحاق المالكي، تحقيق محمد عثمان، دط، دت، ج 1، ص26

[4] شجرة النور الزكية، ص210

[5] الديباج المذهب، ج2، ص330

[6] هو محمد بن هارون الكناني، التونسي، الإمام العلامة، الحافظ، أحد مجتهدي المذهب، وصفه ابن عرفة ببلوغه درجة الاجتهاد المذهبي، كان إماما في أصول الفقه، وفي علم الكلام، شجرة النور الزكية، ص211

[7] فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج1، ص357

-شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي، فتح مقفلاته وبين مشكلاته[1]

-شرح التهذيب للبراذعي

-اختصار التهذيب

-شرح المدونة[2]

الثامن عشر:مؤلفات أحمد بن إدريس البجائي[3] (ت بعد 760هـ)

له شرح على ابن الحاجب، نقل عنه الناس.[4]

التاسع عشر: مؤلفات يوسف بن عمر الأنفاسي[5] (ت761هـ)

له تقييد مشهور على الرسالة، متداول بين الناس، وهو أفيد التقاييد عليها[6]، إلا أنه تقييد قيده الطلبة زمن إقرائهم[7]، فهو يهتدي، ولا يعتمد.[8]

---

[1] نيل الابتهاج، ص243

[2] إصطلاح المذهب عند المالكية، لعلي إبراهيم، ص341

[3] هو أحمد بن إدريس البجائي، يكنى بأبي العباس، كان واحد قطره في حفظ مذهب مالك، متفننا في المعارف والعلوم، جمع بين العلم الغزير، والدين المتين، وتخرج بين يديه من الفضلاء الأئمة، كالإمام عبد الرحمن الوغليسي، وكانت بعد الستين وسبعمائة، الديباج، ج1، ص255-256

[4] نيل الابتهاج، ص71

[5] يوسف بن عمر الأنفاسي، أبو الحجاج، كان شيخا صالحا، عالما محققا، أحد فقهاء فاس، وإمام جامع القرويين ومفتيها، كانت شهرته بالصلاح كشهرته بالعلم، نيل الابتهاج، ص 352-353

[6] نيل الابتهاج،353

[7] جذوة الاقتباس، القسم الثاني، ص551

[8] شرح زروق على متن الرسالة، ج1، ص4

العشرون: مؤلفات عبد الله ابن محمد بن فرحون[1] (ت769هـــــــ)

له شرح موسوم بكفاية الطلاب، شرح فيه مختصر التفريع لابن الجلاب، وكتبه كلها في غاية الجودة والاتقان[2]

الواحد والعشرون: مؤلفات خليل بن إسحاق الجندي[3] (776هـــــــ)

له تآليف مفيدة، دالة على الفضل، وسعة الاطلاع منها[4]:

-التوضيح[5]، شرح فيه جامع الأمهات لابن الحاجب شرحا حسنا، وهذا الشرح انتقاه من شرح ابن عبد السلام، وزاد عليه عزو الأقوال، وإيضاح ما فيه من الإشكال[6] ، وقد اعتمد اختياراته وأنقاله، لعلمه وفضله، وكثيرا ما يرد الفرع لأصله.

وضع الله عليه القبول، وعكف الناس على تحصيله، ومطالعته[7]، فهو كتاب الناس شرقا وغربا، وغربا، ليس من شروحه على كثرتها ما هو أنفع منه ولا أشهر، وهو شرح مبارك،..دليل على حسن طويته[8].

---

[1] عبد الله بن محمد بن فرحون، كنيته أبو محمد، وهو عم برهان الدين صاحب الديباج، من أكابر أئمة التفسير والحديث، عالما بالفقه، كان عليه مدار الناس بالمدينة المنورة، تولى القضاء، الديباج المذهب، ج1، ص454

[2] الديباج المذهب، ج1، ص457-458

[3] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص5

[4] المجموع شرح المهذب،محي الدين ابن شرف الدين النووي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971،ج1، ص55

[5] مطبوع، بتحقيق محمد عثمان، طبعة دار الكتب العلمية

[6] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد ب علي بن محمد (ابن حجر)، دط، دت، ج2، ص86

[7] الديباج المذهب، ج1، ص357-358

[8] نيل الابتهاج، ص114

-المختصر، ويعتبر من المؤلفات الفقهية المفيدة، قصد فيه إلى بيان المشهور، مجردا عن الخلاف، وجمع فيه فروعا كثيرة جدا، مع الإيجاز البليغ[1].

أجاد فيه كل الإجادة، وأكب الناس على فهمه وحفظه[2].

فمن أوصاف هذا الكتاب ما ذكره ابن مريم نقلا عن ابن غازي :(من أفضل نفائس الأعلاق.. إذ هو عظيم الجدوى، بليغ الفحوى، مبين لما به الفتوى، .. قد جمع الاختصار في شدة الضبط والتهذيب، وأظهر الاقتدار في حسن المساق والترتيب، فما يعلم أحدا نسج على منواله، ولا سمحت قريحة بمثاله)[3]، اختصر فيه ابن الحاجب، وسلك فيه طرق الحاوي عند الشافعية، فجمع الفروع الكثيرة من كتب المذهب، حتى قالوا: إنه حوى مائة ألف مسألة منطوقا، ومثلها مفهوما، وإنما ذلك تقريب، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير، بل قال الهلالي[4]: فيه المسألة الواحدة التي تجمع ألف ألف مسألة، مع أن مختصر ابن الحاجب، قال ابن دقيق العيد: إنه جمع أربعين ألف مسألة، وقال في المنح البادية[5]: إن ابن الحاجب جمع ستا وتسعين ألف مسألة[6]

ومما دعا إلى الإقبال عليه أنه ترك الذي اعتنى به ابن الحاجب، وابن عرفة، واقتصر على ما به الفتوى، فطرح على قارئه كلفة تحرير تلك الأقوال، وما ذكره في الخلاف، إنما هو إذا تساوى فيه التشهير، أو لم يطلع على ترجيح قول، وكذلك دعاهم إلى الإقبال عليه أن ما حرره من

[1] الديباج، ج1، ص358

[2] درة الحجال في أسماء الرجال، ابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دط، دت، ج1، ص257

[3] البستان، ابن مريم، تحقيق، عبد القادر بوباية، ص209

[4] أحمد بن عبد العزيز الهلالي، السجلماسي، توفي سنة 1175هـ

[5] هذه المنح البادية في الأسانيد العالية لأبي عبد الله محمد المعروف بابن الصغير، ابن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، توفي سنة 1134هـ

[6] الفكر السامي، ج2، ص343-344

المسائل كان صوابا، بحيث أنه لا خلل فيه، وسبب ذلك أنه أفنى في تحريره زهرة حياته، حيث أقام في تأليفه خمسا وعشرين سنة[1]

وقد ذكر المؤلف السبب الباعث في تأليفه له، وقد وضح ذلك في مقدمته: (سألني جماعة أبان الله لي ولهم معالم التحقيق..مختصرا على مذهب مالك رحمه الله تعالى مبينا لما به الفتوى)[2]

والمنهجية التي اعتمدها في الوصول إلى هذا الهدف، هو اعتماده على المدونة، وفهم شارحيها، كما اعتمد في ترجيحاته على أربعة من كبار المذهب، وهم اللخمي، وابن يونس، والمازري، ومشيرا ب (فيها) إلى المدونة، وبأول إلى اختلاف شارحيها في فهمها، وب (الاختيار) للخمي، إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره في هو نفسه، وبالأم فذلك لاختياره من الخلاف، و(بالترجيح) لابن يونس، كذلك، و(بالظهور) لابن رشد كذلك، وب(القول) للمازري كذلك [3]

وهذا الترتيب الذي اعتمده في ترتيب الأقوال ليس اعتباطيا وإنما لمعايير دفعته لذلك، فقد بدأ باللخمي مع تقدم ابن يونس عليه، لجسارة اللخمي في الاختيار عند الاختلاف فخصه بمادة الاختيار، خص ابن يونس بالترجيح، لأن أثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه، وما يختار لنفسه قليل، وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثرا على ظاهر الروايات..، وخص المازري بالقول، لأنه لما قويت عارضته في العلوم، وتصرف فيها تصرف المجتهدين، كان صاحب قول يعتمد عليه[4]

---

[1] تراجم خليل لعظوم، ص114

[2] المختصر ، خليل بن إسحاق ، ص8

[3] المصدر نفسه، ص8

[4] مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه وكرياء عميران، ج1، ص48

وعناية الناس الناس بالمختصر نادرة لم يحظ بها كتاب فقهي مالكي بما حظيه كتاب المختصر، ومن أبسط ما يؤكد على هذه المكانة الشروح، والحواشي، والطرر، بل واختصار، وأنظام منذ ظهوره إلى وقتنا الحاضر عليه[1].

وهذا المؤلف اختصاره مركز شديد التركيز، يكاد يصل إلى مستوى الألغاز، إذ بظهوره، بلغ الاختصار غايته، لأن مختصر خليل مختصر مختصر المختصر بتكرر الإضافة ثلاث مرات، وكاد جل عبارته أن يكون لغزا[2]، فكل حرف، وكلمة، وجملة لها معناها مفهوما، ومنطوقا، يتبارى العلماء في تفسير منطوقها، ويقضون في شرح ذلك وتدريسه أياما وسنينا[3].

فأسلوبه الماتع منقطع النظير، ومنهجه يحتمان الحاجة إلى الشروح، وحواشي، تتعدد وتتجدد بتعدد الناهين من علماء مالكية، وتتجدد نظراتهم الاجتهادية في أقوال المذهب في ضوء القواعد والضوابط التي نوه عنها سابقا، والتي منها، بل أكثرها تأثيرا في تطور الآراء المذهبية، ما جرى به العمل[4]

وأما ما يتعلق بشروحه فيمكن تقسيم هذه الشروح إلى قسمين:

-القسم الأول: ما يعتمد عليه بإطلاق ومن هذه الشروحات:

-شرح تاج الدين أبي البقاء، برهام بن عبد الله تلميذ الشيخ خليل(ت805هـ)، وقد مختصر شيخه في ثلاثة شروح، كبير ومتوسط، وصغير، فالشرح الكبير[5]، جاء في نيل الابتهاج حيث قال أحمد بابا التنبكتي: "والشرح الكبير كافل بتحصيل الطالب مغني عن غيره، والصغير من الكتب المعتد

[1] ويكفي تدليلا على عناية الناس به أن الكتابات عليه عدة كتابات، كما ذكر أحمد بابا في نيل الابتهاج، أن الشروح والتعاليق عليه أكثر من ستين تأليفا، والذي وقف عليه كاتبه بين مطبوع ومخطوط، ومجرد أسماء ما يناهز المائة، تراجم خليل لعظوم، ص115

[2] الفكر السامي، ج2، ص398

[3] إصطلاح المذهب عند المالكية، ص445

[4] المرجع نفسه، ص445

[5] توجد عدة النسخ من هذا الشرح مخطوطة منها : نسخة الخزانة العامة بالرباط في أربعة أجزاء، تحت رقم 1415

عليها في الفتوى"[1]، وأما الشرح المتوسط، هذا الشرح دون الشرحين السابقين من ناحية التحقيق والدقة،

قال محمد النابغة في منظومته:

واعتمدوا بهرام لكن في الوسط   أقسط في تحقيقه وما قسط[2].

وأما الشرح الصغير[3] هذا الشرح تركه بهرام طررا على المختصر، وجمعه بعض تلامذته في كتاب مستقل، وهو أقل شهرة من المتوسط، إلا أنه أدق وأضبط منه[4]

-شرح أبي الفضل محمد بن محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني(ت842هـ)، سماه المنزع النبيل في شرح مختصر خليل[5]، شرح فيه باب الطهارة في جزءين، ومن باب القضاء إلى آخر المختصر، وهو وهو في غاية الإتقان والتحرير، وصفه أحمد بابا بقوله (لا نظير له أصلا)[6]

وقد اعتمد عليه المالكية في الافتاء، ونقلوا منه مسائل كثيرة في مصنفاتهم الفقهية، قال محمد النابغة:

واعتمدوا مختصر ابن عرفة   كذا ابن مرزوق عن عرفه[7]

-شروح أبي إسحاق إبراهيم بن فائد الزواوي القسنطيني(857هـ)، لقد شرح الزواوي مختصر خليل في ثلاثة شروح:

---

[1] نيل الابتهاج، ص101

[2] البوطليحية، تحقيق يحيى بن براء، ص78

[3] توجد نسخة منه بالخزانة الناصرية بتمكروت رقم (828)، ونسخة بالخزانة الحسنية بالرباط، تقع في ثلاثة أجزاء، رقم 8970، 9002، 9072

[4] نور البصر، أحمد بن عبد العزيز الهلالي، راجعه محمد محمود ولد محمد الأمين، دار يوسف بن تاشفين، موريتانيا، ط1،2007، ص133

[5] توجد نسخة منه بالخزانة العامة بالرباط، (رقم 265)، مطبوع بتحقيق، جيلالي عشير، محمد بورنان، مالك كرشوش، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، تلمسان

[6] نيل الابتهاج، ص192

[7] البوطليحية، ص81

-تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل (اعتمد فيه على شرح ابن عبد السلام على مختصر ابن الحاجب، والتوضيح لخليل، ومختصر ابن عرفة، وفي آخر هذا الشرح عقد فصلا جمع فيه فوائد فقهية لخصها من البيان والتحصيل لابن رشد وغيره[1]

-فيض النيل في شرح مختصر خليل.

-تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق، وصل فيه إلى باب الجهاد[2]

اقتصرت على هذه الشروح التي تعتمد على إطلاقها، لأنني مقيد بالفترة الزمنية وهي القرن الثامن لهجرة، وإلا هناك شروح بعد هذه الشروح[3]

القسم الثاني: ما يعتمد عليه في غير ما انفرد به

هذا القسم كله بعد الفترة الملتزم بها وهي القرن الثامن للهجرة، لكن سأذكرها على سبيل التمثيل فقط، ومن بينها:

-شرح أبي الإرشاد نور الدين الأجهوري المصري (1066هـ) سماه (مواهب الجليل في تحرير ما حواه مختصر خليل، فقد وصفه أبو العباس الهلالي بقوله: "هذا مع أن الشيخ عليا رحمه الله حرر كثيرا من المسائل أتم تحرير، وقررها أوضح تقرير، وحصل كثيرا من النقول أحسن تحصيل..فشرحه كثير الفوائد لمن يميز حصباءه من ذره"[4]، وقد أشار أبو سالم العياشي تلميذ الأجهوري إلى بعض من انتقد هذا الشرح، وعلق على ذلك بقوله: "وكان هذا من جملة ما انتقد عليه في شرحه، وهو جدير بذلك"[5]

---

[1] نيل الابتهاج، ص52

[2] المصدر نفسه، 52

[3] منها شرح عبد الرحمن الملقب بحلولو (ت898هـ)، له شرحان على المختصر (شرح كبير في ستة أسفار)، وشرح آخر في سفرين(سماه المختصر)، وأيضا من بين هذه الشروح أيضا شرح الرعيني الحطاب، وشرح سالم السنهوري

[4] نور البصر، ص132

[5] الرحلة العياشية، أبي سالم العياشي المغربي، طبعة حجرية، 1316هـ، ج2، ص373

فالشيخ علي الأجهوري من شيوخ المالكية الكبار، غير أن شرحه على المختصر لا يعتمد منه إلا ما وافق فيه غيره.

-شرح أبي عبد الله بن عبد الله المالكي الشهير بالخرشي (ت1101هـ)، لقد شرح الخرشي المختصر الخليل في شرح سماه الشرح الكبير على متن خليل، ثم اختصره في شرح صغير، جاء في المقدمة الشرح الصغير: (فقد وضعت شرحا يخل ألفاظه يحتوي على تقاييد وفوائد يصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين، ثم أدركتني رحمة الضعاف..حين طلب مني جماعة من الإخوان وجملة من الأخلاء، شرحا آخر لا يكون قاصرا على إفادة القاصرين، خاليا عن الإطناب، وعما يصعب فهمه من الإيجاز على المبتدئين)[1]

-شرح برهان الدين إبراهيم الشبرخيتي (ت1106هـ)، وسماه الشرح الجليل على مختصر خليل[2]

وقد اعتمد الشبرخيتي في هذا الشرح على شيخه الأجهوري لذلك ينبغي أن يحتاط في الأخذ منه، قال أبو العباس الهلالي: "وما قيل فيه يعني شرح الأجهوري، يقال في شرح تلامذته، وأتباعه من المشارقة، كالشيخ عبد الباقي،

والشيخ إبراهيم الشبرخيتي"[3]

الفرع الثالث: المؤلفات على مسائل الخلاف

قد صنف المالكية فيها مصنفات كثيرة غلب عليها العراقيون أولا، ثم تابعهم على طريقتهم من المصريين والأندلسيين، والمغاربة، وتميزت هذه المؤلفات بالاستقلال في الطريقة عن طريقة الحنفية والشافعية، فباستثناء كتاب عيون الأدلة فقد يعتبر من أكبر المؤلفات المالكية في الخلاف، هذا دفع بالمؤلفين بالاختصار في المحاججة والتعليل، ومن بين هذه المؤلفات:

[1] مقدمة على شرح الخرشي، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، مصر، ط3، 1317هـ، ج1، ص8
[2] توجد نسخة منه بخزانة ابن يوسف بمراكش (رقم: 36)
[3] نور البصر،132

أولا: التعليق في علم الخلاف للشارمساحي (ت669هـــ)

فقد قال عنه الحجوي الثعالبي: (وكتاب التعليق، وهذا في علم الخلاف)[1]

ثانيا: مؤلفات حسين بن أبي القاسم البغدادي المعروف بالنبلي[2] (ت712هـــ)

ومن أشهر مؤلفاته في علم الخلاف كتاب المسائل[3]

الفرع الرابع: المؤلفات المالكية في علوم الفقه العملي:

ومن بين هذه المؤلفات:

أولا:مؤلفات ابن هشام الأزدي [4](ت606هـــ)

من أشهر مؤلفاته في النوازل، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام [5]

ثانيا: مؤلفات ابن القطان البلوي عبد الرحمن عثمان بن أبي زيد السوسي (ت بعد 701هـــ)[6]

مؤلفه بكتاب النوازل في الأحكام، ولفائدة هذا الكتابّ، فقد كان ينقل منه معاصره المعلم في البناءات[7]

---

[1] الفكر السامي، ص566

[2] قاضي القضاة ببغداد، كان إماما نحويا فاضلا، إماما في الفقه صدرا في علومه، وكان مدرسا للطائفة المالكية

[4] هو هشام بن عبد الله بن هشام أبي الوليد القرطبي، كان فقيها بصيرا بعقد الشروط مقصودا لذلك، شجرة النور، ص132، صلة الصلة، القسم الرابع منها، ص229

[5] شجرة النور، ص132

[6] العمر، حسن حسني عبد الوهاب، راجعه محمد العروسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ج2، ص718

[7] المرجع السابق، ص718

ثالثا:كتب ابن راشد القفصي (ت736هـــ)[1] في النوازل

له كتاب في النوازل سماه منتقى الأحكام، وقد كان يعتمد عليه صاحب التبصرة[2]

[1] هو أبو عبد الله محمد عبد الله بن راشد البكري التونسي

[2] نقل منه في التبصرة (ج1،ص282): قال ابن راشد في منتقى الأحكام

خلاصة المبحث الثاني:

يمكن تقسيم هذه المؤلفات حسب التطور الزمني لها إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من ق2هـ- إلى القرن 3هـ، عرفت هذه المرحلة كتب معتمدة في المذهب، وكتب أصلها سماعات عن مالك رحمه الله وغيره، وكتب التدليل والاحتجاج للفقه المالكي، وكتب لم تحظ بشهرة ، وكتب ضعيفة التأليف، وكتب وصفت بحسن التأليف.

بينما المرحلة الثانية فإنها تبدأ من ق3هـ-إلى ق6هـ، وهذه الكتب المصنفة في هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى كتب معتمدة، ومعول عليها، وكتب تلقاها العلماء بالقبول، وتبدأ مؤلفات هذه المرحلة ، من أول مؤلف، وهو مؤلف يحيى بن يحيى، وتنتهي بكتاب الأجوبة في الأحكام لإبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي، كما نجد التأثير بفقه الحديث المالكي حتى على أصحاب المذاهب الأخرى كما وقع للإمام النووي، وابن حجر العسقلاني من خلال نقولاتهم من مصادر فقه الحديث المالكي كابن عبد البر والقاضي عياض.

أما المرحلة الثالثة، فتبدأ من ق6هـ-ق9هـ، هذه المرحلة عرفت بالتنوع في التأليف، من مؤلفات الذب عن مذهب مالك رحمه الله، ومؤلفات مسائل الخلاف، ومؤلفات الفقه العملي، وتبدأ هذه المرحلة بأول مؤلف هو الجامع بين الأمهات لابن الحاجب، وتنتهي بمنتقى الأحكام لابن راشد القفصي.

وقد توجت هذا العمل، بجدول إحصائي، وأعمدة بيانية، تبرز الشروحات والمختصرات التي جعلت على المدونة عبر القرون، انظر في الملاحق.

الخاتمة:

بعد الرحلة الماتعة مع البحث من التقديم له، وعرض فصوله ومباحثه، ومطالبه، إجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية عنها، فيمكن أن نستنتج ما يأتي:

–الفقه المالكي تراث منظم، عميق الجذور المنهجية، وهذا ما نلمسه من خلال حركته الفقهية وتطوراتها، ابتداء من صاحب المذهب فقد كانت له يد طولى في توسيع رقعته مشرقا ومغربا، وهذا راجع إلى كياسته ومدى ملائمة أصوله مع العقول المشرقية والمغربية، فقد كان كعبا في العلم، وهذا بإشادة العلماء له على تقدمه في فني الفقه والحديث، فقد كان مختصا فيهما، حتى قيل في أثره كما جاء عن الشافعي "إذا جاء الأثر من مالك فمالك نجم، وإذا جاءك الخبر من مالك فمالك نجم" هذه الازدواجية أثرت في بعض تلامذته كابن القاسم الذي غلب عليه طابع الفقه، بينما نجد ابن الماجشون غلب عليه طابع الحديث وهذا ما نلمسه في طريقة كل منهما، حيث نجد الأول يقدم العمل على خبر الآحاد بينما الثاني نجده يقدم خبر الآحاد على العمل.

– لعب القضاء دورا كبيرا في انتشار المذهب المالكي بالعراق وذلك بتولية القضاة المالكية كالقاضي إسماعيل والقاضي عبد الوهاب، بالإضافة إلى التدريس ، وتنوع التأليف بين الردود ، ومؤلفات تتعلق بالأصول، وكتب تتعلق بالاحتجاج الفقهي، والمناظرات، هذا كله يعتبر سببا رئيسيا في استقرار المذهب المالكي بالعراق، كما نجد للرحلة أثرا بالغا في انتشار المذهب المالكي بمصر من خلال رحلة ابن القاسم العتقي للإمام مالك وأخذ رواية الموطأ عليه، فقد لازمه عشرين سنة وهذا العمل قد أسهم في صناعة الفقه المالكي بمصر، وتابع هذا العمل بعده ا ابن وهب، وأصبغ المالكي وغيرهم.

ـالدور الكبير الذي أسهم في انتشار المذهب المالكي بالمغرب الأدنى، والأوسط، والأقصى من خلال ما قام به كل من البهلول بن راشد بروايته للموطأ عن الإمام مالك رحمه الله، وعبد الله بن فروخ الذي كان مفتيا على إفريقية، وأسد بن الفرات، والإمام سحنون، ومن مظاهر هذا الانتشار اتساع القاعدة الاجتماعية، والجغرافية له، والرقابة التي فرضها علماء المالكية على الحياة الفكرية، والتركيز على الرحلة إلى الحجاز وتفضيلها على العراق، لميلهم إلى البداوة أكثر من الحضارة كما قال ابن خلدون في مقدمته.

- دور المدارس المالكية وتنوع أصولها، وقواعدها، ومفرداتها، وجهود أعلامها في بسط المذهب المالكي، وإثرائه، فنجد المدرسة المدنية عرفت تطورا بفضل جهود تلامذة الإمام مالك رحمه الله الذين تسلموا الشعل بعده كعثمان بن كنانة، كما يرجع إلى التأليف الذي خلفة أعمدة هذه المدرسة، كالمنتوج الفكري الذي خلفه عبد المالك ابن الماجشون، وقويت شوكة الفقه المالكي بالمدرسة العراقية بفضل جهود أسرة آل حماد، والصناعة الفقهية المبنية على الاستدلال والتأصيل التي نجدها عند القاضي إسماعيل، بينما المدرسة المالكية المصرية فقد احتلت مركز القيادة برئاسة ابن القاسم العتقي ، وتوسعت هذه المدرسة بفضل التدريس في الحلقات والتألبف الذي كان كبيرا تطور هذه المدرسة، بينما المدرسة المغربية والأندلسية نجد لها تأثر كبير بمنهج المدرسة المدنية وطريقتهم في الاعتماد على الحديث، وتأثر بمنهج المدرسة المصرية في الاعتماد على العمل .

-أثر قيام الدويلات في رسوخ المذهب المالكي، رغم اختلاف مذهبية بعض الدويلات، إلا أننا نجد مظاهر القبول للمذهب المالكي والاعتماد عليه خصوصا في القضاء، ونلمس هذا التسامح في عهد الدولة الموحدية، وعهد الدولة الزيرية

- التأليف والتصنيف كان له دور كبير في إرساء دعائم المذهب المالكي، فالخزانة المالكية تزخر بكم هائل من المؤلفات ما يثبت تعدد وجوه الاصطلاح الذي كان طافحا في المؤلفات المعتمدة والمتداولة عند المتأخرين، فمن بين الخزائن التي حافظت على التراث المالكي، الخزائن المتواجدة بالمغرب، كخزانة القرويين، والخزانة المتواجدة بفاس، بالإضافة إلى الخزائن المتواجدة الموريتانية فقد حافظت على العديد من المخطوطات الفقهية المالكية، والخزائن المتواجدة بأدرار بصحراء الجزائر.. .

-تم التأليف على ثلاثة مراحل بداية من التأسيس، مع كتاب الموطأ والروايات عليه، ثم مرحلة الثانية، وهي مرحلة التطور، عرفت هذه المرحلة كتب معتمدة، وكتب مشهورة، وكتب تلقاها العلماء بالقبول، وكتب لم يشهد لها باعتبار أو الغاء، بينما المرحلة الأخيرة هي مرحلة التطور، هذه المرحلة عرفت كتب الفقه العملي (النوازل، والأحكام القضائية)، وكتب مسائل الخلاف وغيرها.

التوصيات:

بعد الانتهاء من البحث بحمد الله، وضبط إشكاليته، والإجابة عنها، إلا أن البحث يحتاج لإثراء، لذلك لدي توصيات تخص البحث:

–نظرا لعدم استيفائي لجميع الموضوع أقترح لمن يجيء من بعدي من الباحثين، والأساتذة، أن يولوا العناية بالجانب المغربي من جهة التأليف خاصة بعد القرن الثامن فقد عرف تلاقح الثقافات وتبادل الرأي فهذه الفترة مما لا شك أنها تزخر بمؤلفات متنوعة على غير عهد بها في السابق.

– الاهتمام بالتراث المالكي بشمال إفريقيا دراسة وتحقيقا

–اقترح من لمن يبحث من بعدي أن يهتم خاصة ببعض الشروح المنتجة حديثا، خاصة فيما عمل في شرح المختصر لخليل، فهناك شروح جديدة وغنية لا غنى للطالب عنها، مما يسمى بالكناش وهو معروف عند المورتانيين، وهو نوع من التأليف تكون الشروح فيه على الحواشي، وتكون الشروح متنوعة لطائفة من العلماء،و تذكر فيه فوائد في الغالب.

–مما أقترحه أن يكون هذا العنوان التطور التاريخي للتدوين الفقهي المالكي، كمقياس يدرس لطلبة الشريعة عموما، وأصول الفقه خصوصا، لتعريفهم بالتطور الكرونولوجي الذي مر به الفقه المالكي.

ملحق:

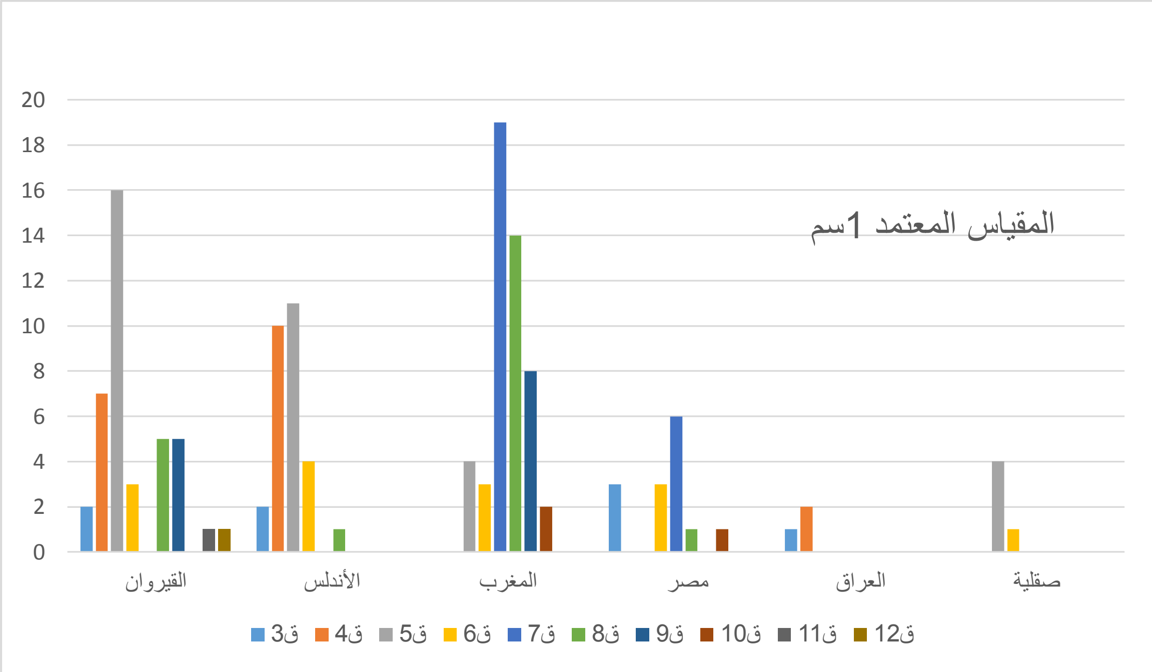
الشروحات والمختصرات على المدونة في كل بلد من ق3ـــــ ق12هـــ وتمثيلها بيانيا

–

أولا:مجموع مؤلفات أهل كل بلد في كل قرن

	ق3	ق4	ق5	ق6	ق7	ق8	ق9	ق10	ق11	ق12
القيروان	2	7	16	3		5	5		1	1
الأندلس	2	10	11	4		1				
المغرب			4	3	19	14	8	2		
مصر	3			3	6	1		1		
العراق	1	2								
صقلية			4	1						

ثانيا: التمثيل البياني لهذه الشروحات والمختصرات:



ينظر: المنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي، دورة علمية منظمة بمركز البحوث والدراسات التابع للرابطة المحمدية، يوم 15ـ16 ، ماي، 2012

تعليق: هذه بعض الشروحات والمختصرات التي جعلت على المدونة، حيث نجد المغرب هي أكبر الدول التي عنيت بشرح المدونة واختصارها، ثم القيروان، ثم الأندلس، ثم مصر، ثم صقلية، ثم العراق، حيث نجد القرن الثالث المغرب لديه شروحا كثيرة على المدونة، وكذلك القرن الثامن والتاسع، بينما القيروان تظهر عنايتهم بالشرح في القرن الرابع والقرن الثامن، ومصر تظهر عنايتهم الكبرى بشرح المدونة في القرن السابع، وصقلية ظهر اهتمامهم الكبير بشرح المدونة في القرن الثامن

الفهارس:

أولا: فهرس الآيات والأحاديث

ثانيا: فهرس الأعلام

ثالثا: قائمة المصادر والمراجع

رابعا:فهرس الموضوعات

أولا: فهارس الآيات والأحاديث:

1: فهرس الآيات

الآية	السورة	الرقم	الصفحة
﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِۗ تِلْكَ ﴿١٨٧﴾﴾	البقرة	187	309
﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةًۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًاۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٤١﴾﴾	آل عمران	41	139
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾	آل عمران	103	1
﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِۚ ﴿٢٥﴾﴾	النساء	52	139
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِۚ ﴿١﴾﴾	المائدة	1	166

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴿٦﴾ ﴾	المائدة	6	262
﴿ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ ﴿٦٣﴾ ﴾	الأنفال	63	214
﴿ أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾	الزمر	9	1
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ ﴿١١﴾ ﴾	المجادلة	11ا	1
﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ﴿٢﴾ ﴾	قريش	1ــ 4	214

2: فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
﴿ أصيب عبد الله وترك عيالا ودينا ﴾	**215**
﴿ إذا استيقظ أحدكم، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فلا يدري أين باتت ﴾	**181**

﴿ صلى الصلاتين بعرفة بآذان واحد، وإقامتين ﴾	139
﴿ طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ﴾	139

ثانيا: فهرس الأعلام

أصبغ بن الفرج	84ـ67ـ64ـ53
آل حماد بن زيد	67ـ53ـ52
أويس	22
ابن باشكوال	133
الباقلاني	164ـ162ـ160ـ59ـ56
بشار بن ركانة	85
ابن بشير	20
أبو بكر الرازي	162
أبو بكر الشبلي	55
أبو بكر ابن العربي	204ـ196ـ133ـ131
أبو بكر بن اللباد	85ـ75ـ73
أبو بكر بن سليمان بن أبي خيثمة	26
أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام	26
أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري	58ـ57ـ56ـ54ـ40
البهلول بن راشد	117ـ78ـ75ـ69

ثانيا: فهرس الأعلام

ابن الجلاب	57ـ 59ـ159ـ160ـ165
الحارث بن مسكين	61ـ65
ابن حبيب	96ـ110
أبو الحسن الأشعري	55
حماد بن يحيى السلجماسي	148
أبو حنيفة	35ـ51ـ57ـ67ـ76ـ77
خارجة بن زيد	26ـ30ـ36ـ75ـ114
خالد بن حميد	61
أبو خشان محمد بن إبراهيم البصري	54
الربيع	22
أبو زيد عبد الرحمن بن عمر	65
زين بن شعيب بن كريب المعافري	61
سالم بن عبد الله بن عمر	26
سعد بن عبد الله	61

ثانيا: فهرس الأعلام

بن سعد المعافري	
سعيد بن عبد الله المعافري	177
سليمان ابن بلال المدني	146ـ145
أبو السمح عبد الله بن السمح	61
أبو سهل	22
شودب الخارجي	28
أبو الطيب محمد بن محمد بن إسحاق بن راهويه	55
عامر بن محمد القيسي	82ـ79
أبو العباس الغبريني	21ـ20
عبد الرحمان بن خالد بن يزيد	61
عبد الرحمن بن أبي جعفر	64

ثانيا: فهرس الأعلام

الدمياطي	
عبد الرحمن بن الأشرس	205ـ189
عبد الرحمن بن المهدي	71ـ61ـ37
عبد الرحيم بن خالد الجمحي	67ـ57ـ37
عبد الله بن عامر بن ربيعة	26
أبو عبد الله بن عبد الله بن الحكم	65
عبد الله بن مسلمة القعنبي	170ـ159ـ52
عبد الله بن نافع الصائغ	152ـ142ـ128
أبو عبد الله عبد الرحمن ابن القاسم العتقي المصري	391ـ62ـ63ـ64ـ65ـ67ـ140ـ149ـ157ـ161ـ169ـ176ـ183
عبد الملك بن أيمن	242
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	36ـ26
أبو العتاهية	30

ثانيا: فهرس الأعلام

عثمان بن الحكم الجذامي	61
عثمان بن كنانة	155-143-142-141-129-128
عروة بن الزبير	31-26
علي بن زياد	205-190-189-134
أبو عمران عمران الفاسي	166-163
أبو عمرو الحارث بن مسكين	65-61
أبو عمرو بن عبد العزيز القيسي	63
عيسى ابن مسكين	148
أبو الفرج عمر بن محمد بن عمرو الليثي البغداي	55
الفضيل بن عياض	31
ابن القاسم	39
أبو القاسم ابن زيتون	20
القاسم بن محمد	36-26
القاضي عبد الوهاب	166-160-159-158-67-60-71-59-57

ثانيا: فهرس الأعلام

ابن القصار	164_160
اللخمي	197_123_98_20
ابن الماجشون	65_62_45
أبو محمد بن التبان	74
محمد بن الحسن الشيباني	31
محمد بن المواز	179_178
محمد بن دينار	155_144_130
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم	178
محمد بن عمر الواقدي	52
أبو محمد عبد الله بن الأعين	63
أبو محمد عبد الله بن وهب	63_62_42_39_37
مصقلة بن عتبان الشيباني	28
ابن المعذل	55_53_52
المغيرة بن عبد الرحمن	155_134_129
أبو نعيم إسحاق	63

ثانيا: **فهرس الأعلام**

بن الفرات بن الجعد بن سليم	
أبو هارون العمري	85
هارون بن عبد الله الزهري أبو يحيى المكي	54
الوليد بن عبد الملك	26ـ25ـ24
يحي بن أزهر	61
يحيى بن يحيى الليثي	89ـ83ـ52ـ41ـ20
يحيى بن يحيى بن بكر	52
أبو يوسف	77ـ31

ثالثا: قائمة المصادر والمراجع:

القرءان الكريم برواية حفص، مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المملكة العربية السعودية

الكتب

1ــ ابن أبي زيد القرواني وعقيدته في الرسالة والجامع، الحبيب بن الطاهر، دط، دت

2ــ أبوعمران الفاسي حافظ المذهب المالكي، بحوث الندوة التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث ، عبد الهادي حميتو، حياة أبي عمران الفاسي ومناقبه

3ــ الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي، بشير رمضان التليسي، خلال القرن الرابع الهجري، دار الكتب الوطنية بنرازي، ليبيا، ط1 ،2003م

4ــإتحاف أعادم الناس بجمل حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن زيدان، تحقيق علي عمر، مكتبة القفافة الدينية، القاهرة، ط1 ،2008م

5ـأجوبة ابن ورد، إجازة بإشراف محمد السرار بكلية الشريعة بفاس المغرب سنة 2002 وقد طبع بالرابطة المحمدية محمد بوخبزة وذبدر العمراني سنة 2009م

6ــالإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب، شرحه وضبطه، يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، 1987م

7ــ إحكام الفصول في أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجي، تحقيق عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1989م

8ــ الجامع لأحكام القرءان الكريم، القرطبي، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،ط1 ، دت

9ــ أحكام القرءان، ابن الفرس الأندلسي، تحقيق طه بن علي بوسريح، دار ابن حزم، بيروت، ط1 ، 2006م

10ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، القرافي، شهاب الدين أبي العباس، اعتنى به أبو غدة ،حلب،ط1 ، 1967م

11ـ أخبار الأئمة الرستميين،ق3 ه، ابن الصغير، تحقيق وعليق دكتور محمد ناصر وإبراهيم بحاز،دط،دت

12ـأخبار الفقهاء والمحدثين، محمد بن الحارث الخشني،تحقيق ماريا لويسا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1991

13ـالإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبي يعلى الخليلي ،تحقيق محمد إدريس، مكتبة ، الرشد، الرياض، ط1 ، 1989

14ـأزهار الرياض في ألبار عياض، المقري ، حققه وضبط عليه، مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التألف والترجمة، القاهرة، 1942 م

15ـ الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، عبد الله الباروني، ق3 ، دط، دت،

16ـ أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري ، تحقيق محمد باسل العيون ، دار الكتب ، العلمية، لبنان، ط1 ،1998م

17ـ الاستذكار في مذاهب الأمصار، ابن عبد البر ، وثق أصوله وخرج نصوصه عبد ، المعطي قعلجي، دار الوعي، ط1 ،1993م

.الاستذكار، ابن عبد البر ، علق عليهسا لم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، دط

18ـالاستقصا،السادوي، طبع سنة 1917م ، الهند

19ـالإسشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب ، قارن بين نسخه وخرج ، أحاديثه الحبيب بن الطاهر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 ، 1999م

20ـصحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2002م

21ـصحيح مسلم، تحقيق محمد الفريابي، دار طيبة، 2006م

22ـالإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 ، 1995م

23ـإصطادح المذهب عند المالكية، محمد علي إبراهيم، ،دار البحوث الإسلامية، الإمارات، ط1 ، 2000م

24ـ أصول الفتيا في المذهب المالكي، محمد بن الحارث الخشني ، حققه الشيخ محمد المجدوب وأبو الأجفان وعثمان بطيخ ، الدار العربية للكتاب ، دط، 1985 م

25ـأعلام الفكر الإسلامي، لمحمد فاضل بن عاشور، مكتبة النجاح، تونس

26ـأعلام الفكر والثقافة، في الجزائر المحروسة، يحيى بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م

27ــ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين ا ولمستشرقين، الزركلي ، دار العلم للمادين، بيروت، لبنان، ط15 ، 2002م

28ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، أبي نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي بن جعفر المعروف بابن ماكولا، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 1411ه

29ــالانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر الأندلسي، اعتنى به أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1997م

30ـــالأنساب ،السمعاني،حقق نصوصه الشي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، لقاهرة، ط2، 1980م

31ــالأنساب ، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، نشر المستشرق د . س . مرجليوث ، تقديم وتعليق : عبدالله عمر البارودي ، دار الجنان ، ، بيروت، لبنان ، ط1، 1408هــ

32ـ الأنيس المطرب ، أبو الحسن علي بن عبد الله ابن أبي زر، اعتنى بتصحيحه وطبعه وترجمته، مدرس العربية في المدرسة اللأوبسالية، كارل يوحن، طبع في مدينة أوبسالة، دار الطباعة المدرسية ، 1833 م

33ـ البداية والنهاية، ابن كثير ، المراجعة والتدقيق سعيد اللحام، دار نوبيليس، بيروت، ط1، 2009م

34ـ بررغواطة هراطقة المغرب في العصر الإسلامي، سحر السيد عبد العزيز السالم، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993 م

35ـ بستان المحدثين، ولي الله الدهلوي، اعتنى به محمد أكرم الندوي، دار االمغرب الإسلامي، ، دت

36ـ البستان في ذكر العلماء والأولياء، ابن مريم المديوني التلمساني ، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1971 م

37ــالبوطليحية، محمد نابغة الغلاوي ، تحقيق يحي بن البراء، مؤسسة الريان،بيروت، لبنان، ط2 ، 2004م

38ـ البيان المغرب ، ابن عذاري، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد، دار التراث الإسلامي، تونس ،ط1 ،2013م

39ــالبيان والتحصيل، ابن رشد، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ،1984م

40ــالبيان والتحصيل، ابن رشد،تحقيق محمد العرايشي، دار الغرب الإسلامي، لبنان،ط1 ، 1985م

41ـ تاريخ الإسلام ، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الذهبي ، تحقيق : د . عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 ، 1409هـ، 1989م

42ـ تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، طبعته إدارة القفافة والفقه بالجامعة بالرياض، السعودية، 1991م

43ـ تاريخ الخلفاء ، تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ط1 ،1997م

44ـ تاريخ الدولة السعودية ، عبد الرحيم عبد الرحمن، ط4 ، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1982 م

45ـ تاريخ الرسل والملوك ، االطبري، تحقيق أبو الفال محمد إبراهيم، دار المعارف بمصر

46ـالتاريخ الصغير ، البخاري،تحقيق محمود إبراهيم وفهرس أحاديقه يوسف المرعشلي، دار المعرفة، ط1 ،1986م

47ـتاريخ الفتح العربي في ليبيا، الطاهر أحمد الزواوي، دار المعارف، مصر، ط2 1963م

48ـ التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق هشام الندوي، دائرة المعارفالعثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، دت

49ـ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ، دار الكتب العلمية، بيروت، دت

50ـ تاريخ تطور الفقه المالكي، محمد شرحبيلي، المملكة المربية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، دط، 2000 م

51– تاريخ علماء الأندلس،ابن الفرضي، الدار المصرية،**1966م**

52ـ تاريخ مدينة السلام ،الخطيب البغدادي ، تحقيق بشار عواد، ، دار المغرب الإسلامي، ط1، 2001م

53ـ تاريخ مدينتي المسيلة وقلعة بني حماد في العصر الإسلامي، منشورات الحضارة، صالح بن قربة، الجزائر، ط1

54ـ تبصرة الحكام في أصو الأقاية والأحكام، ابن فرحون ، علق عليه وخرج أحاديقه، جمال عليش،ط خاصة دار عالم كتب المملكة السعودية، 2003 م

55ـالتبصرة، اللخمي ، تحقيق أحمد عبد الكريم نجيب، إصدارات وزارة الشؤون الدينية قطر،2011م

56ـ التتمة في جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري ، حققه بشر محمد عيون، دار الفكر، دت

57ـ تذكرة الحفاظ، الذهبي ، وضع حواشيه زكرياء عمر ات، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1 ،1998م

58ـ تراجم أبرز علماء قلعة بني حماد، حروز عبد الغني، مجلة كان التاريخية، العدد الواحد والعشرون، الكوي ، 2013م

59ـ تراجم أغلبية ، محمد الطالبي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1968 م

60ـ تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1985م

61ـ تراجم خليل لعظوم، محمد الشاذلي النيفر، دط، دت

62ـ التربية والإدارة بالمدارس الأساسية، محمد الطيب العلوي ، دار البحث،قسنطينة، ط1 ، 1982م

63ـ ترجمة ابن تيمية ، الذهبي، تحقيق خالد بن سليمان بن علي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2013م

64ـتزيين الممالك، السيوطي، تحقيق هشام بن محمد حيجر الحسني، دار الرشاد الحديثة، المغرب ، ط1 ، 2010م

65ـ تطور المذهب المالكي في المغرب الإسلامي ، محمد شرحبيلي، دط، المملكة المغربية وزراة الشؤون الدينية والأوقاف، المغرب ، 2000 م

66ــالتفريع، أبو القاسم ابن الجاد البصري، تحقيق حسين بن سالم الدهماني ، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1987م

67ــالتفسر والمفسرون، الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، دط

68ــتقريب التهذيب، ابن حجر العسقادني، ج 11 ،طبعة المعارف، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،1993م

69ـ تقْرِّيْب التمهْذِّيب، أحمد بن علي بن حجر العسقادني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد ، سوريا ،ط1، 1986م

70ـ التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، تحقيق السيد عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1956 م

71ـ التمهيد، ابن عبد الر المالكي، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ، 1327 ه 1412 ه- .

72ــتنبيه على مبادئ التوجيه قسم الدراسة، تحقيق محمد بالحسان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 ، 2007م

73ـ التنظيم المدرسي والبحث التربوي ، نبيل السمالوطي ، دار الشروق ،ط 1، 1980م

74ـ تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، القرافي ، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر1993م

75ـ تنوير الحوالك، جاد الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دت

76ـ تهذيب التهذيب ،ابن حجر العسقادني ، ،مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1 1322هـ

77ــتهْذِّيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج يوسف المزي عبدالرحمن المزي ، تحقيق : د .بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1 ج 1 سنة 1411 هـ، 1980 م ، و ج 2سنة 1982م

78ـ التهذيب في اختصار المدونة، أبي سعيد البراذعي ، تحقيق تحقيق محمد الأمين ولد محمد سا لم بن الشيخ ، دار البحوث للدراساتالإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، ، ط6 ، 1999م

79ـ تهذيب مسائل المدونة، تحقيق أحمد فريد الأنصاري، دار الكتب العلمية، مؤسسة محمد علي بيوض، بيروت، لبنان،1971م

80ـ توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لبدر الدين عمر القرافي، تحقيق علي عمر، مكتبة ، الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 2004م

81ـ التوضيح شرح المختصر ابن الحاجب، لليل بن إسحاق المالكي، تحقيق محمد عثمان، دط، دت

82ـالجامع السنن والآداب والمغازي والتاريخ ، ابن أبي زيد ، ط2 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م

83ـ ، جامع فهارس الثقات، أبي حاتم البستي ، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط1 1988م

84ـجذوة المقتبس، أبي عبد الله الحميدي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي ، تونس، ط1، 2008م

85ـالجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1952،م

86ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محي الدين ابن سا لم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، ، تحقيق عبد الفتاح محمد ، ط2 ،دت

87ـ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1271

88ـ حاشية على شرح الخرشي على مختصر خليل العدوي ، المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر ،ط2 ، 1317هـ

89ـالحسبة المذهبية في بلاد المغرب لعربي نشأتها وتطورها، موسى لقبال ، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، ط1 ، 1971م

90ـ حسن الحاضرة في تاري مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو

،الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، ط1 ،1967م
91ـالحلل الموشية في ذكر لأخبارر المراكشية، مؤل مجهو ، تحقيق سهيل زكار، دار الرشاد الحديثية، لدار البيضاء، 1967م
92ـحلية الأولياء وطبقة الأصفياء، أبو نعيم، دار الفكر، بر وت، لبنان، 1996 م
93ـالحواضر والمراكز القثقافية في الجزائر لاد العصر الوسيط، بن ذيب عيسى وآخرون، ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمر1254 دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م
94ـ دراسات في مصادر الفقه المالكي، ميكلوش موراني، راجعه محمد حجازي، دار ، بيروت ،ط1 ،1988م
95ـدرة الحجال في أسماء الرجال ، ابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، 1970م
96ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة القامنة، شهاب الدين أحمد علي بن محمد(ابن حجر)، 1دائرة المعارف العقمانية، 1324 ه
97ـالدرر المكنونة في نواز مازونة، أبو زكرياء يحي بن موسى المازوني، دراسة وتحقيق قندوز ماحي، قرأه وصححه محند أودير مشنان، منشورات وزارة الشؤون الدينية الجزائر ، ط1 ،2012م
98ـالدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، محمد العلمي الرابطة المحمدية للعلماء ، مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي، المملكة المغربية، دط، دت
99ـ دوحة الناشر، ابن عساكر ، تحقيق حجي، مطبوعات دار المرر ، الرباط ،ط2 1977 م
100ـالدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية، مختار حساني، منشورات الحضارة، الجزائر، دط ،2009
101ـالدولة الصنهاجية، الهادي روجي إدريس، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1 1992م
102ـ الدولة الفاطمية، علي محمد الصلابي،القاهرة، ط1 ، 2006

103ـ الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي، علام علي عبد الله، مطبوع، في إطار عاصمة اثقافة العربية، دت

104ـدولة بني حماد صفحة رائعة من التاري الجزائري، عبد الحليم عويس، دار الصحوة ، للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1991م

105ـ الديباج المذهب، ابن فرحون، تحقيق مأمون يحيى الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،دت

106ـ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ، ابن خلدون، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر الإسلامي، بيروت،2000م م

107ـ الذخيرة ة، شهاب الدين القرافي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ط1 1994م

108ـرجال صحيح البخاري، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1 1987م

109ـرحلة ابن الرشيد ملئ الريبة ، ابن الرشيد الفهري ، تقديم محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط، **1988**م

110ـ رحلة ابن جبر ، لأبي الحسن ابن جبر ، دار مكتبة الهلال ، بيروت، 1986م

111ـ الرحلة العياشية، أبي سالم العياشي المغربي، طبعة حجرية،1316هـ

112ـ الرسالة الفقهية مع غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، لأبي عبد الله بن منصور بن ، حمامة المغراوي، تحقيق الهادي حمو، وأبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1986م

113ـ رياض النفوس،أبو بكر عبد الله المالكي، حققه بشير البكوش، دار الغرب ، الإسلامي، بيروت، ط، 1983م

114ـسير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، 2001م

115ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ،محمد بن محمد بن قاسم مخلوف، ، دار ، الكتب العلمية، لبنان ط1 ، 2002م

116ـ شذرات الذهب فِّي أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي الدمشقي ، (ت 1122 ه) ، دار الكتب العلمية بيروت، دت

117ـ شرح إرشاد أسهل المدارك ، جمعه أبو بكر بن حسن الكشناوي، ضبطه، عبد ، السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1995م

118ـ شرح زروق على الرسالة، دار الفكر، ج2 ، 1982م

محتسب العلماء والأولياء الجامع بين الشريعة والحقيقة، شيخ أحمد زروق، تحقيق محمد إدريس الطيب، طبعة مزيدة ومنقحة، دت

112ـ طبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ،1403هـ

119ـ طبقات الشعراء، ابن المعتز ، تحقيق عبد الستار، دار المعارف، القاهرة ، ط3 ،1976م

120ـ طبقات الفقهاء، الشر ازي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، دط، 1970م

121ـ طبقات الكبرى، ابن سعد ، في أهل المدينة التابعين،تحقيق علي محمد عمر، مكتبة ، الغانجي، القاهرة، ط1 ،2003م

122ــ طبقات علماء إفريقية، أبو العرب تميم، دط، دت

123 ــطبقات فحول الشعراء، محمد بن سا لم الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، دت

124ــطبقات فقهاء اليمن، عمر بن علي بن مارة الجعدي، تحقيق فؤاد سيد، دار القلم، بيروت، ط1 ، 1958م

125ـ الطبقات، لأبي عمر خليفة بن خياط العصفري ، (ت 241 ه) ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مدار طيبة ،الرياض، ط2 ،1982م

126ـ عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت

127ـ عبدالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ط1 ،1355هـ

128ـ العلل، علي المديني ، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي ، ط2 ، دت

129ـ علم الملل ومناهج العلماء فيه، أحمد بن عبد الله جود، دار الفضيلة، الرياض، ط1 ، 2005م
130ـ العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، محمد المنوني، المطبعة المهدية، تطوان المغرب ، 1950م
131ـ العمر، حسن حسني عبدالوهاب ، راجعه محمد العروسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ، 1990م
132ـ عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، نور سيف ، دار البحوث والدراسات الإسلامية، ط2 ، 2000م
133ـ عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء من المائة السابعة ببجاية، أبو العباس الغبريني ، حققه وعلق عليه عادل نويهض، ، دار الآفاق، بيروت، ط2 ،1979م
135ـ عوالي الإمام مالك ، الحاكم الكبير ، تحقيق الشاذلي النيفر، دار ابن حزم ،ط1 ، 2011م
136ية، بيروت، ط1 ،2002م
137ـ عيون الأخبار، الداعي إدريس، تحقيق فرحات الدشراوي، تونس، 1979م
138ـالغنية، للقاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، لبنان ط ،1 1982م
139ـ فتاوى ، ابن رشد القرطبي المالكي، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ، 1987م
132ـفتح العلي المالك، لأبي عبد الله محمد أحمد عليش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت
140ـ الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، حققه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، دط، دت
141ـالفروق، القرافي أحمد بن إدريس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1998م
142ـ الفروق، ومعه إدرار الشروق، وبحاشية الكتابين تهذيب الفروق والقواعد السنية لعلي المكي المالكي، صححه وضبطه خليل المنصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م
143ـ فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام، أبو الوليد ابن

، رشد، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار ابن حزم، الرياض، ط1 ،2002م

144ــ فقه ابن ماجشون، جمع ودراسة عبد اللطيف بو عبد اللاوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م

154ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الحجوي، اعتنى به، أيمن شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م

ــالفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الحجوي، دار المعارف، الرباط، 1340 هـ

ـــالفكر السامي، الحجوي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، **1971**م

155ـ فهرس ابن عطية، تحقيق أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2 ، 1983م

156ـ فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحي بن عبد الكبر الكتاني، اعتنى به إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، ط2 ، 1982م

157ـ فهرس مخطوطات لخزانة القرويين، الفاسي محمد العابد، ط **1**، **1983**م

158ـ فهرس، ابن غازي، تحقيق محمد الزاهي، دار بوسلامة، تونس، دت

159ـ فهرسة، ابن خير الإشبيلي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1،2009م

160ـ الفهرسة، أحمد المنجور، تحقيق محمد حجي، الرباط1976م

161ـ الفهرس ، ابن نديم، تحقيق رضا تجدد، دط، دت

162ـ الفهرس ، أبو الفرج الوراق، دت،دط

163ـ الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القر واني، النفراوي ، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997م

164ــ في التاريخ الإسلامي، شوقي أبو خليل ، دار الفكر، دمشق، ط1 ،1991م

165ـ القاموس المحيط، االفيروز أبادي ، إشراف محمد نعيم المرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 1991م

166ـ قسم أعمال الأعلام، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محمد مختار العيادي، ومحمد

إبراهيم الكتاني،دط، دار االبيضاء، 1964م
167 ، قضاة قرطبة، الخشني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2 ، 1989م
168ـقواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف، محمد الروكي، دط، مجمع الفقه الإسلامي، جدة،1998م
169ـ قواعد، محمد بن محمد المقري، تحقيق أحمد بن عبد الله ابن حميد، مركز إحياء التراث، المملكة العربية السعودية، دط، دت
152ـ الكافي، ابن عبد البر النميري، تحقيق محمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض، ط1 ، 1978م
170ـ كتاب الأقضية ابن فرج الأندلسي، اعتنى به أبو عبد الله فارس بن فتحي، دار ابن الهيثم، ط1، 2006م
171ــ كتاب القبس في شرح الموطأ، أبو بكر ابن العربي، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، 1992مم
172ـ كشف الظنون، حجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1941م
173ــ كشف المغطى، ابن عساكر، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب ، ط1 ،1998م
174ــ كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،ط1، 1990م
175ــ كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق محمد مطبع، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، 2000م
176ـ لباب اللباب، للقاضي محمد بن عبد الله بن راشد، تحقيق محمد المدنيني، والحبيب بن الطاهر، ط، دار التراث الإسلامي، الإمارات العربية، 2007م
177ــ اللباب في تهذيب الأنساب ، ابن الأثر الجزري ، مكتبة المثنى، بغداد، دت
178ــ لسان العرب ، لابن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت، لبنان، ط1، 1968م
179ــ لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني اعتنى به أبو غدة، ط1 ، 2002م

180ـ مالك بن أنس، عبد الغني دقر ، دار القلم، دمشق ط3 ،1997م
181ـ مالك بن أنس، محمد كامل عوياة، دار الكتب العلمية، بر وت،دط، دت
182ـ مالك حياته وعصره وآراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999م
مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيد ، ط1 ، 1993م
183ـالمجموع شرح المهذب ، ليحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م
184ـ مجموع، الفتاوى ، ابن تيمية، اعتنى به عامر الجزار، دار الوفاء، دت
ـ مجموع، الفتاوى ، ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم ،وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المملكة العربية السعودية،2004م
185ـ مجموع، رسائل الجمهرة الجرح والتعديل، أبو عصام بشير ضيف أبي بكر الجزائري ، دار الكتب العلمية،بيروت، 1971م
186ـ المحرر الوجيز في تفسر القرءان، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام الشافي، دار ، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001م
178ـ مخطوط بخزانة الزاوية الحمزية بالراشدية المغرب ، عدد 298ـ793 ، والأحمدية،3028
، وقد طبع بتحقيق حسين بن سا لم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408هـ
179ـ المدرسة المالكية العراقية نشأتها وأعلامها وخصائها، عبد الفتاح زنيقي، دط، دت
180ـ المدونة الكبرى ، مالك رحمه الله، ط الأوقاف، مطبعة السعادة، 1423 هـ
181ـ المدينة المنورة عبر التاريخ الإسلامي، الشريف أحمد بن محمد بن صالح الحسيني البرادعي، ط1، 1972م
182ـ المذهب المالكي في المنتصف القرن الخامس الهجري، نجم الدين الهنتاتي،، تبر الزمان، تونس، 2004م
183ـالمذهب المالكي بالمغرب الأوسط، قادة سبع، أطروحة ماجيستر ، نوقشت، بجامعة وهران، سنة2003م

184ـ المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته وخصائصه، محمد المختار المامي، مركز التراث والتاريخ، الإمارات العربية، ط1، 2002م

185ـالمرقبة العليا، عبد الله النبهاني، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط5، 1983م

186ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي ، دار نوبيليس، بيروت، ط1 ، 2010م

187ـ المسالك والممالك، الجزء الخاص بالمغرب ، البكري، حققه أدريان فان ليوفن، أندري فيري، الدار العربية للكتاب ، 1992م

188ـ مسائل ابن رشد،تحقيق محمد التيجكاني، ، دار الجيل،بيروت، ط2، 1993م

189ـ مسند الموطأ، أبو القاسم عبد الرحمن الجوهري المعروف بالغافقي ، تحقيق لطفي بن محمد الصغير ، وطه بن علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي، ط1 ،1997م

190ـ المصباح المنير، أحمد بن علي الفيومي المقري ، مكتبة لبنان،دط،1987

191ــ معالم الإيمان، أبو زيد عبد الرحمن الدباغ، تحقيق محمد ماضود، مكتبة العتيقة، تونس، دت

192ـ المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، المراكشي، تحقيق محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1 ،1949م

193ـ المعجب في تلخيص المغرب ، عبد الواحد المراكشي، تحقيق محمد سعيد العريان، إصدار لجنة إحياء التراث الإسلامي، دت،

194ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إى معرفة الأديب) ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي، مطبعة دار المأمون ، مصر ، 1936 م

195ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ،1993م

196. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1979م

197ـ معرفة السنن والآثار، البيهقي، وثق أصوله وخرج أحاديثه أمين قلعجي، دار الوعى حلب، دت

198ـ المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب ، تحقيق حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، دط، دت

199ـ المعيار المعرب والجامع المغربعن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس والمغرب ، أبو العباس الونشريسي ،خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي،وزارة الأوقاف والشؤون المغربية ، الرباط، 1981م

200ـ مغاني الأخبار، تحقيق، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، ط1 ، 2006م

201ـ المغني في معرفة رجال الصحيحين البخاري ومسلم، صفوت عبد الفتاح، ، دار ، الجبل، بيروت، ط1 ، 1987م

202ـ المقتبس من أنباء الأندلس، لابن حيان، تحقيق محمود علي، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م

203ـ مقدمات الفقه المالكي على مسائل الشرح الصرر لأحمد الدردير، مجموعة من الباحثين، الإمارات، دط، 2014م

204ـ المقدمات الممهدات، ابن رشد القرطبي، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، دط، دت

205ـ المقدمات والممهدات، ابن رشد، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ط1 ،دت

206ـمقدمة شرح الزرقاني للموطأ، مكتبة الثقافة الدينية،، 2003م

207ـ المقدمة، ابن خلدون، تحقيق كاتمير ، ط باريس، مكتبة لبنان، 1858م

208ـ ملخص رحلتي ابن عبد السلام الدرعي، عرض محمد الجاسر، دار الرفاعي، ط1 ، 1982م

209ـ نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ومناقب السادة الأطهار، أبو الثناء الصفاقسي، تحقيق، محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت

2010 مناقب سيدنا الإمام مالك، عيسى بن مسعود الزواوي، دط، دت

اذكـ منح الجليل،محمد عليش، دار الفكر، ط1 ، 1984م

2011ـ منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، الطاهر بدوي عبد الصمد، الدرسات الأصولية والتشريعية، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث ،دبي، ط1، 2002م

212ـ المنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي، دورة علمية منظمة بمركز البحوث والدراسات التابع للرابطة المحمدية، يوم 15 12 ، المغرب، ماي، 2012م

213ـ مواهب الجليل، الحطاب، بتعليق الموسوي اليعقوبي الشنقيطي، ط 1 دار الرضوان، نواكشط، 2010م

214ـ الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، ناصر بن عبد الله القفاري، ، دار الصميعي ، للنشر والتوزيع، ط1 ،1992م

216ـ الموسوعة الحضارة الإسلامية، أحمد أمين، دار نوبيليس، بيروت، ط2، 2012م

217ـ موسوعة العلماء والأدباء، إعداد مجموعة من الأساتذة، ، إشراف رابح خدوشي، ،منشورات الحضارة، ط 1، 2014م

218ـ موسوعة المغرب العربي، المغرب العربي بين بني زيري وبني هلال وبني حماد، عبد الفتاح الغنيمي مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1 ،1994م

219ــالموطأ ، مالك بن أنس، دار الحديث القاهرة2012م

220ـ نسب قريش ، لأبي عبدالله مصعب بن عبدالله الزبيري ، نشر بعناية المستشرق : إ. ليفي . بروفنسال ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، مصر ،1953م

221ـ النشاط العقدي بالمغرب الإسلامي، جمعة مصطفى الفيتوري، بيروت، لبنان، 2002م

222ـ نفح الطيب، المقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م

223ـ نكت الهميان في نكت العميان ، الصفدي، المطبعة الجمالية بمصر، دار، 1911م

225ـ النوادر والزيادات، ابن أبي زيد، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط 1،2010م

226ـ نور البصر، أحمد بن عبد العزيز الهادلي، راجعه محمد محمود ولد محمد الأمين، دار يوسف بن تاشفين، مورتانيا ط1 ، 2007م

227ـ نيل البتهاج بتطريز الديباج، التمبكتي، تقديم عبد الحميد عبد الله، دار الكتاب ،طرابلس ط 2، 2000م

228ـ وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس ودراسة القاهرة ، 1985م ، وحققه الباحثون في رسائل جامعية بالسعودية والمغرب وأروبا، ثم طبع طبعة تاريخية بدار الحديث سنة ، 1427هـ

229. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت،1977م

230ـ وفيات الونشريسي، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق محمد بن يوس القاضي،شركة نوابغ الفكر،دت

231ـ ومضات فكر، أبو الفضل ابن عاشور، دار الكتب العلمية، تونس،1982م

المجلات والدوريات:

1ـالتبادل العلمي بين المشرق والمغرب الإسلامي، رشيد زاوي، مجلة الحضارة، عدد1 المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة ، وهران

2ـ مقال بعنوان سمات المدرسة المالكية بالعراق، إعداد عبد المجيد الصادحين، وإسماعيل ، البريشي، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، عدد 1، 2010

رابعا: فهرس الموضوعات:

الموضوعات	الصفحة
المقدمة :	ص1
المدخل تمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث	
الفصل الأول: الحركة الفقهية المالكية مشرقا ومغربا	ص11
المبحث الأول: دور بداية التأصيل	ص16
المطلب الأول: تعريف المذهب	ص17
الفرع: الأول: من الناحية اللغوية	من ص18
الفرع الثاني: المذهب من الناحية الاصطلاحية	ص 18
المطلب الثاني: شخصية الإمام مالك وأثر الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في بنائه	ص 19
الفرع الأول: شخصية الإمام مالك	ص 21
الفرع الثاني: الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية وأثرها في بنائه	ص 21
المطلب الثالث: التكوين العلمي وأثره في صناعة الفقه المالكي	ص25
الفرع الأول: شيوخه	ص35
الفرع الثاني: تزكية العلماء للإمام مالك	ص35
الفرع الثالث: منهجه في التدريس	ص37
الفرع الرابع: كتبه وآراؤه الفقهية	ص 37
المطلب الرابع: الجذور الأولى للحركة الفقهية المالكية	ص38
خلاصة:	ص43
	ص 45

المبحث الثاني: تطور الحركة الفقهية المالكية وعوامل رسوخها	ص 49
المطلب الأول: الفقه المالكي ومواكبته للحضارة العراقية	ص50
الفرع الأول: القضاء	ص 50
الفرع الثاني: التدريس	ص 53
الفرع الثالث: المناظرات	ص 56
الفرع الرابع: المؤلفات	ص 57
المطلب الثاني: دور الرواية في بسط المذهب المالكي بالربوع المصرية	ص 58
الفرع الأول: دخول المذهب المالكي إلى مصر	ص 61
الفرع الثاني : دور الرحلة في طلب الرواية	ص 61
خلاصة:	ص 62
المبحث الثالث: توسع واستقرار الحركة الفقهية بالمغرب الإسلامي	ص 67
المطلب الأول: الحركة الفقهية المالكية وعوامل بزوغها بإفريقية وما جاورها	ص 68
الفرع الأول : انتشار المذهب المالكي بإفريقية	ص 69
الفرع الثاني: دور استقرار المذهب المالكي بإفريقية	ص 69
الفرع الثالث: العوامل المساعدة في امتداد المذهب المالكي بإفريقية	ص 70
المطلب الثاني: التأثير الرحلاتي والعلاقة السياسية في صناعة الفقه المالكي بالمغرب الأقصى	ص 78
الفرع الأول: المذهب المالكي بدولة الأشراف الأدارسة	ص 79
الفرع الثاني: المذهب المالكي ببني مدرار الصفرية بسجلماسة	ص 81
الفرع الثالث: المذهب المالكي بدولة بني صالح بالنكور	ص 86
الفرع الرابع : المذهب المالكي ودعوته الإصلاحية للمجتمع المرابطي	ص 89
الفرع الخامس: النهضة الفقهية للمذهب المالكي في ظلال الدولة الموحدية	ص 92
المطلب الثالث: الفقه المالكي بالمغرب الأوسط وعلاقته بالحركات المذهبية الأخرى	ص 94
الفرع الأول: الحضور المالكي في البيئة الإباضية	ص 99
الفرع الثاني: الحركة الفقهية المالكية وأثرها في تجسيد العقيدة وعلاقتها بالوجود الفاطمي	ص 99
الفرع الثالث: الثقافة الزيرية وعلاقتها بامتداد المذهب المالكي	ص 104
الفرع الرابع: دور المؤسسات التعليمية ودورها في ترسيخ المذهب المالكي في العهد الحمادي	ص 106
الفرع الخامس: العهد الزياني ودور التأصيل والتفريع في سيادة المذهب المالكي	ص 108
خلاصة:	ص 111

الفصل الثاني: أثر المدارس المالكية في إثراء الفقه المالكي	ص 117
المبحث الأول: ماهية المدرسة وعوامل نشأتها	ص 117
المطلب الأول: المدرسة من الناحية اللغوية	ص 118
المطلب الثاني: المدرسة من الناحية الاصطلاحية	ص 119
المطلب الثالث: عوامل نشأة المدارس المالكية	ص 119
خلاصة:	ص 119
المبحث الثاني: المدرسة المالكية بالحجاز (المدينة) وأثرها في قيام المذهب	ص 120
المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية الحجازية (المدينة) وتطورها	ص125
المطلب الثاني: سمات المدرسة المالكية الحجازية (المدينة المنورة)	ص126
المطلب الثالث: تلامذة المدرسة المالكية بالحجاز	ص127
خلاصة:	ص135
المبحث الثالث: المدرسة العراقية وأثرها في توسيع المذهب	ص 141
المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بالعراق وتطورها	ص155
المطلب الثاني: خصائص المدرسة العراقية	ص 156
المطلب الثالث: أشهر أعلام المدرسة المالكية بالعراق	ص 157
خلاصة:	ص 163
المبحث الرابع: المدرسة المالكية المصرية وأثرها في ظهور المدونات الفقهية	ص 169
المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية بمصر	ص 175
المطلب الثاني: خصائص المدرسة المالكية المصرية	ص176
المطلب الثالث: أعلام المدرسة المالكية المصرية	ص 177
خلاصة:	ص 181
المبحث الخامس: المدرسة المالكية المغربية والأندلسية وأثرها في تبسيط المذهب وظهور الحواشي	ص 183
المطلب الأول: المدرسة المالكية المغربية	ص 187
المطلب الثاني: المدرسة المالكية الأندلسية	ص 188
	ص 189

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى ازدهار المدرسة المالكية المغربية والأندلسية	ص 195.
حينا وانحسارها حينا آخر	ص 199
المطلب الرابع: سمات المدرسة المالكية المغربية والأندلسية	ص 202
خلاصة:	ص 205
المبحث السادس: المقارنة بين المدارس المالكية وأيهما يقدم عند الاختلاف	ص 206
المطلب الأول: المقارنة بين المدارس المالكية من حيث خصائصها ومميزاتها	ص 207
المطلب الثاني: المقارنة بين المدارس المالكية من حيث بقاؤها وانقراضها	ص 208
المطلب الثالث: أي المدارس تقدم عند الاختلاف	ص 208
خلاصة:	ص 211

الفصل الثالث: المؤلفات المالكية	ص 212
المبحث الأول: ماهية التأليف والتصنيف والتدوين والجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي	ص 213
المطلب الأول: ماهية التأليف والتصنيف والتدوين	ص 214
المطلب الثاني: الجذور الأولى للتدوين الفقهي المالكي	ص 217
خلاصة:	ص 233
المبحث الثاني: الكتب المالكية	ص 234
المطلب الأول: مؤلفات المرحلة الأولى من ق 2هـ ـ3هـ	ص 251
المطلب الثاني: مؤلفات المرحلة الثانية من ق 3هـ ـ 6هـ	ص 235
المطلب الثالث: مؤلفات المرحلة الثالثة من ق6هـ ـ9هـ	ص 322
خلاصة:	ص 322
خاتمة:	ص 348
الملحق:	ص 349
فهرس الآيات والأحاديث	ص 352
فهرس الأعلام	ص 355
قائمة المصادر والمراجع	ص 358
فهارس الموضوعات	ص 365
	ص 383

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الانجلزية

الملخص:

إن من أعظم ما يميز أمة الإسلام عن غيرها من الأمم أن سيرتها العلمية مترابطة حلقاتها من أول انطلاقتها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، يسعى اللاحق من علمائها إلى دراسة ما خلفه سلفه تقويما وتصحيحا وبناء عليه، فلا تجد قطيعة ولا صراعا بين أجيال هذه الأمة بل إن المتأخر منها لا يجد هويته ولا تتحقق ذاته إلا بانتمائه إلى من سبقه، وهذا يتضح لنا في مذهب الإمام مالك، أيما اتضاح، ويتجلى لنا فيه كبُلجَة الصبح اللمَّاح، فقد كانت المدونة أساس فقههم، ومبنى علمهم بعد الموطأ، فهي نقطة انطلاقهم، ولبنة أساسهم فمنذ بداية ظهورها بتدوينها على يد أسد بن الفرات الذي سمعها من ابن القاسم في أول أمرها، اتخذت أصلا للمذهب، فاهتم الكل بها وأراد الجميع الحصول عليها، وبمجرد وصولها إلى الإمام سحنون واطلاعه عليها، ارتحل بها إلى ابن القاسم قاصدا إياه، مبتغ سماعها منه، إذ أن أصلها هو سماعات ابن القاسم عن الإمام مالك، فكان لسحنون مراده ومبتغاه، فأعاد صياغتها، وذلك بتهذيبها وتبويبها وتدوينها، مع إضافة بعض أراء كبار أصحاب مالك فيها كأشهب وابن وهب، مع مراجعة شاملة لأبوابها.

وبعد تأليف المدونة بعد المراجعة والتنقيح من طرف سحنون على شيخه ابن القاسم، ظهر بعده مؤلف مهم لابن عبد الحكم الذي ألف المختصر، وهو على ثلاثة أقسام، كبير، ووسيط، وصغير، وقيظ الله من من عباده من اهتم به، وأولى العناية به وهو أبو بكر الأبهري الذي شرح الكبير منه، وبعد هذه الفترة ظهر من الكتب المعتمدة عند المالكية التي كتب الله لها القبول وذاع صيتها مشرقا ومغربا، مؤلف الرسالة لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله، هذا الأخير ألفها بطلب من محرز حينما طلب منه أن يكتب له جملة مختصرة من مسائل الفقه باعتبارها أصولا متبوعة بالفروع، ثم بعد ذلك عرف التأليف استقرارا بعدما ظهر مؤلف ابن شاس رحمه الله الموسوم بعقد الجواهر الثمينة، وختمت هذه المؤلفات بمختصر خليل رحمه الله، الذي ذكر فيه الراجح والمشهور في المذهب، وكل المدونات التي جاءت بعده إنما هي شروح وحواشي لهذا الكتاب

كما مر المذهب المالكي بمراحل: مرحلة التأصيل، والمرحلة الثانية هي مرحلة التفريع، والمرحلة الثالثة هي مرحلة التطبيق، والمرحلة الرابعة هي مرحلة التنقيح.

كل هذا العمل أسهم في ظهور المدارس المالكية، بدءا من مدرسة الأم وهي المدرسة الحجاز(المدينة)، ثم المدرسة العراقية، ثم المدرسة المصرية، ثم المدرسة المغربية الأندلسة، وكان لكل مدرسة من هذه المدارس خصائص تميزها عن المدرسة الأخري.

وأما التأليف في الفقه المالكي فقد قسمته على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من ق2هـــــ- إلى القرن 3هـــ، وتمزت هذه المرحلة بظهور الموطأ، الروايات عليه، كما عرفت السماعات باختلافها مشرقا، ومغربا، وبعد السماعات ظهرت المتون، بدءا بمؤلف، محمد بن إبراهيم بن دينار الجهني، إلى آخر كتاب في هذه المرحلة، وهو كتاب حمديس بن إبراهيم بينما المرحلة الثانية فإنها تبدأ من ق3هـــ-إلى ق6هـــ، وهذه الكتب المصنفة في هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى كتب معتمدة، ومعول عليها، وكتب تلقاها العلماء بالقبول، وتبدأ مؤلفات هذه المرحلة ، من أول مؤلف، وهو مؤلف يحيى بن يحيى، وتنتهي بكتاب الأجوبة في الأحكام لإبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي.

أما المرحلة الثالثة، فتبدأ من ق6هـــ- ق9هـــ، هذه المرحلة عرفت بالتنوع في التأليف، من مؤلفات الذب عن مذهب مالك رحمه الله، ومؤلفات مسائل الخلاف، ومؤلفات الفقه العملي،وتبدأ هذه المرحلة بأول مؤلف هو الجامع بين الأمهات لابن الحاجب، وتنتهي بمنتقى الأحكام لابن راشد القفصي.

Abstract:

What distinguishes the Islamic Ouma (nation) from the rest of theworld is that its way of practice(s) / actionable performance(s) isconnected and related one to each other, where the current onesalwaysseek to study and look for what has been already done by theirpredecessors based on: redirection(s) and correction(s). Thus, theidentity of the late will not be built unless looking back at thosewho stepped up earlier.All this we can find it crystal clear in Imam Malek's (mercy upon him)doctrine where Mudawana was , of course after Muataa, the law andmodel (regulation(s))on which they stand and refer in terms of eitherjurisprudence (legal system)or science and research. This set of rules(Mudawana) was their kernel and starting point since its firstappearance by Assadben Furat who heard it first time from Ibn AlKacem. Then, it became one of the doctrine's pillars and a subject ofsearch and query. Once it reached him, Sahnoun took it straightway toIbn Al Kacem to hear it from its origin his own words as he is got itdirectly from Imam Malek. Thus, Sahnoun reorganized it in terms ofchapters, reformulation, and writing / printing. Furthermore, he addedsome of Malek's comates opinions such as: Ashhab, and Ibn Wahb .Following the publication of the new version of Mudawana by Sahnoun, aset of books emerged in the same trend such as Al Mukhtasar by Ibn AbdAl Hakam on three main parts: big, medium, and small. Abu Bakr AlAbhari then showed his concern and explained the big volume. Thematter didn't stop at this level, but a wave of products swept botheast and west and became references of Malekes (doctrine). Among thesepublications, ' Al Rissala' (The Letter) by Ibn Abi Zaid Al Kairawani(mercy upon him) who wrote it upon a request from Mahrez when he askedhim to provide a summary of certain jurisprudent issues / matters origins and their branches.Eventually, writing knew a kind of stability after the publication ofIkd Al Djawahir Al Thamina by Ibn Shas. Finally, Khalil's Al Mukhtasrcompleted the list through showing the Preferred and the Famousopinions in the Maliki School / doctrine, and all what came afterwards were just explanations and observations about this book.

The Maliki school also went through stages: the rooting stage, the second stage is the branching stage, the third stage is the application stage, and the fourth stage is the revision stage.

All this work contributed to the emergence of the Maliki schools, starting with the mother school, which is the Hijaz school (the madinna), then the Iraqi school, then the Egyptian school, then the Moroccan school of Andalusia, and each of these schools had characteristics that distinguish it from the other school.

The Maliki jurisprudence has been divided into three stages, the first stage from the 2nd century AH - to the 3rd century AH, and this stage was characterized by the emergence of the Muwatta, the narrations on it, as the speakers were known to differ in the east and the west, and after the hearings the texts appeared, starting with the author, Muhammad ibn Ibrahim ibn Dinar al-Juhani, To the last book at this stage, which is the book of Hamdis bin Ibrahim

While the second stage starts from s 3 AH - to s 6 AH, and these books classified at this stage can be divided into approved, reliable books, and books received by scholars with acceptance. Provisions for Ibrahim bin Ahmed bin Abdul Rahman Al-Gharnati.

As for the third stage, it starts from Q6 AH - Q9 AH, this stage was known for its diversity in authorship, from the books on the doctrine of Malik, may God have mercy on him, the books on issues of dispute, and the works of practical jurisprudence